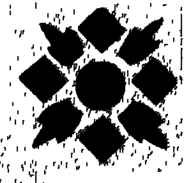


تاريخ بلاد الشام

في العصور الإسلامية



تاريخ بلاد الشام

ابراهيم بيضون

تاريخ بلاد الشام

إشكاليّة الموقع والدّور في العصور الإسلاميّة



دار المنتخب العربي
للدراسات والنشر والتوزيع



الإهداء

إلى الدكتور إسماعيل عباس...

بقية من سيوف الله،

وآخر النمط من الصفوة.

وفاءً له

وتقديراً لنهجه المختلف

وإعجاباً بصموده الخارق في زمن الهزائم


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المقدمة

إستأثرت الشام بحضور بارز لدى عرب الشمال بزعامة قريش، الذين تألقت حاضرتهم مكة كقاعدة مهمة للتجارة الشرقية. وعلى الرغم من تقاطع الخطوط عبرها، وتداخلها المباشر أو غير المباشر مع العالم القديم، فإن الشام كانت الأكثر جاذبية لتجار قريش، يتّجهون إليها في رحلة الصيف الشهيرة، ويغودون منها، ليس فقط بالأرباح، وإنما أيضاً بالأفكار الجديدة التي أخذت تتسرّب إلى المجتمع المكي، وتخترق مفاهيمه وقيمه، منذرةً بتحوُّلات عاصفة على جبهته الوثنية، العاجزة حينذاك عن الخروج من دائرة التجارة والمصالح، إلى مستوى الفكر وجدليات المرحلة. والشام منذ ذلك الوقت، مركز الاستقطاب في المنطقة، ومن يمسك بزمام الأمر فيها، فله السيطرة على ذلك الشرق الحيوي. . . هذا ما يمثّله على الأقل الصراع الفارسي ـ البيزنطي على الشام، والذي حُسم في بداية القرن السادس لمصلحة البيزنطيين بقيادة هرقل.

وإذ بدا هذا الصراع طبيعياً بين الدولتين الأعظم في ذلك الحين، فإنه لم يكن شأناً خاصاً بهما، وإنما كانت مكة معنية به في الصميم، إنطلاقاً مما تمثله الشام من أهمية في تجارتها الواسعة. كما أن حركة الاسلام التي أعلنت عن نفسها في تلك المرحلة، لم تكن في منأى عن التطورات الشامية، فدخلت طرفاً فيها، وإن على مسافة بعيدة، واجدةً من الأسباب الموضوعية للتعاطف مع البيزنطيين، على نحو ما عبّرت عنه «سورة الروم»، مقابل الانحياز من جانب قريش إلى الفرس، بحكم سيطرتهم وقتاً على الشام وأسواقها التي شكّلت عصب التجارة المكية.

وبعد الهجرة إلى يثرب، لم يعد الاسلام مأخوذاً بالاعتبارات التي أملاها الموقف المرحلي في مكة، وإنما بات عليه أن يأخذ أيضاً بمصالح دولته الناشئة، ويستجيب لمعطيات ليست بالضرورة تلك السائدة خلال عهده المكي. فثمة دولة تمثّله الآن، وجدت نفسها في مواجهة دولة أخرى على

تخومها، ومختلفة عنها في الأهداف والتطلعات، فضلاً عن مسألة أخرى أكثر أهمية، تتعلق بالوجود الكثيف للقبائل العربية في الشام، والتي تعتبرها دولة الاسلام امتداداً لها، فيما كان البيزنطيون دائبين على ترتيب أوضاع المنطقة، بما يؤدي إلى إحكام سيطرتهم المطلقة عليها، ويحول دون تكرار التهديد الفارسي لها. ومن هذا المنظور يسهل علينا تفسير خطوات الرسول نحو الشام والمبادرات التي اتخذها إزاء القبائل النازلة فيها، لاسيما حملة مؤتة التي اعتُبرت منعطفاً في هذا السبيل، متجسدةً فيها بواكير المشروع السياسي المبكر للدولة الاسلامية في هذه المنطقة. وبعد انتصار الاسلام الحاسم على الوثنية في الحجاز، كان من أبرز ما اتخذه الرسول من قرارات، إعداد حملة كبيرة بقيادته إلى الشام، محققاً ما أخفقت فيه الحملة السابقة، حيث انتهى إلى تبوك، وعقد مجموعة من المعاهدات مع القبائل العربية المجاورة لها. هذه الحملة شدّت انتباه قبائل الشام إلى المتغيرات الكبرى في الحجاز، ومهّدت بصورة فعلية لخروجها من الفلك البيزنطي، والانخراط لاحقاً تحت لواء حركة الفتوح العربية الاسلامية.

وهكذا تصبح الشام الهدف الاستراتيجي الأول للدولة الاسلامية، دون أن يطرأ تعديل على هذه السياسة في العهد الراشدي الذي أعطى خليفته الأول أبو بكر، الأولوية لها بعد القضاء على حركة الردّة. ولم يكن مجيء عمر بن الخطاب إلى الجابية (17 هـ)، سوى تأكيد على أهمية الشام بالنسبة للدولة الاسلامية التي خرجت من «عزلتها» العربية بعد معركة اليرموك، لتصبح مطلّة على البحر المتوسط، ومنفتحة على عالم ذلك العصر. ولكي تواجه هذه التحديات الجديدة، أعطت للشام شيئاً من الخصوصية، حيث انعقد أمرها حينئذٍ لوال، ربما لا يعكس في سلوكه «طريقة» الخليفة المتشدّد، إلا أن خبرته وعلاقاته القبلية الوثيقة في المنطقة، وجد فيها عمر ما يشجع على الاستقرار فيها، فثبّته والياً بعد أخيه. كان ذلك معاوية بن أبي سفيان الذي تنبه إلى ضرورة بناء قوة بحرية، من أجل ردع محاولات الدولة البيزنطية لاستعادة الشام. وكانت هذه الدولة ما تنفك ترصد الوضع الداخلي في الدولة الاسلامية، حتى إذا شعرت بارتباكه، سارعت إلى استغلال الفرصة لتقويضه، كما حدث إبان الفتنة الأولى في أواخر عهد عثمان، حين قام الامبراطور

البيزنطي بحملة بحرية مستهدفاً الاسكندرية والالتفاف منها على الشام، ولكن هذه المحاولة أحبطت في معركة ذات السواري الشهيرة. بعد ذلك عمد البيزنطيون إلى أسلوب آخر، متعمدين التدخّل عبر فرقة عسكرية، عُرف عناصرها باسم المرديين (المردة)، مستغلين الحرب بين علي ومعاوية. وتكررت هذه المحاولة أيضاً في عهد عبد الملك، أثناء حركة التمرّد التي قام بها عمرو بن سعيد بن العاص. غير أن هذه المحاولات لم تحقق الأهداف المرجوة للدولة البيزنطية التي كانت بدورها تعاني الضعف والارتباك على جبهتها الداخلية.

ولم يتوقف طموح معاوية عند الدفاع عن الثغور، وإنما تعدى الدور الذي رسمه له الخليفة عمر بن الخطاب، فانصرف إلى تأسيس قوة برّية، ما لبث أن سخّرها لتحقيق أهدافه السياسية، بعد أن تولى الخلافة عثمان بن عفان، كبير الأسرة الأموية التي ينتمي اليها معاوية. وبفضل هذه القوة التي انضوت فيها قبائل الشام، نجح معاوية في القضاء على صيغة الشورى الراشدية، وتأسيس سلطة العائلة على أنقاضها. ولكن الحكم الجديد الذي نزع إلى التوفيق بين الاسلام والقبائل الحديثة العهد عموماً به، لم يدم فعلياً إلاّ مع سلطة المؤسس، حيث انهار بعده صرح الدولة السفيانية، بتأثير من الانشقاق في الأسرة الحاكمة، والاعتراض من جانب الأكثرية من المسلمين على صيغة الوراثة.

وعلى الرغم مما قام به عبد الملك بن مروان من جهود لتجديد الدولة الأموية، فإن هذه الأخيرة التي بُعثت في ظل معادلة قبلية مبتورة في مؤتمر الجابية، معتمدة على الدعم اليمني من دون القيسيين الذين خرجوا إلى المعارضة، لم تعد قادرة على الاستمرار وقتاً طويلاً، بعد أن عصفت بها رياح الانقسامات الخطيرة. ولم تستطع الشام التي باتت مركز الثقل ومحور السلطة الفعلية منذ أن آلت الخلافة لعثمان، أن تحافظ على موقعها الذي بدأ يهتز منذ وفاة هشام بن عبد الملك، دون أن يكون هذا الخليفة بعيداً عن الضلوع في المصير الذي انتهت اليه دولته، بعدما تورّط بدوره في الصراع القبلي الطاحن على مساحة واسعة فيها. وإذا كان الشائع أن دولة الأمويين إنهارت من خراسان، البؤرة القبلية المتفجرة، والتي استغلّها الدعاة العباسيون للأنقضاض

على هذه الدولة، فإن الشام نفسها كانت مشاركة، وربما بفعالية أكثر خطورة، في الإجهاز عليها. وقد تجلّى ذلك في انقلاب اليمنيين، الحلفاء التقليديين للأسرة الأموية، على الخليفة الأخير المتعصب للقيسية مروان بن محمد، وهو ما ذهب اليه المستشرق البريطاني دانيال دينيت في قوله: «إن سقوط الأمويين لم يكن نتيجة ثورة في خراسان، بل نتيجة ثورة في سوريا».

وهكذا أسهمت الشام بصورة غير مباشرة في إقامة الحكم العباسي، بما يعنيه ذلك من تهميش لدورها الذي أخفقت في استرداد شيء منه خلال تلك المرحلة، على الرغم من استنفار اليمنيين وتكتّلهم وراء «المنقذ» السفياني، ومن ثمّ تعاطفهم مع حركة العباسي عبد الله بن علي، متجاوزين المجزرة التي أطاحت على يده معظم رؤوس الأسرة الأموية. وكان على الشام أن تستكين لواقعها الجديد، فتتحول من مركز الدولة إلى طرف لها، وتصبح ثغورها البحرية، ما يعني الحكم العباسي الذي أخذ في تحصينها وشحنها بالمجاهدين للدفاع عنها ضد الخطر البيزنطي.

ولقد ارتبطت الشام منذ ذلك الوقت بهذا الدور الذي كان للموقع الجغرافي تأثير أساسي فيه، فكانت ثغورها عيوناً مفتوحة على التحرّكات البيزنطية في البحر. غير أن ضعف سلطة الخلافة العباسية، وما أدى اليه من ظهور دويلات شبه مستقلة في المنطقة، انعكس سلبياً على جبهة الشام التي بدأت تفقد تماسكها في ذلك الحين، مما شجع الدولة البيزنطية على استهدافها بحملات جريئة. وإذا كانت هذه الجبهة قد استعادت المبادرة بصورة ما في ظلّ الدولة الفاطمية التي حققت لأول مرة تفوّقاً للمسلمين في البحر، فإن فشل هذه الدولة في إقامة وحدة كاملة مع الشام، وما شهدته الأخيرة من حالة انقسامية خطيرة، أخلاّ بالتوازن مجدداً لمصلحة القوى المعادية والقادمة هذه المرة من الغرب، ممثلةً بالصليبيين الذين انتزعوا المبادرة من البيزنطيين وأخذوا يؤسسون لمشروع دولتهم الشرقية.

وفي هذا الوقت الذي بلغ فيه الموقف الاسلامي ذروة التفكك والانهيار، نجح الصليبيون، وعلى غير ما توقّعوه من السهولة، في السيطرة على المنطقة الساحلية من الشام، مخترقين جيوباً مهمة في الداخل (الرُها، معرة النعمان، بيت المقدس). وإذ غرق السلاجقة، الممسكون بزمام السلطة

في الدولة العباسية، في صراعاتهم الداخلية، وكذلك أتابكتهم في الشام، منصرفين جميعاً عن أية مقارعة جدية مع الغزو الصليبي، كانت الدولة الفاطمية يخالجها وهم بأن هذا الغزو ليس موجهاً إلاّ ضد السلاجقة، محاولةً تحييد نفسها عن تلك التطورات. ولكن سقوط القدس الذي تحمل هذه الدولة وزراً غير قليل منه، سرعان ما أفاقت بعده على هول الصدمة، دون أن تجدي محاولاتها المكثفة ـ أمام الانقسام على الجبهة الشامية ـ في استرداد هذه المدينة.

على أن تلك المحنة التي حلّت بالشام، فاتحة صفحة جديدة وطويلة في علاقاتها مع الغرب، لم تؤد إلى رضوخ هذه المنطقة للغزو الخارجي، فما لبثت أن تخلّت عن ركودها وانكفائها، وأخذت تتضافر جهودها للنهوض من الكبوة وإخراج الصليبيين من أرضها. وقد شهدت تلك الفترة تدفّق موجات من «المتطوعة» على الشام، مستجيبةً للدعوة إلى الجهاد، من جانب قضاة المسلمين وفقهائهم بشكل خاص. ولكن واقع الانقسام كان أقوى من الآمال التي اصطدمت بعوائق كثيرة، ليس أقلّها احتفاظ الصليبيين بميزان القوى لمصلحتهم وقتاً غير قصير. وبدا للجميع حينذاك من القوى الاسلامية، أن الوحدة هي الخيار الحتمي للنهوض الفعلي وتحقيق الصحوة المنشودة. ولكن ذلك تطلّب قيادة على مستوى أهمية المرحلة، التي غابت عنها الشخصيات الفذة والقادرة على تحويل دعوة الجهاد إلى حالة تعبوية شاملة. وإذ تطلعت الانظار حيناً إلى أتابك الشام القوي طغتكين، فإن الأخير ظلّ أسير هواجسه ومساوماته، دون أن يتورع في سبيل المحافظة على سلطانه، عن التحالف مع القوى الصليبية المجاورة له. وكان فشل أتابك الشام، قد أفسح المجال أمام أتابكة الموصل للقيام بالدور التوحيدي، خصوصاً أن هؤلاء قد خاضوا التجربة بكفاءة، بعد استعادتهم للرُها، أولى الامارات الصليبية في الشرق.

ولكن الشام ظلت محور الحركة، وهو ما أدرك سرّه أتابكة الموصل، بدءاً من مودود الذي انتصر على الصليبيين في معركة طبرية (507 هـ)، دون الانتهاء بعماد الدين (زنكي) بطل تحرير الرُها (539 هـ) والذي وضع خطة عملية لتوحيد الشام، كسبيل إلى تفعيل المقاومة ضد الاحتلال الصليبي. غير

أن هذه الخطة لم تكتمل الا بفضل جهود ابنه نور الدين (محمود)، أبرز شخصيات المرحلة، والأكثر حماسة لقضية التحرير. وعلى الرغم من أهمية هذه الوحدة وحيويتها في ذلك الوقت، إلا أنها افتقدت إلى حلقة أساسية، تمثلت ببقاء مصر خارج المعادلة، وهو ما أدركه نور الدين بوعيه التاريخي الرهيف، فكرّس البقية من حياته لتحقيق هذا الانجاز الكبير (وحدة الشام ومصر)، الكفيل بتطويق الصليبيين، ووضع حدّ لبقائهم في المنطقة.

وإذا كان صلاح الدين الأيوبي الذي نشأ في كنف الزنكيين، قد صادر التراث المرتبط خصوصاً بنور الدين، فإنه لم يتقاعس عن السير في هذا الطريق الذي بدا حتمياً بالنسبة اليه. فما لبث أن حقق حلم نور الدين في وحدة الشام ومصر، بمثل ما حقق حلمه أو جزءاً منه في الانتصار الباهر على الجيوش الصليبية في حطين. وعلى الرغم مما يعتبره البعض قصوراً في أداء السلطان الأيوبي، مما أعجزه عن إخراج الصليبيين نهائياً من الشام، فإن طبيعة المرحلة وتعقيداتها، بالإضافة إلى استمرار توافد الامدادات على المملكة اللاتينية، كل ذلك أعاق صلاح الدين عن أداء المهمة التي ربما كانت فوق طاقته. هذه المهمة التي تصدى لها بجدارة المماليك فيما بعد، استناداً إلى معطيات، من أبرزها إعادة توحيد الشام ومصر، على قاعدة الجهاد ضد الغزو المغولي، واستطراداً الاستنفار ضد المراكز الصليبية.

❀ ❀ ❀

يعالج هذا الكتاب مجموعة من القضايا التي تمسّ تاريخ الشام، من عصر الرسول حتى العهد الأيوبي، وهو يغوص في عمق المراحل وتطوراتها، بما فيها التحولات الكبرى التي جعلت الشام في مركز الضوء بالنسبة لما يجري حولها أو على أرضها، دون أن تؤدي محاولة تهميشها إلى الغياب عن واجهة الأحداث المهمة. ويتضمن عشرة من الأبحاث، خمسة منها كانت مساهمات في المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، وهي:

1 ـ حملة معركة، مقاربة للمشروع السياسي الاول للدولة الاسلامية في بلاد الشام م (1985).

2 ـ مؤتمر الجابية، دراسة في نشوء خلافة بني مروان (1987).

3 ـ الكتابات التاريخية الحديثة والمعاصرة عن بلاد الشام في العهد الأموي ـ دراسة نقدية مقارنة (1989).

4 ـ الشام والدعوة العباسية (1990).

5 ـ الشام والأتابكة الأوائل، من الإنكفاء إلى الصحوة (1994).

أما الخمسة الباقية، فهي عبارة عن ثلاث محاضرات: ألقيت إثنتان منها في مركز الجمعية التاريخية بحمص، وهما «الصليبيون والفاطميون، في ملابسات الموقف على الجبهة الاسلامية في بلاد الشام»، بمناسبة مرور سبعة قرون على إخراج الصليبيين من الشام (1991)، و«دولة الرسول وقبائل الشام» (1992). والثالثة: صلاح الدين والتراث المصادر، ألقيت في المركز الثقافي للبحوث والتوثيق (صيدا 1993)، بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة صلاح الدين. بالاضافة إلى دراستين: الأولى تحمل عنوان (القدس، المدينة الوازنة في التاريخ الاسلامي)، وقد نشرت في مجلة المنطلق في إطار ملف عن هذه المدينة (1991)، والثانية تحمل عنوان (المردة ليسوا الجراجمة) وقد نشرت على حلقتين في جريدة النهار البيروتية (1992).

ولما كانت هذه الأبحاث متجانسة في تمحورها حول الشام، وتعرضها لإشكاليات مفصلية في تاريخها الاسلامي، فقد ارتأيت جمعها في هذا الكتاب، خصوصاً وأنها تتوغل في عمق المسائل، وليس مجرد تاريخ عام للمنطقة نعرف الكثير عنه. وقد شجعني الصديق العزيز الدكتور رضوان السيد على إصدارها كتاباً، وهو الذي تابع معظمها عن كثب في ندوات المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام (عمان)، فله مني أصدق الشكر، مع الإعجاب بعطائه الفكري المميز.

بيروت ـ آذار 1995


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الدراسات العربية الحديثة والمعاصرة
عن بلاد الشام في العهد الأموي

دراسة في المنهج



في المنهج

كانت بلاد الشام ما تزال غائمة الصورة في عهدها الأموي، دون أن يكون ذلك العهد نفسه واضحاً في التفاصيل الدقيقة، إذ ظلت النظرة اليه في الدراسات العربية الحديثة عامة تقتصر على العناوين البارزة لأحداث تخفي من الحقائق أكثر مما تصرّح به المصادر التاريخية. فثمة قليل من هذه الدراسات تصدى لمسائل مفصلية تتعلق بالبنية الاجتماعية - الاقتصادية للدولة أو بتكوينها السياسي، بينما لم يتجاوز الكثير منها القشرة الخارجية للنص مكتفياً بالدلالات الظاهرة له. على أن العهد الأموي ليس أقل وضوحاً من عهود أخرى في التاريخ العربي الاسلامي، ما انفكت الرؤية الدينية طاغية على قراءتها شأن الكتابات التاريخية الأولى التي دُوّنت حين كانت تلك الرؤية هي المحرّك الرئيس لدى المؤرخ - الفقيه، مع تغليب الجانب الثاني على الأول. والتحولات السياسية الحديثة في تاريخ الأمة العربية، رجّحت الاهتمام بالمرحلة المتأخرة من تاريخها، وذلك باتخاذ معظم الدراسات حولها اتجاهاً سياسياً أو فكروياً. وكان للمتغيرات التاريخية تأثير بارز في هذه التوجه الذي رهصت به حركة الزعماء الشاميين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (1878)[1]، طارحة

(1) شارك في هذه الحركة نحو ثلاثين شخصية من جبل عامل وبيروت ودمشق وحلب وحمص وحماه واللاذقية وحوران وجبل الدروز من مختلف المذاهب الاسلامية. وكان قائدها أحمد باشا الصلح (صيدا) وقد رشحت الأمير عبد القادر الجزائري رئيساً للدولة العربية المقترحة. راجع عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية ص 153، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1984.

قضية العرب لأول مرة منفصلةً عن الدولة العثمانية. كما عبّرت عنه الجمعيات السرّية التي تتوّج نضالها بالثورة العربية المنطلقة من الحجاز، والمصطدمة بالمشاريع الاستعمارية المعدة مسبقاً لاقتسام المنطقة الشامية بشكل خاص. فكان من الطبيعي أن تستأثر هذه المرحلة باهتمام المؤرخين إذ وجدوا في أحداثها الساخنة ما يتصل بنضالاتهم اليومية وانخراطهم العفوي في السياسة، سواء من خلال الموقف أو القلم أو الكتاب، مما جعل الدراسات التاريخية أكثر تمحوراً حول قضية لا يزال ملفها مفتوحاً منذ نحو قرن، بما فيه من تعقيد وتراكم تعانيهما الأمة العربية بصورة أكثر تحدياً حتى اليوم.

ولهذا فإن تأخّر الاهتمام بالدراسات التاريخية الاسلامية عموماً في العالم العربي، كان خاضعاً لهذا الواقع، الذي أسهم بدوره في تعثر الحركة العلمية وتلكؤ العرب في مواكبة الحضارة الأوروبية الحديثة، وإدراك ما حققته من نقلة عريضة من عالم العصور الوسطى إلى هذا العالم المفتوح دائماً على التطور. وقد أتاح ذلك للعلماء الأوروبيين وبخاصة المستشرقين أن يقتحموا ما أحجم عنه العرب، متوغلين بعيداً في التراث، ضاربين في أعماقه، واقتربوا من الخصوصية فيه كاشفين معالم الطريق أمام أصحابه، وربما ضللوا بعضهم فأخطأوا الجادة، فلم يروا في تاريخهم إلا صورة الصراع السياسي. وهكذا ظل التاريخ الأموي يتراءى لنا من خلال المصادر، واستمر يتراءى كذلك في الدراسات الحديثة بما فيها التي وضعها المستشرقون، إذ تبدو السلطة محور الصراع سواء أكانت له دائرته السياسية - الاجتماعية مع المعارضة بتشعباتها المختلفة، أم دائرته العصبية انطلاقاً من الشام (مرج راهط)، وانتهاء بالحروب القبلية الطاغية في الولايات البعيدة، أم له في النهاية دائرته الأموية نفسها، بعد تورط الأسرة الحاكمة في الانقسام القبلي والصراع الدموي على السلطة. هذه الصورة التي تجلت للدولة الأموية في أبحاث المستشرقين، كانت هي نفسها بسلبيتها حاضرة إلى حد ما في المصادر التاريخية، حيث أسهمت الروايات في إبراز هذا الجانب وطمس الجانب الآخر الايجابي لاسباب مختلفة. ولعل المناخ السياسي في الدولة العباسية، متزامناً مع التكوين الفعلي للكتابة التاريخية الذي بلغ مرحلة من

النضج في القرن الثالث بشكل خاص[1] قد شجع بدون شك الاتجاه المعادي للدولة الأموية.

ويستوقفنا في هذا السياق إثنان من المستشرقين كان لهما تأثير ملحوظ في كتابات مؤرخي العهود الاسلامية من العرب، أولهما «سيديو» في كتابه «تاريخ العرب العام»[2] الذي تُرجم قسم منه لأول مرة منذ نحو قرن، وحذا على مثاله في الموضوع والمنهج عدد من الدراسات التي صدرت في مصر منذ أربعينات القرن، وثانيهما «فلهوزن» في كتابه الشهير «الدولة العربية وسقوطها»[3]، الذي كان له تأثير خاص في أعمال مؤرخي ما بعد الخمسينات بعد ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية.

ولعل أهمية الكتاب الثاني أكثر ما تتجلى في منهاجه العلمي وتحليله الهادئ للرواية التاريخية التي اتخذت حيزها المناسب في المكان والزمان، مما جعله يحتل موقعاً خاصاً في الدراسات الاستشراقية عن دولة الأمويين التي حملت ـ وفقاً لعنوان الكتاب بإسم «الدولة العربية»، تلك الصفة التي وردت لأول مرة في إحدى رسائل عبد الحميد الكاتب في آخر أيام هذه الدولة[4]، ومن ثم ترددت بعد ذلك في الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة عن الدولة الأموية، على نحو بات للكلمتين دلالة واحدة منذ ذلك الوقت لدى معظم المهتمين بدراسة التاريخ الأموي. وقد احتفظ كتاب فلهوزن وقتاً طويلاً بهذه الأهمية كمرجع لا بد من العودة اليه في دراسة التاريخ الأموي، لاسيما في التصدي لمسائل العصبيات والحروب الأهلية واستيطان القبائل العربية في خراسان، وذلك عبر منهج علمي استقصائي للظواهر التاريخية، قد يكون لهذا المؤرخ الألماني الريادة في شق طريقه والتعبير عنه.

وعلى الرغم من شيوع الدراسات العربية عن هذه الفترة وتأثرها بصورة

---

(1) عبد العزيز الدوري، بحث في علم التاريخ عند العرب ص 55، دار المشرق، بيروت 1983.

(2) نقله إلى العربية محمد أحمد عبد الرزاق بمبادرة من وزارة المعارف المصرية سنة 1309 هـ. كما صدرت ترجمة ثانية له قام بها عادل زعيتر في منتصف هذا القرن.

(3) نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة 1958، ويوسف العش 1962.

(4) «فلا تمكنوا ناحية الدولة العربية على يد الفئة الأعجمية» ابن قتيبة، رسائل البلغاء. جمع محمد كرد علي ـ الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية 1913، ص 221.

ما بكتاب فلهوزن سواء في نصه الأصلي أو المترجم، فإن أياً من هذه الدراسات لم يبلغ ما بلغه هذا الكتاب ـ على ما فيه من فجوات كثيرة ـ من استيعاب للرواية التاريخية، وتركيز يتفادى الاستسلام للنص الذي خضع للنقد والمقارنة والتحليل، بما في ذلك الاحاطة بظروفه والعوامل السياسية والاقتصادية والنفسية التي أسهمت فيه. وقد ظلت الدراسات العربية الحديثة عن العهد الأموي، دائرة لوقت غير قصير في فلك النص الذي اتخذ في بعض تلك الدراسات شيئاً من القداسة، لا نجده في النصّ الأصلي الذي دوّنه صاحبه في ظل ظروف لم تكن ملائمة تماماً لقناعاته. ومن هذا المنظور، فإن الصورة التي ربما كانت كاملة أو جزئية، ساطعة أو مشوهة، عن العهد الأموي ودولة الأمويين في المصادر التاريخية، لم يطرأ عليها تعديل أساسي في الدراسات الحديثة، في وقت قد تتيح فيه الروايات وطريقة صياغتها والاختلاف الذي ربما كان غير عميق بينها، إعادة النظر بشكل موضوعي في هذه الصورة، وذلك من خلال قراءة دقيقة لهذه الروايات واستنباط عناصر الحقيقة منها، دون أن يكون مقصوداً بذلك تسخيرها لبلوغ هدف ما، سوى الهدف العلمي الذي يؤدي إلى وضع هذه الدولة في إطارها التاريخي المناسب.

وقبل التعرض لهذه الدراسات وما أسهمت فيه، عن قصد أو عن غير قصد، في ربط التاريخ الأموي بالصراع السياسي والتطاحن القبلي، والنزوع العبثي لبعض الخلفاء، والسلطوي لدى بعضهم الآخر، مستثنية فقط، ومن دون تصور موضوعي أيضاً، الخليفة عمر بن عبد العزيز، بمنحه «براءة» غير أموية، قد يكون من المفيد إلقاء نظرة تقويمية سريعة على الدولة الأموية خارج نطاق الالتباس الذي أحاط بتاريخها واتخذت في ظله الروايات والدراسات شكلاً تراكمياً بات من الصعب معه توضيح الصورة وأبعادها، من دون قراءة جديدة وهادئة لتاريخ هذه الدولة تفضي بالباحث إلى استيعاب زمانها العاصف والمتغير.

ولما كنا في هذه الدراسة غير معنيين من صفحاتها بغير تاريخ بلاد الشام، فإن هذه الأخيرة غير حاضرة بملء دورها في الروايات التاريخية التي تغاضت عن أخبارها إلا ما كان بارزاً وشديد الأهمية. وقد يعود ذلك إلى أن

الحركات السياسية لم تعصف بالشام أو تخترقها تيارات المعارضة، وانما ظلت جبهة متماسكة في ولائها للاسرة الأموية الحاكمة، باستثناء ما جرى من اختراق محدود في هذا المجال إبان حركة ابن الزبير وانعكاسها غير الواضح تماماً على موقف القبائل القيسية في الشام. هذا الهدوء الذي تمتعت به بلاد الشام في العهد الأموي، جعلها بعيدة عن اهتمام الروايات التاريخية التي كانت تلاحق الاحداث الكبيرة ولاسيما ذات الطابع السياسي والعسكري. ومن أسباب ذلك أيضاً، أن هذه الروايات وهي في الأساس عراقية أو حجازية، لم يكن للشام منها نصيب بارز، سواء من حيث المادة التي جاءت ضحلة أو باهتة، أو من حيث مضمونها السياسي الذي انطوى على غير تعاطف مع الشام الأموية، إن لم نقل على عداوة ظاهرة لها، وذلك تحت تأثير الصراع التقليدي بين دمشق والكوفة (بالنسبة لمعظم الروايات العراقية) أو تحت تأثير موقعة «الحرة» وما سبقها من تهميش للمدينة (بالنسبة للروايات الحجازية).

وإذا كان التاريخ العربي الاسلامي لبلاد الشام قد أخذ في التكوّن مع حركة الفتوح التي سجلته منجزاتها الساطعة المبكرة في هذه المنطقة، فإن تكوينها السياسي والحضاري قد ارتبط بشكل أساسي بالدولة الأموية التي قامت في الواقع في ظل معطيين متكاملين، وان بدا كلّ منهما، منفصلاً في الظاهر عن الآخر: الأول جسدته الحرب الأهلية التي كانت في جانب أساسي منها، صراعاً بين المركز والأطراف (الامصار) في أعقاب اختلال التوازن في الدولة الراشدية لمصلحة الأخيرة على الصعد الجغرافية والبشرية والاقتصادية، واضطرار عليّ للتخلي عن الحجاز بغية تطويق إنقسام الدولة الذي بدا شبه قائم في ذلك الحين، دون أن يكون هذا الصراع في جوهره مجرد صراع على السلطة فقط، كما في السياق التقليدي للروايات التاريخية. والمعطى الثاني، تمثل في الموقع الجغرافي لبلاد الشام على تخوم الدولة البيزنطية وما شكله ذلك من حافز لمعاوية (والي الشام) إلى تأسيس قوة عسكرية ضاربة، برية وبحرية، في ولايته لدفع الخطر البيزنطي عنها، تلك القوة التي وظفها بعيد مقتل عثمان في إنشاء الدولة الأموية. وبما أن الشام كانت لصيقة بالتاريخ الأموي، بدءاً من التأسيس الأول (معاوية) أو الثاني (مروان وعبد الملك) أو السقوط الذي تم عملياً في الشام وليس في المشرق البعيد كما في اعتقاد بعض

المؤرخين[1]، فإن موقعها التاريخي، لا تعبّر عن حجمه تلك الأخبار المتناثرة في الروايات أو الدراسات القليلة التي تماشت مع السابقة أو توكأت على كتابات المستشرقين، مقدّمةً النتائج معزولةً عن الأسباب أو بالعكس، مما أوقع هذه الدراسات في الدوران السردي وجنح بها عن الواقعية، وأضعف فيها النظرة النقدية إلى حد كبير.

على أن هذا التقويم ليس مطلقاً، ولا ينسحب بالضرورة على جميع الدراسات العربية في تاريخ الشام الأموية أو في التاريخ الأموي بشكل عام، إذ كان للقليل ولاسيما المعاصر منها، إسهامه اللافت في الكشف عن غوامض المرحلة وقراءة أحداثها بشمولية وعمق.

وهنا نجد أنفسنا أمام الدور الكبير الذي تقوم به لجنة تاريخ بلاد الشام، منوّهين بالجدية التي رافقت ندواتها في هذا السبيل، متخذة في ظلها المنطقة الشامية مساحتها التاريخية المناسبة، وبُعدها الحضاري الملائم، سواء كان ذلك في العناوين الجديدة المطروحة للبحث، أم في الدراسات المقدمة من جانب عدد من المؤرخين العرب والمستشرقين، وفيها من الرصانة والموضوعية، ما يشكل نقلة منهجية هامة في استقراء التاريخ الأموي لبلاد الشام، وكتابته من منظور علمي بحت. ولعل الدراسات الخاصة ببلاد الشام في العهد الأموي، غير كافية كمادة لمثل هذا البحث، إذ ما استثنينا أوراق الندوة الثالثة للمؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام (عمّان 1987) وبعض القليل من الأبحاث التي تناولت منها نقطة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، إلا أن بلاد الشام حاضرة بنصيب كبير في الدراسات الخاصة بالدولة الأموية، سواء أكانت تحمل هذا الاسم أو الآخر المرادف لها اصطلاحاً، وهو «الدولة العربية»، كما هي حاضرة بصورة أقل في دراسات التاريخ الاسلامي أو في كتب التراجم التي تناولت عدداً من خلفاء هذه الدولة البارزين من أمثال معاوية وعبد الملك والوليد وعمر بن عبد العزيز وهشام بشكل خاص.

---

(1) راجع مقولة دانيال دينيت في كتابه مروان بن محمد: «ان نقطة الجدل في أطروحتنا هي أن سقوط الأمويين لم يكن نتيجة ثورة في خراسان بل نتيجة ثورة في سوريا». فاروق عمر، طبيعة الدعوة العباسية، دار الرشاد. بيروت 1970.

وفي ضوء ما توفره المادة في هذا المجال، سيكون بحثنا شاملاً لهذه المؤلفات والدراسات التي تناولت تاريخ الدولة الأموية عبر هذه الروافد المباشرة وغير المباشرة، لافتين إلى موقع الشام فيها بدءاً بالكتب العامة والخاصة وانتهاء بالدراسات القصيرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن لائحة ببليوغرافية في النهاية تتضمن مسحاً للمؤلفات والأبحاث التي صدرت في هذا القرن أو ما تيسر العثور عليه، مصنفة حسب التبويب السالف وحسب سني صدورها.

والنقطة الثانية في منهج هذا البحث، هي أننا سنتعرض بالتقويم لهذه الدراسات بمجملها في سياق نقدي عام، متوقفين عندها كنماذج تتوافق أو تتعارض مع جوهر النظرة النقدية إلى المسألة المطروحة، وليس التعرض لها بصورة متفردة ومنعزلة إحداها عن الأخرى، مما يشكل تقطعاً غير مسوغ في أوصال البحث ويوقعه في التكرار لاسيما وأن أكثرية هذه الدراسات تتشابه منهجاً وموضوعاً إلى حد كبير.

أما النقطة الثالثة، فهي تتعلق بصميم المنهج، أو ما يمكن حصره في الاتجاهات البارزة لدى المؤرخين العرب المهتمين بهذه الفترة من التاريخ العربي الاسلامي. وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول أن التركيز على هذه المسألة لا يبدو مجدياً بالنسبة لعدد كبير منهم، كان أكثر اعتماداً على المراجع منه على المصادر، مما أوجد هذا التشابه اللافت بين مؤلفاتهم في المنهج والموضوعات وحتى في الأسلوب الذي لم يطرأ عليه سوى القليل من التطور عن أسلوب الروايات التاريخية المعروفة. وقد أدى ذلك إلى وقوع المؤرخ في النمط السردي من غير رؤية محددة أو هدف واضح لما يتوخاه من دراسته. وإذا أردنا البحث عن إتجاهات ما في هذا السبيل، فإننا سنجد المسألة على شيء من التعقيد، دون أن يقتصر الأمر على اتجاه أو أكثر فقط وإنما يتعداه إلى المنحى التفسيري لدى بعض المؤرخين وتفاوت التركيب الخاص عندهم بين رؤية وأخرى، حيث تصبح هذه الرؤية هي ما يميز منهج هذا المؤرخ الذي انطلق من تركيبة مختلفة جزئياً أو كلياً عن منطلقات مؤرخ آخر.

من هذا المنظور، فإن ثمة دوائر عامة وخاصة تندرج فيها الدراسات العربية الحديثة عن العهد الأموي، دون أن تكون منفصلة بعضها عن البعض

الآخر دائماً، وإنما هي متداخلة في بعض الأحيان حتى ضمن الدوائر الكبيرة، أو بين هذه والدوائر الصغيرة التي قطعت شوطاً هاماً في توضيح الرؤية التاريخية عبر عدة جوانب للمسائل المطروحة في هذا المجال المحدّد والخاص. وتسهيلاً للأمر، فإن هذه الدراسات يمكن أن تصنف بين اتجاهين عامين أو منهجين مختلفين: الأول، وهو الغالب عليها، سردي يتوخى نقل الحدث في صورته «الاخبارية»، من خلال رواية أو أكثر في تقصي المعلومات التاريخية. على أن هذا الاتجاه تطور من سردية مفرطة مع مرحلة «الخضري» في كتابه المعروف «تاريخ الأمم الاسلامية»، حيث اقتصر دور المؤلف على جمع الروايات وتقديمها في نفس حلّتها السابقة، بما تحمله من طابع العهد الذي نسبت اليه وخصوصيته، إلى سردية أكثر تركيزاً ومعرفة في استخدام الرواية والاحاطة بجوانب الموضوع، وهي المرحلة التي عبّر عنها حسن ابراهيم حسن في كتابه المعروف «تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي»، متأثراً بحدود ما بالكتابات الاستشراقية وبثقافته الاسلامية الواضحة، مما جعل هذا الكتاب أحد المراجع البارزة في التاريخ الاسلامي منذ ما يزيد على نصف قرن[1]. كما تطور هذا الاتجاه إلى مرحلةٍ ربما لا تقارب حجم المرحلة السابقة، وذلك فيما قام به نبيه عاقل في كتابه «تاريخ خلفاء بني أمية»، وبعده عبد الأمير دكسن في كتابه «الخلافة الأموية»، وآخرون غيرهما تبنوا طريقة المقارنة بين الروايات وان بصورة جزئية بالنسبة للأول، وذلك في معرض المناقشة لبعض الأحداث البارزة في التاريخ الأموي، ولكن دون أن تكون مصحوبة بالنظرة النقدية الصارمة التي شُغلت لديهم في توضيح التباسات قد لا يكون لها من الأهمية ما يستحق التوقف الطويل (حريق الكعبة في كتاب عاقل على سبيل المثال).

أما الاتجاه الثاني فهو تحليلي ينطلق من رؤية علمية في تفسير التاريخ الاسلامي، من خلال عملية استقراء دقيقة للرواية ومحاولة توظيفها الملائم في ظل مراعاة عنصري المكان والزمان فيها، وطبيعة المرحلة وثقافتها وأسلوبها، وكل ما يسهل للمؤرخ الولوج إلى عالم الموضوع ومناخه ومؤثراته المختلفة.

---

(1) صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة 1935، والطبعة السابعة التي هي في حوزتي سنة 1964.

ولعل في مقدمة الاسماء التي يرتبط بها هذا الاتجاه عبد العزيز الدوري وإحسان عباس وصالح العلي وغيرهم، فضلاً عن عدد من المؤرخين ممن يشكلون الرعيل الثاني في هذا المجال. كما يندرج في هذا الاتجاه التحليلي محمد عبد الحي شعبان ولكن مع تأثر شديد بالنظرة الاستشراقية، ليس مسوغاً أحياناً لدى مؤرخ عربي يفترض أن يكون على إدراك بخصوصيات التاريخ الاسلامي، تلك التي لم يدركها تماماً معظم المستشرقين.

إن هذا التصنيف متداخل كما أسلفنا مع تصنيف آخر أكثر دقة يندرج في المنحى التفسيري للمؤرخ، متفاوتاً بين منطلقات منفصلة أو متكاملة، وفقاً للتركيبة التي بنى عليها التصور المناسب. وقد تتراءى لنا في هذا السياق أربعة اتجاهات خاصة، أخذت تحتل حيزاً لافتاً بين الدراسات المعاصرة في التاريخ الاسلامي.

1 ـ اتجاه مبني على التركيبة الاقتصادية مولياً هذه المسألة الأهمية الأولى في تفسير القضايا التاريخية، يعبر عنه عبد العزيز الدوري بصورة خاصة.

2 ـ إتجاه يعتمد التركيبة الاجتماعية أساساً في دراساته ويتمثل على الأخص بالمؤرخ صالح أحمد العلي.

3 ـ اتجاه ينطلق من التفسير الفكروي (الايديولوجي) متمثل في دراسات رضوان السيد ومحمد عمارة، وإن كان الأول أكثر التزاماً بالمنهج التاريخي الصارم من الثاني، فضلاً عن آخرين تعرضوا للتاريخ من زاوية اهتمامهم بالفكر السياسي الاسلامي.

4 ـ اتجاه يحاول إعادة قراءة المراحل التاريخية الكبيرة على مساحة القرن الأول للهجرة على قاعدة رؤية السياسة من حيث هي تعبير عن مصالح جماعية لقوى وتيارات. ولعل كاتب هذه السطور ممن ينطلقون من هذه الرؤية، مؤكداً على العصبيات وتأثيرها على مسار الاحداث لاسيما في العهد الأموي، ولكن دون إهمال للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي لا ينفصل عنها العامل السياسي وإن كان للأخير برأيه تأثيره الراجح في تحريك الأحداث الأموية بشكل خاص.

الأمويون في كتب التاريخ الاسلامي العام[1]

لقد كانت هذه الدراسات في نهجها العام متطابقة إلى حد بعيد مع نهج المؤرخين الأوائل، سواء في الشمولية الطاغية، أم في الروايات المسهبة التي تقود السياق وتجعل الكاتب أو المؤرخ، مجرد منسّق للاحداث ومراقب لها عن بعد. وإذا كان لهذه الفئة من المؤرخين إسهام ما في كتابة التاريخ الاسلامي، فإنه في الواقع إسهام مرحلي يكاد يكون محصوراً بوضع المادة التاريخية في حوزة القارئ، في وقت لم يكن منشوراً من الأصول إلا القليل. ولذلك فإن معظم هذه الدراسات فقد قيمته من منظور ما آل اليه البحث التاريخي ومنهاجه من تطور، بما ينطوي عليه من تحقيق ونقد وتعليل للظواهر، وربط للعناصر الرئيسة والثانوية في «المعلومة» التاريخية.

ولعل كتاب «الخضري» الذي يحمل عنوان «محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية»، يعتبر نموذجاً لهذا الاتجاه السردي الذي طبع المرحلة إلى حد ما، وانسحب على معظم دراساتها الحديثة في التاريخ الاسلامي. فليس في هذا الكتاب في الواقع من الجهد، ما يشكل محاولة لاستقراء الروايات خارج نطاق المباشرة والنمط المدرسي، على الرغم من تقديم المؤلف له بأنه محاضرات ألقاها على طلاب الجامعة، إذ يفترض بالكتاب في مثل هذا المقام أن يكون موثقاً، متتبعاً للأخبار من منابعها، وليس مجرد استعراض للتفاصيل وكأن المحاضر شاهد على ما جرى من أحداث ومسجل لها بصورة مباشرة.

وقد يقودنا ذلك إلى التوقف عند إشكالية البحث في الأساس ومدى تهيؤ الكاتب أو المدرّس أو المثقف، للتأليف في مجال الدراسات التاريخية التي خاض غمارها كثيرون ممن دفعهم المزاج أو جذبتهم وفرة المادة وسهولة الحصول عليها، أو ممن تصدوا لهذه المهمة من موقعهم الجامعي وربما بدافع الضرورة إلى التأليف في موضوع يجري تدريسه، ومن ثم الاصرار لدى جانب منهم على الأقل، على أن تكون له مؤلفاته بحكم هذا الموقع. وقد أدى ذلك إلى إغراق المكتبة التاريخية بالكثير الغث من الدراسات الحافلة بالأخطاء التاريخية واللغوية، فضلاً عن الطريقة العشوائية في تتبع الأخبار التي قد لا

---

(1) سنكتفي بالتوقف عند نماذج كان لها تأثيرها في حركة الكتابة التاريخية (الاسلامية).

تؤخذ أحياناً من مصادرها، وإنما من مراجع ليست خالية بدورها من هذه الثغرات. وإذا كان التأليف في موضوع ما غير مسوغ الا بتحقيق الجدة أو الكشف أو التحقيق للمخطوط الأصيل، وكل ما يمهد إلى أن يصبح الكتاب مرجعاً في موضوعه، فإنه من غير المسوغ أن يتخذ صفة المؤرخ من كان غير جائز على شروطها، وهي شروط قد لا تتم بالاكتساب فقط وإنما بالفطرة أيضاً، مما يؤهله، كالشاعر أو الناقد أو الأديب، لاتخاذ دوره الصعب وتحقيق رسالته العلمية من خلاله.

وإذا كان مثل هذا الكلام ينطبق على عدد من المؤلفين الذين كتبوا في التاريخ من غير موقع المؤرخ، فإنه ينطبق بشكل خاص على «الخضري» الذي اعترف في المقدمة القصيرة لكتابه بأن الجامعة «رأت أن تجمع هذه المحاضرات وتخرجها للناس حتى يكون النفع بها عاماً»[1]. فهو يجد نفسه إذاً إزاء مهمة ليس مهيأ لها أو مالكاً شروطها، إذ لا يطول الوقت بالقارئ حتى يتعرف إلى هذا الأمر الذي يتأكد في الصفحة الأولى، دون أن يكون المؤلف على استيعاب حتى للعنوان الذي يحمله الكتاب، حيث تتردد على سبيل المثال عبارة واحدة في أشكال ثلاثة، خلال القليل من السطور وهي: الأمم العربية، وبلاد العرب، والشعوب العربية، حتى انه يستخدم الأخيرة في غير إطارها الزمني المناسب، فيقول: «لم يكن لنا بد من مقدمة اجمالية في تخطيط بلاد العرب وذكر الشعوب العربية وحالهم قبل مجيء الاسلام»[2]. وفي مكان آخر لا ينفك متابعاً مثل هذه الاخطاء، في معرض الاشارة إلى وضع العرب في تلك الفترة، فيقول أيضاً: «مكثت الأمة العربية تلك الأزمنة الطويلة وهي محصورة في جزيرتها قانعة بصحرائها»[3] إلى غير ذلك من التباسات وقع فيها المؤلف.

وعلى الرغم من تخصيص الجزء الثاني في الكتاب لتاريخ الدولة الأموية، فإن الشام ـ مقر هذه الدولة ـ لم تأخذ من الاهتمام إلا ما كان عابراً، وذلك في معرض الحديث على الخلفاء. على أن المؤلف يكشف هنا ضحالة

---

(1) المقدمة.

(2) محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية، ج 1، ص 2.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 181.

الخبرة وضعف المنهج العلمي لديه، من خلال التداخل المريع بين أخبار الدولتين الراشدية والأموية، فقد تضمنت الثانية ما يتجاوز الثلث من أخبار الأولى، ربما تفادياً لاختلال المادة في أجزاء الكتاب الذي هو عبارة عن سلسلة محاضرات في أخبار الدول الثلاث: الراشدية والأموية والعباسية، تم جمعها على هذا النحو من العشوائية والاختلال. أما الموضوعات التي توقف عندها المؤلف، فلا تعدو أن تكون هي ذاتها التي نجدها في تاريخ الطبري بشكل خاص، متوكئاً عليه أيضاً في الأسلوب الذي لم يكن متطابقاً مع أسلوب هذا المؤرخ فحسب، بل كان يعتمده في طريقة الاقتباس شبه الكامل للرواية من دون تحديد بداية أو نهاية لها في السياق، أو إشارة في الهوامش التي جاءت خالية إلا من توضيح قليل جداً لبعض أسماء الأماكن أو تفسير لبعض الكلمات الغامضة.

وبكلمة موجزة، ربما كان هذا الكتاب مفيداً في حينه ومؤدياً بعض الغرض في قراءة التاريخ العربي الاسلامي وميسّراً التعرف على نصوص لم يكن الاطلاع عليها ميسوراً في ذلك الوقت، ولكنه اليوم فقد أهميته من دون شك أمام الدراسات الكثيرة التي حفلت بها المكتبة التاريخية، وانعكست عليها المؤثرات المنهجية الحديثة بصورة أو بأخرى، مما شكل نقلة، ربما لم تكن جذرية في هذا المجال، ولكن بعضها يسير في الاتجاه الصحيح ويسهم بجهد ملحوظ في إعادة كتابة التاريخ العربي الاسلامي على أسس سليمة.

وقد ترك هذا الكتاب في منهاجه السردي تأثيراً بارزاً على عدد غير قليل من أعمال المؤرخين، ربما استمر حتى الخمسينات من هذا القرن، سواء في النظرة المسطحة إلى النص التاريخي أو في الغياب التام للجانب النقدي في الدراسة، برغم ما طرأ على هذه الأعمال من تطور في عنصر التوثيق وتنوع في المصادر التي بات كثيرها متداولاً بعد ذلك. ومن المؤلفات التي تلتقي في موضوعاتها ومنهاجها، فضلاً عن الدافع، مع الكتاب السابق، كتاب علي ابراهيم حسن بعنوانه الشمولي «التاريخ الاسلامي العام» الذي وصفه صاحبه، بأنه خلاصة تجربة في تدريس هذه المادة في الجامعة، متناولاً فيه أربعة عناوين مفصلة، بدءاً من «تاريخ الجاهلية السياسي»، مروراً بالدولتين العربية والعباسية، وانتهاء بتطور الحكم والحياة الاجتماعية في الفترات الثلاث.

أما بالنسبة للدولة الأموية، فهو يعرّفها بالدولة العربية، وفقاً للمصطلح الشائع لدى معظم الذين أرّخوا لهذه الدولة، إلا أن هذا العنوان يتخذ عنده حيزاً أكثر شمولية، على غرار بعض المؤرخين ـ ومنهم السيد عبد العزيز سالم[1] ـ ممن ربطوا هذه الدولة بالهجرة النبوية حتى سقوط الدولة الأموية، خلافاً للأكثرية التي اقتصر هذا الاصطلاح عندها على الأخيرة[2]. والمؤلف في دراسته لهذه الدولة يعتمد طريقة المؤرخين الأوائل، لاسيما اليعقوبي، متتبعاً البارز من أخبارها من خلال الخلفاء وليس من خلال التطور التاريخي للاحداث. ويمكن القول ان هذا الكتاب لم يثر مسائل غير معروفة ولم يضف من الجديد ما يسهم في إغناء المسائل المترددة في ثنايا الكتب التي تناولت تاريخ الدولة الأموية.

ولعل المؤلف ـ وهو من جيل الأوائل في الدراسات التاريخية الاسلامية الحديثة ـ لم يكن واضح التصور التاريخي لما يحتاج اليه من رؤية نقدية واطلاع على المناهج، وما تنطوي عليه الكتابة في هذا المجال من مقاصد ليست محصورة في التعرف على النص وطريقة اقتباسه، ولكنها مجسدة أولاً في استقراء ما تبطنه السطور والتوغل في مساحة المكان وزمانه، وكل ما يسهم في المقاربة لعناصر الحقيقة فيه. ومن هذا المنظور، فإن هذا الكتاب مثّل مرحلة معينة، وربما مدرسة معينة في الكتابة التاريخية، تلك التي يمكن وصفها بالسردية، دون أن تكون هذه الأخيرة غاية في ذاتها لدى بعض روادها على الأقل، بقدر ما كانت انعكاساً للمرحلة وثقافتها التقليدية، المتوكئة على التراث، وغير المواكبة للتيارات الحديثة في البحث العلمي.

وثمة الكثير من هذه الدراسات في التاريخ الاسلامي العام، وان تناول بعضها جزءاً من هذه الفترة الطويلة، مقتصراً على أحداث القرنين الأول والثاني للهجرة، على غرار كتاب محمد جمال الدين سرور «الحياة السياسية في الدولة العربية الاسلامية»، وذلك في ثلاثة من الأبواب وهي: الدولة الراشدية، الدولة الأموية، الدولة العباسية، متضمنة هذه الأخيرة الحركات

(1) تاريخ الدولة العربية.

(2) عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية على سبيل المثال.

السياسية والدينية في بلاد المشرق. وعلى الرغم من التجديد في صياغة العنوان، والتحول من فكرة التاريخ العام إلى موضوع أكثر تحديداً، فإن هذا الكتاب يمثل المرحلة نفسها التي تمتد جذورها حتى الثلاثينات في مصر، متأثرة بالثقافة الانكليزية ومنهاجها التوثيقي الغالب على الدراسات التاريخية، برغم اتصالها المبكر بالثقافة الفرنسية ذات المنحى التحليلي والنقدي. وقد مثّل ذلك، على عمق التجربة وأهميتها، إتجاهاً عاماً تكاد تعبّر عنه معظم الكتابات الحديثة في التاريخ العربي الاسلامي، دون أن يكون هذا الاتجاه منسحباً بالضرورة على الفترات التاريخية الأخرى، لاسيما القديمة التي فرضت مادتها المبعثرة ـ ما بين الآثار والنقوش والمصادر الدينية والكتابية ـ توكأ من جانب المؤرخ أحياناً على خياله وإجراء مقارنة دقيقة بين هذه المصادر في محاولة المقاربة للحقيقة التاريخية[1].

ولم تنعكس على هذا الكتاب فقط مؤثرات المرحلة ومناهجها بشكل عام، وإنما كان للمؤثرات السياسية الحديثة صداها بين صفحاته، في وقت شهدت فيه الأمة العربية نهوضاً باتجاه التحرر والوحدة، مما حدا بالمؤلف إلى إسقاط الصورة الحديثة أحياناً على العهود السابقة[2]، دون مراعاة الاطر الخاصة ما بين الحاضر والماضي والمفاهيم التي قد تختلف بين عهد وآخر. ومن هذا المنطلق يولي المؤلف أهمية للصراعات السياسية في العهد الأموي، لاسيما الصراع بين العرب والموالي وما ينطوي عليه من خلفية «قومية»، وجدت مسوغها في اضطهاد الحَجّاج الثقفي لهؤلاء، وسياسته الرامية برأيه إلى «جعل العراق معقلاً للجيوش العربية»[3].

إن مثل هذه الكتابات لا تسهم في توضيح الصورة التاريخية التي تبقى غائمة بسبب ضعف المنهج فيها، مما يوقع الكاتب في الارتباك وانغلاق الرؤية وتعثر الهدف، على نحو يفتقر فيه إلى أية محصلات وتنعدم الحاجة إلى خاتمة تلخص المعطيات الجديدة في الدراسة. ولعل هذا الارتباك المنهجي يكاد يمتد

(1) راجع أعمال المؤرخين: لطفي عبد الوهاب يحيى ومصطفى العبادي ورشيد الناضوري وغيرهم.

(2) راجع الكتاب، ص 7، 18.

(3) المرجع نفسه، ص 155.

على معظم السياق الذي اتصف بشيء من العشوائية، كما جاء في الفصل المتعلق بتطور الخلافة في العهد الأموي على سبيل المثال. ففي معرض الاشارة إلى سياسة الخلفاء في توطيد سلطاتهم، ركز المؤلف على الحركات المعارضة ممثلة بحركتي ابن الزبير والخوارج، قبل أن يقطع التسلسل الزمني ويتوقف عند حركة الحسين، فضلاً عن حركة المختار بعد أن سار شوطاً في تتبع أحداث المرحلة المروانية. والارتباك لا ينجو منه كذلك الاسلوب الجاف، المتأثر بأسلوب القرن الثالث الهجري، كما يتضح في هذا النموذج: «فأكرم يزيد وفادتهم وأحسن اليهم وأغدق عليهم العطايا»[1] على سبيل المثال. إن عدم استيعاب هذه الاشكالية، يؤدي إلى اغتراب الكاتب عن عصره الذي يكتسب أسلوبه الخاص في ضوء التطور الثقافي والمؤثرات المختلفة المنعكسة عليه.

وهكذا تتراوح الكتابات العربية عن العهد الأموي. في هذه الدائرة من الرتابة، متفادية ولفترة طويلة التحديث في المنهج والأسلوب وكل ما يؤدي بها إلى التماسك والموضوعية وبلوغ الرؤية التاريخية الشمولية، بعيداً عن الاجترار في المادة والتكرار في العناوين. ولعل كتابات هذه المرحلة في التاريخ الاسلامي العام، مدينة على الأخص لموسوعة حسن ابراهيم حسن التي أشرت اليها آنفاً، حين تناولت بصورة شاملة الجوانب السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية في التاريخ الاسلامي.

والواقع أن «التاريخ» على الرغم من انفصاله البعيد عن علم «الحديث»، ظل متأثراً بنهج هذا الثاني ومتداخلاً معه في اهتمامات أهل العلم الذين كتبوا في هذا المجال احتذاء بعلماء القرون الغابرة. ولعل التحول الذي عبر عنه هذا الكتاب[2]، لم يكن في منهاجه الموسوعي المعروف، وإنما في الاستقلالية التامة لعلم التاريخ، والانفصال به كلياً عن العلوم الدينية، وجعله ميداناً خاصاً بشروطه ومقوماته وفلسفته، فضلاً عن المؤثرات الجديدة التي دخلت عليه في هذه المرحلة. ومن هذا المنظور، فإن المؤلف الذي يعتبر من رعيل الأوائل

(1) المرجع نفسه، ص 106.

(2) تاريخ الإسلام السياسي لحسن إبراهيم حسن.

الذين حققوا رتبة جامعية عالية، بما يعنيه ذلك من احتكاك بالفكر التاريخي الأوروبي، قد أرسى برغم خلفيته الدينية قواعد جديدة في هذا المجال، تركت تأثيرها البارز في كتابات المرحلة التالية. فهو لم يتناول العهد الأموي ـ موضوع بحثنا ـ من خلال النظرة التقليدية التي تقرأ التاريخ عبر الخلفاء والشخصيات الدائرة في فلكهم، كما درج عدد من المؤرخين المتأثرين به من أمثال علي ابراهيم حسن وعبد المنعم ماجد والسيد عبد العزيز سالم وغيرهم، وإنما تناوله كموضوعات محددة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الخلفاء، وما حققه هؤلاء من منجزات توسعية وإدارية، فضلاً عن العلوم والثقافة والحالة الاجتماعية إلى آخر ما تميز به هذا الكتاب من شمول وتنوع وإسهاب.

والمؤلف ممسك من هذا المنظور بزمام النص، ومحيط إلى حد ما بأبعاده السياسية والاجتماعية، ومتحرك أيضاً بقدر كبير على المساحة الزمنية للحدث، يقدّم ذلك بلغة سليمة وانسياب ظاهر في الأسلوب. ولكنه مأخوذ بالنص أكثر مما يجب، وربما مستسلم له في بعض الحين، مفسحاً له مجال السيادة المطلقة على السياق، دون أن يمسها موقف ما من جانب المؤلف، أو يخترقها نص آخر من روايات أخرى تتناول الحدث بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالرواية الواحدة هي الطاغية على مساحة الكتاب، مما جعلها تشكل منهجاً سائداً لدى عدد من المؤرخين الذين تستدرجهم الرواية الأولى ويهملون الروايات الأخرى في الموضوع نفسه. ولعل أبرز دلالات هذا الاتجاه، ما ذكره على سبيل المثال عن عبد الله ابن سبأ وتأثير «حركته» في الصراع السياسي الذي تعود جذوره إلى عهد الخليفة عثمان، في وقت لم تنج هذه المسألة من تشكيك بعض الكتّاب من جيل المؤلف (طه حسين)، إذ تعرض لها حسن كبديهة خارج النقاش، من دون العودة إلى مصادرها التاريخية[1].

ولعله في هذا المجال وبرغم اطلاعه الواسع على المصادر، كان متساهلاً في توثيق «المعلومة» التاريخية في بعض الأحيان، عازفاً عن المقارنة بين الروايات وربما متلكئاً في العودة المباشرة اليها، أو مكتفياً بالتعرف عليها

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص ص 358 . 359.

في مرجع أجنبي[1]. وقد يقودنا ذلك إلى التوقف عند نقطة أخرى من نقاط الضعف في الكتاب، وهي أن المؤلف متأثر بحدود ما بمناهج المستشرقين ومتماهٍ معهم أحياناً في استخدامه بعض المصطلحات التي قد لا تكون دقيقة في تعبيراتها وفي تجسيدها لواقع تلك المرحلة، ومن الأمثلة على ذلك ما يشير اليه من تفاقم الصراع السياسي في عهد عثمان، إذ وُجدت برأيه «إلى جانب الطبقة الارستقراطية طبقة أخرى فقيرة معدمة أنشأها عمال عثمان»[2]، وما يدرجه أيضاً في إطار الحالة الاجتماعية عن «طبقات الشعب» وذلك من المنظور الاستشراقي نفسه، دون أن تتخذ هذه المسألة حيزها المناسب من البحث والتحليل[3]، على نحو يصبح معه العنوان معزولاً عن المادة الموجزة التي اكتفت بالاشارة إلى تفوق العنصر العربي وسيادته في المجتمع على حساب الموالي في العهد الأموي.

ان الهدف من هذه النظرة التقويمية السريعة ليس الكتاب بحد ذاته، وإنما كونه نموذجاً لمرحلة كان أكثر انعكاساً على نتاجها والتحولات التي شهدتها منذ ثلاثينات هذا القرن. فقد ظل المؤرخ أسير النظرة التقليدية إلى النص والتعاطي معه بشيء من التقديس، مما أعاق الفكر التاريخي عن أداء دور أكثر تأثيراً في المجتمع، ذلك الذي ربما سبقه اليه في الفترة نفسها الأديب أو المفكر في المجال الأرحب لكليهما، وقد أدى ذلك إلى طبع غالبية الدراسات التاريخية خلال مرحلة طويلة بالتسطح والسذاجة، بالمقارنة مع الأعمال الأدبية والنقدية والفلسفية المتزامنة معها، فضلاً عن الأعمال الأخرى التي تتابع صدورها في التاريخ الاسلامي منذ أكثر من ربع قرن.

وكان لدراسات عبد العزيز الدوري ريادتها في هذا المجال لاسيما في كتابه الشهير «مقدمة في تاريخ صدر الاسلام»[4]، الذي طرح لأول مرة رؤية علمية في البحث التاريخي في ضوء العوامل المؤثرة في التاريخ، من خلال مقدمة منهجية أحدثت تحوّلاً شديد الأهمية في هذا المجال. وقد أولى

(1) راجع على سبيل المثال الصفحات 262، 298، 426، 476، من الجزء الأول.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 398.

(3) ج 1، ص ص 529 . 531.

(4) صدرت الطبعة الأولى سنة 1949 والثانية سنة 1960.

الدوري وما زال يعطي أولوية للتفسير الاقتصادي في قراءة التاريخ الاسلامي، من دون أن يجنح إلى المبالغة، شأن بعض الدراسات الحديثة المتأثرة، بـ «النظرة المادية» والتي ترى أن «الاقتصادي هو المحدد للكل الاجتماعي[1]»، وفقاً للنظرية الماركسية التي ترى أيضاً أن الاقتصاد بما هو علاقات انتاج «يحدد القاعدة المادية للمجتمع البشري»[2]. وإذا كان ابن خلدون قد أرجع «اختلاف أحوال الناس إلى اختلاف نحلتهم من المعاش»، تلك النظرية التي تصادت معها بصورة ما نظرية ماركس عن تكون الانسان ككائن اجتماعي في الانتاج الذي يشكل أسلوبه «نشاط الافراد ونمط حياتهم المعين»[3]، فإن العامل الاقتصادي لا يتخذ هذا الاساس في الرؤية التاريخية عند الدوري، إنطلاقاً من تلاحم العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى حد التفاعل، «ولا يمكن فهم التطور بينها - والكلام للمؤرخ الدوري - في ناحية من النواحي ما لم يفهم في النواحي الأخرى»[4]. فقد أدت برأيه «حدة التباين بين رجال القبائل وأهل المدن»[5]، إلى تأكيد «امتزاج الجانب الاقتصادي. بالمشكلة السياسية»[6] وانطلاقاً من شعور القبائل «بحقها الطبيعي»[7] في البلدان التي كان لها دور أساسي في فتحها.

كذلك يشير الدوري إلى أهمية التجارة في «المجتمع العربي»، بما يتعدى المادة الضحلة عنها في المصادر، مما يتضح في استمرار اشتغال بعض الصحابة في هذا الميدان وفي تخطيط المدن الجديدة التي «استندت إلى ثلاثة مراكز: المسجد وهو المركز الاجتماعي السياسي، ودار الامارة وهي المركز الاداري، والسوق وهو (هي) المركز الاقتصادي»[8]. ولم يُحدث قيام الدولة

---

(1) مهدي عامل، في علمية الفكر الخلدوني، ص 71. دار الفارابي - بيروت 1986.
(2) المرجع نفسه، ص 20.
(3) ف. كيللي - م. كوفالزون، المادية التاريخية. ترجمة أحمد داوود ص 48، دار الجماهير - دمشق 1970.
(4) عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الاسلام، ص 5، الطبعة الثانية، 1960.
(5) المصدر نفسه.
(6) المكان نفسه.
(7) المكان نفسه.
(8) المكان نفسه.

الأموية وفقاً لهذا المنظور تغييراً بارزاً في الوضع الاجتماعي الاقتصادي السائد[1]، وإنما حافظت الدولة في عهدها على الخطوط العريضة التي قامت عليها دولة الراشدين. ويضم الكتاب، على ضآلة الحيز الذي اتخذته الدولة الأموية فيه، معلومات قيمة عن أحوالها الاقتصادية، سواء عن التجارة التي كانت عصب الحياة الاقتصادية للعرب في الحجاز، قبل أن تتراجع أهميتها في أعقاب الفتوح، أم عن الأرض التي «اتجه الاشراف العرب اليها»[2] واهتموا بها على نطاق واسع في العهد الأموي، إذ أسهم الخلفاء في «إقطاع أراض من الصوافي إلى أقربائهم وأنصارهم»[3]. هذا عدا معلومات قيمة أيضاً أوردها المؤلف عن النظام المالي والجيش وإصلاحات عمر بن عبد العزيز التي رأى فيها تأكيداً لفكرة الدولة[4]، والتحول نحو الحياة الحضرية في المجتمع الأموي إلى آخر ذلك مما يجعل هذا الكتاب «مقدمة» بالفعل لتاريخ هذه الفترة الهامة من التاريخ العربي الاسلامي بصورة موضوعية خالية من التعقيد.

ولكن هذا الكتاب ـ المقدمة الذي مضى على كتابته أربعون عاماً، قليلاً ما استخدم التوثيق الذي يشكل ضرورة قصوى لموضوع كهذا لا يتوافر له من المادة إلا قليلها، على نحو يجعل الحاجة ماسة إلى الهوامش وما يمكن أن تمهد له من آفاق يعبر اليها باحثون جدد في هذا الطريق الصعب. كما أن تردد مدلولات معينة في ثنايا الكتاب، كان مما يخرق الانسجام في سياقه المتماسك، مثل تعبير «الأمة الاسلامية»[5] المتعارض مع مفهوم المؤلف، ومثل «الارستقراطية»[6] العربية، التي ردّدها المستشرقون في غير موقعها المناسب، تماشياً مع الارستقراطية البيزنطية أو غيرها، وردد أقوالهم بعض المؤرخين العرب. فهذه الكلمة قد لا تكون معبرة عن واقع الفئة الغنية في العهد الأموي، على الأقل في السلوك الاجتماعي الذي بقي محتفظاً بعفويته

(1) المرجع نفسه، ص 81.
(2) المرجع نفسه، ص 86.
(3) المكان نفسه.
(4) المرجع نفسه، ص 87.
(5) المكان نفسه.
(6) المكان نفسه.

وبساطته، حتى بالنسبة للخلفاء وغيرهم من أصحاب النفوذ في الدولة. على أن هذه المقدمة، تطرح مسائل مكثفة في غاية الاهمية، يمكن أن تشكل منطلقات إلى أبحاث عديدة في هذه المرحلة ـ المنعطف من التاريخ العربي الاسلامي.

ويستوقفنا من الأبحاث الجادة ولكن من منظور آخر يترجح فيه التفسير الاجتماعي، من خلال ما أسهم به صالح أحمد العلي في عدة دراسات طالت بصورة غير مباشرة ـ شأن المؤرخ السابق ـ التاريخ الأموي، ولكنها تنطوي على قيمة كبيرة خصوصاً ما تعلق بأوضاع القبائل العربية ومراكز انتشارها واستيطانها، فضلاً عن مسائل ذات طابع فكري[1] واقتصادي[2]، وغيرها من أبحاث اتخذت مدارها في القرن الأول الهجري بصورة خاصة.

ومن اللافت هنا أن الدراسات التاريخية، قد نحت، مع هذين المؤرخين العراقيين (الدوري والعلي)، ليس إلى التجديد فقط والاهتمام بالعاملين الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب العامل السياسي، ولكنها باتت أكثر تركيزاً وتمحوراً حول قضايا معينة، عبر عنها كلاهما لاسيما الأخير (العلي) في دراسات قصيرة ومكثفة، تأخذ مداها من العمق والاشباع للموضوع، خلافاً للدراسات التي تتناول عهداً أو دولة بكاملها عبر مسار أفقي وعام. وإذا كان لا بد من المقارنة بين المؤرخين، فإن الأول كان أكثر توغلاً في النص واستخلاصاً لما ينطوي عليه من أفكار، وانخراطاً بالتالي في اللحظة التاريخية التي تلتحم عناصرها الموضوعية والتحليلية، في ظل انسياب عفوي وبناء متماسك. أما الثاني، فإن مقدرته الكبيرة تتجلى في الاحاطة بكل جوانب الموضوع والابحار في عوالمه الواسعة، على نحو تطغى فيه النصوص أحياناً على التحليل، كما هو الحال في بحثه القيم عن «ملكيات الأراضي في الحجاز في القرن الأول الهجري» والابحاث الأخرى التي سنتعرض لبعضها في هذه الدراسة.

---

(1) دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الاسلام. التدوين وظهور الكتب المصنفة في العهود الاسلامية الأولى. الرواية والاسانيد وأثرهما في تطور الحركة الفكرية في صدر الاسلام...

(2) الأنسجة في القرنين الأول والثاني. ملكيات الأراضي في الحجاز في القرن الأول الهجري. جباية الصدقات في القرن الأول الهجري.

ولكن ميزة هذا المؤرخ في كل ما أنجز من دراسات في التاريخ الاسلامي، تتمثل في حسن الاختيار، والتصدي لمسائل كان له قصب السبق في دراستها، مثل بحثه القيم عن «الانسجة في القرنين الأول والثاني» الذي تتّبع فيه هذه الصناعة وأنواعها ومراكزها الأساسية، بما فيها الشام التي حظيت بوقفة قصيرة فقط من جانب المؤرخ، ربما بسبب قلة المادة المتوافرة عنها في المصادر، خلافاً لبحث آخر له (امتداد العرب في صدر الاسلام)، مهدت له وفرة المادة لابراز صورة أكثر وضوحاً للشام في عهديها الراشدي والأموي. وقد وُفق المؤرخ في التعرض لعدة إشكاليات في إطار العنوان السالف، دون أن تقترن عنده عبارة العرب بالمسلمين أو تكون الأخيرة معبرة عن العرب فقط، كما درج على ذلك عدد من المؤرخين الذين كان للعبارتين مدلول واحد عندهم، مع ترجيح استخدام الثانية في الكتابات التاريخية القديمة والحديثة بصورة عامة. وقد رأى هذا المؤرخ، انطلاقاً من نصوص الطبري، «ان أكثر ما أطلق على الجيوش التي خرجت من الجزيرة هي كلمة العرب وليس كلمة المسلمين»[1]. وأورد عدة شهادات في هذا السياق للتأكيد على العامل القومي لدى بعض قادة الفتوح مثل خالد بن الوليد[2]، ذلك العامل الذي كان واضحاً برأيه في سياسة الخليفة عمر بن الخطاب، من خلال تركيزه على وحدة العرب والحؤول دون انشقاقهم[3].

ويمسك العلي بطرف أساسي في عملية الاستيطان العربي في بلاد الشام، حيث تنعدم الحواجز الجغرافية البشرية المعيقة للاتصال بينها وبين شبه جزيرة العرب، مما جعل السكان في الأولى يستقبلون الحكم العربي ويرحبون به حسب قوله[4]. ومن هذا المنطلق يقتضي الخطر البيزنطي على الشام أن يهتم واليها في عهد عثمان (معاوية) بهذه المسألة الاستيطانية، وأن يلجأ إلى شحن بعض المواقع التخومية بالرجال[5]. وقد أورد في هذا المجال عدة

---

(1) راجع الكتاب، ص 18.

(2) نفسه، ص 20.

(3) نفسه، ص ص 21 ـ 22.

(4) نفسه، ص 60.

(5) نفسه، ص 65.

جداول[1] عن مراكز استقرار القبائل الشامية سواء في العهد الراشدي أم العهد الأموي، تلك التي تمثلت بالاجناد الأربعة الرئيسة (دمشق وحمص وفلسطين والاردن) قبل أن يضاف اليها الجند الخامس (قنّسرين)، فضلاً عن الجزيرة التي فُصلت عن الأخيرة في عهد عبد الملك[2]. وفي الكتاب إشارة إلى أهمية دابق في العهد الأموي، كموقع لتجميع المقاتلين العرب، بعد أن حظيت الجابية بهذه الاهمية في وقت سابق[3]. فالمؤلف يربط هنا الاستيطان العربي في الشام أو جانباً أساسياً منه على الأقل، لاسيما في العهد الأموي، بالخطر البيزنطي[4] الذي قضى بدفع هذا الموقع نحو الشمال واتخاذه «مركزاً لتجميع الجيش قبل تحركه إلى ميادين القتال»[5]، ذلك الخطر الذي أدى إلى مد الأجناد الشامية بالمقاتلين بصورة دائمة، سواء في هذا الاتجاه (الشمالي) أو في الاتجاه الغربي، حيث واجهت الجيوش الأموية بقايا النفوذ البيزنطي الداعم للبربر في الجبهة الغربية[6].

إن أهمية هذه الدراسة، تجلت في تعرضها لموضوع شائك، ليس من السهولة التصدي له دون ثقافة تاريخية وخبرة عميقة، ودون منهج صارم، وغير ذلك من شروط سهّلت للمؤلف توافر هذه المادة الغنية عن استيطان العرب في الشام، وما حفل به العهد الأموي من تطورات في ميادين الزراعة والعطاء والادارة، مما أكسبها قيمة كبيرة كمرجع فريد في هذا الموضوع. والواقع أن مثل هذا الاسهام، الذي يتجلى أيضاً في دراسة ثانية قيّمة للمؤلف (دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الاسلام)، يشكل منعطفاً هاماً في الكتابة التاريخية العربية، نحو الواقعية والالتزام بالمنهج العلمي، بعيداً عن الاسهاب والتكرار، وفي الوقت نفسه يشكل تحولاً كبيراً في الرؤية التاريخية الحديثة،

---

(1) نفسه، ص ص 71، 72، 78.

(2) نفسه، ص 71.

(3) ابراهيم بيضون، مؤتمر الجابية، دراسة في نشوء خلافة بني مروان، ص 4، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام. الندوة الثالثة 1987.

(4) راجع الكتاب، ص 75.

(5) راجع الكتاب، ص 75.

(6) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية، ص 34 وما بعدها، الطبعة الثالثة. دار النهضة العربية، بيروت 1986.

تلك التي ترسخت وقتاً طويلاً ما بين المنهج الاخباري السردي في الغالب، وبين التوكؤ على دراسات المستشرقين في بعض الاحيان، مما كان يفقدها الوضوح والموضوعية والتوازن.

دراسات في التاريخ الأموي

إن الدراسات المهتمة بهذا الموضوع، برغم تزامن بعضها مع دراسات التاريخ الاسلامي العام، لم تأخذ محلَّها البارز إلا منذ الستينات من القرن، ربما بتأثير من الحالة العربية النهضوية التي بلغت ذروتها في النصف الأول من هذا العقد، قبل أن تعود إلى الانكفاء في أعقاب الأزمات التي شهدتها بعض أقطار الأمة العربية فيما بعد. فقد كان البحث عن جذور هذه الأمة في الاسلام الأول واقتباس مثالها الأموي بصورة خاصة، حافزاً للعودة إلى التاريخ والتماس الموروث الملائم للنموذج الجديد. ولكن ثمة ما أعاق هذه الحركة، لأن ما يُسمى بالنهضة العربية أو «الانبعاث» في أواخر القرن التاسع عشر، لم يتزامن معه انتاج فكر تاريخي، أو يكن للأخير إسهام لافت في محاولة إحياء الذات، خلافاً لما حظيت به بعض أنواع المعرفة الأخرى في الثقافة العربية، مما جعل تراث هذه المرحلة النهضوية مقتصراً أو يكاد على اللغة والأدب بصورة عامة، بينما القليل منه كان معنياً بالتاريخ بما يتعدى الجذور الطافية على السطح. ولعل الاهتمام باللغة وما حولها، قد سهل أمره القرآن الذي بقي الشعلة الدائمة في ظلمات الانحطاط، تنبثق منها وحدة الثقافة بمثل ما تستلهم وحدة الشعب أو صورتها في مواجهة التفتت الذي استهدف العرب خلال عهود طويلة. أما التاريخ فقد حال دونه الانقطاع الطويل عن التراث، واختباء ملفاته بين ركام السنين، في وقت كانت قراءة الحاضر مبهمة وصفحة المستقبل غائمة، فكيف بالماضي القابع وراء الذاكرة المأخوذة بالهموم الكبيرة.

ومن هذا المنظور، يمكن تفسير التعثر في كتابة التاريخ ـ الاسلامي عامة والأموي خاصة ـ الذي سبقنا إلى دراسته والتعرّف على أصوله المستشرقون منذ القرن التاسع عشر. ولذلك فإن الدراسات العربية التي سبقت مرحلة التأثر بالاستشراق لم تكن متكافية في المستوى مع الدراسات الأدبية والنقدية وربما الفلسفية التي عاصرتها أو ظهرت قبلها، ومن ثم انعكست عليها التيارات

الفكرية الحديثة. على أن دراسات التاريخ الأموي أخذت في المواكبة الفعلية لهذه الأخيرة، نتيجة لانتشار الجامعات في الأقطار العربية وما هيأته من سبل الاتصال بالثقافة الغربية ومناهجها، والاطلاع على التراث الذي بدأت مصنفاته في الظهور، مما أوجد مناخاً مشجعاً على التأليف والبحث.

على أن هذه الحركة تجاذبها تياران منذ البداية، الأول يتجه نحو التراث ويجول في آفاقه، مكتفياً بما يوفره من مادة للكتابة، بينما الثاني ينهل منه ولكن عيناً له ترنو إلى الثقافة الغربية، دون أن تشكّل الأخيرة تمايزاً بين الاتجاهين، حيث كان كلاهما على احتكاك بها أو اتصال مباشر، ولكن ثمة عوامل اجتماعية ربما كان لها تأثير في التمايز القاطع حيناً، والنسبي حيناً آخر.

ولعل هذا التمايز يصبح أكثر وضوحاً في مرحلة الستينات، مع تطور مناهج الكتابة التاريخية وتشعب فروعها وتنوع أغراضها في ضوء المؤثرات الفكرية والسياسية. وقد برز حينذاك الكتاب الجامعي بما ينطوي عليه من جدية ورصانة افتقرت اليهما معظم الكتب الصادرة خارج نطاق الجامعة، سواء من حيث الالتزام بوحدة الموضوع ومراعاة التبويب والهوامش وإسناد الروايات وحسن استخدامها، إلى آخر ذلك من الضوابط المنهجية الأساسية في البحث التاريخي. ولكن هذه الدراسات «الجامعية» كانت تعاني ضيق مساحة الخطاب الذي كان يقتصر على الطلاب، دون أن تخترق إلا قليلاً أسوار الجامعة إلى جمهور الثقافة في أقطار الأمة العربية الواسعة، حيث المفهوم التاريخي لدى غالبيتها العظمى لا تسوقه الوقائع بخلفياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإنما حركية الحدث هي التي تتحكم فيه بصورته السردية (الاخبارية) المطلقة.

وفي بحثنا للدراسات التاريخية الحديثة عن الدولة الأموية، سنتوقف عند نماذج تمتد زماناً على مساحة الثلاثين سنة الأخيرة، وتُمثّل في منهاجها نظرات مختلفة، بدءاً من السردية المفرطة (عبد المنعم ماجد والسيد عبد العزيز سالم وعمر فروخ)، والسردية المقارنة كلياً أو جزئياً (نبيه عاقل وعبد الأمير دكسن)، والتحليلية ربما المفرطة في المقابل (محمد عبد الحي شعبان) وبعض الأبحاث المنشورة في دوريات ومجلات علمية، مُعرضين عن دراسات كاتب هذه

السطور[1] وإن كنا نزعم بأنها تندرج في إطار المنهج التحليلي المتوازن، الذي ينطلق من رؤية واقعية (موضوعية) وليست حدثية (سردية) للنص التاريخي.

إن نظرة سريعة على كتاب ماجد «التاريخ السياسي للدولة العربية» تؤكد هذا المنحى السردي للكتاب بما في ذلك بعض تساؤلات للمؤلف، ربما اعتبرها ضرباً من التحليل، ولكنها في حقيقتها لا تخلو من السذاجة، لانعدام تأثيرها في مسار الكتاب المشحون بأخبار الخلفاء والولاة والقادة وما دار حولهم من حروب و«فتن» وتغيرات في ظل تراكم حدثي لافت. فالنص التاريخي هو الذي يقود عملية البحث لدى المؤلف بما يتعدى الاقتباس إلى أن يصبح متداخلاً في السياق، على نحو يصعب معه التمييز بين الأصل والخاص، حيث تتفوق مادة الهوامش على مادة المتن في الكتاب أو تتساوى معها على الأقل، دون أن يخلو المنهج من السذاجة في هذه المسألة أيضاً، كما ورد في إحدى صفحات الكتاب على سبيل المثال، وقد تحدث فيها المؤلف عن دمشق في عهد معاوية[2]: «فهذه المدينة القديمة (إشارة إلى المصدر) التي كانت عاصمة الغساسنة (إشارة أيضاً) ومتجراً (إشارة أيضاً) الخ». وفي صفحة أخرى[3] إحتلت فيها الهوامش مساحتها الكبرى وتوالت المادة على هذا النحو: «ونميز من هذه الثغور جناحين أحدهما من ناحية الشام عرف بثغور الشام والآخر من ناحية الجزيرة عرف بثغور الجزيرة»[4]، ثم عرض متتبعاً أهم هذه الثغور وناسباً كلاً منها إلى المصدر نفسه تقريباً بما في ذلك «المعلومة» السابقة وذلك على النحو التالي: «منبج (معجم البلدان)، إنطاكية (نفسه)، طرسوس (نفسه) أذنه (نفسه) المصيصة (نفسه) بياس (نفسه)، مرعش (نفسه)[5] الخ... فقد أصبحت الهوامش هنا غاية في ذاتها وليست وسيلة للتوضيح أو الافادة، إذ كان على المؤلف اختصارها في هامش واحد

---

(1) راجع دراساتنا: الحجاز والدولة الاسلامية، الدولة الأموية والمعارضة، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، اتجاهات المعارضة في الكوفة، مؤتمر الجابية وغيرها.

(2) التاريخ السياسي للدولة العربية، ج 2، ص 24.

(3) المرجع نفسه، ص 37.

(4) المكان نفسه.

(5) المكان نفسه.

طالما هي مستمدة بكاملها من ذات المصدر الذي يعتبر ثانوياً في هذا المجال، دون أن يحسن الدارس توظيفه كمصدر جغرافي فيما يمكن أن يستفاد منه في مجاله.

إن مثل هذا اللبس المؤلف بالطريقة نفسها على امتداد صفحات الكتاب، دون أن تكون خارجها الدوافع والمسوغات أو «الرؤية» المنهجية للأخيرة. فقد أوجز ذلك في المقدمة المقتضبة بأن التوضيح هو غاية الكتاب، ذلك الذي كان برأيه للمستشرق هنري لامنس دور كبير فيه، إلا أن الحاجة تبقى ملحة «إلى مؤرخ شرقي ينظر اليه من وجهة نظره الشرقية ويعرضه في القالب المنهجي الحديث»[1]. والواقع أن هذه المسألة واضحة في ذهن المؤلف المتمسك بنظرته «الشرقية»، المقتبسة ربما ليس بالوضوح نفسه عن نظرة المؤرخين الأوائل، مع الفارق أن ثمة رؤية مرحلية في المنهج لدى هؤلاء. تقابلها رؤية ملتبسة لدى المؤلف الذي اقتصر دوره على التنسيق أو التركيب المألوف للاحداث كما في الروايات التقليدية، دون أن تكون الصياغة مختلفة أيضاً عن صياغة الأخيرة على نحو ما جسّدته هذه العبارة في سياق الحديث عن الفتوح الأموية في افريقية، حيث أسرع عقبة بن نافع إلى القيروان وودع أولاده وأوصاهم وقال لهم: «اني بعت نفسي من الله تعالى ورحل في عسكر كبير»[2].

ولكن ثمة ما يجعل لهذا الكتاب من الأهمية، ما أورده المؤلف من تفاصيل موثقة تمهد للقارئ أو الطالب بالتحديد التعرف إلى أمهات المصادر في التاريخ الاسلامي عامة والتاريخ الأموي خاصة، لا سيما وأن الكتاب يندرج أساساً في إطار الدراسات الجامعية. كما يتميز الكتاب بحضور للشام فيه، من خلال شخصيات الخلفاء الذين اتخذوا مقرهم في دمشق كما اتخذوا قصورهم الخاصة في بعض نواحي الأولى، ولكن دون أن يتيح ذلك التعرف إلى الأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه المنطقة، باستثناء مرور عابر على بعض الاحداث «الشامية» البارزة مثل الجابية ومرج راهط

---

(1) المرجع نفسه، ج 2، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 77.

و«فتنة» عمرو ابن سعيد (الأشدق)، والصراع بين أبناء الأسرة الأموية في آخر عهدها، وغير ذلك من مؤشرات يحفل بها الكتاب الذي تبقى مادته الأساسية مكرسة لتاريخ الخلفاء في هذه الدولة، على غرار ما نهج عليه بعض الأسلاف من المؤرخين من أمثال اليعقوبي والدينوري وخليفة بن خياط والسيوطي وغيرهم.

وثمة مؤرخ آخر (السيد عبد العزيز سالم)، يمثل هذا الاتجاه السردي الجامح ويبتعد أيضاً عن تيارات الحداثة والمعاصرة في البحث العلمي، ويفتقر كذلك - برغم الغزارة شأن سابقه في التأليف - إلى القواعد المنهجية الدقيقة. ولعل أبرز الثغرات المشتركة لدى المؤرخين، ما كان من اختلال مريع في تبويب الكتابين، حيث الأول (التاريخ السياسي للدولة العربية) تضمّن فصلين: أحدهما عن «عصر الخلفاء الأمويين»، وقد امتد على الجزء الأعظم من الكتاب، أي ما يقارب الثلاثمائة صفحة، وثانيهما حمل عنوان «سقوط الدولة العربية» واقتصر على نحو ثلاثين صفحة فقط، بينما حظيت الدولة الأموية (العربية) بجزء قليل[1] من المادة الضخمة في الكتاب الثاني (تاريخ الدولة العربية) المكرسة بشكل أساسي لتاريخ العرب قبل الاسلام.

والواقع أن «سالم» كان أكثر ملاحقة للاحداث خارج الشام في عهدها الأموي، دون أن تكون مقاربة في الغالب لمركز الضوء، مما له علاقة بالعملية التوليفية للمادة التي يرجح أن بعضها كان جاهزاً قبل إدراجه في الكتاب. وقد أدى ذلك إلى تمزق واضح في أوصاله وارتباك في سياقه الزمني، لاسيما التضارب بين العناوين ومضامينها وصعوبة الامساك بعنان المسائل المطروحة[2].

ولا شك أن الاسهاب الشديد، قد أضعف التماسك في الكتاب ومعه الرؤية التاريخية التي تلاشت في التفاصيل الواسعة. بالإضافة إلى ذلك فإن الخروج على الضوابط المهمة في استخدام المصادر، مثل تقديم مصدر متأخر

---

(1) اقتصرت أخبار الدولة الأموية على تسعين صفحة من أصل سبعمائة وسبعة وستين صفحة يضمها الكتاب.

(2) راجع الكتاب، ص 646 وما بعدها.

زمنياً على مصدر سابق يعود اليه النص الحرفي المقتبس، وربما عدم العودة المباشرة إلى المصادر، بما صاحب هذه الثغرات من أسلوب جاف يماشي أسلوب الاخباريين إن لم يكن هو نفسه[1]، دون أن تكون الاشكاليات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في بال المؤلف، كل ذلك يجعل من هذا الكتاب عملاً سردياً بحتاً، لا يرقى إلى مصاف الأبحاث العلمية الجادة في التاريخ الأموي.

على أن هذا الكتاب قد لا يمثل الموقع العلمي لصاحبه الذي أسهم بدراسات جادة في تاريخ الأندلس وحضارتها، وقد لا تكون قيمته العلمية أقل من دراسات عديدة في التاريخ الأموي، بل هو خلافاً لذلك أفضل من كثير أهملنا الاشارة إلى بعضه وأدرجنا بعضه الآخر في نهاية هذه الدراسة. فثمة إشكالية تكاد تكون محصورة في نطاق التاريخ الاسلامي الذي اخترق ميدانه عدد من الكتّاب العرب وأسهموا بدراسات كثيرة فيه، من دون أن يكون بعضهم على إلمام بالقواعد المنهجية أو إدراك للغرض من الكتابة سوى تركيب الاحداث من خلال المصادر أو المراجع. ولعل هذه المحاولات أكثر ما استهدفت هذه الحقبة، ربما للتقاطع العضوي والزمني بين موضوعاتها وموضوعات الأدب والنقد والفلسفة والفكر السياسي وما إلى ذلك.

ومن هذا المنظور نجد كتاباً في التاريخ الأموي (صدر الاسلام والدولة الأموية) ـ كان لصاحبه(عمر فروخ) موقع في مجال الدراسات الفلسفية والأدبية، وساقته تجربة في التدريس الجامعي إلى وضعه ـ أقرب في منهاجه إلى النمط المدرسي الذي يتسم عادة بالتسطح وتغيب عنه النظرة النقدية بصورة تامة. فلقد تعرض هذا الكتاب للاحداث المعروفة، في السياسة والعقيدة والادارة والمجتمع، وإن كانت بعض عناوينها جديدة مثل: طبقات الناس والأزمة السياسية والحياة الدستورية والادارية والتيارات الفكرية. ولكن المؤلف عالجها بأسلوب سردي مقتضب، متوكئاً بشكل ظاهر على الروايات التي تقود عملية التركيب وربما تقدمت على كلام المؤلف في كثير من الأحيان[2]. كما

---

(1) راجع الكتاب. ص 64 على سبيل المثال.

(2) راجع الكتاب، ص 210.

تُلاحظ فيه كثرة العناوين من دون أن تتجاوز مضامينها السطور القليلة، مثل (وقعة الحرة، معاوية بن يزيد، الحجاج في العراق، مسجد بني أمية، المغرب والأندلس، استيقاظ العصبية من جديد، الخوارج، تنازع البيت الأموي على ولاية العهد، ألتيارات الفكرية المختلفة، ترفّع العرب عن الأعمال اليدوية، والصناعة والتجارة الخ . . .)[1].

ولعل مرحلة السبعينات بما رافقها من تعميم للدراسة الجامعية في الأقطار العربية كافة، فضلاً عن تطور وسائل النشر بما في ذلك انتشار المجلات العلمية والفكرية، قد شهدت تحوّلاً في الكتابة التاريخية على المستوى الكمي والنوعي، مما سيؤدي إلى تحول أكثر نضجاً في الفكر التاريخي العربي وإغنائه في ثمانينات هذا القرن. وفي مقدمة ما يستوقفنا في هذه المرحلة ما أسهم به نبيه عاقل في كتابه «تاريخ خلافة بني أمية» الذي جاء محاولة للخروج من الرصد السردي لهذه الأخيرة، إلى «رسم الخطوط العريضة» لأهم أحداثها، كما أشار المؤلف في مقدمة كتابه. أما الدافع اليه فهو أن العصر الأموي «كان موضع ظلم فادح من الذين كتبوا عنه»، حسب رأي المؤلف الذي يحاول هنا «رفع هذا الظلم»، ليس انحيازاً إلى شاميته «ولكن انصافاً للحقيقة التاريخية»[2]. وهكذا فإن ثمة قضية يعلن المؤلف تصديه لها وهي إعادة النظر في الصورة السائدة عن العهد الأموي، بقدر ما تتيحه المادة التاريخية في هذا السبيل. وقد ساقه ذلك إلى المقارنة بين الروايات لاسيما المتعلقة بأمور تخضع للمناقشة، مثل «موقعة الحرة» وما تبعها من استباحة الجيش الأموي للمدينة فضلاً عن حصار مكة واحراق الكعبة. كما يتعرض لاشكالية العلاقة بين معاوية وأهل الشام وما أدت اليه من استقرار نعمت به الأخيرة دوّن العراق الذي ساد فيه الاضطراب كمحصلة - برأي المؤلف - لاختلاف التكوين القبلي بين الاقليمين، حيث تغلبت البداوة على القبائل العربية في العراق، بينما تمرست قبائل الشام «منذ القدم بفكرة الخضوع للحكم وعاشت منذ الجاهلية في ظل مجتمع مستقر يدين بالولاء ويفهم معنى الدولة»[3]. كذلك فإن هذا الولاء الشامي - كما في ذهن المؤلف - ناجم

(1) نفسه، ص 135، 136، 137، 149، 162، 199، 200، 201.

(2) نبيه عاقل، تاريخ خلفاء بني أمية (المقدمة).

(3) راجع الكتاب، ص 78.

بعد عن نفسه من جانب معاوية الذي أصبح شامياً بالفعل بعد أربعين عاماً من حكمه متواصل كأمير وخليفة لهذا الاقليم، مما كان له تأثير إيجابي على علاقته بقبائل بنت مطواعة له، ملتزمة بموقفه، متحدة معه في قناعاته.

وإذا كانت للمؤلف رؤيته الموضوعية الواضحة في هذه المسألة ومسائل أخرى يحفل بها الكتاب، فإن هذه النظرة لا تأخذ مداها العميق دائماً على نحو ما تنتهي إليه تحليله المصحوب بالشك لاحراق الكعبة من جانب الجيش الأموي، مستبعداً هذا الأمر، ومرجحاً «وقوع الحادث قضاء وقدراً على يد ابن الزبير أو أحد أبنائه»[1]. أما سبيله إلى ذلك فكان العودة إلى بضع روايات، والمقارنة بينها لتأكيد شكوكه، من دون أن يوضح لنا الالتباس بين القضاء والقدر واتهام ابن الزبير في الوقت نفسه. ولعل هذه النظرة تتابع مسارها المسطح المحفوف باللبس أيضاً، في التعرض لاشكالية هامة تتعلق بمن أسماهم بالجراجمة أو المردة وحركتهم ضد الدولة الأموية في عهدي معاوية وعبد الملك. والواقع أن المؤلف لا يحمل وحده وزر هذا اللبس الذي يقع فيه جميع المؤرخين، من خلال الدمج بين المردة والجراجمة واعتبارهما مجموعة واحدة اتخذت لها اسمين في الوقت نفسه[2]. ولعل رواية البلاذري التي تعتبر المصدر الرئيس في هذا المجال، توضح إلى حد كبير هذه المسألة، وذلك في معرض إشارتها إلى المشاكل التخومية مع البيزنطيين واستغلال هؤلاء للوضع الداخلي المضطرب في الدولة المروانية. فقد جاء نص البلاذري عن الجراجمة بأنهم قوم من النصارى كانوا يعيشون في قرية اسمها «الجرجومة» في جبال اللكام، حيث خضعت للعرب المسلمين بعد فتح انطاكية وبعد أن صالحهم حبيب بن مسلمة الفهري، علي «أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً لهم في جبال اللكام وان لا يؤخذوا بالجزية. فكان الجراجمة يستقيمون للولاة مرة ويعوجون أخرى فيكاتبون الروم ويمالئونهم»[3]. ويهمنا في هذا السياق تحديد الاطار الجغرافي - التاريخي

---

(1) نفسه، ص 115.

(2) راجع فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ج 2، ص 52 - 53، وعبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية ج 2، ص 171.

(3) فتوح البلدان، ص 164، تحقيق، محمد رضوان، القاهرة.

للجراجمة الذين خضعوا للعرب المسلمين في أعقاب معركة اليرموك، تلك الفئة التي وصف البلاذري ولاءها بالتذبذب، كان لها دور بارز على ما يبدو في العمليات العسكرية التي استهدفت بتحريض من البيزنطيين أمن الدولة الأموية في ذروة مواجهتها لحركة ابن الزبير، أي في حوالي العام السبعين للهجرة وفقاً لرواية الطبري[1]. ذلك أن بقية الرواية في نص البلاذري لا تجعل من الجراجمة وحدهم قادة هذه العمليات أو مادتها الأساسية كما في الاعتقاد السائد، وإنما كان هذا الدور معهوداً به إلى مجموعة أخرى من داخل الحدود البيزنطية، وهي التي وصفها النص بأنها «خيل الروم» أي «كتيبة» الروم أو الفرسان كما تعني الكلمة في اللغة العربية[2]. فقد جاء في «الفتوح» بأنه في الوقت الذي كان فيه عبد الملك منصرفاً إلى إخماد حركة ابن الزبير في العراق، «خرجت خيل الروم إلى جبال اللكام وعليها قائد من قوادهم، ثم سارت إلى لبنان وقد ضوت اليها جماعة كثيرة من الجراجمة وأنباط وعبيد أبّاق من عبيد المسلمين. . .»[3].

ويتضح من ذلك أن الجراجمة وعناصر أخرى من المرتزقة قد جمعتهم هذه العمليات العسكرية أو انضموا اليها بعد اجتياح الكتيبة البيزنطية حدود الشام، تلك التي تشكلت أساساً ممن عرف بالمردة أو تحديداً بالمردائيين كما عبر عنهم المؤرخ البيزنطي ثيوفانوس[4]. وفي ضوء المقارنة بين نصي البلاذري وثيوفانوس، يصبح اندماج المردة بالجراجمة أمراً قابلاً للشك ـ بل متعارضاً مع المعطيات التاريخية والجغرافية التي تجعلهما على اختلاف في المكان والعقيدة[5]. أما الزعم بأن اكتساب الجراجمة اسمهم الآخر (المردة) جاء من التمرد أو «الثورة» على الأمويين، فإنه مرفوض لسبب بديهي، وهو أن التمرد إنما ينطلق من الداخل وليس من الخارج، فضلاً عن ذلك فإن الفصل

---

(1) تاريخ الطبري، ج 6، ص 150.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 231، دار صادر ـ بيروت (د. ت).

(3) فتوح، ص 164.

(4) Theophanes, Chronographia ed de boos p 335- 336 وابراهيم بيضون، لبنان والعروبة، دراسة في التكوين التاريخي. مجلة الوحدة ـ الرباط ـ العدد 19 نيسان 1986.

(5) كان الجراجمة يدينون بالمذهب اليعقوبي، بينما كانت الملكانية البيزنطية مذهب المردة (المردائيين). انظر بيضون، المرجع السابق نفسه، ص ص 11 ـ 12.

واضح في تسوية عبد الملك لهذه المشكلة، التي انتهت بعودة «المردة» من حيث أتوا، كما يؤكد البلاذري بعد مصالحة عبد الملك «طاغية الروم على مال يؤديه اليه»[1] بينما ظل الجراجمة في قريتهم التي تحمل الاسم نفسه[2].

والواقع أن الكتاب عدا المقارنة بين الروايات في نطاق جزئي فقط والتشكيك في بعضها الجانح إلى المبالغة، لا يكاد يخرج في منهاجه وتركيبه عن مألوف الدراسات السردية التي تغرق في التفاصيل وتتفادى التوغل وراء السطور. أي بمعنى آخر، فإننا أمام كتاب تتكرر فيه موضوعات باتت في ظاهرها واضحة، بينما لا تزال في باطنها تختزن الكثير من الغموض. فلا ينفك المؤلف مأخوذاً بالجانب السياسي دون غيره من الجوانب الهامة التي تؤدي إلى إضاءات جديدة في مسائل بالبحث التاريخي.

ولعل الاحاطة بجميع جوانب المرحلة، أو محاولة ذلك، قد تأتي أحياناً على حساب التحليل وما يسهم في إعاقة التعمق في الخلفية المتشعبة للموضوع. وقد يكون لعنصر الاختيار أهميته في هذا المجال عبر التركيز على مسائل جديدة سواء في كليتها أو في جزء منها على الأقل، دون أن تبدو الحاجة ماسة في مثل هذا الوضع إلى التوقف طويلاً عند الحالة التاريخية، بقدر ما تشتد الحاجة إلى تحليل عناصرها الذاتية والخارجية وكل ما يحيط بها من ظروف ويتداخل معها من مؤثرات على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

وعلى عكس هذا المنظور فقد ظلت الدراسات في التاريخ السياسي للعهد الأموي هي الراجحة، في الوقت الذي اتخذت فيه الدراسات الاجتماعية والاقتصادية أو بعضها طابعاً سردياً غالباً، بما في ذلك التي اهتمت بالادارة والاجناد وغيرهما، الأمر الذي جعل الدراسات السياسية أكثر تطوراً في مناهجها، نتيجة لأسبقيتها على الدراسات الأخرى. وفي ظل هذه الدائرة الوسطية ـ إذا جاز التعبير ـ التي تمثلها مرحلة السبعينات، ما بين نمط سردي مفرط في الستينات وما قبلها، وما بين نمط تحليلي بدأ يشق طريقه في

(1) فتوح، ص 164.

(2) المكان نفسه.

الثمانينات، تلك المرحلة التي عبّر عنها كتاب نبيه عاقل المشار اليه سابقاً، يستوقفنا بين نتاجها كتاب عبد الأمير دكسن «الخلافة الأموية». وهو محدد زمنياً بعهد عبد الملك باعتباره فترة «إعادة توحيد العرب وترسخ الاستقرار والهدوء في العالم الاسلامي»[1]، كما سوغ المؤلف دافعه من وراء هذه الدراسة التي أُعدت في الأساس كأطروحة نال على أساسها «الدكتوراه». وقد ألمح في المقدمة إلى أن الهدف هو تقديم دراسة «عن هذه الفترة من العصر الأموي بأسلوب يعير العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمية كبيرة في تحليل الأوضاع السياسية»[2].

والواقع أنه برغم مسحة التحديث المتأثرة بالفكر الاستشراقي والتي يمكن ملاحظتها بصورة ما في الكتاب، فإن ما يُطرح عادة في المقدمة لا يعني بالضرورة التزام المؤلف به، إذ تُلقى العبارات أحياناً على عواهنها دون إدراك مضامينها الحقيقية، على نحو ما ذكره عبد المنعم ماجد عن «القالب المنهجي الحديث»[3]، كما أشرنا سابقاً، وما عبر عنه هذا المؤلف بأنه أسلوب تحليلي للأوضاع السياسية. فالمنهج في الواقع عملية متكاملة تبدأ بقراءة النص وتنتهي بالمحصلات دون أن يكون خارجاً عنها الأسلوب والمصطلحات التي ينبغي أن تكون مراعية للمناخ السياسي فضلاً عن الثقافي للمرحلة[4]. ومن هنا يصبح المنهج الذي تختصره عبارة حسن عثمان بأنه «المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع»[5]، المقياس الدقيق لكل عناصر الدراسة الملتحمة في ظل سياق متين ومتماسك بما في ذلك عنصر الأسلوب، ولذلك فإن تصنيف هذه الدراسة بأنها تقع في دائرة وسطية في منهج البحث التاريخي، كان مبنياً على ضعف الترابط بين مضمون المسائل وظاهرها وسذاجة التحليل، في معرض التفسير لمواقف أكثر تعقيداً مما ذهب اليه المؤلف. فهو يربط على سبيل المثال بين الخلفية الدينية لعبد الملك

---

(1) راجع الكتاب، ص 5.

(2) نفسه، ص 5 . 6.

(3) التاريخ السياسي للدولة العربية، ج 2، ص 10.

(4) راجع عبارة المؤلف التي مر ذكرها «فترة إعادة توحيد العرب وترسيخ الاستقرار والهدوء في العالم الاسلامي».

(5) منهج البحث التاريخي، ص 20، دار المعارف بمصر، 1964.

وسلوكه السياسي المتأثر بها، إلى الحد الذي جعله يستنكف ـ برأيه ـ عن المشاركة في مرج راهط «بسبب ورعه وتقواه»[1]، ولكن لماذا لم يحل هذا السلوك دون ضرب الكعبة إبان حصار جيشه لابن الزبير في مكة؟ إلا أن المؤلف لا يدع مجالاً لهذا التساؤل مسوغاً ذلك بأن الجزء الذي أصابته «قذائف» الحجاج «لم يكن قائماً خلال عهد الرسول»، وبالتالي فإنه ـ أي الحجاج ـ استهدف الجزء غير المقدس الذي أضافه عبد الله ابن الزبير[2].

إن ثمة مسائل ليست جديدة، ولكن المؤلف يحاول التعرض لها من منظور جديد، مثل المعارضة العلوية في العراق وركوب المختار الموجه الشيعية، وإشكالية العلاقة بينه وبين ابراهيم بن الأشتر فضلاً عن ابن الزبير، هذه الاشكالية ربما قاربها المؤلف ولكنه لم يلامس منها العمق. بيد أن هاجس المؤلف في الواقع كان أكثر حصراً بالعصبية والصراع على السلطة، ولكن هذا الهاجس كان يدفعه أحياناً إلى الانشغال بأمور ثانوية تتعلق بتحديد السنة التي وقعت فيها هذه الحادثة أو تلك، معرضاً عن العوامل الأساسية التي أسهمت في تفجير الصراع السياسي والقبلي في تلك الفترة.

على أن المؤلف من منظور آخر لا تعوزه خبرة الباحث ومعها رصد ومقارنة الروايات التي يمكن الافادة منها في المسائل المطروحة، ولكن قد تعوزه الثقافة الشاملة التي يستطيع من خلالها النفاذ إلى جوهر هذه المسائل وسبر أغوارها وتحليل عناصرها المختلفة، بما يؤدي إلى وضعها في الاطار التاريخي المناسب، بعيداً عن أي التباس أو إسقاط. فهو مأخوذ فقط بالمعلومة التاريخية ومنصاع وراء الروايات، إلا ما كان من مقارنة بينها في معرض المناقشة لمسائل غالباً ما تكون ثانوية. ولكن هذا الكتاب محيط في النتيجة بعهد عبد الملك ومتتبع لكل التطورات السياسية التي شهدتها دولة المروانيين في مرحلة تأسيسها وما واجه توحيدها من تحديات خطيرة. ولقد أحسن المؤلف بقدر ما أتاحت له رؤيته، في الافادة من المصادر، حيث المنهل الأساسي لكتابه، وكان جاداً في مناقشة الروايات مختاراً الأكثر

---

(1) راجع الكتاب، ص 35.

(2) نفسه، ص 38.

موضوعية وواقعية منها، مما جعله مرجعاً لهذا العهد، ونافذة واسعة إلى المصادر التاريخية والجغرافية والأدبية.

ولعل ما يستوقف الانتباه أن مرحلة السبعينات وما تلاها من مرحلة أوشكت على الانتهاء، لم تشهد كلتاهما تحولاً بارزاً في مستوى الدراسات التاريخية عن العهد الأموي، بما يتعدى التحول الطفيف الذي أصاب الشكل الخارجي، سواء كان ذلك في العناوين المثيرة أحياناً أم في الطرح الطموح لمسائل جاءت معالجتها في الداخل عادية أو باهتة. كان ذلك يحدث برغم الاهتمام الجامعي بالمناهج وتدريسها عبر وجهيها النظري والتطبيقي، ولكن المشكلة ظلت قائمة بسبب انعدام التوظيف المتكامل للثقافة المنهجية في البحث التاريخي، دون أن تستطيع غالبية الدراسات الجامعية التي يفترض أن تتخذ دورها النموذجي أن تحقق المستوى المنشود في هذا المجال. فمن هذه الدراسات على سبيل المثال كتاب «عصر هشام بن عبدالملك» لعبد المجيد الكبيسي[1] وكتاب «النزاع بين أفراد البيت الأموي ودوره في سقوط الخلافة الأموية» لرياض عيسى[2]، وكتاب «الادارة في العصر الأموي» لنجدة خماش[3].

وعلى الرغم من الشمولية التي اتصفت بها هذه الكتب الثلاثة، وما كان من زعم في بعضها على الأقل بالتزام «بالمنهجية التاريخية العلمية»[4]، فإنها لم تقدم أي تصور موضوعي جديد مبني على هذه الأسس العلمية، وإنما كانت في الواقع مشحونة بالتفاصيل ومنطوية على أخطاء لا يقع فيها من له تجربة متواضعة في البحث التاريخي، مثل الاعتماد على مصدر واحد في عدة صفحات وعدم التمييز أحياناً بين المصدر والمرجع[5]، أو عدم العودة المباشرة اليهما وإهمال نصوص أساسية في قضية ما[6] وإلى آخر ذلك من أخطاء ربما كان الكتاب الأول أقل تعرضاً لها.

---

(1) بغداد، 1975.

(2) دمشق، 1985.

(3) دمشق، 1980.

(4) رياض عيسى، النزاع بين أفراد البيت الأموي، ص

(5) نجدة خماش، الادارة في العصر الأموي ص 36، 54، 55.

(6) رياض عيسى، النزاع بين أفراد البيت الأموي ص 51، 119، 142...

على أن التحول البارز في الكتابة التاريخية العربية عن العصر الأموي، ربما تمثلت في المرحلة المتأخرة بكتاب «صدر الاسلام والدولة الأموية» الذي قدمه صاحبه (محمد عبد الحي شعبان) كتفسير جديد في التاريخ الاسلامي. وإذا كان هذا الكتاب في رؤيته الجديدة للتاريخ الأموي ومنهاجه التحليلي الصارم في تفسير الأحداث التي كانت موضع نقاش أو اجتهاد، ما يجعله دراسة جادة وعميقة وربما متميزة. فإنه في الوقت نفسه يشكل مادة مثيرة للنقاش سنحاول حصرها في الباب المتعلق بالدولة الأموية. ولعل نقطة البدء هنا تتجاوز الكتاب إلى صاحبه الذي تكونت ثقافته في ظل الاستشراق الاميركي، مما جعل دراساته تحمل نكهة غير عربية - إذا جاز التعبير - بما في ذلك بعض المصطلحات الجغرافية التي يستخدمها المستشرقون، مثل سوريا محل بلاد الشام، فضلاً عن التفسيرات المادية الحادة لبعض المسائل، كما رأى في تحليله لأسباب الصراع بين علي ومعاوية بأنه «نتيجة - والكلام للمؤلف - لامتناع الأول عن إعطاء أي مركز مميز للسوريين لمجرد أنهم يقومون بواجبهم في الدفاع عن حدودهم»[1]، دون أن يتطرق إلى الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن الجغرافية التي كان لها دورها في اختلال المعادلة الراشدية (نموذج عمر) وأدت إلى انتعاش الأمصار، لاسيما الشام، على حساب المركز (الحجاز) الذي فقد أهميته بعد اغتيال عثمان بصورة نهائية. على أن بعض المسائل تأخذ لدى المؤلف موقعها الأكثر موضوعية من خلال ربطها الدقيق بالظروف المحيطة بها، على نحو ما أورده من تحليل لموقف الأشعث بن قيس الكندي وتأثيره في التطورات التي مهدت للتحكيم، كقائد لكتلة كبيرة[2]، كذلك في تعرّضه لقضية حجر بن عدي الكندي وأصحابه، واصفاً إعدامهم بأنه كان «سياسة غير مألوفة من معاوية»[3] ولكنه سرعان ما يعود إلى إنفلاته من النص على نحو ما جاء في قوله «بأن هذا التدبير يدل على مدى خطورة حجر والقراء «على الاستقرار في الكوفة[4] مقحماً في هذه الحركة، القراء الذين هددوا «برأيه» الأمن الأموي في

(1) راجع الكتاب، ص 85.

(2) المرجع نفسه، ص 86.

(3) المرجع نفسه، ص 101.

(4) المكان نفسه.

العراق، مما يتعارض ودوافعها المعروفة التي كانت سياسية أكثر منها اجتماعية. وليس القصد هنا التخفيف من أهمية العنصر الثاني الذي تجلى في سياسة الأمويين الاقتصادية إزاء القبائل الكوفية، ولكن العنصر السياسي كان بارزاً في الروايات التاريخية عن حركة حجر، باعتبارها أول انتفاضة للمعارضة في العراق «الأموي»، دون أن ينفي عنها المؤلف هذه السمة، إذ أنها عادت بالمنفعة على «القضية الشيعية بمنحها شهيدها الحقيقي الأول»[1]، تلك التي نكبت بالمختار الثقفي الذي وصفه المؤلف بأنه «غوغائي شكل وضعاً مضطرباً» لها حسب قوله[2].

ويمضي المؤلف في هذا المنهج الذي يبلغ ذروته في تقويم السياسة المروانية في العراق، متوقفاً عند الصراع بين الحجاج وبين ما يسميه «جمهورية الخوارج»[3]، ومن ثم بين الأول وبين عبد الرحمن بن الأشعث الذي أسفرت ثورته عن «عملية ترحيل جماعي»[4] من العراق. وقد كان للجيش «السوري» دوره الكبير في حسم هذا الصراع، مثبتاً أنه «العنصر الأقوى في قاعدة قوة آل مروان»[5]، إلا أنه في الوقت نفسه شكّل عنصر ضعف فيها، إنطلاقاً من نقطتين: الأولى تمثلت بتقييد الهجرة إلى «سوريا» وإفقاد «السوريين» العدد الكافي للقيام بهذه المسؤولية بالمقارنة مع التفوق العددي للقبائل العراقية، والثانية تجلت في أن هذا «الوجود السوري كان يثير أعنف النقمة على السوريين والحكومة المركزية معاً»[6]. إن مثل هذه التفسيرات التي يسوقها المؤلف إزاء بعض المسائل من خلال نظرته التحليلية الخاصة، قد تؤدي به أحياناً إلى إسقاط أفكار عليها لا تستند في الواقع إلى أساس تاريخي. ومن ذلك على سبيل المثال ما أورده عن «القراء»، الذي كان لهم دور بارز في حركة ابن الأشعث بشكل خاص، إذ رأى المؤلف أن هؤلاء «ليسوا قارئي القرآن كما هو مألوف، فالكلمة من اشتقاق آخر وهي تعني القرى»[7] حسب

(1) المرجع نفسه، ص 103.
(2) المرجع نفسه، ص 108.
(3) المرجع نفسه، ص 117.
(4) المرجع نفسه، ص 124.
(5) راجع الكتاب، ص 127، 129، 140.
(6) نفسه، ص 14.
(7) نفسه، ص 62.

تعبيره. ولعل هذا الرأي يحتاج إلى نقاش لا تتوافر أسسه في الروايات التاريخية، حيث الكلمة تتردد منذ وقت مبكر حاملة مضمونها القرآني في العديد من المؤشرات لاسيما القول المنسوب لمعاذ بن جبل، وقد توجه إلى هؤلاء (القراء)، محرّضاً على القتال عشية معركة اليرموك: «يا قرّاء القرآن ومستحفظي الكتاب وأنصار الهدى وأولياء الحق»، حسب رواية الأزدي[1]، مما يجعل رأي المؤلف يكتسب طابعاً تحليلياً أكثر منه موضوعياً يستند إلى النص التاريخي الذي يبقى القاعدة الأساسية لأي رأي أو تفسير.

إنها مجرد نماذج حفل بها كتاب «صدر الاسلام والدولة الأموية»، الذي يشكل محاولة جريئة في تفسير أحداث تلك الفترة الهامة من التاريخ العربي الاسلامي، لم يتورع خلالها المؤلف (شعبان) عن العبث بالنص وتسخيره لمفهوم خاص، قد يتجاوز في تطرفه مفاهيم المستشرقين في بعض الأحيان. على أن الكتاب برغم ما يؤخذ عليه لا يخلو من إضاءات تعبّر عن ثقافة واسعة ونظرة عميقة للمؤلف أكثر مما تتجلى في عملية الانتقال من عهد سليمان بن عبد الملك إلى عهد عمر بن عبد العزيز والقوة الأساسية التي أمنت وصول الأخير إلى الحكم[2]. ولكنها سرعان ما تختفي وراء تلك النظرة الجافة ربما غير المسوغة إلى هذا الحد، بالنسبة لمؤرخ عربي يتواصل انتماء وحضارة مع الفترة التي يؤرخ لها، حيث يفترض أن يكون أكثر استيعاباً لخصوصيتها المبهمة لدى المستشرقين.

الشام في العهد الأموي

ليس ثمة دراسات تحت هذا العنوان، باستثناء القليل جداً الذي اتخذت فيه الشام الأموية حيزاً يزيد عن ذلك الذي اتخذته في الموضوعات السابقة، ولكنه في النتيجة حيز ثانوي بالمقارنة مع بعض الأمصار (الولايات) الأخرى في هذا العهد. وقد يعود ذلك إلى بضعة أسباب: الأول منها أن الشام كما سبقت الاشارة كانت بؤرة الموالاة المطلقة للبيت الأموي، على نحو جعلها تنعم بهدوء سياسي لم تعكره سوى تلك الفترة الانتقالية من العهد السفياني إلى

(1) فتوح الشام، ص 208.

(2) راجع الكتاب، ص 147.

المرواني، وسوى تلك العاصفة من الاضطرابات التي بدأت مع خلافة الوليد الثاني حتى خلافة مروان الثاني. والسبب الآخر يشكل نتيجة بديهية لسابقه، إذ أن هذه الولاية الهادئة قليلاً ما جذبت أنظار المؤرخين الذين تتبعوا الاحداث الكبيرة في ساحاتها البعيدة في الغالب عن الشام. والثالث أن الشام برغم ما كان لها من إسهام في نشأة علم التاريخ، فإن ذلك لم يؤد بها إلى اتخاذ موقع بارز بين المدارس التاريخية الكبرى التي ارتبطت عموماً بالتيارات المعارضة، سواء في العراق أم في الحجاز، مما جعل أخبارها متأثرة بالموقف السياسي (العباسي) من الدولة (الأموية) السابقة، مُغرضةً في الغالب عن التفاصيل الشامية إلا بالقدر الذيْ يتيحه ذلك الموقف أو ينسجم معه.

ومن هنا تبدو أهمية القراءة الجديدة لتاريخ بلاد الشام في عهدها الأموي، تلك المهمة التي تصدت لها وما تزال، لجنة كتابة تاريخ بلاد الشام في ظل رعاية خاصة من الجامعة الأردنية، حيث تشكل أوراق الندوة الثالثة العربية والأجنبية، منطلقاً جاداً إلى تحقيق هذا الهدف الجليل. وستكون هذه الأوراق، إلى جانب أبحاث أخرى في الموضوع نفسه محور النقاش في هذه النقطة الأخيرة من الدراسة، دون أن تكون الشام الأموية في الدائرة نفسها من الضوء في الأعمال الأخرى السابقة على هذه الندوة أو المتزامنة معها. ولعل في مقدمتها كتاب الحصني «منتخبات التواريخ لدمشق»، الذي صدر بعد نحو نصف قرن على تأليفه وضم مادة شاملة وعامة عن تاريخ دمشق وأحوالها السكانية والاجتماعية منذ ما قبل الاسلام وحتى عصر المؤلف. وقد خصص جانباً يسيراً منه للدولة الأموية، لم يخل من إشارات تتعلق بالوضع الاداري في عهد يزيد بن معاوية[1]، فضلاً عن صفحات قليلة تحمل عنوان «حالة دمشق الاجتماعية والعلمية في أيام الدولة الأموية من مبتدأها إلى منتهاها»، ربما وضعه المحقق[2] وكان بمثابة نقد لهذه الدولة والتحولات التي رافقت قيامها، من تبدل في الأخلاق وانقلاب في مبادئ المساواة باتجاه الاستبداد، وذلك عبر مقارنة موضوعية في هذا المجال بينها وبين الدولة الراشدية السابقة. أما المادة الأساسية في هذا الكتاب غير الموثق، فهي مكرسة لتاريخ دمشق في

(1) راجع الكتاب، ج 1، ص 88.

(2) كمال الصليبي.

العهد العثماني وتشكل مرجعاً هاماً لهذه الفترة الحديثة.

كما يندرج في هذا السياق كتاب فيليب حتي «تاريخ سورية ولبنان وفلسطين» الذي تناول في جزئه الثاني العهد الأموي عبر ثمانية فصول قصيرة وغير متوازنة، متوقفاً عند مظاهر السلطة وتنظيم الجيش وحياة البلاط وطبقات المجتمع، والوضع الاقتصادي في العاصمة الأموية بشكل خاص. وقد استقى المؤلف مادته من المصادر وبعض المراجع الأجنبية، وهو لا يميل في منهجه إلى الأسهاب، وإنما يحاول الاحاطة بموضوعه بالكثير من التركيز، مبتعداً عن النصوص التي لا نلمح لها أثراً في ثنايا الكتاب، بينما جاء تفسيره للحوادث مبنياً على رؤية متأثرة إلى حد ما بثقافته الغربية. ويتضح ذلك فيما يسقطه على هذه الحوادث من مفاهيم ليس لها البعد الزمني المناسب، لاسيما في الاشارة إلى لبنان وسمته الكيانية التي تنم عن خلفية معينة للمؤلف، أو الاشارة إلى «الطبقات الاجتماعية» في الشام، دون أن يعود إلى المصادر في مثل هذه المسائل الدقيقة. وبكلمة موجزة فإن هذا الكتاب يندرج في إطار التاريخ العام لبلاد الشام، وكان للدولة الأموية نصيب منه يفوق ما حظيت به العهود الاسلامية الأخرى، إلا أنه مأخوذ بالنظرة السريعة التي تؤدي غرضها في المعرفة المسطحة لتكوين هذه المنطقة التي تناولها المؤلف خارج اطارها التاريخي كوحدة سياسية أو اجتماعية متعارضة مع العنوان المجزأ للكتاب.

على أن هذه النظرة العامة لتاريخ الشام الأموي، طرأ عليها تحول في الدراسات المتأخرة التي أخذت تميل إلى التعمق في بحثها لمسائل وإشكاليات على جانب من الأهمية. وكان للدراسات الجامعية إسهام بارز في هذا المجال لاسيما وأن جانباً كبيراً منها اتسم بالطابع القطري عبر سياق دوائري، تؤثر فيه غالباً العلاقة الجغرافية، حيث بات من المألوف أن يعد الطالب دراسة عن قطره أو مدينته أو قريته، أو أي مكان يشعر بميل ما للكتابة عنه، دون أن يكون لهذا الواقع خلفيته الاقليمية فقط، وإنما تتسع دائرته أحياناً فينطلق من شعور قومي أو حضاري أو ديني. وإذ كان بعض هذه الدراسات لسبب أو آخر، لم يأخذ طريقه الى النشر، فإن بعضها اخترق النطاق الجامعي واتخذ موقعه بين الدراسات التاريخية المعروفة. وفيما يتعلق بالشام الأموية فقد تم إنجاز عدد من الدراسات في شؤون مختلفة من تاريخها السياسي والاجتماعي

والاقتصادي والاداري والعسكري والثقافي، ويمكن التنويه هنا بالدراسة الجادة التي أعدها فالح حسين عن الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي[1]، كدراسة جديدة في موضوعها وغنية في تتبعها للنظام الزراعي في الشام وملكية الأراضي والمحاصيل والضرائب فضلاً عن المجتمع القروي الفلاحي، مما يجعلها مرجعاً في هذا الجانب المغمور من تاريخ الاقليم الشامي. وفي هذا المجال أيضاً ولكن من خلال منبر آخر، فإن المجلات العلمية أسهمت بدورها في إغناء هذه الفترة، بما قدمته من أبحاث تقاطعت كلياً أو جزئياً مع هذا الموضوع. ولعل مجلة «دراسات تاريخية» التي تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق تقوم بدور لافت في هذا المجال، حيث تضمنت بعض الأبحاث عن بلاد الشام في العهد الأموي وذلك تحت عناوين الادارة والجيش والسكان والبلدان والأجناد والعلوم والمساجد والقصور فضلاً عن الخلفاء والقادة وغير ذلك مما حفلت به صفحات هذه المجلة[2]. على أن هذه الأخيرة - إذا استثنينا مجلة «المؤرخ العربي» التي تصدر عن اتحاد المؤرخين العرب - تكاد تكون الوحيدة في الجامعات العربية التي تتسع مجلاتها ودورياتها لجميع العلوم الانسانية أو تتعداها أحياناً إلى العلوم الأخرى[3]، مما يجعل تعميم المجلات التاريخية المتخصصة على الجامعات، أمراً في غاية الأهمية والضرورة.

وإذا كان ضيق المجال هنا لا يسمح بالتعرض للابحاث المنشورة في المجلات العلمية، فلا بد من التنويه بما قام به المؤرخ صالح العلي من إسهام في مجلات: المجمع العلمي العراقي (بغداد)، والعرب (الرياض)، والابحاث (الجامعة الاميركية) وغيرها، لاسيما البحث المنشور في الأخيرة بعنوان «موظفو بلاد الشام في العهد الأموي»[4]. فهو دراسة قيمة منطلقة من المصادر الأساسية عن الادارة الشامية في العهد الأموي ومُدعمّه بملاحظات هامة تتعلق

---

(1) أعدت كرسالة ماجستير باشراف عبد العزيز الدوري وصدرت كتاباً بدعم من الجامعة الاردنية 1978.

(2) سنشير إلى عناوينها في لائحة ببليوغرافيا.

(3) مجلة دراسات (الجامعة الاردنية) على سبيل المثال.

(4) السنة 19، ج 1، آذار 1966.

بالموظفين وولاة الاجناد وأسمائهم وانتماءاتهم القبلية وطرق توليتهم وتغييرهم، فضلاً عن لوائح دقيقة للموظفين في عهد كل خليفة. كما ننوه هنا ببحث قيم آخر للمؤرخ المحقق إحسان عباس في المجلة ذاتها بعنوان «فصل من تاريخ العقيدة في الشام في العهد الأموي»[1]، وهو دراسة عن أربعة من فقهاء دمشق في ذلك العهد وهم: الحارث بن سعيد وغيلان الدمشقي وصالح أبو عبد السلام والجعد بن درهم، وجميعهم كانوا من الموالي واتخذو الشام مقراً لهم، مما استحق التسجيل والتعليل برأي الباحث.

وثمة مجموعة من الكتب[2] صدرت معاً متناولة موضوعات مختلفة من تاريخ بلاد الشام في العهد الأموي، ومتصدية للجوانب المنسية في تاريخ الدولة الأموية حسب تعبير مؤلفها حسين عطوان، وهي محاولة تقترن بشيء من التحديث ليس في المنهج المتماهي بقدر كبير مع ذلك الذي نجده لدى اليعقوبي أو الدينوري، وإنما في الطرح المبسط لمسائل جديدة ومحددة. على أن القارئ لا يتأخر في التعرف إلى موقع الكاتب والاكتشاف بأنه أديب أكثر مما هو مؤرخ لما تعج به هذه الكتب من نصوص شعرية كانت مصدراً رئيساً لبعض المسائل الهامة، على نحو ما أورده عن مفهوم الخلافة عند الأمويين، واتخاذ بعضهم لقب «المهدي» المتردد في ثنايا قصائد المديح[3]، من دون أن يقارن ذلك بالروايات التاريخية لا سيما رواية سيف التي عبرت بصورة أكثر موضوعية عن مفهوم معاوية للخلافة[4].

والواقع أن الكتب الأربعة، التي رجعنا اليها في هذا الموضوع، تبدو برغم تنوع عناوينها متشابهة حتى التداخل المريع في بعض الأحيان، على نحو ما حدث من تكرار حرفي للفصل الرابع من كتاب الفرق الاسلامية في الشام في العهد الأموي، مع الفصول: الثالث والرابع والخامس من كتاب «الأمويون

---

(1) الابحاث. السنة 9، ج 3، أيلول 1956.

(2) الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي. الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي. الفرق الاسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي. الأمويون والخلافة.

(3) الأمويون والخلافة، ص ص 21 ـ 22.

(4) سيف بن عمر، الفتنة وقعة الجمل، ص 38، جمع وتصنيف أحمد عرموش، دار النفائس، بيروت 1977.

والخلافة»، بما يربو على المئة والخمسين صفحة بين الكتابين. ولا تنجو من هذا التكرار اللافت، العناوين المتلاحقة في نفس الكتاب، كما ورد في «الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي»، حيث تكررت مثل هذه العناوين: عناية الأمويين بأخبار العرب[1] - إهتمام معاوية بأنساب العرب (وردت في صفحة أخرى عناية معاوية بأخبار العرب)[2] إلى آخر ذلك من تكرار حرفي وشبه حرفي لعناوين واستنتاجات في الكتاب نفسه.

وقد تفسر هذه الظاهرة غرض الكاتب من التأليف الذي يصبح من هذا المنظور غاية في ذاتها، وليس هدفاً تقترن قضيته بالبحث العلمي الرصين ومحاولة التعمق في جوهر الحقائق التاريخية واستنباطها، ومن ثم العودة بالجديد من آفاقها الواسعة. وإذا كان عنوان الكتاب الأخير (الرواية التاريخية) مسوَّغاً في حصر الموضوع بالشام في العهد الأموي، فإن مضمونه غير مسوَّغ في كثير من تفاصيله التي جاءت محاكاة لدراسات سابقة للدوري وصالح العلي وشاكر مصطفى، فضلاً عن مستشرقين من أمثال روزنثال وهوروفيتز وغيرهم، كانت أكثر شمولية واستيعاباً لهذا الموضوع بما تعدى المرحلة في الزمان والمكان. وقد تكون لهذا الكتاب فائدته كمرجع يوضح موقف الأمويين من التاريخ ورواياته، لاسيما الانساب التي لقيت اهتماماً من معاوية وعبد الملك وهشام بشكل خاص، بينما أعرضوا عن المغازي والسير «لأن فيها مرارة لهم ومضرة بهم إذ كانوا يحسون أنها تكشف عن عداوتهم للاسلام قبل فتح مكة»[3] حسب رأي المؤلف. ولكن ضعف المنهج لاسيما في هذا الكتاب الذي يندرج في إطار الدراسات «المنهجية»، جعل هذه الفائدة محدودة إلى حد كبير. فقد بقي المنهج الأدبي - إذا جاز التعبير - بما ينطوي عليه من مسحة خيال وتوكؤ على الشعر، وما يقابله من تثاقل في العودة الدائمة إلى المصادر التاريخية، طاغياً على هذا الكتاب، بل الكتب الأخرى التي بدا من خلالها المؤلف غير ممسك بقواعد المنهج وتقنية البحث التاريخي، على نحو جعله يقع في شرك المصدر الواحد[4] في كثير من

---

(1) راجع الكتاب، ص ص 36 . 49.

(2) راجع الكتاب، ص 50، 57.

(3) الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي، ص 109.

(4) المرجع نفسه، ص 118، 124، 125، 127، 128، 130، 136، 136، 160، 162، 223،

الأحيان أو يستخدم في أحيان أخرى كلمات ملتبسة من دون توضيح لأبعادها[1]، فضلاً عن سيطرة النصوص التاريخية والشعرية على مسار البحث. كذلك فإن المؤلف لم يستطع كمتخصص في الأدب، إضفاء شيء من الجمالية على أسلوبه الذي سار غالباً على الايقاع نفسه لكثير من المؤرخين التقليديين، ممن تأثروا بالنمط الاخباري، إلى الحد الذي تتكرر فيه عبارات ما في عدة كتب دون أي تعديل، كهذه العبارة: «وقتل من قيس من لم يقتل مثلهم قط»[2] على سبيل المثال.

ولعل السرعة التي ما انفكت ترافق نتاج بعض المؤلفين. نجدها حاضرة بوضوح في هذه الكتب التي صدرت كمجموعة في العام 1986، دون أن تخضع لمراجعة دقيقة، مما جعلها عرضة للتكرار سواء على مستوى المجموعة أو الكتاب الواحد، لاسيما وأن موضوعاتها متشابهة ومتداخلة إلى حد كبير. فما بين صفحتين فقط أشار المؤلف ثلاث مرات إلى أهمية البلاذري كمصدر من مصادر تاريخ بلاد الشام[3]، ومرتين إلى سنة وفاته ومثلها إلى وفاة اليعقوبي وغير ذلك من هنات تنطوي عليها هذه الكتب التي كان من الممكن أن تتخذ موقعاً أكثر أهمية في الدراسات التاريخية عن بلاد الشام في العهد الأموي، لو كانت للمؤلف عدته الكافية لقراءة موضوعية للنص، وتوظيف لعناصره في سياق منهجي متماسك يؤدي إلى الهدف المطلوب من هذه الأبحاث، أو على الأقل تحديد هذا الهدف انطلاقاً من المقدمة ومن ثم ربطه بالنتائج التي انتهى اليها في الخاتمة. وعدا ذلك تصبح الكتابة نوعاً من التراكم العشوائي للاحداث قد يختلف عرضها بين بحث وآخر، ولكنه اختلاف هامشي لا يكاد يتجاوز الأسلوب، بينما المسائل في جوهرها تبقى غائمة أو مشوشة.

ولا بد من الاعتراف مرة أخرى بالدور الذي تقوم به لجنة تاريخ بلاد الشام في محاولتها الجادة لكتابة تاريخ هذه المنطقة انطلاقاً من هذه النظرة

= 225، 228 الخ، راجع أيضاً المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام لجواد علي عبر احد عشر هامشاً في صفحة واحدة، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي، ص 76.

(1) الأمويون والخلافة، ص 79.

(2) الأمويون والخلافة، ص 112، راجع العبارة نفسها تقريباً في كتاب تاريخ الدولة العربية للسيد عبد العزيز سالم، ص 643.

(3) الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي، ص ص 11 ـ 12.

العلمية الناقدة، لاسيما في الندوة الثالثة الأخيرة حيث خضعت الابحاث لتقويم مسبق، جعلها على مستوى من الرصانة والعمق بشكل عام. وإذا كان ثمة نقص في بعض جوانب التاريخ الأموي للشام، حاولت اللجنة تداركه فيما بعد، فإن ما يجري من نقاش واحتكاك بين المؤرخين العرب ومجموعة من المستشرقين تحرص اللجنة على إشراكهم في ندواتها، يؤديان إلى إغناء هذا المشروع بما يرافق ذلك من تعميق للثقافة المنهجية وتوسيع لآفاق البحث العلمي في التاريخ الأموي، بل في التاريخ العربي الاسلامي بشكل عام.

ولعل أهمية الأوراق التي قُدمت في هذه الندوة[1]، تأتي أولاً في الموضوعات الجديدة المتراوحة بين المصادر والادارة والاقتصاد، فضلاً عن مسائل هامة في التاريخ السياسي. ولا شك أن ورقتي كل من لطفي عبد الوهاب يحيى ومصطفى العبادي، تستحقان وقفة خاصة في محور المصادر، لما تضمنته كلتاهما من أفكار مثيرة للنقاش، وتماسك منهجي يخدم الهدف المطلوب. فقد كتب الأول عن حولية ثيوفانوس كمصدر مهم عن بلاد الشام في العهد الأموي، راصداً المؤشرات التي أوردها المؤرخ البيزنطي في هذا المجال، من خلال نقطتين رئيستين، تتمثل الأولى بالنشاط الحربي للامبراطورية البيزنطية، والثانية بالصراعات السياسية القبلية المترددة في عدة أماكن من هذه الحولية، فضلاً عن مؤشرات أخرى قليلة تعكس الوضع الاجتماعي في بلاد الشام. وتبدو متانة المنهج لدى الباحث في إمساكه التام بمفاصل الحولية عبر تحديد قيمتها أولاً، وإبراز عناصرها الأساسية ثانياً، والاستنتاج ثالثاً، وذلك في إطار تحليلي هادئ ورؤية تاريخية واضحة.

وفي الدراسة الثانية وهي بعنوان «من وثائق الادارة العربية في صدر الاسلام»، يحاول الباحث مقاربة مؤشرات في وثائق بردية للوضع الاداري والاجتماعي في تلك الفترة، كانت أكثر تماساً مع القطر المصري من القطر الشامي. وهو ينطلق من نظرة نقدية إلى هذا النوع من الوثائق المكتوبة غالباً باللغة اليونانية، بأنها «في مألوف حالاتها تصلنا مبتورة ومشوهة فيقل ما تتضمنه من معلومات تبعاً لذلك»[2]. على أنها تبقى ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدارسي

(1) عمّان 1987.

(2) راجع الورقة، ص 1.

التاريخ دراسة علمية بمقاييس المنهج التاريخي الحديث[1] حسب تعبيره. والباحث هنا يبادر إلى طرح رؤيته التاريخية بصورة غير مباشرة، من خلال رسم الاطار الخاص للموضوع الذي تناوله «من جانب واحد أساسي، وهو موقف الادارة العربية من بعض النظم التي كانت قائمة وكيف تعاملت مع السكان ومشاكلهم»[2].

ولكن الدراسة برغم ما حملته من إضاءة لبعض الجوانب الادارية والاجتماعية والاقتصادية، فإن هذا الاطار جاء مبهماً وغير منسجم تماماً مع الاطار التاريخي فضلاً عن الجغرافي للندوة، إذ بدت الشام في الظل أحياناً أو منسية في أحيان أخرى، نتيجة لضحالة المادة عنها في الوثيقتين اللتين ناقشهما الباحث في الدراسة. ولعلها في إطارها الخاص تشكل إسهاماً مهماً في موضوعها لما أوردته من معلومات نادرة لا نجدها في المصادر العربية التقليدية، قدمها الباحث في سياق تحليلي متماسك وشيّق، وفي ظل نظرة ناقدة وموضوعية. على أن هذه المنهجية الصارمة، لم تحل دون استغراق الكاتب في تفسيرات تعوزها الواقعية في معرض المقارنة بين اختيار الفسطاط ودمشق كمقرّين للادارة في مصر والشام. فقد رأى الباحث أن اتخاذ الأولى بدلاً من الاسكندرية عاصمة لمصر، «يعني بالنسبة للعرب مكاناً أكثر صلاحية إدارياً وعسكرياً إلى جانب كونه خطوة سياسية ماهرة في استرضاء المصريين ولا يبعد أن يكون وراء اختيار معاوية لدمشق بدلاً من انطاكية أسباباً قوية مشابهة»[3]. ذلك أن الأخيرة لا يمكن اتخاذها عاصمة لولاية الشام، انطلاقاً من موقعها الجغرافي المتطرف خلافاً لدمشق المتوسطة، والمتاخمة للمستقرات القبلية العربية التي شكلت إحدى أبرز الدعائم التي قامت عليها الدولة الأموية. وإذا كان الباحث قد تنبه بعد ذلك إلى خصوصية التركيب الاجتماعي لبلاد الشام وما أسهمت به في إيثار الأمويين لدمشق، إلا أن طرح هذه المسألة، ولو في معرض التساؤل لا يتسم بالواقعية على الاطلاق.

أما الدراسات الثلاث الأخرى في محور المصادر فلم تكن متكافية في

---

(1) المكان نفسه.

(2) المرجع نفسه ص 3.

(3) راجع الورقة، ص 7.

مستواها مع الورقتين السابقتين، سواء بالنسبة للمنهج الذي بدأ ضعيفاً ومرتبكاً، أم بالنسبة للنقطة الثانية المحصلة له، أعني بها النتائج العادية التي أسفرت عنها. فإذا توقفنا عند ورقة «جاسم صكبان علي» عن المصادر السريانية لتاريخ بلاد الشام في العهد الأموي من خلال تاريخ ميخائيل السوري ـ والأصح السرياني ـ لا نجد ما يبين أهمية هذه المصادر أو كيف نستفيد منها في هذا المجال، حيث الدراسة بمجملها لا تعدو أن تكون عرضاً سردياً لكتاب «السرياني». وكذلك الأمر بالنسبة لورقة «دور بلاد الشام في نشأة علم التاريخ في العهد الأموي» لذنون طه، فلم نخلص معه إلى ماهية هذا الدور وتأثير ما أسماه بالمدرسة الشامية «الصغرى» في تكوين علم التاريخ، وإذا ما كانت هذه الأخيرة تمثل اتجاهاً فكرياً خاصاً أو تنطوي على خلفية سياسية ما، فقد جاءت الدراسة على أهمية المعلومات الواردة فيها متقطعة وغير محبوكة. وتبقى الورقة الأخيرة في هذا المحور التي قدمها رئيف خوري عن صحيفة عبد الله بن لهيعه المحفوظة في «هيدلبرج»، والتي مهد لها بلمحة عن مجموعة أوراق البردي وأهميتها في هذه الجامعة، منتقلاً بعدها إلى الصحيفة التي وصفها بأنها «الوحيدة المعروفة في الحضارة الاسلامية التي وصلتنا وسلمت من الفناء»[1]، ومشيراً إلى محتواها الذي يدور حول أمور دينية فقهية متعلقة بالحياة الأخرى من ناحية، وتاريخية عائدة لبعض الخلفاء والولاة في القرن الأول من ناحية أخرى[2]. على أن هذه «الصحيفة» تبدو خارج إطار الندوة مقتصرة مادتها على عثمان وعبد الله بن الزبير، دون أن يكون فيها من جديد غير معروف كما يعترف الكاتب نفسه[3].

وفي محور الفكر السياسي قدم رضوان السيد دراسة تحليلية في الرؤية الأموية للخلافة، تميزت بالشمولية والعمق وجسدت في منهاجها النظرة الفكروية (الايديولوجية) للباحث الذي ينطلق من هذا المفهوم في تفسيره لمسائل الفكر والسياسة في التاريخ العربي والاسلامي. ولكن طبيعة الثقافة الفقهية السائدة عند الباحث، قد جعلته ينفلت أحياناً من ضوابط المنهج

(1) راجع الورقة، ص 5.
(2) ص 6.
(3) ص 11.

التاريخي، مستخدماً طرائق الفقهاء في هذا المجال، حيث يدخل مباشرة في الموضوع، مفتتحاً بحثه بنص في الغالب، (قال الطبري[1]، روى المحاسبي[2]، يختم الماوردي[3] الخ)، ومنتهياً كذلك بنص أو ما يقاربه، دون مراعاة البداية والنهاية للبحث، وما تنطوي كلتاهما عليه من أهمية في مجال البحث التاريخي بوجه خاص. وقد شارك في هذا المحور آخرون من بينهم كاتب هذه الدراسة في بحث مطول عن «مؤتمر الجابية ونشوء خلافة بني مروان»، ذلك المؤتمر الذي يعتبر أحد المفاصل الهامة في التاريخ الأموي. فقد تناوله الباحث من منظور خاص، يراعي الفراغ الكبير الذي تركه معاوية الأول في السلطة ومحاولة خليفته ملء هذا الفراغ ولكن عبر أسلوب آخر في السيادة قاده إلى تفجير الوضع الذي ظل هادئاً في عهد سلفه، مما أحدث خللاً مريعاً في المعادلة السياسية القائمة على التوازن الدوائري المثلث: الأموي - الأموي، والأموي - الثقفي، والأموي - الكلبي، جاء في النهاية على حساب الأسرة السفيانية الحاكمة التي حالت عصبيتها الضعيفة دون استمرار دورها القيادي في الشام. وهكذا انعقد مؤتمر الجابية في ظل تفوق ظاهر للعصبية المروانية، استطاعت بفضله اختراق جبهة الشام، واحتواء العناصر الأساسية في معادلة معاوية (بنو كلب، عبيد الله بن زياد وزعماء القبائل الآخرين، مما سهّل لمروان انطلاقاً من هذه المعطيات الفوز بالخلافة)، دون أن يكون لاشكالية السن أو ترجيح مروان (الشيخ) على ولي العهد[4] (الحدث)، سوى تأثير ثانوي في هذه المسألة. كما أن المؤتمر من منظور آخر، لم يحسم مشكلة السلطة فقط، ولكنه حسم أو كاد النمط الاجتماعي الحضري الذي فرض نفسه منذ تأسيس الدولة الأموية وتأثرها المبكر بالدولة البيزنطية في هذا المجال. فقد تحالف الخلفاء المروانيون عملياً مع القبائل الحضرية أو من عبّر عنهم «الأصفهاني» بـ «أهل القرار»، الأسبق إلى الاستقرار في الشام، برغم رواسب البداوة التي تكرّست بمعنى ما في الجابية، واستمرت في الصراعات القبلية

(1) راجع الورقة، ص 1.

(2) رضوان السيد الأمة والجماعة والسلطة ص 7. دار اقرأ، بيروت 1984.

(3) المرجع نفسه، ص 91.

(4) خالد بن يزيد.

الطاحنة، سواء المتواكبة مع تثبيت السلطة المروانية (أيام الجزيرة) أو مع انهيارها بعد نصف قرن فقط من الزمن.

وفي هذا المحور أيضاً كانت ورقة نبيه عاقل في موضوع «مولد الحزبية وقضية الحكم»، مبدياً من خلالها ملاحظات هامة حول نشوء الاحزاب وارهاصاتها وتياراتها الأساسية، ولكن مساحة الدراسة جاءت خارج نطاق الندوة[1] وتتبعت هذه المسألة في العهد الراشدي بصورة عامة. أما ورقة دكسن عن رسوم الخلافة، فقد جاءت غنية في مادتها وربما جديدة في موضوعها لو أحسن الباحث توظيف هذه المادة بصورة جيدة، ولكنها إقتصرت على عرض سردي لمظاهر الخلافة الأموية وتقاليدها من دون عقدة تحليلية ما أو ترابط بين عناصر الدراسة التي جاءت مفككة ومتراكمة بصورة أفقية.

وفي مجال الفكر الديني كانت ورقة جادة لجورج عطية حول «الجدل بين المسيحية والاسلام»، تتبع فيها الأصول المشتركة بين العقيدتين، لاسيما عبارة الاله الواحد ومعرفته من الناحية العقلانية، وأصول أخرى مشتركة سهلت برأيه «للمسيحيين المعيشة في إطار الحضارة العربية الاسلامية»[2]، كما أشار إلى عناصر الاختلاف التي كانت في التفاصيل، مجسّدة في مفهوم الوحدانية والنبوة والاسرار الالهية. هذه العناصر كانت موضع جدل في العهد الأموي الذي أدى تسامح خلفائه إلى احداث تقارب بين المسيحية والاسلام، دون أن يخلو ذلك من صعوبات في عهدي عمر بن العزيز ويزيد الثاني بوجه خاص[3]. وقد انتهى الباحث إلى القول بأن المناظرة كانت محصورة في الموضوعات التي «تهم المفكرين المسيحيين والمسلمين على السواء ولكنها لا تبرهن بصفة قاطعة على أن تطور علم الكلام كان نتيجة للأثر المسيحي»[4] حسب تعبيره. وخلافاً لذلك برأي الباحث كان ثمة تشابه كبير بين علم الكلام وعلم اللاهوت، أكثر ما تجلى في بلاد الشام وما بين النهرين في العهد الأموي، وكان سببه ذلك المناخ المشبع بالدين الاسلامي في المقام الأول،

---

(1) بلاد الشام في العهد الأموي.

(2) راجع الورقة، ص 2.

(3) المرجع نفسه، ص 3.

(4) المرجع نفسه، ص 20.

مما جعل علم الكلام الاسلامي يترك أثراً كبيراً في علم اللاهوت المسيحي خلال العصور التالية[1].

وليس الهدف من هذا السياق في الواقع، سوى إبراز بعض الدراسات الجادة، دون أن يعني ذلك أن الأوراق الأخرى لا تتمتع بهذه الجدية أو العمق، ولكن الأمر كان خاضعاً لأهمية المسائل المطروحة وما يمكن أن تثيره من إشكاليات في التاريخ الأموي لبلاد الشام. فقد شكل محور الادارة والجيش جزءاً هاماً من الأوراق الأخرى[2]، بينما اندرجت البقية في موضوعات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة[3]. ولعل هذه الأوراق إذا استثنينا منها مقالة نقولا زيادة «المراكز الادارية والعسكرية في بلاد الشام في العصر الأموي» التي جاءت على اقتضابها متماسكة ومتينة، فإن بقية الأوراق أو معظمها كانت التفاصيل غايتها، وليست النتائج المبنية على التحليل والنقد والمقارنة، فضلاً عن القراءة الموضوعية للنص التاريخي.

خاتمة

لعل هذه الدراسة قد حققت الغرض في رصد الجانب الأساسي من أعمال المؤرخين العرب خلال هذا القرن، في موضوع الدولة الأموية عامة وبلاد الشام في عهدها خاصة، سواء ما كان منشوراً منها في كتاب وفي مجلة علمية، أو كان إسهاماً في ندوة ما (مؤتمر تاريخ بلاد الشام)، وفي وضع هذه الأعمال في الاطار التقويمي المناسب، وفقاً لقواعد المنهج التاريخي والرؤية الموضوعية الهادئة. وهي من هذا المنظور تشكل محاولة جديدة في موضوعها - بعد أن تجاوزته أعمال الندوة التي عقدت قبل سنوات في الجامعة الاميركية، تحت عنوان «ما ساهم به المؤرخون العرب في المئة سنة الأخيرة في دراسة التاريخ العربي وغيره»[4]. ولم يكن خلالها النقد هدفاً في ذاته وإنما كانت له دوافعه الإيجابية نحو الثغرات الكثيرة في هذه الأعمال، وصولاً إلى رؤية

---

(1) المرجع نفسه، ص 20.

(2) أوراق زيادة وخماش وتدمري.

(3) أوراق هاشم ودرادكة وخريسات وخلف.

(4) صدر باشراف هيئة الدراسات في الجامعة الأميركية، بيروت 1959.

منهجية سليمة في كتابة التاريخ العربي الاسلامي. فلم نشأ مناقشة المسائل منفصلة عن هذه الرؤية التي مهدت للدراسة، وما انطوت عليه من مفهوم خاص إزاء الدولة الأموية نشأة ودوراً وتأريخاً لها فيما بعد.

وليس ثمة شك في أن تأخر ما يمكن أن نسميه بالفكر التاريخي الحديث، بالمقارنة مع الفكر الأدبي الذي تبلور في مطالع هذا القرن، قد جعل الدراسات التاريخية لاسيما المهتمة بالفترات القديمة، تدور في فلك المنهج التقليدي، وتواجه صعوبة في الخروج منه. وقد تجلى ذلك في ميل المؤرخين إلى الاهتمام بالتاريخ العام، وتفادي الموضوعات المحددة الأكثر تعقيداً، لما يفرضه البحث فيها من توغل في المصادر وتتبع دقيق لتفاصيلها وتشعباتها في العديد من الروايات. وإذا كانت الدراسات التاريخية قد أخذت تتحرر بعد ذلك من هذا الطابع العام، فإن ما تناولته من موضوعات حتى في الاطر المحددة ظل يتسم بهذه العمومية، دون الغوص في جوهر المسائل والتعمق في أسبابها الموضوعية بشكل خاص. ومن هنا جاءت الدراسات في التاريخ الأموي على نسق الدراسات العامة، متسمة بشمولها الحدثي ونظرتها الأفقية التي ترى العامل السياسي معزولاً عن العوامل الموضوعية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى طغيان السردية على معظم الدراسات على نحو باتت تمثل إتجاهاً أساسياً، لا تقابله سوى محاولات متناثرة بدت على أهميتها وكأنها غير مألوفة بالنسبة لكثير من أصحاب هذا الاتجاه.

ومن هذا المنطلق، كان من الصعب الحديث عن اتجاهات واضحة للكتابات التاريخية عن العهد الأموي، بعد ما رأينا من تأثر مباشر لهذه الدراسات ببعضها، ومن ثم تأثرها المطلق معاً بالكتابات القديمة، دون أن تتخذ منهجاً باستثناء الطابع الحدثي (السردي) الذي توحدت في ظله. وفي مقابل ذلك فإن ثمة دوائر لها منطلقاتها الأكثر جذرية في قراءة التاريخ الأموي، ربما لم تشكل إلى الآن اتجاهاً معاكساً أو أكثر، وانما استطاعت من دون شك ترك بصماتها الواضحة على الكتابات الحديثة في التاريخ العربي الاسلامي. فقد ميز هذه الدوائر بما انطوت عليه من تركيبات متفاوتة أو متداخلة، إنها التزمت المنهج العلمي النقدي في تفسير الظواهر التاريخية، متفادية إلى حد كبير التفاصيل السردية والنصوص الكثيرة، إلا ما كان له علاقة بالسياق

التحليلي في الدراسة. كما ميزها المفهوم الجديد للتاريخ الذي لا تتكون معطياته من العوامل السياسية فقط، وإنما المجتمع بكل ظاهراته الداخلية والخارجية يكوّن هذه المعطيات، بما في ذلك المعطى الاقتصادي الذي قد يكون غير ظاهر في بعض الأحيان، ولكنه يمثل عنصراً بارزاً في تشكّل المجتمعات ومتغيراتها عبر العصور. على أن هذه المسألة ربما اتخذت حجماً يفوق تأثيرها لدى بعض المؤرخين، المتأثرين بالأفكار المادية وبعض تجليات المستشرقين، وذلك باعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي في تطور المجتمعات البشرية، دون استيعاب تام لخصوصية التاريخ العربي الاسلامي الذي لم يكن لهذا العامل، التأثير الابرز في تحولاته الأولى الكبيرة، وانما كان الدور الاساسي للعقيدة الاسلامية التي توحد في ظلها العرب وانخرطوا في قضيتها حتى الشهادة، مما سهل لهم التحديات وتحقيق الانتصارات الباهرة.

كان ذلك على الأقل في عهدي الرسول والراشدين، قبل حدوث ما يسمى بالفتنة المتزامنة مع بداية الانفصال بين العرب المسلمين وبين قضيتهم التي لم يعد لها ذلك الوهج السابق، بعد اندراجهم في الصراع على النفوذ وما يبطنه من مصالح متعارضة أخذت تشق وحدة المسلمين (الجماعة) وتدفع بهم إلى التقاتل والانقسام. ومن هذا المنظور فإن العامل الاقتصادي يصبح أكثر تأثيراً في تحريك الحوادث في العهد الأموي، انطلاقاً من تعقيدات المجتمع واتساع الأرض وتنوع السكان، في الوقت الذي اختل فيه التوازن بين عنصري السلطة الديني والسياسي لمصلحة الثاني خلافاً للمرحلة السابقة. على أن الصورة الأموية ظلت غائمة في وجهها الاجتماعي والاقتصادي، حيث الروايات التاريخية التي يفترض انها تأثرت بالميول العدائية للعباسيين نحو أسلافهم بني أمية، لم تعر اهتمامها لغير المسائل السياسية، دون أن تكون الاشارات القليلة إلى المسائل الأخرى خارج هذا السياق. وكان ذلك ما حدا بالمؤرخين إلى إيثار الكتابة في التاريخ السياسي الأوفر مادة والأكثر وضوحاً، والإعراض في الغالب عن التاريخ الاقتصادي أو الاجتماعي الذي يصبح مهمة شاقة يلزمها من الوقت والجهد الكثير.

وهكذا فإن الأحداث الكبيرة كانت تستدرج المؤرخين بشكل عام، لما تنطوي عليه من مادة غزيرة وتتبع دقيق للتفاصيل، مما جعل أعمالهم أو

معظمها على شيء كبير من التشابه والتكرار، سواء ما تعلق بتاريخ الحدث أو جغرافيته، وذلك تبعاً لموقعه في الرواية. وقد أدى هذا التماهي شبه المطلق مع المؤرخين الأوائل، إلى الاهتمام بإقليم دون آخر من أقاليم الدولة الأموية، حيث نال بعضها مثل العراق وخراسان والحجاز، وربما الأندلس، ما لم ينله الاقليم الشامي مقر هذه الدولة. ولعل السبب في ذلك أن الشام ـ كما ألمحنا سابقاً ـ تحولت بعد انتهاء حروب صفين إلى جبهة هادئة ومتماسكة داخلياً، باستثناء حالات قليلة عكرت هذا الهدوء وأشاعت بعض الاضطراب الذي كان يتفجر غالباً خارج هذا الاقليم أو ينعكس بعيداً عنه. ولذلك فإن الشام التي تكوّن تاريخها العربي الاسلامي في ظل الولاء للأمويين، كانت أقل جذباً للانظار من الولايات الأخرى، لاسيما التي شهدت تحركات مناهضة لهم، مثل العراق وبعض الأقاليم الشرقية، حيث ينتمي الاخباريون والمؤرخون الكبار، مما جعل أخبار الشام عرضة للتجاهل والتحامل في آن. ومن هنا يكتسب أهميته الدور الذي تضطلع به «لجنة تاريخ بلاد الشام» في التصدي للمهمة الصعبة، أعني بها كتابة تاريخ الشام في ظل رؤية علمية وموضوعية، تؤدي إلى وضع هذا الاقليم، الذي كان مركز الثقل في الدولة الراشدية ومركز القرار نحو قرن بعد ذلك في أيام الدولة الأموية، في إطاره التاريخي المناسب.

ببيلوغرافيا

1 ـ الدولة الأموية في كتب التاريخ الاسلامي العام

أ ـ كتب:

- الشيخ محمد الخضري، **محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية** (ج 2) ـ الجزء الثاني (الدولة الأموية) ـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1969 (صدرت الطبعة الأولى 1915)[1] ـ 430 ص.
- علي مظهر، **العصبية عند العرب في الجاهلية حتى زوال دولة بني أمية في الشرق**، 1923، 83 ص.
- د. حسن ابراهيم حسن، **تاريخ الاسلام السياسي والاجتماعي والثقافي**، ج 4 ـ الجزء الأول (الدولة العربية في الشرق ومصر والمغرب والأندلس) ـ مكتبة النهضة المصرية ـ الطبعة السابعة، 1964 ـ (صدرت الطبعة الأولى 1939) ـ 580 ص.
- د. عبد العزيز الدوري، **مقدمة في تاريخ صدر الاسلام**، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية، 1960 (صدرت الطبعة الأولى 1949) ـ 96 ص.
- د. محمد جمال الدين سرور، **الحياة السياسية في الدولة العربية الاسلامية خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة**، دار الفكر العربي ـ القاهرة 1960 ـ 270 ص.
- د. أحمد شلبي، **التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية**، ج 10 ـ الجزء الثاني (الدولة الأموية والحركات الفكرية والثورية خلالها) ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، 1960 ـ 284 ص.
- د. علي ابراهيم حسن، **التاريخ الاسلامي العام**، ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، 1972، 614 ص.
- د. محمد عمارة، **المعتزلة والثورة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ

(1) حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام السياسي، ج 1، ص 553.

بيروت، 1972، 287 ص.

- د. محمد عمارة، **الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية** ـ المؤسسة العربية ـ بيروت، 1977، 203 ص.
- د. محمد عمارة، **مسلمون ثوار**، المؤسسة العربية ـ بيروت، 1977، 147 ص.
- د. ابراهيم بيضون، د. سهيل زكار، **تاريخ العرب السياسي من فجر الاسلام حتى سقوط بغداد**، دار الفكر بيروت، 1974، 391 ص.
- د. ابراهيم بيضون، **الحجاز والدولة الاسلامية**، دراسة في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، 400 ص.
- د. ابراهيم بيضون، **تكون الاتجاهات السياسية في الاسلام الأول**، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، دار إقرأ، بيروت، 1985، 376 ص.
- د. ابراهيم بيضون، **اتجاهات المعارضة في الكوفة**، دراسة في التكوين الاجتماعي والسياسي. معهد الانماء العربي، بيروت، 1986، 190 ص.
- د. صالح أحمد العلي، **امتداد العرب في صدر الاسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، 117 ص.
- د. صالح أحمد العلي، **تطور الحركة الفكرية في صدر الاسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، 159 ص.

ب ـ أبحاث:

- د. صالح أحمد العلي، الأنسجة في القرنين الأول والثاني، مجلة الأبحاث، الجامعة الأميركية، بيروت، السنة 14 / ج 4، كانون الأول 1961، 550 ـ 600 ص.
- د. عبد العزيز الدوري، في التنظيم الاقتصادي في صدر الاسلام، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (عدد خاص) 1981 ص ص 75 ـ 90.
- د. أحمد بدر، التنظيم العسكري عند العرب المسلمين، فترة النشأة والتكوين، **مجلة دراسات تاريخية**، دمشق، العدد الرابع، نيسان 1981، ص ص 110 ـ 166.
- د. نجدة خماش، تعريب النقد وأثره على العلاقات العربية ـ البيزنطية والوضع الاقتصادي، **دراسات تاريخية**، دمشق، العددان الخامس عشر والسادس عشر، كانون الثاني 1984، ص ص 133 ـ 146.
- د. ابراهيم بيضون، ظاهرة الاصلاح السياسي في مطلع القرن الثاني الهجري.

مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد الثاني، حزيران 1980، ص ص 66 ـ 70.

2 ـ دراسات في تاريخ الدولة الأموية (العربية)

أ ـ كتب:

- حسن مراد، **الدولة الأموية بالشام والأندلس**، مطبعة العلوم ـ القاهرة، 1933، 190 ص.
- رفيق المهايني، **تاريخ الخلافة الأموية والعباسية والدول الاسلامية في العصور الوسطى**، دار اليقظة العربية، دمشق، 1946، 351 ص.
- بدوي عبد اللطيف، **دولة الأمويين في الشرق**، الطبعة الرابعة، مطبعة شبرا بمصر، 1948، 168 ص.
- عبد الوهاب النجار، **الموالي في العصر الأموي**، القاهرة، 1949.
- د. ابراهيم العدوي، **الأمويون والبيزنطيون، البحر المتوسط بحيرة إسلامية**، الطبعة الثانية، الدار القومية، القاهرة، 1963، (صدرت الطبعة الأولى 1953)، 321 ص.
- عبد السلام رستم، **نظرات في التاريخ الأموي**، (د. ت)، 91 ص.
- يوسف العش، **الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان**، مطبعة جامعة دمشق 1956، 359 ص.
- ابراهيم الأبياري، **ميلاد دولة**، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1959، 211 ص.
- د. عبد المنعم ماجد، **التاريخ السياسي للدولة العربية**، (جزءان)، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة، 1960، 410 ص.
- د. علي حسني الخربوطلي، **الدولة العربية الاسلامية**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1960، 232 ص.
- عبد الله فياض، **محاضرات في تاريخ صدر الاسلام والدولة الأموية**، مطبعة الارشاد، بغداد 1967، 128 ص.
- د. عمر فروخ، **تاريخ صدر الاسلام والدولة الأموية**، دار العلم للملايين، بيروت 1970، 237 ص.
- د. حسين عطوان، **الشعراء الصعاليك في العهد الأموي**، القاهرة، 1970، 206ص.
- د. ثابت اسماعيل الراوي، **تاريخ الدولة العربية**، مطبعة الارشاد، بغداد،

1970، 244 ص.

- د. صلاح الدين المنجد، **معجم بني أمية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1971، 262 ص.
- د. عبد العزيز سالم، **تاريخ الدولة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت 1971، 767 ص.
- د. عبد العزيز سالم، **التاريخ السياسي والحضاري للدولة العربية**، دار النهضة العربية ـ بيروت (د. ت)، 477 ص.
- د. عبد العزيز سالم، **التاريخ السياسي والحضاري للدولة العربية**[1]، دار النهضة العربية ـ بيروت (د. ت)، 477 ص.
- د. نبيه عاقل، **تاريخ خلفاء بني أمية**، دمشق، 1972، 400 ص.
- د. عبد الأمير دكسن، **الخلافة الأموية (65 ـ 86 هـ / 684 ـ 705 م)**، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، ٦١٣ ص.
- د. نجدة خماش، **الادارة في العصر الأموي**، دار الفكر، دمشق 1980، 374 ص.
- د. ابراهيم بيضون، **الدولة الأموية والمعارضة ومدخل إلى كتاب «السيطرة العربية»**، للمستشرق الهولندي فان فلوتن مع ترجمة له، دار الحداثة، بيروت 1980[2]، 207 ص.
- رياض عيسى، **النزاع بين أفراد البيت الأموي ودوره في سقوط الدولة الأموية**، دار إحسان للطباعة والنشر، دمشق 1985، 288 ص.
- د. حسين عطوان، **الأمويون والخلافة**، دار الجيل، بيروت (د. ت)، 240 ص.
- د. أحمد علبي، **العهد السري للدولة العباسية أو من الأمويين إلى العباسيين**، دار الفارابي، بيروت 1988، 159 ص.

ب ـ أبحاث:

- د. أحمد سليم سعيدان ـ مطالعات في تاريخ العلوم في العصر الأموي، **دراسات تاريخية**، دمشق، العدد الثالث، كانون الأول 1981، ص ص 113 ـ 122.
- د. محمد صالحية، مؤدبو الخلفاء في العصر الأموي، **المجلة العربية للعلوم**

---

(1) متداخل في قسم كبير منه مع الكتاب السابق.

(2) صدرت الطبعة الثانية عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت 1985.

الانسانية، العدد الثالث، المجلد الأول 1981، ص ص 35 ـ 40.

3 ـ التراجم

أ ـ كتب :

- أحمد زكي صفوت، **عمر بن عبد العزيز**، دار المعارف ـ القاهرة 1948 ـ 122 ص.
- عباس محمود العقاد، **معاوية في الميزان**، دار الهلال، القاهرة 1950، 211 ص.
- ابراهيم الابياري، **الوليد بن يزيد والدولة الأموية**، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة 1956، 101 ص.
- ابراهيم الأبياري، **معاوية الرجل الذي أنشأ دولة**، سلسلة أعلام العرب، عدد 6، القاهرة (د. ت)، 275 ص.
- عمر أبو النصر، **معاوية بن أبي سفيان وعصره**، المكتبة الأهلية، بيروت 1962، 318 ص.
- عمر أبو النصر، **عبد الملك بن مروان**، المكتبة الأهلية، بيروت 1962، 318 ص.
- عمر أبو النصر، **يزيد بن معاوية**، المطبعة الأهلية، بيروت 1963، 160 ص.
- د. ضياء الدين الريس، **عبد الملك بن مروان موحد الدولة العربية**، سلسلة اعلام العرب، عدد 10 القاهرة (د. ت) 330 ص.
- عبد العزيز سيد الأهل، **الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز**، دار العلم للملايين، بيروت 1964، 256 ص.
- د. سيدة اسماعيل كاشف، **الوليد بن عبد الملك**، سلسلة اعلام العرب، عدد 17، القاهرة (د. ت)، 231 ص.
- د. عماد الدين خليل، **ملامح الانقلاب الاسلامي في خلافة عمر بنّ عبد العزيز**، الدار العلمية، بيروت 1970، 216 ص.
- عبد المجيد صالح الكبيسي، **عصر هشام بن عبد الملك**، بغداد 1975، 391 ص.
- عبد الرحمن الشرقاوي، **خامس الخلفاء عمر بن عبد العزيز**، دار الكتاب العربي، بيروت 1978، 237 ص.
- د. محمد عمارة، **عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين**، المؤسسة العربية، بيروت 1979، 222 ص.
- د. حسين عطوان، **الوليد بن يزيد**، دار الجيل، بيروت 1981، 535 ص.

- محمود شلبي، **حياة عمر بن عبد العزيز**، دار الجيل، بيروت 1982، 495 ص.

ب ـ أبحاث:

- د. صالح الحمارنة، مروان بن الحكم والخلافة، **مجلة دراسات تاريخية**، دمشق، العدد السادس 1981، ص ص 29 ـ 57.
- د. محمد خريسات، خالد بن يزيد واهتماماته العلمية، **دراسات تاريخية**، دمشق، العددان الثالث عشر والرابع عشر ـ تشرين الأول 1983، ص ص 23 ـ 52.
- د. احسان عباس، عبد الملك بن مروان ودوره في ثقافة عصره، **مجلة دراسات**، عمان، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، كانون الثاني 1986، ص ص 105 ـ 183.

4 ـ بلاد الشام في العهد الأموي

أ ـ كتب:

- أنيس زكريا النصولي، **الدولة الأموية في الشام**، بغداد ـ مطبعة دار السلام 1927، 360 ص.
- خليل داوود الزور، **الحياة العلمية في الشام في القرنين الأول والثاني للهجرة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1927، 224 ص.
- د. فيليب حتي، **سورية ولبنان وفلسطين**[1]، الجزء الثاني، ترجمة د. كمال اليازجي، مراجعة واشراف د. جبرائيل جبور، دار الثقافة، بيروت 1972، 434 ص.
- د. فالح حسين، **الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي**، تقديم د. عبد العزيز الدوري ـ عمان 1978، 191 ص.
- محمد أديب آل تقي الدين الحصني، **كتاب منتخبات التواريخ لدمشق**، تقديم د. كمال الصليبي، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت 1979، 1327 ص.
- د. فواز طوقان، **الحائر (دراسة في القصور الأموية في البادية)**، عمان 1979، 551 ص.
- د. حسين عطوان، **الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي**، دار

---

(1) صدرت باللغة الانكليزية شأن دراسات هذا المؤرخ، وقد أوردناه بين الدراسات العربية انطلاقاً من الانتماء العربي لكاتب.

الجيل، بيروت، 200 ص.

- د. حسين عطوان، **الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي**، دار الجيل، بيروت، 277 ص.
- د. حسين عطوان، **الفرق الاسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي**، دار الجيل، بيروت، 397 ص.
- د. نجدة خماش، **الشام في صدر الاسلام من الفتح حتى سقوط خلافة بني أمية**، دمشق، 1987، 437 ص.

ب ـ أبحاث:

- د. إحسان عباس، فصل من تاريخ العقيدة في بلاد الشام (في العهد الأموي)، **مجلة الأبحاث**، ـ الجامعة الأميركية، بيروت، السنة 9 ج 3 أيلول 1956، ص ص 327 ـ 335.
- د. صالح أحمد العلي، موظفو بلاد الشام في العهد الأموي، **مجلة الأبحاث**، الجامعة الأميركية، بيروت، السنة 19 ج 1، آذار 1966، ص ص 44 ـ 79.
- د. عمر عبد السلام التدمري، الرباط والمرابطون في ساحل الشام. من الفتح الاسلامي حتى الحروب الصليبية، **مجلة دراسات تاريخية**، دمشق، العدد لخامس، 1981، ص ص 77 ـ 98.
- د. ملكة أبيض، الدور التربوي للمسجد الجامع بدمشق من الفتح حتى عام 86 هـ / 705 م، **دراسات تاريخية**، دمشق، العدد السابع، كانون الثاني 1982 ص ص 98 ـ 114.
- د. صالح درادكة، لمحات من تاريخ أيلة (العقبة) في العصر الأموي، **دراسات تاريخية**، دمشق، العددان الخامس عشر والسادس عشر، كانون الثاني 1984، ص ص 67 ـ 110.
- د. محمد خريسات، البلقاء من الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، **دراسات تاريخية**، دمشق، العددان 21، 22، آذار، حزيران 1986، ص ص 49 ـ 85.
- د. شحادة الناطور، جند الاردن ودور القبائل اليمنية في استرداد سلطة بني أمية، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، العدد 30، السنة 12، 1986، ص ص 161 ـ 170.
- أوراق الندوة الثالثة (بلاد الشام في العهد الأموي) من المؤتمر الرابع لتاريخ بلاد الشام، عمان، تشرين الأول 1987.

دولة الرسول ﷺ وقبائل الشام



اتخذت الشام منذ العام الهجري السادس، حيزاً بارزاً في السياسة الخارجية لدولة المدينة التي بات واضحاً أنها حسمت الأمر لمصلحتها في الحجاز، خصوصاً بعد تحقيقها انتصارين هامين: أحدهما عسكري مع انكفاء حملة «الأحزاب» عن المدينة (في العام السابق) وهي أقصى ما وصلت إليه قريش من تحشيد للحلفاء من أجل القضاء على هذه الدولة، وثانيهما سياسي، عبّرت عنه معاهدة الحديبية في العام نفسه، مؤديةً لأول مرة إلى رضوخ قريش للأمر الواقع والاعتراف بالطرف الآخر، ومتزامنةً أيضاً مع حدثين يندرجان في التصنيف ذاته، عندما تمّ القضاء على أقوى حصون اليهود في الحجاز (خيبر)، في الوقت الذي اخذت أنظار الرسول ﷺ ترقب الوضع في الشام، كهدف حيوي لدولته، من خلال السرايا المبكرة والرسائل إلى هرقل و«عظيم بصرى» ورؤساء القبائل العربية[1]. فقد كان الرسول ﷺ معنياً بشكل خاص، بالقوة التي تمثلها هذه القبائل المنتشرة بكثافة على الخطّ التجاري، ما بين مكة والأسواق الشامية، ساعياً من هذا المنطلق إلى الحوار معها، بغية فك ارتباطها بدولة البيزنطيين ودعوتها إلى الالتحاق بدولة المدينة.

وفي مقدمة القبائل التي جرى الاحتكاك بها في ذلك الوقت، القبيلة الكلبية، الأكثر حضوراً على طريق القوافل، حيث كانت لها منازل في دومة الجندل وفي تبوك وبعض أطراف الشام[2]. كما أشارت الروايات إلى نزول فزارة في حسمى (وراء وادي القرى)[3]، وبهراء ما بين ينبع وأيلة[4]، ولخم ما

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 2، ص 211.

(2) ابن سعد، غزوات الرسول وسراياه، ص 89. القلقشندي، صبح الأعشى، ج 1، ص 306.

(3) المسعودي، التنبيه والاشراف، ص 235.

(4) القلقشندي، المصدر السابق، ج 1 ص 317.

بين مدين وتبوك، امتداداً إلى أذرح[1]. وأشارت أيضاً إلى انتشار قبائل أخرى في عدة بقع من الشام، حيث نزلت سليح بناحية فلسطين[2]، وعاملة في جبل الجليل[3]، واستقرت فروع من القبيلة الشهيرة تنوخ في قنسرين ومعرة النعمان[4] وغيرهما من الأماكن في الشام، مهاجرةً اليها من العراق، وأقامت تغلب بالقرب من الفرات[5]، حيث عُرف غربيّه بديار كلب (الجزيرة)، وشرقيّه بديار مضر التي كان منها في تلك النواحي، القبيلة الكلابية المعروفة[6].

وإذا كانت الرواية التاريخية التي تحدثت عن غزوة تبوك، قد أشارت إلى أسماء القرى التي عقد الرسول مع أهلها الصلح، من دون ذكر القبائل المقيمة فيها، فإن كثيراً منها، لاسيما لخم وجذام وبلقين وبهراء وبليّ وقبائل أخرى من قضاعة، كان يتخذ منازله في هذه المنطقة من جنوب الشام[7]. أما غسّان، القبيلة الشهيرة التي استخدمتها الدولة البيزنطية «حاجزاً» لرصد الخطر الفارسي ودفع الغارات القبلية عن حدودها، فقد كانت حاضرة في عدة أماكن إلى الشمال من مستقرّات القبائل التي مرّ ذكرها، متخذةً منازلها على الخصوص في الجولان والغوطة ودمشق[8]، دون أن يغيب ذكرها عن التجمعات القبلية المنتشرة جنوباً في البلقاء، حيث أشار الواقدي في سياق روايته عن غزوة مؤتة، أن أهلها «يومئذٍ من غسان»[9]، كما أشار البلاذري إلى وجود قوم منها في دومة الجندل، إلى جانب كلب وقضاعة ومذحج[10]، وذكر الطبري أيضاً أن خالد بن الوليد، حين قدم الشام من العراق، أغار عليها في مرج راهط

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 271 ـ 272.
(2) البكري، معجم ما استعجم، ج 1، ص 23.
(3) الهمداني، صفة، ص 272.
(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 172 ـ 173.
(5) المصدر نفسه، ص 216.
(6) المصدر نفسه، ص 193.
(7) الطبري، تاريخ، ج 3، ص 326.
(8) اليعقوبي، البلدان، ص 326، الطبري، ج 2، ص 407 ـ 570. المسعودي، مروج الذهب، ج 2، ص 108 ـ 109.
(9) المغازي، ج 2، ص 401.
(10) أنساب الأشراف، ص 180 (مخطوط).

ومرج الصّفر[1].

ويبدو أن هذه القبيلة التي تنتمي إلى الأزد من عرب اليمن، واجهت تحدّيات في مطلع عهدها بالشام، قبل أن تحقق هذا الانتشار الواسع، متغلّبةً على سليح التي كانت سائدة قبلها في المنطقة[2]، مما لفت نظر البيزنطيين اليها، إذ عقدوا معها إتفاقاً يقضي بأن «يساندوها وتساندهم»[3]، حسب رواية ابن حبيب البغدادي، ممهداً ذلك لظهور هذه الامارة العربية الأخيرة في بلاد الشام قبل الفتح العربي الإسلامي لها. ولقد قام الغساسنة في الواقع بتنفيذ الدور الذي رسمته الدولة البيزنطية لهم، محققين في فلك الأخيرة نفوذاً واسعاً على القبائل الشامية، ولكن دون أن يحول ذلك وحدوث ما يعكّر صفو العلاقة بين الطرفين الغساني والبيزنطي، متأثرةً بالخلاف المذهبي المتفجّر أحياناً بين الدولة وأصحاب المشيئة الواحدة، الأكثر انتشاراً في الشام، حيث كان الغساسنة من أتباع المذهب الأخير[4]. بيد أن هذا التعارض في المذهب، لم يصل إلى حدّ يؤثّر في المعادلة التي يحرص البيزنطيون على التمسك بها، طالما كانت تؤدي الغرض في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية لدولتهم ولكن اختلالها ـ أي المعادلة ـ كان مرتبطاً بالحرب التي اندلعت بين هؤلاء وأعدائهم التقليديين في مطلع القرن السابع الميلادي، إذ عمد الفرس بعد انتصارهم إلى فرض الحكم المباشر في الشام، الأمر الذي أدى إلى سقوط «الحاجز»، ومعه نفوذ الغساسنة على القبائل[5].

ولم تشأ الدولة البيزنطية بعد ثأرها للهزيمة، أن تعيد الوضع إلى سابقه، مؤثرةً اعتماد سياسة جديدة، تجعل سلطتها مباشرة ـ على نحو ما فعله الفرس ـ على جميع القبائل العربية، وتمهّد لها الإتصال عن كثب بالتجارة المكيّة. وفي ضوء هذا الترتيب الذي اتخذه هرقل في الشام، لم يعد ما يميّز الغساسنة عن القبائل الأخرى التي سرعان ما ترددت أسماء بعضها إلى جانب الامبراطور

(1) الطبري، ج 3، ص 407.
(2) المسعودي، مروج ج 2، ص 106 ـ 107.
(3) المحبّر، ص 371.
(4) نولدكه، أمراء غسان، ص 29 ـ 34.
(5) المرجع نفسه، ص 46 ـ 47.

البيزنطي، عشية خروج المسلمين من المدينة في غزوة مؤتة، دون أن يكون بينها ذكر لغسان، إذ جاء في الرواية التاريخية، «أن هرقل قد نزل مآب من أرض البلقاء في مائة ألف من بهراء ووائل وبكر ولخم وجذام»[1]. فقد بدت القبيلة الكلبية أكثر سطوعاً، في ذلك الوقت المعاصر لقيام دولة الرسول، حين برزت شخصيات منها، منخرطة مع المسلمين أو على احتكاك معهم، كما حدث في سرية دومة الجندل، وما قيل عن إقناع «ملكها»[2] بالإسلام «ومعه ناس كثير»، وزواج قائد السرية عبد الرحمن بن عوف من ابنته[3]. وقد روى الطبري في هذا السياق أن امرأ القيس بن الأصبع الكلبي الذي يفترض أنه ابن لملك دومة، كان عاملاً للرسول ﷺ على كلب حتى بعد ارتداد القبائل في ذلك الحين[4]، وما حدث أيضاً من انتداب الرسول ﷺ شخصية كلبية (دحية) لحمل رسالته إلى هرقل (السنة السابعة)[5]، وهي التي تردد اسمها قبل ذلك في معرض زيارة غامضة للقيصر الذي «أجازه بمال وكساه»، فلقيه في طريق عودته قوم من جذام وأصابوا منه كل شيء، مما كان سبباً لسرية حسمى بقيادة زيد بن حارثة بغية الانتقام له[6].

وفي غمرة هذه التحوّلات، كان نفوذ غسان في المقابل آخذاً في التراجع، ويكاد دورها يغلب عليه الطابع الاقتصادي، حيث بدت بصرى، أكبر الأسواق الشامية، مقرّاً حينذاك للأكثرية من فروع هذه القبيلة، ولكن السيادة كانت على الأرجح لحاكمها «البيزنطي» أو «عظيمها» الذي بعث اليه الرسول ﷺ كتاباً يدعوه فيه إلى الاسلام[7].

ولعل جبلة بن الأيهم، لم يعد بمفرده، بعد الحرب الفارسية ـ البيزنطية،

---

(1) ابن سعد، غزوات، ص 129.

(2) الأصبغ بن عمرو الكلبي.

(3) للواقدي، مغازي، ج 2، ص 561، ابن سعد، الطبقات، ج 2، ص 89، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج 1، ص 387.

(4) الطبري، ج 2، ص 243.

(5) الزهري، المغازي النبوية، ص 58.

(6) الواقدي، مغازي، ج 2، ص 557.

(7) ابن الأثير، الكامل ج 2، ص 11.

رأس هذه القبيلة التي يُعتقد أن وحدتها تأثرت بالمتغيرات العاصفة حينذاك بالشام، إذا توقفنا عند الرواية التاريخية التي أشارت إلى رئيس آخر لها. فقد ذكر إبن هشام، وفقاً لهذا الإعتقاد، أنّ الرسول ﷺ أوفد شجاع بن وهب الأسدي إلى الحارث بن أبي شمر الغساني، وفي مكان آخر إلى جبلة بن الأيهم الغساني، يدعوهما إلى الإسلام[1]، مما يرجّح انقسام القبيلة في ذلك الوقت الذي أخذ ينحسر عنها الضوء وينتشر على القبائل الزاحفة شمالاً إلى مناطق نفوذها القديمة. ولم يكن انضمام جبلة من هذا المنظور إلى الامبراطور البيزنطي، ضد العرب المسلمين في المواقع الأولى لفتوح الشام، معبّراً بالضرورة عن تحالف القبيلة الغسانية، ككيان لم يعد له وجود في ذلك الحين، أو حتى كقبيلة موحدة على هذه الجبهة تحت رايته، ولكن كحليف خارج إطار القبيلة وواحدٍ من قادة الجيوش البيزنطية، إذ عهد إليه هرقل بقيادة مستعربة الشام من لخم وجذام وغيرهما[2]، دون أن يرد ذكر غسان بين القبائل الرئيسة في فرقته.

لقد أدرك الرسول ﷺ الذي عرف الشام صبياً وقصدها تاجراً في «رحلة الصيف»، أهمية هذه المنطقة في مشروعه السياسي الذي كانت نواته في المدينة، الواقعة على تخوم الخط التجاري الشهير، وعلى مسافة أدنى إلى الشام منها إلى مكة البعيدة والأكثر حجازية من الأولى، المنحرفة شرقاً نحو نجد والمتداخلة شمالاً مع أراضي البلقاء. ولذلك لم تعد مكة بعد غزوة الأحزاب (الخندق) كلّ هموم المسلمين في المدينة التي سرعان ما أدارت ظهرها للحجاز، دونما قلق من حاضرته المترنحة. فقد أخذت الشام حينذاك نصيباً من اهتمام الرسول ﷺ، خصوصاً ما بين السنتين السادسة والتاسعة للهجرة، متزامناً مع خروج المدينة من عزلتها وانكفاء الحصار القرشي عنها، ذلك الحصار الذي حاولت اختراقه عبر السرايا المكثّفة، مستهدفةً في جانب منها طريق الشام ـ والذي كان يشكّل بصورة ما في المقابل حصاراً مضاداً لمكة ـ بتهديد هذا الشريان الحيوي لتجارتها الشهيرة.

---

(1) ابن هشام، ج 4، ص 254 ـ 255.

(2) الطبري، ج 3، ص 571.

ولعل بواكير هذا الاهتمام يمكن متابعتها في مرحلة الدعوة، من خلال السياق القرآني «المكّي»، معبّرة عنها الآيات الأربع الأولى من سورة الروم، المتصاديةً مع الصراع الفارسي - البيزنطي في الشام **﴿غُلبت الروم، في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون، في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذٍ يفرح المؤمنون، بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم﴾**. . . هذا الصراع الذي خسر جولته الأولى البيزنطيون، كان الرسول ﷺ معنياً به وفقاً للتفسير التقليدي، عبر التعاطف مع هؤلاء - وهم أهل كتاب - مبشّراً بنصرٍ قريب لهم، في الوقت الذي اغتبطت فيه قريش لهزيمتهم، متورّطة في التحالف مع المنتصرين الفرس. ولكن هذا الصراع من منظور آخر، لم يكن منفصلاً عن الصراع داخل مكة، حيث كانت الشام بمعنى ما حاضرة فيه، ومنعكسة تغيراتها بالضرورة على طبيعة النظام التجاري في الأخيرة التي رأت مصلحتها في الإنضمام إلى الفرس بعد أن باتوا أسياد المنطقة. أما الرسول ﷺ، فقد رأى في هزيمة البيزنطيين مجرد كبوة لن يطول أمرها، مستشرفاً عودتهم الوشيكة إلى «أدنى الأرض»، كما عبّرت عن ذلك الآيات الكريمة السالفة.

ولعل القراءة الدقيقة في تلك التطورات، تؤكد النظرة السياسية البعيدة للرسول ﷺ إزاء أحداث الشام، والمحاولة الذكية لاستثمار نتائجها ضد الجبهة القرشية، لاسيما وأن هزيمة البيزنطيين بدت حينذاك هزيمة عسكرية أكثر منها سياسية، إذا توقفنا عند تركيبة المجتمع في هذه المنطقة، حيث الغالبية من العناصر الموالية لهم، والتي كان يصعب انصهارها السريع في ظل النظام الجديد، المختلف عنها عقيدة وطبيعة فكرية واجتماعية. ولقد أربكت هذه الأحداث قريشاً بالفعل، إذ ما كادت الدولة البيزنطية تثأر للهزيمة وتدحر الفرس من الشام، حتى خضعت الأخيرة لتغيّرات أوجبت بقاء هرقل في المنطقة لإتمامها، دون أن يكون من السهل على مكة تفادي نتائجها، بالعودة إلى أوضاع ما قبل الحرب.

وفي الوقت الذي بدت فيه مكة متكيّفة بشيء من الصعوبة مع الظروف الجديدة، وفاقدةً الكثير من تأثيرها على القبائل الشامية، المندرجة في منظومة «الإيلاف» القرشي، بعد خضوع الأخيرة للنفوذ البيزنطي المباشر، كان

الرسول ﷺ يتجاوز مرحلة المعاناة المكية، محققاً الإنجاز الأعظم لدعوته، وهو الهجرة إلى يثرب، تلك البداية الراسخة للإسلام في محيط الوثنية، والانطلاقة الكبرى إلى صياغة مجتمعه النموذج في المنطقة الأوسع. ولأن الهجرة التي كانت من أوائل منجزاتها، الجماعة الإسلامية، كنمط يعبّر عن الدولة أو نواتها في المدينة، فإن المفاهيم عامةً قد أخذت بها تلك العاصفة التي أحدثتها الهجرة، مخضعةً كثيرها لإعادة النظر، ومنها الموقف من الدولة البيزنطية. فلم يعد هذا الموقف محكوماً باعتبارات المرحلة المكّية أو ثوابت المبدأ، دون أن يعني ذلك التساهل في الأخيرة، بقدر ما كان يعبّر عن خيار ظرفي في مكة، لا بدّ من اللجوء اليه في سياق المفاضلة بين الطرفين المتصارعين. أما في المرحلة «المدنية»، وبعد التحوّل إلى مشروع الدولة، بما تعنيه من مصالح وعلائق، لم تكن معنية بهما الدعوة بهذه الصورة المجردة من قبل، تصبح مسوّغة سياسة الرسول ﷺ الشامية، وما انطوت عليه من رصد لتطورات المنطقة، لاسيما بعد التخفّف من هواجس الخطر القرشي الذي تراجع فعلياً منذ العام الخامس للهجرة.

لقد وصف «مونتغمري وات» السرايا التي استهدف بعضها تخوم الشام، بأنها «كانت أكثر أهمية في حياة المدينة مما أشارت إليه المصادر»[1]، وهو قول يحمل الكثير من الحقيقة، إذا أخذنا في الاعتبار الأهداف السياسية والإقتصادية التي كانت وراءها، مترافقةً مع خطة الرسول ﷺ التوسعية وسعيه إلى تأمين مصادر جديدة لتحسين الوضع المعيشي في دولته. ذلك أنّ اقتران بعض السرايا بأهداف تجارية، بصورة مباشرة أم غير مباشرة، يدفع إلى الاعتقاد بأنّ التجارة أضحت محور الحياة الاقتصادية في المدينة، خصوصاً بعدما توفّرت لها حرية الحركة على مساحة واسعة، في أعقاب غزوة الأحزاب الفاشلة. ولا شك أن وجود «المهاجرين»، وهم يحملون خبرةً طويلة في هذا الميدان، قد شجع هذا الاتجاه التجاري، دون أن تكون للزراعة التي انصرف عنها معظم «الأنصار»، بعد انخراطهم في الدفاع عن المدينة، تلك الأهمية في الحياة الاقتصادية للأخيرة.

(1) محمد في المدينة، ص 67.

وثمة ما يستوقفنا في هذا السياق، هو حضور القبيلة الكلبية بصورة أو بأخرى في هذه السرايا الشامية، مجسِّداً نفوذها المتنامي في هذه المنطقة، كما سبقت الإشارة، سواء عبّرت عنه الشخصيات التي تولّت مهمات خاصة أو قيادية، أو عبّرت عنه التجمعات القبلية التي جرى الاحتكاك بها، وفي طليعتها دومة الجندل. وقد لا يكونُ منفصلاً عن هذه المسألة، اختيار زيد بن حارثة المقرّب من الرسول ﷺ، قائداً لثلاثٍ من هذه السرايا، وهو الشامي المولد أساساً، والمتحدِّر ربما نسباً من كلب أو من قبيلة مجاورة لها في دومة[1]. وكانت رائدة السرايا في هذا الاتجاه، تلك التي انتهت إلى العيص، على مسافة أربع ليال من المدينة (جمادى الأولى سنة ست للهجرة)، بعد أن بلغ الرسول «أن عيراً لقريش قد أقبلت من الشام، فبعث زيد بن حارثة في سبعين ومائة راكب يتعرض لها»[2]. وتتابع الرواية قائلة: إن المسلمين استولوا على القافلة «وأخذوا يومئذٍ فضة كثيرة لصفوان بن أمية وأسروا ناساً ممن كان في العير»[3].

وجاءت السريّة الثانية بعد نحو شهر من السابقة، منتهيةً إلى حسمى وراء وادي القرى، وهي التي ارتبطت كأسبابٍ بذلك الرجل الذي أوفده الرسول ﷺ في العام التالي إلى الشام، حاملاً رسالته إلى هرقل وشخصيات أخرى، أعني بها دحية بن خليفة الكلبي، وقد كان حينذاك قادماً من الشام، بعد إنجاز مهمة فيها على الأرجح، حين اعترضه «الهنيد بن عارض وابنه... في ناس من جذام بحسمى، فقطعوا عليه الطريق، فلم يتركوا عليه سمل ثوب، فسمع بذلك نفر من بني الضُبيب، فنفروا إليهم فاستنقذوا لدحية متاعَه»[4]. ولم يكد خبر دحية يصل إلى المدينة، حتى سارع الرسول ﷺ إلى إيفاد زيد بن حارثة على رأس سرية من خمسمائة رجل من المسلمين إلى حسمى، حيث جرى الاعتداء على صاحبه. وقد سار زيد، ومعه دليل من بني عذرة، محيطاً تحرّكه بالسرية، حتى فاجأ ذات صباح مع أصحابه بني جذام، فقتلوا الهنيد وابنه

---

(1) ابن سعد، الطبقات، ج 3، ص 40.

(2) ابن سعد، غزوات، ص 87.

(3) المكان نفسه.

(4) ابن سعد، المصدر نفسه، ص 88.

وأصابوا كثيراً من الغنائم والسبي[1]. بيد أن هذه السرية لم تكن محصورة بنتائجها الثأرية، ولكنها مهّدت إلى علاقة وثيقة مع هذه القبيلة اليمنية الكبيرة، سيكون لها تأثير هام في مسار السياسة التي انتهجها الرسول ﷺ إزاء القبائل العربية في الشام. فقد توقفت الرواية التاريخية عند قدوم زيد بن رفاعة الجذامي في جماعة من قومه إلى المدينة معتنقاً الإسلام، واستجابة الرسول ﷺ لإقتراح أبي يزيد بن عمرو ـ وهو من رؤساء جذام على الأرجح ـ باطلاق الأسرى والأموال، موفداً معهم علي بن أبي طالب إلى زيد، حيث التقاه ما بين المدينة وذي المروة لتنفيذ الاتفاق[2] الذي كان نواة ما أسفرت عنه حملة تبوك من معاهدات مع قبائل الشام بعد ثلاث من السنين.

أما السرية الثالثة، فهي المعروفة بأم قرفة، (على مسافةٍ غير بعيدة أيضاً من أم القرى) في العام السادس نفسه، متميزةً في المصادر عن سابقتيها، بأن الأخيرة ألمحت إلى أسبابها الاقتصادية بصورة مباشرة، حين «خرج زيد ـ وفقاً للرواية ـ في تجارة إلى الشام ومعه بضائع لأصحاب النبي ﷺ»[3]. وقد جاء تنفيذ هذه السرية متزامناً مع شوط كبير قطعته المدينة نحو تنظيم شؤونها الحياتية وإقرار الوضع الداخلي فيها، وذلك بعد انكفاء الحصار القرشي وما كان يثيره من تناقضات فيها لم تكن منفصلة عنه، متمثلة في المعارضة اليهودية وحركة النفاق. ولعل المدينة، وقد تحررت من هواجس الخطرين الداخلي والخارجي، وجدت الوقت مناسباً ـ عدا الحاجة إلى توسيع آفاقها التجارية، بما يتجاوز التوكؤ على الغنائم وعرقلة قوافل قريش ـ للقيام بحصار يستهدف الأخيرة ويهدِّد أمنها التجاري الحيوي، تمهيداً للخطوة الأساسية في مشروعها الحجازي، وهي القضاء على نفوذ قريش والسيطرة على مكة. ولم تكن مهمة زيد هذه المرة على شيء من السهولة، كما في السريتين السابقتين، حيث اعترضه، قبل أن يدرك وادي القرى، قوم من فزارة واعتدوا عليه، فقفل راجعاً إلى المدينة. بيد أن زيد عاد إلى استئناف مهمته بعد إصرار الرسول ﷺ عليها، فنزل المكان ذاته وأصاب في الجماعة التي اعترضته قتلاً وأسراً، مما كان له

(1) ابن سعد، غزوات، ص 88.

(2) المكان نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص 90.

وقعة الحسن في المدينة، بعد هذا الإختراق الهام لموقع قبيلة كبيرة أيضاً مثل فزارة، كانت ما تزال حتى ذلك الحين غير معنية بالقوة الصاعدة في المدينة.

ولقد تجاوزنا سرية رابعة، استهدفت أم القرى، قبل نحو شهرين من سرية أم قرفة، لأن المصادر أغفلت دوافعها والنتائج التي أسفرت عنها. ولكن ثمة سرية أخرى كانت لها محصلات باهرة على صعيد الاحتكاك بالشام، دون أن تكون في بعض دوافعها أو كلها، مختلفةً عن سرايا زيد بن حارثة، وهي التي استهدفت بقيادة عبد الرحمن بن عوف دومة الجندل، ما بين سرية وادي القرى وسرية أم قرفة، أي في شعبان من السنة السادسة للهجرة[1]. وقد نتساءل في هذا المجال، إذا كان اختيار ابن عوف الذي «عُرف بالدهاء في التجارة والمال بين المسلمين»[2]، حسب تعبير المستشرق «وات» قائداً لهذه السرية إلى محطة تجارية مهمّة على طريق القوافل القرشية[3]، خاضعاً لهذا الاعتبار التجاري، أم لإعتبارات أخرى رجّحت انتداب الرسول ﷺ لهذا الصحابي، السابق في الإسلام والمتمرّس في السياسة لهذه المهمة الطليعية التي رأى فيها ابن عساكر «أول غزوات الشام»[4]. ولعل في هذا التقويم جانباً من الدقة، نظراً لما تمثّله دومة من موقع حيوي في التجارة الشامية لا ينافسها فيه سوى بصرى، ذلك الموقع الذي لفت انتباه الرسول ﷺ قبل ذلك، فقام بغزوها في مطلع السنة الخامسة للهجرة[5]، حيث «أقام فيها أياماً وبثّ السرايا وفرّقها»، قبل أن يرجع إلى المدينة[6]. وإذا توقفنا عند سرية ثالثة إلى دومة في العام التاسع، بقيادة خالد بن الوليد، متقاطعة مع غزوة تبوك ومكمِّلة لها، يصبح تقويم ابن عساكر أكثر موضوعية، حيث تبدو هذه المحطة، وكأنها مفتاح الشام بالنسبة إلى المسلمين، متخذة فرادتها من هذه الرؤية التوسعية التي رافقت الاهتمام بها، وعبَّرت عن سياسة نهجت عليها حركة الفتوح الراشدية فيما بعد.

(1) ابن سعد، غزوات، ص 90 ـ 91.
(2) وات، محمد في المدينة، ص 66.
(3) اليعقوبي، تاريخ، ج 1، ص 270.
(4) تاريخ دمشق الكبير، ج 1، ص 385.
(5) ابن سعد، غزوات، ص 62.
(6) المصدر نفسه، ص 62 ـ 63.

وهكذا، والرسول ﷺ لم يحسم بعد الوضع الحجازي بصورة نهائية، وقبل غزوة الحديبية التي سجلت انتصاراً سياسياً باهراً على قريش، كانت المدينة قد اخترقت القبائل العربية في الشام، وأحدثت في أوساطها هزّة، جعلتها تحسب لسياستها حساباً وتأخذ في الاعتبار قوتها المتنامية على حساب قريش ومنظومتها «الإيلافية» المتراجعة. وفي ضوء هذه المحصلة، تشكل السرايا السابقة ما يمكن تقويمه بأنه الارهاص الأول لحركة الفتوح في هذه المنطقة، إذ أن مرحلة جديدة ستحمل في ثناياها ارهاصاً أكثر وضوحاً لها في السنوات القليلة التالية، وأكثر تعبيراً عن سياسة الرسول ﷺ الشامية، تلك المتوّجة بغزوتي مؤتة وتبوك في العامين الثامن والتاسع للهجرة.

وثمة ما يلفت الانتباه، هو توقف حركة السرايا نحو الشام خلال هذا الوقت الذي انصرف فيه الرسول ﷺ إلى معالجة الشأن الحجازي، مأخوذاً بالمواجهة المركزية مع قريش، وحاسماً قراره بالقضاء على خيبر في العام السابع[1]، دون أن يكون هذا الحصن الذي وصفه ياقوت بأنه «ناحية على ثمانية برد من المدينة لمن يريد الشام»[2]، منفصلاً عن الاهتمام بالأخيرة. وما كاد يطل العام الهجري الثامن حتى بدت الصورة في الحجاز أكثر وضوحاً، والأوضاع فيه شبه محسومة لمصلحة المسلمين، الأمر الذي دفعهم إلى تنشيط الجبهة الشامية في مطالع هذا العام، حين قامت سرية بقيادة كعب بن عمير الغفاري، مستهدفة بني قضاعة في «ذات اطلاح» من أرض الشام[3]. ولعل هذه السرية كانت تتّسم بطابع استطلاعي، ممهّدة لحملة مؤتة التي قامت بعد نيف وشهرين[4]، متوغلة في هذه المنطقة حتى البلقاء. ذلك أنها من منظور عسكري لم تكن مؤهلة، وهي لم تتجاوز الخمسة عشر رجلاً، لمواجهة ما وصفته الرواية بـ «جمع كثير»، رفض دعوة كعب إلى الإسلام وجرّه مع أصحابه إلى قتال لم ينج منه سوى جريح «تحامل حتى أتى الرسول ﷺ» الذي شق عليه الخبر «وهمّ بالبعث إليهم (قضاعة)، فبلغه أنهم ساروا إلى موضع

(1) الزهري، المغازي النبوية، ص 94.

(2) معجم البلدان، ج 2، ص 409.

(3) ربيع الأول من سنة ثمان للهجرة، ابن سعد غزوات، ص 127.

(4) جمادى الأولى من سنة ثمان.

آخر فتركهم»[1].

وهكذا، فإن سرية ذات اطلاح مرتبطة بهذا المعنى بحملة مؤتة التي قامت في أعقابها، وجسّدت، بعيداً عن اللبس، حقيقة المشروع السياسي لدولة الرسول خارج الحجاز. ولا شك أن هذه الحملة تجاوزت في أهميتها ذلك الذي توقفت عنده المصادر التقليدية أو الكتابات الحديثة والمعاصرة، باستثناء ما لفت إليه اثنان من المؤرخين المتأخرين: أحدهما، ابن الأثير الذي صنّفها بين «الغزوات العظيمة»[2]، وثانيهما ابن كثير الذي اعتبرها «رهاصاً لما بعده من غزو الروم وإرهاباً لأعداء رسول الله»[3]. وفي ضوء هذا التقويم، لاسيما الذي أدرجه ابن كثير، تتخذ حملة مؤتة، موقعها التاريخي المناسب، كحركة غير عفوية في الاتجاه الشامي، ومنسجمة من حيث التوقيت مع معطيات بارزة، سواء على صعيد تطور الصراع مع قريش، أو على صعيد التحولات في منطقة النفوذ البيزنطي، مصطدماً بصورة حتمية مع منطقة نفوذ المسلمين وتوسعها نحو الشمال.

أما أسباب هذه الحملة، حسب الروايات، فكانت في صميمها مرتبطة بالتحولات التي أسفرت عنها عودة البيزنطيين إلى الشام، متمثلةً على الخصوص في السياسة الجديدة التي اتبعها هرقل نحو القبائل العربية، والعمل على احتوائها بصورة مباشرة. وكان احتكاك المسلمين بعدد من هذه القبائل، وفي طليعتها كلب، فضلاً عن جذام وقضاعة وفزارة، قد أثار حفيظة هرقل واعتبره تحريضاً لها على التمرد ضد السيادة البيزنطية. ولعل هذه المسألة تعيدنا إلى علاقة القبائل الشامية بقريش التي وجدت فيها امتداداً لنفوذها المعنوي على الأقل في المنطقة، وهو الأمر الذي واجه الرسول ﷺ بعد انكفائها ـ أي قريش ـ منعكسة انتصاراته من دون شك على هذه القبائل التي كان أدنى إليها من مكة، وبات معنياً بشؤونها من منظور فكروي، وما تواجهه من تحديات في ظل الحكم البيزنطي.

---

(1) بن سعد، غزوات، ص 127 ـ 128.

(2) الكامل، ج 2، ص 234.

(3) الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ، ص 173.

ولا بدّ من التوقف في هذا السياق عند كتاب الرسول ﷺ إلى هرقل، لافتاً فيه إلى وضع هذه القبائل، الأمر الذي أثار استياءً لدى الامبراطور، ودفعه الى استنفار قواته وحلفائه العرب عشية غزوة مؤتة. فقد جاء في كتابه مخاطباً الأمبراطور البيزنطي: «فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام أن يدخلوا فيه أو يعطوا الجزية»[1]. وقد وردت عبارة «الأريسين» محل الفلاحين عند الزهري[2]، أي أتباع آريوس كما يُعتقد، وهم أصحاب المشيئة الواحدة المعارضة للمذهب البيزنطي (الملكاني)، إذ كانت القبائل العربية المتنصّرة على مذهب الأريوسية التي حملت اسم اليعقوبية فيما بعد[3]. كما وردت «الأكارين» عند الطبري[4]، وهي منسجمة مع العبارة الأولى في الدلالة على أولئك الذين اشتغلوا بحراثة الأرض وزراعتها من القبائل العربية.

وهكذا بين ما اعتبره الرسول ﷺ حقاً مشروعاً في التواصل مع فئة كانت تجد عمقها الاجتماعي في قريش، متطلّعاً إلى ضرورة احتوائها تحت راية دولته المنتشرة في منطقة نفوذ الأخيرة، وبين ما وجد فيه هرقل تدخّلاً في شؤونه واختراقاً لسيادته بعد جولة الانتصار على الفرس، كانت الظروف تنسج الأسباب الفعلية لحملة مؤتة الشهيرة. أما الأسباب المباشرة لها، فهي كما جاء في الرواية، أن الرسول ﷺ بعث الحارث بن عمير الأزدي بكتاب إلى «ملك بصرى» الذي ربما كان هرقل الموجود حينئذٍ في هذه المدينة، أو ممثلاً له فيها، كما سبقت الإشارة، وربما كان أحد أمراء الغساسنة، لاسيما وأن المبعوث كان أزدياً من قبيلة الأخير، وفقاً لما درج عليه الرسول ﷺ من انتداب أشخاص يمتّون بصلة القربى للقبيلة التي يتوجه اليها غزواً أو حواراً (سرايا زيد إلى بني كلب، وسرية عمرو بن العاص (ذات السلاسل) إلى أخواله من بلّي[5] على سبيل المثال). وتتابع الرواية متحدثةً عن اعتراض شرحبيل بن عمرو الغساني (من القبيلة الأزدية نفسها) للحارث عند مؤتة

(1) محمد حميد الله، الوثائق السياسية للعهد النبوي، والخلافة الراشدية، ص 180.

(2) المغازي، ص 60.

(3) نسبة إلى يعقوب البرادعي مؤسس الكنيسة السورية في القرن السادس الميلادي.

(4) تاريخ الطبري، ج 2، ص 87.

(5) ابن هشام، ج 2، ص 623.

وقتله، «فاشتد ذلك عليه (الرسول ﷺ) وندب الناس فأسرعوا وعسكروا بالجُرف»[1]. ولذلك جاءت هذه الحادثة، السبب المباشر الذي فجر الموقف بين دولة الرسول ﷺ والدولة البيزنطية، في وقت بلغ التوتر ذروته بين الطرفين، وهو ما يتجلى في سرعة المبادرة إلى تشكيل الحملة، وخروجه مودّعاً لها في «ثنية الوداع»، مخاطباً قادتها بلهجة حاسمة: «اغزوا باسم الله، فقاتلوا عدو الله وعدوكم بالشام»[2]. وكانت هذه الوصية بكاملها نواة ما درج عليه المسلمون فيما بعد إبان حركة الفتوح، في طرحها الخيارات الثلاثة: «ادعهم إلى الدخول في الإسلام، فإن فعلوا فأقبل منهم واكفف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين، فإن فعلوا فأخبرهم أن لهم ما للمهاجرين، وإن دخلوا في الإسلام واختاروا دارهم فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله، ولا يكون لهم في الفيء ولا في القسمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن أبوا فأدعهم إلى إعطاء الجزية، فإن فعلوا فاقبل منهم وأكفف عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم»[3]. ولعلها ـ أي الوصية ـ لا تدع مجالاً للشك بجدية الحوافز لاختراق جبهة القبائل العربية في الشام، وتحقيق التواصل المنشود معها، برغم فداحة الخطر الذي تهدّد الحملة أمام القوات البيزنطية وحلفائها، حين سارع هرقل الذي كان متتبعاً أخبار تحرك المسلمين إلى حشد «أكثر من مائة ألف... ونزل مآب من أرض البلقاء في مائة ألف من بهراء ووائل وبكر ولخم وجذام» حسب الرواية التاريخية[4].

ولا يعنينا في الواقع التوقف عند التفاوت الهائل بين قوات المسلمين وقوات البيزنطيين وحلفائهم العرب، ذلك الذي ربما حمل الكثير من المبالغة، ولكنه في النهاية لا يقلل من شأن الغزوة ومضمونها، كحركة طليعية إلى الشام، توخت الإتصال بالقبائل وإثارة مشاعرهم، أكثر مما كانت مهيأة للإنخراط في مواجهة عسكرية متكافئة. ولعل القراءة المتأنية في النصوص لا

(1) ابن سعد، غزوات، ص 128.

(2) ابن سعد، الطبقات، ج 2، ص 128.

(3) الواقدي، مغازي، ج 2، ص 757.

(4) ابن سعد، غزوات، ص 129.

تؤكد حصول مثل هذه المواجهة، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار خسائر المسلمين التي لم تتجاوز العشرة من القتلى، إضافة إلى القادة الثلاثة: زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة، دونما إشارة إلى تفاصيل تتعلق بسير القتال وطبيعته.

بيد أن التشكيك بحدوث معركة فعلية بين الطرفين، لا يعني التقليل من أهمية ما حدث في مؤتة من مواجهة بطولية، خاضتها طلائع المسلمين على مستوى النموذج الذي تكرس في «بدر» واحتذاه عبد الله بن رواحه، مشدّداً على أخذ العبرة منه[1]، حتى قيضت له ولأصحابه الشهادة من أجل المبدأ. وقد كان لذلك تأثير عميق، ليس في المدينة فقط، ولكن في الشام أيضاً، حيث هذا النوع من التضحية غير مألوف في حروبها، فضلاً عن الصدى البعيد لتلك الغزوة عبر التاريخ. هذا المقاتل النوعي ـ إذا جاز التعبير ـ الذي تجلى في مؤتة، سيكون بعد سنوات قليلة أداة التغيير الفاعلة في حركة الفتوح، راهصةً بها من دون ريب هذه الحملة الطليعية. وإذا كان المسلم العادي في المدينة قد رأى فيها هزيمة، عندما وصف أصحابها بـ «الفرّار»[2]، فإن الرسول ﷺ كانت له نظرته المختلفة، واعتبر أنها أدّت مهمتها بنجاح، ذلك الموقف الذي عزّزه شعراء المدينة في تمجيدهم لأهل مؤتة، وإعطاء شهادتهم مكانتها التي تستحق[3].

ولعل ما يثير الإهتمام في تلك الفترة، أن البلقاء حيث تقع مؤتة وحيث أقام البيزنطيون معسكرهم (مآب)، قبل الزحف نحو الأخيرة لمنع تقدم المسلمين، شكّلت منطقة الصدام بين الطرفين، كنتيجة حتمية لمدّ الرسول ﷺ نفوذه إلى هذه المنطقة التي تعجّ بالقبائل العربية، وتصدّي البيزنطيين في المقابل لهذه المحاولة ولم يكن من قبيل المصادفة، أن الحادثة التي جرّت إلى حملة مؤتة، وهي قتل شرحبيل بن عمرو لموفد الرسول، كانت ساحتها هذه المنطقة (البلقاء)، دون أن تخلو من تدبير أو افتعال في هذا السياق، لاسيما وأنه لم يُقتل موفد للرسول ﷺ غيره من قبل[4]. ومن هذا المنظور لم يكن

(1) ابن هشام، ج 2، ص 275.

(2) الواقدي، ج 2، ص 765.

(3) ابن هشام، ج 2، ص 384 ـ 388.

(4) ابن سعد، غزوات، ص 128.

لمؤتة أي تأثير تراجعي على جبهة المدينة، ولكنها شكلت خلافاً لذلك حافزاً متجدداً للاستمرار في هذه السياسة، حين أعدّ الرسول بعد نحو شهر فقط (جمادى الآخرة)، سرية بقيادة عمرو بن العاص، وهي المعروفة بذات السلاسل[1] على تخوم البلقاء. ولعل هذه السرية تكشف أمراً هاماً، يمكن اعتباره من محصلات مؤتة، هو التحوّل أو بدايته لدى بعض القبائل في البلقاء نحو المدينة. فقد كانت هدف هذه السرية، قضاعة التي تجمع قوم منها بغرض التقدم إلى أطراف المسلمين، ولكن الرسول حين انتدب لقيادتها عمرو بن العاص «في ثلاثمائة من سراة المهاجرين والانصار»[2]، ومعه الراية السوداء[3]. ربما حزناً على شهداء مؤتة، «أمره بأن يستعين بمن يمرّ به من بليّ وعذرة وبلقين»[4]. هذه السرية الأخيرة، سرعان ما صحّحت بنتائجها الإيجابية الوضع المعنوي للمدينة في الحجاز، معطّلة ما توخاه القرشيون من استثمار ما اعتبروه هزيمة في مؤتة، ومحاولة تجديد الصراع مع المسلمين، بعد نقض معاهدة الحديبية، الأمر الذي سرّع قرار الفتح لمكة وتوجيه الضربة القاضية للوثنية في الحجاز.

وهكذا، فإن غزوة مؤتة، في تقويم أخير لها، غير منفصلة عن سياق الأحداث الهامة التي شهدها العام الهجري الثامن، متوّجة بحسم المسألة القرشية على الصعيد الحجازي، وتحقيق المدينة أهدافاً حيوية في سياستها على الصعيد الشامي. فلم تكن هذه الغزوة في ضوء هذا المفهوم، حملة عسكرية تتوخى الصدام المباشر مع جيش كبير لدولة خارجة لتوّها من الانتصار، بقدر ما كانت حملة سياسية، حققت نجاحاً في إرباك المشروع البيزنطي الجديد واختراق منطقة خطرة بالنسبة اليه، مسجّلةً أبرز أهدافها في الإحتكاك بالقبائل العربية والتواصل معها، ذلك الهدف الذي تبلورت نتائجه الأولى في سرية ذات السلاسل الآنفة الذكر، وتبلورت بصورة أكثر وضوحاً في غزوة تبوك التي قادها الرسول ﷺ إلى منطقة تجمّع القبائل نفسها في البلقاء.

---

(1) المصدر نفسه، ص 131.

(2) المكان نفسه.

(3) المكان نفسه.

(4) المكان نفسه.

كانت دولة الرسول ﷺ تمضي قدماً في تكوين المجتمع الاسلامي في المدينة، بعد توحيد الحجاز في العام الثامن، ومبايعة وفود القبائلْ من بقاع شبه الجزيرة في العام التالي، دون أن تغضّ الطرف عن الشام التي ظلّتّ تشغل حيّزاً بارزاً في سياستها، مترقبةً الفرص لضمّ قبائلها إلى المجتْمع الجديد في إطار وحدة كاملة مع قبائل الحجاز وشبه الجزيرة، مما يمهّد للخطوة التالية على المساحة الأوسع، تحقيقاً لرسالية الدعوة الاسلامية وعالميتها الشمولية. ولعل سمات هذه المرحلة (الأولى)، تتضح لنا في مبادرة الرسول ﷺ إلى دعوة المسلمين لغزو الشام، باعثاً «إلى مكة وإلى قبائل العرب يستنفرهم»[1] كما جاء في الرواية التاريخية. وكان قراره بأن يقود هذه الغزوة بنفسه، منسجماً مع التعبئة الاستثنائية التي سبقتها، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذها في المدينة لتحصين الجبهة الداخلية في المدينة[2]. وكان قد استخلف عليها أحد الصحابة من الأنصار، وهو محمد بن مسلمة[3] الذي أسهم مع آخرين في تمويل هذه الحملة الكبيرة، ومنهم العباس بن عبد المطلب وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن عبادة، وعثمان بن عفان الذي كان «أكثرهم نفقة»[4] حسب رواية الواقدي، حتى بلغ تعدادها - فيما يرويه ابن سعد - «ثلاثين ألفاً من الناس والخيل عشرة آلاف فرس»[5].

وقد سار الرسول في هذه القوة الكبيرة، التي أخضعها لتنظيم دقيق، جاعلاً لكل «بطن من الأنصار والقبائل من العرب لواءً أو راية حتى بلغ تبوك واتخذها معسكراً للمسلمين»[6]. وما لبثت سرية أن تفرعت من المعسكر بقيادة خالد بن الوليد إلى دومة الجندل التي ورد «ملكها» هذه المرة حاملاً اسم «أكيدر»، المتحدّر من كندة، خلافاً للسرية السابقة في العام السادس، حين ورد اسمه الأصبغ بن عمرو الكلبي الذي أصهر لعبد الرحمن بن عوف واعتنق

(1) ابن سعد، غزوات، ص 165.
(2) المصدر نفسه، ص 168.
(3) المصدر نفسه، ص 165.
(4) المغازي، ج 3، ص 991.
(5) ابن سعد، غزوات، ص 166.
(6) المكان نفسه.

الاسلام، دون تفسير لهذا التحوّل في النفوذ من كلب إلى كندة، سوى ما قاله ابن سعد بأن أكيدر «قد ملكهم»[1]؛ ربما على حساب نفوذ «الملك» السابق وقبيلته التي أخذت تقترب حينذاك من المسلمين، كما تجلّى في مؤشرات عديدة سابقة. وقد يعزّز هذا الاعتقاد، ما رُوي عن دخول خالد حصن أكيدر وأسره للأخير، ومن ثم مصالحة الرسول ﷺ له على الجزية[2]، وما قيل بعد ذلك عن إسلامه[3] حسب رواية البلاذري، بينما ذكر ابن سعد أن وفداً من قبيلة كلب جاء الرسول ﷺ، «فكتب لهم كتاباً ولأهل دومة الجندل وما يليها من طوائف كلب»[4]، الأمر الذي يرجّح غلبة كندة على الأخيرة ودفعها إلى ضواحي دومة.

أما بالنسبة إلى الحملة الرئيسة، فيبدو أنها لم تلق مواجهة عسكرية من جانب البيزنطيين، خصوصاً وأن الروايات تحدثت عن وجود هرقل حينذاك في حمص، مما أفسح المجال للرسول ﷺ كي يقوم باتصالات مكثفة مع القبائل العربية في المنطقة. ولعل المعاهدات التي نجح في عقدها مع أهل أيلة وجرباء وأذرح ومقنا ـ وهم من القبائل المتنصّرة تعهّدوا بدفع الجزية وبأن «يقرّوا المسلمين إذا مرّوا بهم وأن لا يكونوا عيوناً أو أدلاء عليهم»[5] ـ لم يكن من السهولة إنجازها، لولا تلك المحاولات الدؤوبة على مدى ثلاثة من الأعوام السابقة، وما حققه الرسول من تواصل مستمر مع هذه القبائل المنتشرة في البلقاء. وإذا كان هرقل قد تجاهل حملة تبوك، مستخفاً ربما بهذه المحاولات التي سبرها في مؤتة، فإن هذه الحملة، وإن بالغت الروايات في حجمها، هزّت أركان نظامه في الشام وعرقلت مشروعه الجديد لفرض الحكم البيزنطي المباشر فيها، بعد اختراقها العميق للجبهة القبلية الواسعة في المنطقة.

---

(1) المكان نفسه.

(2) ابن سعد، غزوات ص 166.

(3) فتوح البلدان ص 73.

(4) الطبقات، ج 1، ص 335.

(5) ابن هشام ج 4، ص 169، البلاذري، فتوح ص 71 ـ 72.

حملة مؤتة

مقاربة للمشروع السياسي الأول
للدولة الاسلامية في بلاد الشام



مدخل

تكتسب «مؤتة» خصوصية ما في التاريخ الاسلامي لبلاد الشام، انطلاقاً من اقترانها ـ على غموض «غزوها» والتباس بعض تفاصيله ـ بأحد أخطر قرارات النبي بعد الهجرة. ولكن المدخل الجغرافي اليها، قد لا يشكل عنصراً متوازناً مع العناصر الأخرى، التي أسهمت في تكوينها التاريخي العام، حيث انعكس عليها بريق القادة الثلاثة الذين سقطوا تباعاً في معركة مبهمة، باستثناء تفاصيلها في «المدينة» التي تمحورت أيضاً حول هؤلاء القادة الصحابيين، المقرّبين من النبي والحائزين على ثقته[1]

ولعلها بقيت مجرد «قرية» منسية حتى العام السابع الهجري، حين قرر النبي إخراج دولته من عزلتها الحجازية وتجاوز الصراع الداخلي مع قريش، الذي أخذت تضيق دائرته ويتراجع خطره على المدينة، بعد فشل «غزوة الأحزاب» في العام الخامس. فقد أثبتت هذه الدولة حينذاك قدرتها على الصمود والخروج سالمة من التحديات الخطيرة التي واجهتها، سواء في القضاء على اليهود وتفشيل حركة «النفاق» في الداخل، أو في استيعاب الصراع مع الوثنية ومراكز النفوذ القبلي الدائرة في فلكها، فضلاً عن فرض هيبة الدولة على خطوط التجارة في الحجاز، والتطلع إلى مدى أوسع لها، حيث التخوم

(1) راجع الزبير بن بكار، الأخبار الوفيات ص 310 ـ 322، الواقدي، كتاب المغازي، ج 2 ص 767، ابن هشام السيرة النبوية القسم الثاني ص 380.

الشامية المتداخلة جغرافياً وقبلياً[1]، مما سيقودها تحت تأثير هذه المتغيرات إلى اتخاذ خطوات عملية، تحمل معها بذور مشروع سياسي واضح المعالم، وهو التحوّل من دولة المدينة، الحجازية الملامح، إلى الدولة الاسلامية الكبرى، الأكثر تعبيراً عن عالمية الدعوة، وذلك على غرار حملة مؤتة التي كانت الخطوة الرائدة في هذا السبيل.

ومن هذا المنظور، سيكون علينا البحث في الموقع الجغرافي لمؤتة، من زاوية الإنعكاس على العلاقة بين الحجاز والشام، أكثر من الاهتمام بالموقع نفسه، حيث بدا هذا الأخير هامشياً على كافة الصعد، دون أن ننفي صلتها - أي مؤتة - بشكل أو بآخر، بمراكز النفوذ المحيطة بها، سواء كانت قرشية (الحجاز) أو بيزنطية (الشام). على أن مؤتة لم تندرج بين قصبات أو مدن الأخيرة، أو حتى بين محطاتها التجارية التي ارتادتها القوافل المكية خلال القرن السادس الميلادي[2]. وإذا ما رجعنا إلى المصادر الجغرافية، نجد أنها تجمع أو تكاد على اعتبارها قرية صغيرة، دون ثمة إشارة اليها قبل العام الهجري الثامن، أي عام الحملة الآنفة الذكر. فقد وصفت بأنها من أرض البلقاء، حيث تقع بضع محطات، مثل تبوك ومعان وأذرح وأيلة ومدين[3]، ولكن دون أن يتردد ذكرها بين هذه المحطات المعروفة. فهي في «بلدان» اليعقوبي «قرية من أرض البلقاء»[4]، وفي «تقاسيم» المقدسي من «قرى» مآب الواقعة في البلقاء أيضاً[5]، وفي «آثار» القزويني تكرار لما ورد سابقاً، بأنها «من أعمال البلقاء من حدود الشام»[6]، لافتاً في الوقت نفسه إلى سيوف

(1) راجع التوزيع القبلي في بلاد الشام عشية ظهور الإسلام، وتأثيره في انعدام العوائق الجغرافية مع شبه جزيرة العرب، صالح أحمد العلي، امتداد العرب في صدر الإسلام ص 17.

(2) راجع ابن رسته، الأعلاق النفسية ص 183 واليعقوبي، البلدان ص 236 والمقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 155 راجع أيضاً D. O, Leary, Arabia Before Muhammad, p. 182.

(3) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 155.

(4) البلدان، ص 336.

(5) أحسن التقاسيم ص 178، راجع أيضاً الأب أ. س مرمرجي الدومنيكي، بلدانية فلسطين العربية ص 224 ومحمد كرد علي، خطط الشام ج 1 ص 109.

(6) آثار البلاد وأخبار العباد ص 275.

اشتهرت بصناعتها ونُسبت اليها وهي المعروفة بالمشرفية[1]، دون أن يكون واضحاً، إذا ما كان لهذه التسمية علاقة بـ «مشارف»، القرية المجاورة لها[2]، أو أنها عائدة إلى موقعها الجغرافي على «مشارف الشام»[3] على حدّ تعبيره.

وفي «أصنام» ابن الكلبي، لا توجد أية إشارة إلى مؤتة، في معرض الحديث عن البلقاء التي كان يتم التردد اليها منذ «العهد الخزاعي» في مكة[4] أما كتب الرحلات فقد أغفلتها أيضاً، إلاّ من إشارات عابرة إلى «مزارات الشهداء الثلاثة»، وذلك على غرار «الظاهري» الذي مرّ بالقرب منها، ولكنه لم يأت على ذكرها، مما يبعث على الاعتقاد بأنها لم تكن عامرة، في العصر الأيوبي، حيث مرّ الرحالة الآنف الذكر[5].

على أن غياب مؤتة عن صفحات الجغرافيين والرحالة، إلاّ من خلال الغزوة الشهيرة ومزارات قادتها، قد لا يماثله ما كانت عليه في العصر القرشي، حين كانت مكة تعتمد في تسيير قوافلها على قبائل هذه المنطقة عبر منظومة الايلاف[6]، القوة المحركة لتلك «الامبراطورية» التجارية التي قادتها قريش في ذلك الحين. فهي - أي مؤتة - إن لم تكن على امتداد الخطّ الشهير الذي كان يجتاز عدداً من المحطات الهامة، إلا أنها كانت في قلب هذه الدائرة الحيوية أو في الفلك منها، تلك التي عُرفت بالبلقاء وضمّت أشهر القبائل التخومية النافذة، من أمثال: لخم وجذام وبلقين وبهراء وبلّي التي كانت في الغالب تدين بالمسيحية، ومعها الولاء للحكم البيزنطي[7] الذي يسيطر على المنطقة حتى أعالي الحجاز.

---

(1) راجع قول الشاعر في هذا المعنى:
أبى الله للشمّ الأنوف كأنهم ... صوارم يجلوها بمؤتة صيقل
المكان نفسه.

(2) ياقوت، معجم البلدان، ج 5، ص 220.

(3) آثار البلاد ص 275.

(4) كتاب الأصنام ص 8.

(5) كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ص 43.

(6) عن مضمون الايلاف، راجع: البلاذري، أنساب الأشراف ج 1 ص 60 (تحقيق إحسان عباس والطبري) ج 2 ص 18.

(7) ابن كثير، الفصول في اختصار سيرة الرسول ص 172، جواد علي، المفصّل في تاريخ العرب قبل الاسلام ج 4 ص 242.

ويبدو أن قبائل التخوم المنتشرة في البلقاء، كانت على شيء من التماوج في علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية في ذلك الحين. فقد كان ولاؤها الفعلي بيزنطيا، ولكن دون أن يكون العامل الديني وحده، محرّك هذه العلاقة، التي كان الجانب الاقتصادي فيها ظاهراً، حيث حرص البيزنطيون على تمتين الروابط المصلحية مع رؤساء القبائل، عبر تقديم الهدايا أو دفع الرواتب الثابتة، تشجيعاً لهم على القيام بدورهم في حماية الحدود البيزنطية من غارات البدو أو هجمات الفرس[1]، دون أن نغفل أيضاً أهمية التجارة والأسواق التي كانت تشرف عليها الدولة البيزنطية، في إطار سياسة اقتصادية وضرائبية محددة[2]. ولكن هذه التبعية لم تكن مطلقة، كذلك العلاقة التي شابها الإلتباس بعض الأحيان، حيث كان على قبائل البلقاء أن تتأثر أيضاً بالرياح الجنوبية، في وقت تألقت فيه مكة شهرة ومركزاً استقطابياً هاماً، دون أن تستطيع الدولة البيزنطية، على قوتها، أن تنال من هذا الموقع أو تنجح محاولتها في السيطرة عليه، حين اصطنعت لهذه الغاية تاجراً من قريش، وهو عثمان من الحويرث (من أسد بن عبد العزى)، الذي كان يدين بعقيدة هذه الدولة[3]. وكانت لمكة في الواقع علاقات وثيقة مع تلك القبائل التي ارتبطت مصالحها ـ ربما بصورة متفاوتة ـ مع تجارة الأخيرة[4]، على نحو قد يفوق أحياناً ارتباطاتها بالدولة البيزنطية، التي كانت سياساتها الاحتوائية، سواء على الصعيد الديني أم الاقتصادي، تصطدم بالنزعة القبلية الفردية، مما أدى إلى ضمور هذه العلاقة لا سيما في الأعوام الأخيرة من القرن السادس الميلادي[5].

ولعل أبرز مؤثرات هذا الوضع الجغرافي لمنطقة البلقاء، بما فيها مؤتة،

---

(1) محمد كرد علي، كتاب خطط الشام مع 1 ص 105، جواد علي، المفصل ج 4 ص 243.

(2) O, Leary, Arabia Before Muhammad, p. 187.

(3) راجع: ابن اسحاق، كتاب السير والمغازي ص 115 ـ 116 وابن حبيب، المحبّر ص 171 واليعقوبي، تاريخ اليعقوبي ج 1 ص 257، وراجع كذلك تفاصيل هذه الرواية لدى الفاسي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ص 108 ـ 109. راجع أيضاً: Lammens, L'Arabie Occidentale avant L'Hégire, pp. 38- 39

(4) راجع كتابنا: الحجاز والدولة الإسلامية ص 76 وما بعدها.

(5) المرجع نفسه ص 79 ـ 80.

أنها كانت تُعتبر امتداداً طبيعياً للحجاز، الذي كان بالاضافة إلى دوره التجاري البارز، يرهص بمتغيرات جذرية، ستكون أكثر انعكاساً على هذه المنطقة من خلال عدة وسائل، لا سيما التجارة التي امتدت شرايينها حتى مدينة بصرى السوق المركزية لبلاد الشام، والواقعة على التخوم الشمالية للبلقاء[1]. ويبدو أن البيزنطيين كانوا غير قادرين على ضبط المسألة التخومية مع الحجاز، في وقت كان هؤلاء يعملون على استرداد الجيوب التي خرجت على نفوذهم في أطراف شبه الجزيرة، بعد أن تعرّض ولاؤها للاضطراب خلال الحرب الفارسية ـ البيزنطية التي هزّت المواقع والتحالفات القائمة، مما جعل ضبط الوضع القبلي في هذه المنطقة، أمراً على جانب كبير من الصعوبة. وكانت السياسة البيزنطية قد أسهمت، ربما عن غير قصد في تداعي «الحاجز» الذي أقامته بينها وبين قبائل شبه الجزيرة أو أطرافها، تحت ضغوط تلك الحرب الطويلة، التي لم يصب تأثيرها الدولتين المتصارعتين فقط، ولكن انعكس بصورة عميقة على كافة المنطقة خلال نيف ونصف قرن من الزمن[2]، خصوصاً وأنها جرت في قلب «الحاجز» الشهير أو «أدنى الأرض»، استناداً إلى سورة الروم، التي تعني «أذرعات» حسب مروية ابن الأثير[3].

أما المحصّلة الأخيرة لخلفيات «مؤتة» كحملة عسكرية رائدة إلى الشام، فقد بدا واضحاً أنها لم تكن تحركاً عفوياً اتخذ طابعه الثأري ضد من وصفته المرويات بأنه أمير لهذه القرية، وإنما فرضته في المقام الأول مستجدات المرحلة، حيث الطريق مفتوحة والقبائل متداخلة الانتماء والمصالح، دون أن يعيق ذلك، تعارض الولاء الذي بدا واهياً حيناً ومُخْترقاً بعض الحين، فضلاً عن معرفة النبي التفصيلية بمجمل هذه المعطيات، ومتابعته عن كثب أخبار الشام، لا سيما قرى التخوم وقبائلها المتنصّرة.

إشكاليات العلاقة مع البيزنطيين

ان بحث هذه المسألة، لا بد أن يعيدنا إلى مناقشة أبعاد العلاقة بين

(1) ابن خرداذبة ـ المسالك والممالك ص 97. جواد علي، المفصّل ج 3 ص 49.

(2) رضوان السيد، الامة والجماعة والسلطة ص 23.

(3) الكامل في التاريخ ج 1 ص 479، راجع أيضاً محمد كرد علي، خطط الشام ج 1 ص 104.

النبي والبيزنطيين، والتي أخذت ملامحها في الظهور منذ «العهد المكي» من الدعوة الاسلامية. فثمّة اختلاف في الموقف الاسلامي ما بين هذا العهد وبين العهد المدنيّ، كان خاضعاً لتغيّر الظروف والمعطيات الجديدة؛ بعد أن تمّ للمسلمين تجاوز المأزق المكي والانتقال من «دار الاضطهاد» إلى «دار الهجرة»، بكل ما يعنيه هذا التحول، كمدخل إلى قيام الدولة الاسلامية أو نواتها في المدينة، بينما كان الاسلام في العهد الأول يبحث عن مستقرّ له، ويتوسّل الحلفاء الأقوياء لدفع الخطر المتربص به من جانب قريش التي اشتبكت مصالح وعلاقات مع القوى السياسية والقبلية في شبه الجزيرة وأطرافها[1]. ومن اللافت جداً أن يدخل الاسلام حينذاك، وهو بعد مجرد دعوة متعثرة، في خارطة التحالفات السياسية، حين أوفد النبي أولئك الذين عُرفوا بـ «المهاجرين الأوائل»[2] إلى الحبشة دون أن يكون اختيارها مصادفة، في ذلك الوقت، ولعله كان أكثر بعداً مما قيل في ملكها (النجاشي) بأنه «يحسن الجوار»[3]، كما نسب للنبي في وصيته لأصحابه المهاجرين.

والواقع أن حسن الجوار مع الحبشة افترض مثيلاً له مع الدولة البيزنطية، حيث ارتبطت كلتاهما بمصالح وأهداف مشتركة، ما دامت لشبه الجزيرة أهمية ما، زراعية كانت أم تجارية. ولم تكن حملة الحبشة الشهيرة (571 م) التي تزامنت ـ عبر مؤثرات داخلية وخارجية ـ مع تراجع اليمن كمركز حضاري متألق وبداية الصعود المكّي، منفصلة عن هذه العلاقة المصلحية بين الدولتين، دون أن يكون خافياً ما انطوت عليه الخطوة الثانية للحملة، التي استهدفت الحاضرة الحجازية، الممسكة حينذاك بزمام حركة التجارة الشرقية، تمهيداً للاتصال بمراكز نفوذ البيزنطيين في الشام[4]، فضلاً عن الخطوة الثالثة التي أعدّها هؤلاء بعد نحو عشرين عاماً (590 م)، واستهدفت السيطرة على مكة عبر تنصيب قرشي متنصّر عليها[5]، كما أسلفنا الاشارة، تعويضاً عن

---

(1) الطبري ج 2 ص 180.

(2) اليعقوبي، تاريخ ج 2 ص 29.

(3) المكان نفسه.

(4) جواد علي، المفصّل ج 7 ص 282.

(5) الفاسي، شفاء الغرام ص 108 ـ 109.

خسائرها في جنوب شبه الجزيرة. وكان من البديهي أن تؤدي الحرب الفارسية، المسبوقة بانتزاع اليمن من الأحباش لمصلحة الدولة الساسانية، إلى تمتين العلاقة بين الحليفين التقليديين (البيزنطيون والأحباش)، بعد إضافة عنصر جديد إلى القواسم المشتركة العديدة بينهما ـ بسبب ما لحق مصالحهما من ضرر في أعقاب الخروج من الشام وشبه الجزيرة، مما يعني ذلك أن مصادر السلع وأسواقها باتت بشكل أو بآخر تحت سيطرة الفرس الساسانيين.

ولعل هذه الحرب كانت أول محنة خارجية تواجه مكة وتربك تجارتها، إذا ما استثنينا المحنة الداخلية ممثلةً بحروب الفجار الشهيرة[1]. ذلك أن قريشاً، التي وجدت نفسها أمام قوة كبرى جديدة، مهيمنة على أسواق الشام، لم يكن في متناولها الخيار المناسب، فيما يتعدّى ترويج تجارتها، دون التوقف طويلاً عند الحليف الذي يرتبط به تسهيل هذه المهمة. ومما زاد الأمور تعقيداً في ذلك الحين، أن السلطة الفعلية في مكة آلت إلى كبار التجار، المتكتلين في إطار ما سُمي بـ «حلف المطيبين»[2]، وما أسهم فيه الأخير من طغيان المضمون الاقتصادي للايلاف وتراجع الاتجاه التعاوني (التكافلي)[3]، الذي كانت له فرادته في مكة وشكّل العنصر الأقوى في تحقيق الأمن السياسي والتجاري، بالمقارنة مع الحواضر الحجازية التي حاولت منافستها خلال القرن السادس.

وكانت ثمة سياسة خارجية للاسلام أو ملامح لها، قد ظهرت حينذاك في مكة[4]، ستؤدي إلى إعادة النظر في النهج القرشي التقليدي، القائم أساساً على التوازن، إن لم نقل الحياد، في العلاقة مع القوى المهيمنة على خطوط التجارة، لاسيما المتصلة بأسواق الشام. فقد كانت الدعوة الإسلامية، الراصدة عن كثب ما يجري على تخوم شبه الجزيرة وأطرافها، تطرح نفسها، القوة «الدولية» البديلة، دون أن تكون مقيّدة بما ارتهنت له قريش من تحالفات

---

(1) ابن الأثير، الكامل ج 1 ص 593. السهيلي، الروض الأنف ج 1 ص 209.

(2) المسعودي، مروج الذهب ج 3 ص 33.

(3) القرآن الكريم، سورة قريش، البلاذري، أنساب ج 1 ص 60، المسعودي، مروج ج2 ص 33.

(4) ابن اسحاق، السير والمغازي ص 189 وما بعدها.

مصلحية، كانت تنعكس مباشرة على قرارها السياسي الذي بدا مرتبكاً أمام تطورات المرحلة، في وقت اتخذت فيه سياسة الدعوة نهجاً آخر، كانت الاستقلالية من أبرز سماته، مجسّداً ذلك الفارق بين مشروعين متناقضين في العمق، حيث اتخذ كل منهما المساحة السياسية والحضارية الخاصة به، أو الفارق بين «الدولة» الحضرية التي توجهت منذ انطلاقها، كدعوة، إلى مراكز الاستقرار الأكثر استيعاباً لتطلعاتها[1]، وبين «الملأ» البدوي، الذي كانت تتخذ فيه قريش، ربما من حيث المبدأ فقط، قراراتها الهامة.

وهكذا تكون الهجرة إلى الحبشة، نواة هذه السياسة الخارجية للاسلام، وبالتالي ضربة لـ «دبلوماسية» التوازن القرشي، التي بدت عاجزة عن مواكبة المتغيرات، لاسيما بعد فشل المحاولة في التأثير على «النجاشي» واستعادة المهاجرين المسلمين[2]. وإذا كانت الشام وتجارتها، الأكثر بروزاً في السياسة الخارجية لقريش، فإنها لم تكن غائبة عن «الدعوة» التي خرجت من بيئة كانت التجارة مصدر الارتزاق ومحور العلاقات الاجتماعية فيها. كما كانت الشام التي خرج اليها النبي يافعاً وشاباً، كما خرج اليها عدد من أوائل «جماعته»[3]، حاضرة، بل شديدة الحضور، في القرار الإسلامي، حيث نجد الصدى القرآني لهذه المسألة في سنوات الدعوة الأولى، من خلال «سورة الروم» أيضاً، التي أشارت إلى التناقض البيزنطي ـ الفارسي ومحاولة الإفادة منه، دون ثمة ما يحملها ـ أي الدعوة ـ على مواجهة الطرفين أو أحدهما مباشرة، أو من خلال الأطراف العربية التابعة لهذه الدولة أو تلك.

وإذا ما توقفنا عند مطلع هذه «السورة» ـ **﴿غُلبت الروم في أدنى الأرض، وهم من بعد غَلَبهم سيغلبون في بضع سنين. لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم﴾** ـ[4] ندرك الحضور البارز للشام من خلال هذا السياق القرآني، وندرك الاهتمام المبكر للدعوة بهذه المنطقة، وما يقتضيه ذلك من موقف إزاء التطورات المختلفة التي

(1) ابراهيم بيضون، الحجاز والدولة الاسلامية ص 103.
(2) ابن اسحاق ص 213 ـ 214.
(3) المصدر نفسه ص 81.
(4) سورة الروم، الآيات 1 ـ 4.

تجري على أرضها. ويأتي التسويغ الفقهي لهذه «الآيات»، بأن المشركين من قريش، اغتبطوا لهزيمة الروم ـ وهم أهل الكتاب ـ أمام الفرس المجوس، مما يعني الهزيمة أيضاً لفكر الدعوة ومعها عقيدة التوحيد[1]. وفي غمرة الجدل الذي أثارته الحرب في مكة، كانت هذه «الآيات» الأولى من سورة الروم، التي بشرت بقرب غَلَبه البيزنطيين «في بضع سنين»، على أعدائهم الفرس، ومعها تكريس انتصار التوحيد على الشرك، والايمان على الكفر[2]. أما التسويغ التاريخي، فهو أن هذه «الآيات» ـ إضافة إلى ما سلف ـ تطرح بصورة جلية، الأصول «الأيديولوجية» للطرفين المتصارعين على تخوم شبه الجزيرة، وفي عالمها الجغرافي والثقافي، حيث كان المسلمون أقرب «أيديولوجياً» إلى عقيدة البيزنطيين (المسيحية) منهم إلى عقيدة الفرس (الزرادشتية)، فضلاً عن الجانب السياسي فيها، وهو أن هزيمة البيزنطيين، لم تقض على نفوذهم تماماً في المنطقة، حيث دارت رحى الحرب، ولكنهم احتفظوا بجيوب مؤيدة لهم في أطراف شبه الجزيرة وبالقرب منها، مما يعني أن الوقوف ضدهم، وهم لا يزالون في موقع القوة، لم يكن في مصلحة «الدعوة» التي لم تخرج بعد من المعاناة ومن حصار الاضطهاد القرشي في ذلك الحين.

وفي الوقت الذي تورطت قريش في هذا الصراع، معيدة النظر في المعادلة التقليدية التي اختلّت مع المتغيرات الشامية، كان النبي مستوعباً أبعاده على مختلف الصعد الجغرافية والسياسية والقبلية. وقد بلغ من الحدّة في مطلع القرن السابع، أن اضطربت معه الصيغ والتوازنات، دون أن تنجو قريش نفسها من سلبياته، بعد ازدياد ضغط الدولتين المتصارعتين على أطراف شبه الجزيرة والتدخل المباشر في شؤونها، سواء في الشام أو في العراق[3]. وهكذا فإن إشكالية العلاقة مع البيزنطيين، وضعت الشام في أولويات اهتمام النبي بعد الهجرة إلى يثرب، متجاوزاً في الأخيرة، التنظير القرآني الذي تصدى لمسألة شائكة ودقيقة في حياة عرب الحجاز، إلى الواقع الذي اتخذ بُعداً آخر، لم يعد

(1) سيد قطب، في ظلال القرآن ج 6 ص 434.

(2) المكان نفسه، راجع أيضاً: رضوان السيّد، الوعي التاريخي العربي والكتابة التاريخية العربية. مجلة الفكر العربي عدد (27) ص 27 لعام 1982.

(3) رضوان السيد، الوعي التاريخي العربي، مجلة الفكر العربي عدد (27) ص 7.

فيه الموقف الإسلامي محكوماً بالتعاطف مع البيزنطيين أو بـ «الفرح»[1] لعودتهم إلى الشام، بعد أن أصبح الطرفان في المواجهة لاسيما بعد السنوات الأولى من الهجرة، تلك التي شهدت تطورات خطيرة، سواء على مستوى شبه الجزيرة، أم على مستوى الصراع البيزنطي ـ الفارسي الذي خرجت منه الدولة الساسانية منهوكة ممزقة، واحتدم الصراع فيها على الحكم الذي كان من نتائجه سقوط «كسرى أبرويز»[2]، بعد وقت قصير من «تمزيقه» لكتاب النبي الذي حمل اليه الدعوة إلى الاسلام، حسب الرواية التاريخية[3].

ولقد اتخذت السرايا المُدرجة زمنياً ما بين العامين السادس والثامن للهجرة، الحيّز الأهم في سياسة النبي الخارجية وشكلت العنصر الأبرز في التحرك إلى إقامة مراكز نفوذ للإسلام على الأطراف الشامية، حيث كان القادة على معرفة وثيقة بالمنطقة (زيد بن حارثة ـ كعب بن عمير الغفاري)، أو لهم صفة تجارية وعلائقية مع قبائل التخوم (عبد الرحمن بن عوف). وإذا أضفنا إلى ذلك، حرص النبي الذي تجلى مع الهجرة، على إبقاء طريق الشام مفتوحاً أمام القوافل، على الرغم من السرايا المحلية التي بثّها لعرقلة تجارة قريش، لأدركنا بوضوح أكثر، البعد السياسي لهذه «السرايا الشامية». ومن ناحية أخرى فإن ثمةً بعداً قبلياً، تكامل مع الأول، وتمثّل في التوجه الاستقطابي نحو القبائل المتنصّرة على تخوم الحجاز، لاسيما جذام وكلب، متقاطعاً ذلك عبر اثنين من الدوافع: أحدهما، انطلق من حضور قوي لهاتين القبيلتين، ربما وجدِ فيه النبي مدخلاً إلى الشام، في وقت فترت فيه العلاقة المصلحية أو كادت بين قبائل الأخيرة لاسيما التخومية منها، وبين الدولة البيزنطية، الساعية حينذاك إلى تقوية نفوذها المركزي في المنطقة بعيد انتصارها على الفرس. والثاني، يعتبر محصّلة السياسة التي ظهرت ملامحها التنظيرية في «سورة الروم»، خلال العهد المكي من الإسلام، وتبلورت على أرض الواقع بعد الهجرة، دون تجاهل ما يقتضيه الفارق بين الحالتين، حيث كانت ترمي إلى «استعادة» القبائل العربية المتنصّرة ـ إذا جاز التعبير ـ من التبعية البيزنطية، وإلى

---

(1) سورة الروم الآية 3.

(2) اليعقوبي، تاريخ 140 ص 171. ابن الأثير، الكامل ج2 ص 214 ـ 215.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج2 ص 213.

ضرب التعايش المصطنع وغير المتكافئ بين العرب والبيزنطيين في الشام، من خلال مجموعة الثغرات التي سبقت الإشارة إليها.

ولعل الأمور باتت أكثر وضوحاً في أعقاب غزوة «الحديبية»، وما أسفرت عنه من اتفاق مع قريش، كان له انعكاسه المباشر على حرية الحركة للاسلام والمسلمين في أطراف شبه الجزيرة لاسيما الشامية منها. فلم تعد ثمة ضرورة بعد ذلك، لأن يحشد النبي قواته في حصار قريش أو عرقلة تحركاتها، مما دفعه إلى توجيه هذه الطاقة أو معظمها نحو أهداف أخرى. وفي المقابل لم تعد الدولة البيزنطية، الحليف المناسب، بعد أن أسقطت المتغيرات مسوغ استمرارها، من الناحية النظرية على الأقل. فقد عاد البيزنطيون إلى الشام، ولكن غير أقوياء، كما عادت قوافل قريش تأخذ طريقها تحت رعايتهم إلى أسواق الأخيرة، متراجعة معها الأزمة التي سادت العلاقة بين مكة والقسطنطينية، إبّان الحرب مع الفرس. وفي ضوء هذا التحوّل، فإنّ حرية الحركة، وما ظهر خلالها من اهتمام خاص بأطراف شبه الجزيرة من ناحية الشام، أدّت إلى اختراق هذه المنطقة والدخول إلى معاقل قبلية شهيرة، قبل أن تشكّل «مؤتة» ذروة هذه «السياسة الشامية» في ذلك الوقت.

الحملة... الطريق إلى الشام

كان هذا التحرك، يشكل ضرورة سياسية وعسكرية، فرضتها التطورات التي كانت دولة النبي في الحجاز محورها الأساسي، بعد تجميد الصراع مؤقتاً مع قريش، كما كانت محورها من جهة ثانية الدولة البيزنطية، التي حاولت استثمار انتصارها على الفرس، بتقوية نفوذها الذي اختلّ في بعض الجهات، لاسيما المتاخمة لمنطقة نفوذ القوة الاسلامية الصاعدة. وقد تكون هذه «العودة» البيزنطية، سبباً في حالة التوتر التي سادت التخوم، حيث أسهمت على ما يبدو في تعزيز الوضع المعنوي للقبائل المتنصّرة، على الرغم من مخالفة بعضها مذهبياً لكنيسة الدولة الرسمية، بقدر ما أسهمت في ظهور حالة الوعي المستجد لدى هذه القبائل أو بعضها إزاء الإسلام، واجدة فيه من التحدّي - من الناحية العقائدية على الأقل - ما يفوق التحدّي البيزنطي المألوف.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن هذا المنظور تكتسب غزوات المسلمين نحو الشمال تلك الأهمية، في مواجهة التحدّي الذي فرضته إعادة ترتيب مواقع النفوذ البيزنطي في الأطراف الشامية، لاسيما سرية «دومة الجندل» التي يرى فيها أحد المؤرخين «أول حلقة في سلسلة الصراع الحربي بين عالمي الاسلام والنصرانية»[1]، وذلك انطلاقاً مما حققته من منجزات على صعد شتى، دينية وسياسية واجتماعية. ومما يلاحظ أن هذا التحرك الاسلامي لم يأخذ مداه الفعلي، إلا بعد الفشل، إن لم نقل اليأس في تحقيق تحالف أو اتفاق أكثر شمولية، مع القبائل المتنصّرة في العامين السادس والسابع، حيث سبقتهما أعوام المجابهة مع اليهود في الحجاز، بعدما أعلنوه من عداء صريح للإسلام. وكان من البداهة، أن القضاء على «خيبر»، افترض موقفاً من المستقرات المسيحية الصغيرة على الأطراف، ولكن مع اتجاه إلى التعامل معها، وفق مقتضيات النصوص القرآنية في هذا المجال. على أن هذه العلاقة، كانت محكومة بالواقع أكثر من النصوص، ومتأثرة بتغيّر موازين القوى في الصراع البيزنطي - الفارسي ومحاولة اختراق «الحاجز» الذي لم تعد له منعته السابقة، كما أثبتت السرايا الآنفة الذكر، مثل «دومة الجندل» و«حسمى» و«ذات أطلاح» التي انطلقت بصورة غير عفوية في هذا الاتجاه الشامي، وكانت مقدمة مباشرة لغزوة «مؤتة» ومرتبطة بها إلى حدّ كبير.

وهكذا فإن غزوة مؤتة، تصبح خارج الإلتباس أو التسطّح التاريخي الذي اتّسمت به حتى الآن، سواء في المرويات التقليدية أم في الكتابات الحديثة والمعاصرة. ولعل ابن الأثير، كان على استيعاب تقويمي خاص بها، عندما أدرج أحداثها في غير موقعها الزمني، مسوّغاً ذلك بقوله: «كان ينبغي أن نقدم هذه الغزوة على ما تقدم، وإنما أخّرناها لتتصل الغزوات العظيمة فيتلو بعضها بعضاً»[2]. على أن تفاصيل الحادثة لدى هذا المؤرخ، لا تختلف عن تلك التي وردت في تاريخ الطبري وكتب المغازي والسير، وهي لا تبحث مطلقاً في الأسباب الموضوعية، إلا ما ذكرته المرويات عن مقتل موفد

(1) عماد الدين خليل، دراسة في السيرة، ص 285.

(2) الكامل في التاريخ، ج 2، ص 234.

النبي[1] إلى ملك بصرى[2] على يد حليف له[3] في المكان الذي ذاعت شهرته بعد ذلك، دون معرفة ما يمثله الأخير بالنسبة لمؤتة، إذا كان أميراً عليها، أو أن «القرية»[4] كانت مجرد مكان اختاره «الحليف» للايقاع بالحملة والقضاء عليها، بتدبير من «ملك» بصرى أو آخرين من أتباع الدولة البيزنطية.

ولا بدّ هنا من العودة إلى السياق التاريخي، وما قيل عن كتاب أرسله النبي إلى هرقل (الامبراطور البيزنطي)، الذي كان لا يزال حينذاك في الشام بعيد انتصاره على الفرس. ويبدو أن حامل الكتاب[5]، كان قبل إسلامه يدين بالمسيحية، من خلال انتمائه إلى كبريات القبائل الشامية المتنصّرة (كلب)، وهو ما كان النبي حريصاً على اتباعه، عندما اتخذ أعواناً ورسلاً وقادة، على علاقة وثيقة بالأماكن التي يوفدون اليها ويحملون معهم مهمات دقيقة (دحية الكلبي، الحارث بن عمير الأزدي. . .) على أن الرواية لا توضح، إذا كان كتاب النبي إلى هرقل، هو نفسه الذي تلقاه «ملك» بصرى - حيث أشار «الزهري»، إلى أن الموفد «دفعه إلى عظيم بصرى، فدفعه إلى هرقل»[6] - أم أن كتاباً خاصاً حمله إلى صاحب بصرى (ملكها)، وكان سبباً فيما جرى بعد ذلك في مؤتة. ذلك أن اسم الأخير لم يرد بين الذين تلقوا كتباً من النبي، إلا إذا كان أحد الأسماء الواردة في الرواية التي أشارت إلى «مكاتبة» النبي للملوك والأمراء، من دون ذكر صفة معينة لها[7].

على أن مروية «الكتب النبوية»، ليست واضحة تماماً، وتحتاج إلى نقاش لسنا في سبيله الآن، ولكن يمكننا التوقف قليلاً عند رسالة النبي إلى هرقل، سواء كانت نفسها التي تلقاها صاحب بصرى، أم أنها وصلت اليه عبر

(1) الحارث بن عمير الأزدي، الواقدي، المغازي، ج 2، ص 755.

(2) لم تشر الرواياة إلى اسمه، راجع الواقدي، ج 2، ص 755، ابن سعد، غزوات الرسول وسراياه، ص 138.

(3) شرحبيل بن عمرو الغساني. الواقدي، ج 2، ص 755.

(4) الطبري، ج 3، ص 108.

(5) دحيّة الكلبي، الزهري، المغازي النبوية، ص 58.

(6) المكان نفسه.

(7) مثل الحارث بن أبي شمر الغساني وهوذه بن علي الحنفي، البلاذري، أنساب الأشراف، ج 1، ص 531 (تحقيق حميد الله). ابن الأثير، الكامل ج 2، ص 210.

الأخير، حيث الروايات لاسيما المنسوبة للزهري[1]، ترى فيها مجرد دعوة عفوية إلى الإسلام، دون مراعاة التطورات الخطيرة التي كانت لها سمات سياسية[2] واضحة، إلى جانب سماتها الدينية المبدئية؛ ذلك أن هرقل، العسكري المحترف[3]، الذي خاض الحرب مع الفرس تحت الشعار الصليبي وتصدّى بقوة للمدّ العربي الإسلامي بعد ذلك، لم يكن مطلّقاً في موقع المحاور أو قريباً منه[4]، وقد خرج لتوه من انتصار باهر وانصرف حينذاك إلى توظيفه في دعم نفوذه السياسي ـ الامبراطوري. وإذا كان غير مطروح، التشكيك بصحة هذه الرسائل التي قيل أنها أرسلت إلى هرقل وإلى آخرين من الملوك والأمراء، فإن تناولها على النحو الذي أوردته الروايات، في معزل كلّي أو جزئي عن متغيّرات المرحلة، لا يعبّر كثيراً عن واقع الحال في ذلك الوقت. فثمة حقيقة لا نستطيع إغفالها في هذا السياق، هي أن النبي، إذا كان قد تجاوز مقاييسه السابقة التي كان حريصاً من خلالها على الموازنة بين الفرس والبيزنطيين، مع ميل لهؤلاء، فإنه بعد أن حسم أو كاد، الصراع مع قريش، بدأ يتجه لاثبات الاسلام السياسي والديني وتجذيره في منطقة النفوذ البيزنطي، مما أدى إلى وضع أحدهما في مواجهة الآخر، حيث اعتبر النبي التحرك المجاور، تحدّياً له وتجاوزاً للخط المسموح به لدى الدولة الإسلامية الصاعدة، التي تعتبر هذه المنطقة امتداداً جغرافياً وبشرياً لها. ومن هذا المنظور فإن «التحدّي» البيزنطي والمواجهة الإسلامية، أسهما في خلق جو تصادمي بين الطرفين، وفي تهيئة الظروف لغزة مؤتة، في وقت كان النبي يعمل على كسر هذا التوازن الذي اختلّ على يد البيزنطيين أنفسهم، بعدما قيل عن حشود ضخمة لهؤلاء وأتباعهم من القبائل المتنصّرة، أخذت تتجمّع في نواحي البلقاء.

ومن ناحية أخرى، فإن ثمة التباساً في التوقيت بالنسبة لهذه الحملة،

(1) المغازي النبوية، ص 60 ـ 61.

(2) وات، محمد في المدينة، ص 63.

(3) أسد رستم، الروم، ج 1، ص 221.

(4) راجع تفاصيل اللقاء الذي قيل أنه جرى بين هرقل وأبي سفيان في بصرى، بعد استدعاء الأول للأخير للوقوف منه على أخبار النبي ودعوته. الزهري، المغازي النبوية، ص 59 ـ 60.

حين يشير ابن اسحاق[1] إلى أن الإعداد لمؤتة تمّ في أعقاب غزوة خيبر انطلاقاً من علاقة ما ربطت بين الغزوتين ضمن تحرّك سياسي - ديني، موحد ومتواصل، في حين يجد عروة بن الزبير أن الحملة نُفّذت في أعقاب عودة النبي من «عمرة القضاء»[2] إلى المدينة. على أن كلتا الروايتين، تلتقيان عند نقطة هامة، وهي أن اختيار اللحظة لهذا التحرك، كان معبّراً عن موقع النبي القوي، سواء في هذه أو تلك، أي بعد اجتثاث جذور اليهود في الرواية الأولى، وتحقيق انتصاره السياسي الباهر على قريش في الثانية، مما يعني أن تلك الحملة لم تكن عفوية أو مدفوعة بالموقف الثأري، بقدر ما كانت متصلة بهذه المنجزات السياسية الهامة، ومسبوقة بفترة من التأمل والإعداد الهادئ لها، بلغت نحواً من ستة أشهر[3] كانت كافية لاتخاذ النبي قراره الخطير، باختراق «حاجز» القبائل العربية المتنصّرة في جنوب الشام إلى حيث القوات البيزنطية النظامية، مما سيكون له تأثيره الجذري - وعلى المدى القريب جداً - بالنسبة لكافة الأطراف المتصارعة في المنطقة.

والواقع أن تفاصيل هذه الغزوة تبدو لنا مكررة وعلى شيء من الايجاز في المصنفات التاريخية، بما في ذلك تاريخ الطبري، الذي يميل عادة إلى التفصيل والإسهاب في ملاحقة الحدث، حيث جاءت معلوماته مقتضبة[4]، على الرغم من اعتماده الأساسي على ابن اسحاق بالنسبة لهذه الحادثة[5]، وذلك خلافاً للواقدي الأكثر دقة في مادته المسهبة عن مؤتة، مما جعل «مغازيه» المصدر الرئيس لهذه الدراسة.

وفي مقدمة ما يستوقفنا في رواية «الواقدي»[6]، أن ثمة تأهباً ربما بلغ حدود الاستنفار، كان يسود المنطقة الشامية، في الوقت الذي خرجت فيه

(1) الطبري، ج 3، ص 107.

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق الكبير، المجلد الأول، ص 388، الكلاعي، الاكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، ج 2، ص 275، وابن كثير، الفصول في اختصار سيرة الرسول، ص 170.

(3) ابن هشام، السيرة النبوية القسم الثاني، ص 373، الكلاعي، الاكتفاء، ج 2، ص 275.

(4) الطبري، ج 3، ص 107 - 109.

(5) ابن هشام القسم الثاني، ص 373 وما بعدها، الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص 7.

(6) المغازي، ج 2، ص 755.

الحملة من المدينة[1]، مما يعني أنها لم تكن مفاجئة للبيزنطيين وحلفائهم، حيث كانوا راصدين على ما يبدو التحركات الإسلامية في هذا الاتجاه، وواجدين فيها ما يتعدى العمليات «البدوية» المألوفة. ولعل هذا الموقف الحذر، أخذ يتبلور في أعقاب رسالة النبي إلى هرقل ودعوته إلى الإسلام، فقد أظهرت الرواية التاريخية، شرحبيل بن عمرو الذي اعترض طريق موفد النبي (الحارث بن عمير)، أنه على احتكاك بالأحداث وعلم بالتفاصيل منها. وقد يعززّ ذلك الاعتقاد بأن ما جرى لم يكن عملاً فردياً أو قبلياً، بقدر ما كانت له خلفيته السياسية التي تجلّت خاصة في حوار الرجلين اللذين ينتميان إلى الأرومة الأزدية الواحدة[2].

وإذا كان النبي قد تأثر لمقتل رسوله، فإنه وجد في ذلك مناسبة لاتخاذ مبادرة سريعة في التحرك الجدي نحو الشام، موظّفاً الصدى الذي تركته الحادثة على أصحابه في المدينة، من أجل تعبئتهم نفسياً وسياسياً، حيث يتوافق ذلك والرواية التاريخية التي أشارت إلى أن النبي لمّا بلغه «الخبر اشتد عليه، وندب الناس وأخبرهم بمقتل الحارث ومن قتله، فأسرع الناس وخرجوا فعسكروا بالجرف»[3]. فقد كان النبي - حسب النص السالف - على إدراك بتفاصيل الوضع الشامي، دون أن يكون مدفوعاً فقط بالعامل الخاص، وإنما كانت له حساباته الأوسع في التعاطي الجديد مع العدو الحقيقي في الشام، والذي لم يعد خافياً على المسلمين في ذلك الوقت.

وثمة مؤشر آخر في هذا السياق التاريخي لغزوة مؤتة، أن النبي بعد حالة الاستنفار والدعوة إلى التجمع في معسكر الجرف[4]، تلك الدعوة التي أسفرت

---

(1) خرجت الحملة في جمادى الأولى سنة ثمان، وكان قوامها ثلاثة آلاف رجل بقيادة زيد بن حارثة ومعه اثنان من كبار الصحابة هما: عبد الله بن رواحة وجعفر بن أبي طالب، فضلاً عن القائد الشهير خالد بن الوليد. راجع ابن هشام القسم الثاني، ص 373، والطبري، ج 3، ص 107.

(2) راجع رواية الواقدي... «فلما نزل مؤتة - أي الحارث - عرض له شرحبيل بن عمرو الغساني، فقال له: أين تريد؟ قال: الشام. قال: لعلك من رسل محمد؟ قال: نعم، أنا رسول رسول الله، فأمر به فأوثق رباطاً، ثم قدمه فضرب عنقه». المغازي ج 2، ص 755.

(3) المصدر نفسه، ج 2، ص 756.

(4) يقع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام. ياقوت، معجم البلدان، ج 2، ص 128.

عن تشكيل الحملة إلى حيث قتل رسوله، أعلن أو كاد بدء حركة الفتوح، التي تأخر تنفيذها الفعلي حتى عهد الخليفة الأول، وذلك من خلال التشريع الهام الموجّه إلى قادته والمعبّر عن الأجواء المشحونة التي بدأت تكتنف أطراف الشام في ذلك الحين[1]. والواقع أن قراءة متمعنة في النصوص، لا تترك مجالاً للشك بهذه المجابهة الساخنة بين الاسلام وبين البيزنطيين وحلفائهم، معبّرة عنها وصية النبي لقواته، وقد سار معهم شوطاً خارج المدينة: «اغزوا باسم الله، فقاتلوا عدو الله وعدوكم بالشام. .»[2]. وفي المقابل كان التأهب على أتمّه للقاء المسلمين، بعد أن تناهت إلى الدولة البيزنطية أخبار تحركهم من المدينة، والهالة[3] التي أحاطت بهم، مدركة خطورة المهمة التي حملوها إلى الشام.

ومن اللافت، أن يتردد مرة أخرى اسم شرحبيل بن عمرو، ولكن بشيء من التواتر حيث يشير اليه ابن سعد تحديداً، بأنه «جمع أكثر من مائة ألف وقدم الطلائع أمامه»[4]، بينما يذكره الواقدي مجتزءاً بقوله «وقام فيهم رجل من الأزد يقال له شرحبيل بالناس وقدم الطلائع أمامه»[5]، أما ابن عساكر فقد أورد اسماً آخر هو «ابن أبي سمرة الغساني»[6]، كقائد لطلائع الجيش الذي تصدّى لأهل مؤتة[7]. ولعل ما يعنينا في هذا المجال، أن يكون القائد نفسه، أو من

(1) راجع وصية النبي: «اغزوا باسم الله في سبيل الله. فقاتلوا من كفر بالله لا تغدروا ولا تغلوا ولا تقتلوا وليداً. وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث: فأيتهن ما أجابوك اليها فأقبل منهم واكفف عنهم: ادعهم إلى الدخول في الاسلام، فإن فعلوا فأقبل منهم واكفف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، فإن فعلوا فأخبرهم أن لهم ما للمهاجرين، وان دخلوا في الاسلام واختاروا دارهم، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله، ولا يكون لهم في الفيء ولا في القسمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية، فإن فعلوا فأقبل منهم واكفف عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم. . . «الواقدي، المغازي، ج 2، ص 757».

(2) المصدر نفسه، ج 2، ص 128.

(3) ابن سعد، الطبقات، ج 2، ص 128.

(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 129.

(5) المغازي، ج 2، ص 760.

(6) تاريخ دمشق، المجلد الأول، ص 392.

(7) الواقدي، المغازي، ج 2، ص 758.

العشيرة نفسها (غسان)، من تصدى للمسلمين، وهم لا يزالون في وادي القرى، حين أرسل أخاه (سدوس)، فضلاً عن أخ ثان (وبر)[1]، في محاولة ربما ترمي إلى عرقلة سير الحملة وإتاحة فرص أفضل للخطة المعادية التي كان شرحبيل على ما يبدو رأس الحربة فيها. ولا يكتفي هذا النص بالإشارة إلى قائد الطلائع الأمامية، بل ينطوي في الوقت نفسه على تحديد نوعية العلاقة، التي بلغت حداً كبيراً من التدهور، بين المسلمين والقوى المسيطرة في الشام، حيث ترددت عبارة «العدو» في مختلف الروايات: (سمع العدو[2]. . . دنا العدو[3]. . . كثرة هذا العدو[4]. . . الخ. . .)، وذلك في معرض الإشارة إلى البيزنطيين وحلفائهم، أولئك الذين أكّد النبي عداوتهم لله وللمسلمين في وصيته الآنفة الذكر[5].

وهكذا يتبين لنا، من خلال الموقف المضاد للبيزنطيين والقبائل المتنصّرة، والسرعة التي تحرّكت فيها قواتهم لمواجهة الحملة الإسلامية، أن هؤلاء كانوا على معرفة واسعة بتطورات الوضع السياسي في الحجاز، ومدركين خطورة الأهداف البعيدة، لمثل هذا التوغل في عمق المنطقة الشمالية. ولذلك لم تكد الحملة تبلغ «أرض معان»[6]، حتى تناهت اليها أخبار نزول الامبراطور البيزنطي في «مآب»[7]، أي في المنطقة نفسها التي بدت حينذاك محور الصراع الإسلامي - البيزنطي، منذ مقتل الحارث بن عمير حتى حملة تبوك بقيادة النبي. ولن نتوقف كثيراً عند العدد[8] الهائل من

---

(1) المصدر نفسه، ج 2، ص 760.

(2) المكان نفسه، ابن سعد، الطبقات، ج 2، ص 128.

(3) ابن هشام، السيرة النبوية، القسم الثاني، ص 377، الكلاعي، الاكتفاء، ج 2، ص 279.

(4) ابن كثير، الفصول في اختصار سيرة الرسول ص 172.

(5) الواقدي، ج 2، ص 558.

(6) المصدر نفسه، ج 2، ص 560.

(7) ذكر ياقوت أنها مدينة في طرف الشام من نواحي البلقاء. معجم البلدان ج 8، ص 31، كما ذكر أبو الفداء أنها «مدينة قديمة أولية قد بادت وصارت قرية تسمى الربّة وهي من معاملة الكرك، ص 347. ولكن Buhl يعتقد أنها كانت معكسراً (فسطاطاً) في ذلك الوقت Encyclopédie de l'Islam T. III, p. 826.

(8) تجمع الروايات على أن هرقل قد جاء في «مائة ألف من الروم وانضمت اليه المستعربة من لخم وجذام وبلقين وبهراء وبلّى في مائة ألف». الطبري ج 3 ص 107. راجع أيضاً: ابن

المقاتلين، الذي قيل أن هرقل حشده لمواجهة المسلمين، حيث الأرقام غالباً ما تكون غير دقيقة وتجنح إلى المبالغة، لاسيما الرقم المرتفع الوارد في تقدير القوة البيزنطية، دون ثمة ما يسوغه كثيراً، أمام الرقم المتواضع لقوة المسلمين، فضلاً عن صعوبة اعداده والتحرّك به على هذا النحو من السرعة، كما جرى في ذلك الوقت.

على أن وضوح المبالغة في وصف القوات «المعادية»، لا يلغي عنصر التفوق غير العادي للقوات البيزنطية وحلفائها، وذلك بالمقارنة مع القوة الإسلامية الصغيرة التي داهمها ذلك العدد المرتفع وكاد أن يدفعها إلى التردد في القتال[1]، لولا الموقف التحريضي لابن رواحة (أحد قادة الحملة) الذي كان له تأثيره في رفع المعنويات والتخفيف من هالة التفوق البيزنطي، مشدّداً على أخذ العبرة من «بدر»[2] التي كانت النموذج الأرقى للقتال من أجل القضية وتحقيق انتصار الايمان على الشرك[3]. ومن هذا المنطلق، فإن حملة مؤتة تتجه إلى الشام، وهي منطوية على هذا الشعور بحتمية انتصار القضية، دون أن يعني ذلك اختيار التضحية مسبقاً والسعي اليها[4]. ذلك أن عدد القتلى لا يعبّر كثيراً عن ذلك، حيث المرويات لم تشر إلى ما يزيد عن عشرة[5]، سقطوا في المعركة التي جرت في «مؤتة»، إضافة إلى القادة الثلاثة، دون أن تضيف تفاصيل أخرى تتعلق بسير القتال وظروفه، باستثناء ما ذكرته عن خالد بن

= هشام، القسم الثاني، ص 375. ولكن الواقدي يكتفي بذكر الرقم الأول، أي مائة ألف. المغازي، ج 2، ص 760.

(1) الواقدي، ج 2، ص 760.

(2) راجع النص: «والله ما كنا نقاتل الناس بكثرة عدد لا بكثرة سلاح، ولا بكثرة خيول إلا بهذا الدين الذي أكرمنا الله به. انطلقوا، والله لقد رأيتنا يوم بدر ما معنا إلا فرسان... إما ظهور عليهم فذلك ما وعدنا الله به ووعدنا نبينا، وليس لوعده خلف، وإما الشهادة فنلحق بالأخوان نرافقهم إلى الجنان». الواقدي، المغازي، ج 2، ص 760، راجع أيضاً: ابن هشام، القسم الثاني، ص 275.

(3) الواقدي، المغازي، ج 2، ص 762.

(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 760.

(5) ابن كثير، الفصول في اختصار سيرة الرسول، ص 173. راجع أيضاً: «الواقدي، المغازي، ج 2، ص 769. الطبري ج 3 - ص 109.

الوليد، الذي كان حديث العهد بالإسلام، وأخذه الراية بعد الفراغ القيادي في الحملة[1]، في وقت «اختلط فيه المسلمون والمشركون»[2] حسب الواقدي، مما أدى إلى اتخاذه ذلك الدور الانقاذي، بعد أن «حاشى بهم[3] ثم انحاز وانحيز عنه حتى انصرف الناس»[4] حسب رواية ابن اسحاق.

كان هذا ما توقفت عنده المرويات التي وصفت الهزيمة بأنها الأكثر سوءاً في تاريخ المسلمين[5]، مما أدى إلى استنكار شديد في المدينة واتهام «أهل مؤتة» بالتقصير والتخاذل[6]. ولكن النبي واجه النقمة التي أحاطت بهم، وبدّد الشكوك بقدرة «أهل الايمان» على قوى الشرك، الذين لم يستطيعوا على كثرتهم أن يزرعوا الخوف في قلوب القلة المؤمنة، أو يدفعوا إلى التراجع قيادتها التي مثّلت في سعيها الطوعي إلى الشهادة، نموذجاً آخر في التضحية من أجل المبدأ، ورافداً جديداً لتراث المسلمين في هذا المجال، مؤدياً ذلك إلى تكوين مقاتل نوعي، شكّل أداة التغيير الفاعلة في التطورات الجذرية، الممتدة ما بين «مؤتة» ومعارك الفتوح الكبرى في العهد الراشدي الأول. ومن هذا المنظور، حرص النبي على حماية معنويات العائدين من مؤتة ـ إذا جاز التعبير ـ وصدّ الاتهام عنهم، بل كان أكثر حرصاً على تحويل هزيمتهم إلى نصر، ووصفهم بالكّرار في معرض الرد على اتهامهم بالفرّار[7]. ولقد ترافق هذا الموقف مع حملة إعلامية قادها شعراء المدينة دفاعاً عن «أهل مؤتة»، وفي الطليعة منهم حسان بن ثابت، حيث حفظت لنا المصادر ثلاثاً من قصائده، في تمجيد قادتهم والآخرين الذين سقطوا في المعركة، فضلاً عن قصيدة لكعب بن مالك أخذت المنحى نفسه، وأخرى لشاعر مجهول[8]،

---

(1) ابن سعد، الطبقات، ج 2، ص 129.

(2) الواقدي، المغازي، ج 2، ص 763.

(3) من الحشي، أي الناحية، وقد وردت، أنحاش المسلمون» لدى الواقدي، ج 2 ص 763. وردت خاشى بهم لدى الكلاعي، أي حجز بينهم وبين الروم. الاكتفاء ج 2، ص 280.

(4) ابن هشام، القسم الثاني، ص 380.

(5) الواقدي، المغازي، ج 2، ص 763.

(6) المصدر نفسه، ج 2، ص 765.

(7) المكان نفسه.

(8) ابن هشام، القسم الثاني، ص 384 ـ 388.

أسهمت بدورها في تغيير هذه الصورة القاتمة بعيد انكفاء الحملة «مهزومة» إلى المدينة.

وإذا كنا لا نملك معطيات أخرى لتقويم هذه التجربة الرائدة في غير الموقع الملحوظ في السياق التاريخي، فإن الهزيمة ـ إن صحّ وقوعها ـ مبهمة حتى في حملة الشعراء الآنفة الذكر. ولعلّ أبرز المفارقات فيها، مقتل قادتها تباعاً (زيد بن حارثة، جعفر بن أبي طالب، عبد الله بن رواحة)، على نحو لا يتوافق مع ضآلة عدد الجنود الذين سقطوا في المعركة، مما أتاح عودة الحملة شبه كاملة إلى المدينة. ولقد وُجد من المؤرخين من شكك بهذه الهزيمة، أو حتى بالمعركة نفسها، كإبن «سيد الناس» الذي أورد رواية لابن اسحاق، تحدثت عن «انحياز كل فئة عن الأخرى من غير هزيمة»[1]. وثمة ملحوظة أخرى مرتبطة بأرضية المعركة وتوقيتها في آن، وبالتالي فإن تساؤلاً يفرض نفسه إذا ما كانت حملة المسلمين إلى «مؤتة» فعلاً اختيارياً في حينه من النبي، أم أنها ردة فعل على خطر ما، أخذ يلوح في المنطقة المتاخمة لدولته، في وقت كان البيزنطيون مهتمين باعادة ترتيب أوضاعهم فيها، بعد احتلالها إبّان الحرب مع الفرس كما أسلفنا القول. ولعل الجواب على هذا التساؤل قد لا يكون ممكناً دون استيعاب هذه التطورات، وانعكاسها السلبي على العلاقة بين النبي والبيزنطيين، حيث وجد هؤلاء في نمو القوة الاسلامية على أطراف دولتهم، تهديداً لمصالحهم ومراكز النفوذ التابعة لهم، مؤدياً ذلك إلى معادلة جديدة في الصراع على المنطقة، أخذت تفرض نفسها على حساب المعادلة السابقة التي انهارت أو كادت بعد هزيمة الدولة الساسانية.

ومن هذا المنظور لا يصبح التساؤل ملحاً عن الطرف الذي اختار المعركة أرضاً وتوقيتاً، حيث أصبح كلاهما في مواجهة حتمية مع الآخر، لاسيما الطرف الاسلامي الذي رفض العودة إلى الواقع القديم، بما في ذلك استنزاف قبائل التخوم وتوظيفها في الصراع العربي ـ العربي الذي يعيق حرية الحركة للإسلام في منطقة شديدة الأهمية بالنسبة اليه. وكان أي اختراق لها من جانب البيزنطيين، يجد فيه النبي تحدّياً لدولته، بينما حرص هؤلاء في المقابل

(1) عيون الأثر، ج 2، ص 55.

على وضع «حاجز» أمام الأخيرة، يحول دون تسرّب خطرها إلى العمق الشامي، متخذين من البلقاء على الأرجح هذه المنطقة «الحاجزة» الجديدة مع الإسلام. ومن هنا فإن الحشود البيزنطية ـ على ما أحيط بها مِّن المبالغة ـ بقيادة الامبراطور نفسه، تصبح مسوغة لدى البيزنطيين، وكذلك اختيار البلقاء ساحة المواجهة، واعتبارها خطاً دفاعياً غير مسموح بـ «اختراقه» فيما يتعدى الأسباب التجارية، ذلك الخط الذي كان الدفاع عنه من مهمات حلفائهم الغساسنة المنتشرين جنوباً حتى البلقاء، حيث كان أحد أمرائهم (شرحبيل بن عمرو الغساني) أحد الأسماء البارزة في أحداث مؤتة[1].

كسر التوازن السياسي والإقليمي

لقد كانت مؤتة تجربة دقيقة ومثيرة على المستويين السياسي والديني لدولة النبي الصاعدة التي طرحت نفسها قوة جديدة، قادرة على حماية وجودها في وجه القوى التقليدية في مطلع القرن السابع الميلادي. وإذا كانت دولة الفرس الساسانيين قد انطوت على انقساماتها الداخلية-ومعاناة جراح الهزيمة، ومكتفية من نصيبها في الصراع على شبه الجزيرة، بتحقيق السيطرة على منطقة (اليمن) بعيدة عن دائرة النفوذ الاسلامي في ذلك الحين، فإن الدولة البيزنطية، كانت في المواجهة المباشرة وعلى التخوم القريبة، مما أوجد تربة خصبة للاحتكاك، بين قوة تقليدية لها نفوذها الراسخ في الشام وعلاقاتها القبلية والمصلحية الواسعة، وبين قوة جديدة، تدفع باهتمامها إلى هذه المنطقة، ولكن من خلال طرح مميز وأسلوب احتوائي غير مألوف. ولذلك فإن حملة «مؤتة»، لا تبقى بالضرورة أسيرة الطابع الثأري المتداول، بقدر ما تعتبر خطوة طليعية في التاريخ العسكري للمسلمين خارج النطاق الحجازي، حين جعلت هؤلاء بعدها «يتطلعون بأعين واسعة إلى الشام»[2] حسب تعبير مؤرخ معاصر. فلم تكن مصادفة على الإطلاق، أن يحشد البيزنطيون تلك القوة الهائلة ـ حسب مرويات مؤتة ـ في نواحي البلقاء، في وقت خرجت فيه «المدينة» من دائرة الخطر الداخلي، وأخذت تمد خطوطها تدريجياً في داخل

---

(1) اليعقوبي، تاريخ، ج 1، ص 204.

(2) أسد رستم، الروم، ج 1، ص 238.

الأطراف الشامية، وذلك من خلال السرايا شبه الدورية التي استهدفت مراكز قبلية هامة، لاسيما «دومة الجندل»، مما جرّ إلى حالة استنفار بيزنطي في الشام، تحت تأثير هذا التحرّك الإسلامي الذي اقترب من مناطق الخطر، حيث كانت على ما يبدو تمثلها «البلقاء» في ذلك الحين.

ومن ناحية أخرى فإن هذا التحرك كان يثير مسألة دقيقة لدى البيزنطيين، وهي محاولة استقطاب القبائل العربية المتنصّرة[1] وتحريضها على التمرّد، في وقت شهد تداعي الحضور القرشي الذي مثّل الامتداد العربي المصلحي للقبائل الشامية، بينما الاسلام آخذ في الصعود، بعد المنجزات الهامة التي حققها في الحجاز، وملامس الذات العربية في محاولته كسر التوازن التقليدي، في المواجهة الجديدة للخطر البيزنطي، مؤدياً ذلك إلى نوع من الرضا، ربما غير المعلن لدى العرب الذين كان لهم تراثهم في هذا المجال، سواء مع البيزنطيين أم الفرس. ولم تغفل رسالة النبي إلى هرقل، التي انطوت أساساً على الدعوة إلى الإسلام[2]، وضع العرب المحليين التابعين له[3]، مما أثار جدلاً في الشام لدى الامبراطور وحاشيته، لم تثره رسالة أخرى إلى معاصريه من الملوك[4].

وهكذا فإن حتمية مواجهة الخطر الذي فرضته التعبئة البيزنطية الواسعة في البلقاء، كانت أبرز مسوغات هذا التحرك الاسلامي المضاد، تفادياً لاثارة المشاكل الداخلية في شبه الجزيرة، وحفاظاً على الروح المعنوية التي ولّدها

---

(1) F. R. Buhl, Mu'ta, Encyclopédie de l'Islam T. III, p. 126.

(2) الزهري، المغازي النبوية، ص 60.

(3) ربما كان ذكر الأريسين «(الزهري، مغازي، ص 60) أو الأريسيين (مجموعة الوثائق السياسية العهد النبوي والخلافة الراشدي، ص 109)، له علاقة بأوضاع العرب المتنصرين في الشام على الصعد الدينية والسياسية والاجتماعية، فثمة اعتقاد بأن هذه الكلمة مشتقة من «الأريوسية» (الزهري، ص 60 ـ هامش) نسبة إلى آريوس Arius، من قساوسة مصر، وكان قد قال بخلق الابن وخلق الروح القدس (أسد رستم، الروم، ج 1، ص 56). وفي روايات أخرى حملت الإشارة إلى هؤلاء بعداً إجتماعياً واضحاً، حيث وردت «الأكّارين» لدى الطبري (ج 3، ص 87)، وهم الذين اشتغلوا بحراثة الأرض وزراعتها، أو «الفلاحين» كما وردت في كتاب آخر من النبي إلى امبراطور الروم. . «والا فلا تحل بين الفلاحين وبين الإسلام أن يدخلوا فيه أو يعطوا الجزية». محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية العهد النبوي والخلافة الراشدية، ص 110.

(4) الطبري، ج 3، ص 87.

انتصار «بدر» وصمود «الخندق» والقضاء على اليهود، وما صاحب ذلك من ركود الصراع مع قريش في أعقاب الحديبية، لتلتقي هذه المسوّغات جميعها مع شمولية الإسلام وفرادته كدعوة ودولة، وما يقتضيه ذلك من رفض العزلة واعتبار العالم مجالاً لرسالته. ففي ضوء هذه المعطيات، كانت تتخذ «مؤتة» طابعها الرسالي، مثبتة على الأرض ما حملته الوفود من كتب لهرقل وحلفائه من رؤساء القبائل المتنصّرة، من دعوة إلى الإسلام. كما تكتسب تلك الصفة الصدامية المتحدية لقوة عظمى هي الدولة البيزنطية، مما كان له تأثيره الجذري في تفكير المسلمين، الذين اعتبروها نهجاً وضعه النبي، وبالتالي ينبغي متابعته والسير عليه. ولعل «ابن كثير» كان واعياً لهذه الحقيقة، في وصفه لمؤتة بأن «هذه الغزوة كانت ارهاصاً لما بعدها من غزو الروم وارهاباً لأعداء رسول الله»[1].

ومن هذا المنظور فإن النبي، لا يرى في «مؤتة» إخفاقاً أو تراجعاً لمشروعه، ولكنه يجد فيها الحافز القوى للإستمرار في الإطار نفسه. فتكون غزوة «ذات السلاسل» إحدى النتائج المباشرة لمؤتة، وحاملة دوافعها بصورة أكثر وضوحاً، وربما استمراراً عسكرياً لها. فقد ذكرت الروايات في معرض الإشارة إلى أسباب هذه الغزوة، عدة نقاط هامة في هذا السبيل، لاسيما تجنيد عدد غير قليل من شخصيات المهاجرين والأنصار[2] في الحملة الاضافية[3] التي استلحق بها النبي حملة عمرو بن العاص الأولى. وكان من دوافع اختيار الأخير على ما يبدو، ارتباطه بصلات من القربى مع «بلّى»[4]، إحدى القبائل التي استهدفتها الحملة إلى جانب «قضاعة»[5]، حيث كانت كلتاهما بين القبائل المحتشدة مع هرقل في البلقاء[6]. وعلى صعيد آخر فإن هذه الغزوة، تُبرز من خلال مروية «ابن هشام»، أن النبي لا يزال يجد في قبائل التخوم، مدخلاً إلى

(1) الفصول في اختصار سيرة الرسول، ص 173.
(2) الواقدي، المغازي، ج 2، ص 770.
(3) كانت بقيادة أبي عبيدة بن الجراح ومعه أبو بكر وعمر بن الخطاب «وسراة المهاجرين والأنصار». المكان نفسه. ابن سعد، غزوات الرسول وسراياه، ص 131.
(4) ابن هشام، القسم الثاني، ص 623.
(5) الواقدي، المغازي، ج 2، ص 770، ابن سعد، الغزوات، ص 131.
(6) ابن كثير، الفصول، ص 172.

الشام ومحاولة لـ «استئلافهم»[1]، سواء عن طريق إشعارهم بالعزة من خلال التصدّي للبيزنطيين، أو عن طريق الاحتواء القبلي (قرابة عمرو بن العاص لبلّى عن طريق أمه)، أو عن طريق المصاهرة (زواج عبد الرحمن بن عوف من دومة الجندل)، إلى آخر ذلك من الطرق التي حاول من خلالها «استئلاف» هذه القبائل المتنصّرة، الدائرة في الفلك البيزنطي.

ومن المنظور نفسه، فإن تأثير «مؤتة» كان واضحاً في غزوة تبوك[2] التي قادها النبي وقامت في ظروف قريبة الشبه بتلك التي رافقت الأولى، من حشود للبيزنطيين وحلفائهم «متنصّرة العرب»[3] في البلقاء[4]، ومواجهة حاسمة لها من النبي، أدت إلى تحقيق ما توخاه من الحملة السابقة. فقد كان للتطورات الخطيرة التي أسهمت «مؤتة» في تسريعها وحسمها[5] - تلك التي انتهت إلى «فتح» مكة والسيطرة المطلقة على الحجاز، بما في ذلك مناطق النفوذ القرشي على تخوم الشام - أن أصبح النبي في موقع المبادر الذي يمسك بزمام التوقيت، فضلاً عن تعزيز وضعه العسكري، على نحو اختلف كثيراً عما كان عليه عشية «مؤتة»، إذ أنه ارتفع بنسبة عشرة أضعاف عن هذه الأخيرة، حسب الرواية التاريخية[6].

وفي غمرة هذه التحولات، يقرّر النبي التحرك نحو الشام، تاركاً وراءه جبهة داخلية متماسكة[7] ومصطحباً قوة عسكرية كبيرة، في وقت ابتعد فيه هرقل عن المنطقة[8]. ولذلك فإن أية مقاومة من القبائل العربية لم تعترض طريقه، مما يعني أنها لم تعد بعيدة عن المشروع السياسي الجديد، الذي اتضحت ملامحه ووجدت فيه ذاتها المفقودة في ظل الحكم البيزنطي الطويل.

---

(1) ابن هشام، القسم الثاني، ص 623.

(2) حدثت في رجب سنة تسع للهجرة، ابن سعد، غزوات الرسول وسراياه، ص 165.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 277.

(4) ابن سعد، الغزوات، ص 165.

(5) الطبري، ج 3، ص 110 وما بعدها.

(6) ابن سعد، الغزوات، ص 166.

(7) المصدر نفسه، ص 168.

(8) كان هرقل حينذاك في حمص، المصدر نفسه، ص 166.

وكانت «تبوك» ـ وهي إحدى محطات القوافل على الطريق التجاري[1] ووصفت بأنها تقع «بين وادي القرى والشام»[2] ـ المكان الذي انتهت اليه حملة النبي، حيث لاقته وفود القبائل المجاورة التي صالحته على الجزية»[3]، في الوقت الذي أرسل فيه خالد بن الوليد لـ «فتح» دومة الجندل واجراء اتفاق مع «ملكها»[4] الذي ينتسب إلى كندة[5]. والواقع أن هذه «المعاهدات» التي عُقدت بين النبي وكبريات القبائل في البلقاء، والتي اتخذت مراكزها في «أيلة وأذرح وجرباء ومقنا» فضلاً عن دومة الجندل[6]، كانت على جانب كبير من الأهمية، وجاءت بمثابة اعتراف بالقوة الاسلامية الجديدة، بعد أن سبقتها إلى ذلك قريش التي كانت لها علاقات وعهود مع هذه القبائل المنتشرة على الخط التجاري أو على مقربة منه. كما يصحّ اعتبارها من هذا المنظور، نواة الفتح الإسلامي الفعلي لبلاد الشام التي أعطيت الأولوية في العهد الراشدي المبكر، تكريساً لهذه السياسة التي وضع النبي خطوطها الأولى.

وإذا كانت «تبوك»، الانطلاقة العملية لحركة الفتوح الشامية، فإن ثمة محصلة أساسية، وهي أن هذه الحملة تُعتبر امتداداً لسابقتها «مؤتة» وحاملةً المضمون نفسه. ولعل هذه الأخيرة كانت لها فرادة ما في هذا المجال، في أنها شكّلت ما يمكن أن نسميه «ضمير الفتح»، انطلاقاً من الهالة التي أحيطت بها وما أحدثه استشهاد قادتها الثلاثة من تأثير في نفوس المسلمين، في وقت كانت المدينة لا تزال مفتوحة على عدة جبهات معادية، لاسيما الجبهة الشامية التي أخذت تشكل تحدّياً سافراً بالنسبة لدولة النبي. وكان السكوت على هذا الواقع، يعني إعادة خلط الأوراق حتى على الجبهة الحجازية الراكدة،

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 107، ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص 138.

(2) ياقوت، معجم البلدان، ج 2، ص 14.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 280.

(4) وصف خليفة بن خياط صاحب دومة (أكيدر بن عبد الملك) بأنه «رجل من اليمن، كان ملكاً فأخذه خالد فقدم به على رسول الله ﷺ فحقن دمه وأعطاه الجزية فرده إلى قريته. تاريخ ج، 1، ص 64.

(5) ابن سعد، غزوات الرسول، ص 166، راجع أيضاً:

V. Vaglieri, Dumat Al-Djandel, Ency. de l'Islam T II, p. 640.

(6) البلاذري، فتوح البلدان، ص 71 ـ 74، ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 280 ـ 281.

وبالتالي، وهو الأهم، التصدّي لمشروع النبي في استقطاب القبائل العربية في الشام أو «استعادتهم» من الفلك البيزنطي، تمهيداً للإنطلاقة الأوسع، بما يتوافق والمضمون الرسالي ومعه الطابع الشمولي للدعوة الإسلامية.

... وتبقى كلمة أخيرة، أن خروج تلك القلة المؤمنة من المدينة، كان خروجاً سياسياً أكثر منه عسكرياً، وعبّر في حينه عن اتجاه النبي إلى إعادة النظر في المعادلة البيزنطية التي اختلت بعد الهجرة واعلان دولة الإسلام. وكان لا بدّ لهذه الطليعة، أن تحدث الصدمة المطلوبة، لدى البيزنطيين على الأخص، بأن هذه المواجهة ليست إحدى الإغارات البدوية المألوفة، وإنما هي جبهة متماسكة ووحدة دينية وسياسية في وجه التحديات، مهما انطوت عليه من حشود عسكرية أو صدام مباشر مع دولة كبرى، إذا كانت المستهدَفَة في هذا التصدي، استقلاليةُ وحريةُ الحركة للدولة الإسلامية في عالمها الخاص.



مؤتمر الجابية

دراسة في نشوء خلافة بني مروان



يرتبط ذكر الجابية في المصادر العربية بالأزديين وأمرائهم بني غسان، إذ أقام هؤلاء أول المستقرات العربية في بلاد الشام، وشكلوا ما سمّي بالدولة «الحاجزة» التي استُخدمت رأس حربة للدولة البيزنطية ضد أعدائها الفرس الساسانيين، فضلاً عن وقوفها في وجه «الزحف» القبلي الصاعد نحو الشمال، نتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي عانتها اليمن منذ القرن الرابع الميلادي[1]. ولكن ثمة رواية لا تخلو من الغموض، تشير إلى أن مجموعة تنتسب إلى قضاعة سبقت الأزديين بقيادة بني ضجعم[2] الذين وصفهم ابن حبيب بأنهم «الملوك بالشأم قبل قدوم غسان»[3] التي أقبلت «في جمع عظيم»[4] بعد ذلك وانتزعت منهم الملك، بدعم من الدولة البيزنطية التي لم

(1) الغزو الحبشي الأول. . . وما قيل عن انهيارات السد أو السدود التي رافقت ضعف النفوذ الحميري في اليمن، والتدخل الخارجي (السياسي والديني) وصولاً إلى الغزو الحبشي الثاني في النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي.

(2) بنو ضجعم بن حماطة بن سعد بن سليم بن عمرو بن الحاف بن قضاعة. ابن حبيب أبي جعفر محمد بن حبيب بن أمية عمر الهاشمي البغدادي «ت 245 هـ / 859 م»، المحبر. اعتنت بتصحيحه ايلزه ليختن شتيتر، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت، ص 370، سيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ابن حبيب. المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، «ت 346 هـ / 957 م» مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4 ج، وضع فهارسه يوسف أسعد داغر، دار الأندلس، بيروت، 1965 م، ج 2، ص 82، سيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، المسعودي، مروج.

(3) ابن حبيب، ص 370.

(4) كانت غسان بقيادة ثعلبة بن عمرو بن المجالد بن عمرو بن عدي بن عمرو بن مازن بن الأزد، المحبر، ص 371، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، 10 ج، =

تشأ إطالة هذا الصراع، خشية التدخّل الفارسي لمصلحة أحد الطرفين، فأدّى ذلك إلى نشوء الحاجز القبلي الشامي لحماية المصالح البيزنطية[1].

وتكاد الأخبار تتفق على أن الحارث بن جبلة (529 ـ 569 م)، كان من أشهر «ملوك» بني غسان في الشام، حيث برزت في عهده الجابية كحاضرة[2] لهم أو مقرّ لنفوذهم الذي تركّز في اليرموك والجولان، امتداداً إلى غوطة دمشق[3]. على أن الجابية لا تترادف دائماً مع أخبار «الملوك الغسانيين» كما هو الحال بالنسبة للحيرة التي نشأت في ظروف مشابهة في العراق «الفارسي»؛ وتحوّلت إلى حاضرة فعلية للمناذرة، تحمل سماتهم ومعها ملامح الحضارة اللخمية الساطعة. فقد بدت حاضرة الغساسنة خلافاً لذلك حائرة ما بين الجابية التي وُصفت بأنها مقرّ الحارث بن جبلة[4]، وما بين جلق التي كانت على ما يبدو مقر آخر «ملوك» الغساسنة (جبلة بن الأيهم)، استناداً إلى رواية المدائني التي أشارت إلى زيارة الشاعر حسان بن ثابت لجبلة في جلق[5]. ولكن ثمة من يرتاب بوجود مدينة تحمل اسم الأخيرة، ويعتبرها مرادفة لدمشق[6]، التي ورد في «بلدان» اليعقوبي أنها «كانت منازل ملوك غسان»[7]، كما وصف دمشق في «تاريخه» بأنها مقرّ جبلة، معقباً بأبيات لحسان تحمل توكيداً على

= ط 2، دار العلم للملايين، بيروت ومكتبة النهضة بغداد، ج 3، ص 392، وسيشار لهذا المرجع عند وروده هكذا، جواد علي.

(1) المسعودي، مروج، ج 2، ص 83.

(2) جواد علي، ج 3، ص 422.

(3) المسعودي، مروج، ج 3، ص 85، اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن جعفر بن واضح «ت 284 هـ / 897 م» البلدان، ط 3، النجف، المطبعة الحيدرية، 1957 م، ص 346، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، اليعقوبي، بلدان.

(4) جواد علي، ج 3، ص 422.

(5) البلاذري، أحمد بن يحيى «ت 286 هـ / 899 م» أنساب الأشراف، ج 4، ق 1 تحقيق إحسان عباس، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، 400/ 1979، ج 5 نشر غويتين، القدس، 1936 م، سيشار لهذا المصدر فيما بعد، عند وروده هكذا، البلاذري، أنساب.

(6) جواد علي، ج 3، ص 437. عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية، 2 ج، ط 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج 1، ص 88. وسيشار لهذا المرجع عند وروده هكذا، عبد المنعم.

(7) اليعقوبي، بلدان ص 326 راجع أيضاً Dussaud, Topographie, pp. 332- 333

هذا الترادف بين الاسمين[1]، فضلاً عن مراكز أخرى وُصفت بأنها من ديارهم مثل: «جاسم ومرج عذراء وبصرى[2]، وغيرها من الأماكن التي ترددت في قصائد عدة منسوبة للشاعر السالف الذكر[3]. ولكن على الرغم من هذا الغموض، فقد ظلت الجابية المقرّ الأكثر ترابطاً مع تاريخ الغساسنة وحضارتهم، وربما اعتُبرت حيناً مقرهم الرئيس إذا ما توقفنا عند وصف بعض المؤرخين لها بأنها «جابية الملوك»[4]. وقد بلغت من الأهمية في ذلك الحين، أن العرب المسلمين بعد فتحهم للشام، كانوا ينظرون اليها كعاصمة لهذه الأخيرة، حسب تعبير المستشرق نولدكه[5].

ومن هذا المنظور، تتخذ الجابية موقعها البارز في الإمارة الغسانية التي قامت إلى الجنوب الشرقي من دمشق، حيث لا يزال باب شهير من أبوابها في الاتجاه نفسه، يحمل اسم الجابية حتى اليوم. ويبدو أن تعدد هذه «المنازل» مرتبط بالمزاج «البدوي» لدى الغساسنة، الذين كانوا يؤثرون التنقل بين مكان وآخر في البادية وأطرافها، فضلاً عن التحرك الدائم لمواجهة غزوات القبائل الكبيرة وتهديداتها المستمرة لمنطقة النفوذ الغساني. ولعل هذا الأمر يفسر التذبذب المستمر أيضاً في حدود هذه المنطقة[6]، ما بين الاتساع والضمور، تبعاً لتقلبات الأحوال وتطوراتها، المحكومة أساساً بالدور البيزنطي والحؤول دون تجاوز الخط السياسي والجغرافي المرسوم لهذه «الدولة» الدائرة في فلكه، مما كان يؤدي أحياناً إلى تهديد العلاقة بين البيزنطيين والغساسنة، على

---

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2 ج، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1960، ج 1، ص 208، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا، اليعقوبي، تاريخ.

لله در عصابة نادمتهم ... يوماً بجلّق في الزمان الأول

يسقون من ورد البريص عليهم ... بردى يصفق بالرحيق السلسل

(2) جواد علي، ج 3، ص 436، 437.

(3) المسعودي، مروج، ج 2، ص 84 ـ 85، المفصل، ج 3، ص 437 ـ 438. نولدكه، ثيودور، أمراء غسان من آل جفنة، نقله إلى العربية وأضاف إليه تصحيحات مؤلفها الأخيرة، بندلي جوزي وقسطنطين زريق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 2933، ص 43. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد، هكذا، نولدكه.

(4) جواد علي، ج 3، ص 420.

(5) نولدكه، ص 52.

(6) جواد علي، ج 3، ص 440.

نحو ما جرى في عهد المنذر بن الحارث (569 ـ 582 م)، الذي فرضت عليه الإقامة حيناً في القسطنطينية، في الوقت الذي قام أبناؤه بحركة تمرّد في البادية[1]، دون أن تقتصر دوافعها على الأزمة المذهبية الشائعة، بقدر ما كان لها ارتباط بقوة الغساسنة التي كانت تنمو في ظل التناقضات السياسية والمذهبية والقبلية المتعددة. وكان ذلك يدفع البيزنطيين إلى تحجيم دولتهم إذا ما دعت الحاجة، ويدفع «ملوك» الغساسنة في المقابل إلى مغادرة «عاصمتهم» أحياناً، والنزول في أماكن مختلفة نُسبت لهم في البادية.

ولعل الجابية، التي لم يعد لها على الأرض ما يذكّر بها، سوى الباب الدمشقي الشهير[2]، فقدت أهميتها كحاضرة من حواضر الشام، وذلك في أعقاب المتغيرات الكبيرة التي أصابت المنطقة، بدءاً بالأزمة أو الأزمات المشار اليها وانتهاء بالحرب الفارسية ـ البيزنطية التي كان من نتائجها على الصعيد الشامي، انفتاح «الحاجز» أمام القبائل المتحركة التي أخذت تتنامى حضوراً وقوةً على حساب الغساسنة.

ولذلك نسمع عن نشوء مستقرات جديدة في البلقاء ـ المتداخلة مع منطقة نفوذ الغساسنة عشية الفتح العربي الاسلامي لبلاد الشام ـ أقامتها القبائل المتنصّرة من أمثال لخم[3] وجذام[4] وبهراء[5] وبليّ[6] وكلب[7]، التي تمُتّ

---

(1) المرجع نفسه، ج 3، ص 416.

(2) باب الجابية.

(3) قبيلة من كهلان القحطانية. القلقشندي، أبو العباس أحمد القلقشندي «756 ـ 821 هـ / 1355 ـ 1418 م» نهاية الارب في معرفة أنساب العرب، تحقيق ابراهيم الأبياري ط 1، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959 م، ص 367، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا، القلقشندي.

(4) من كهلان القحطانية، المصدر نفسه، ص 191.

(5) بطن من قضاعة القحطانية، المصدر نفسه، ص 172.

(6) بطن من قضاعة القحطانية، المصدر نفسه ص 170.

(7) بطن من قضاعة، المصدر نفسه، ص 365، الواقدي، محمد بن عمر بن واقد «ت 207 هـ / 822 م»، المغازي، 3 ج، تحقيق مارسدن جونس، مطبعة جامعة اكسفورد، ج 2، ص 61، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، الواقدي، ابن كثير الحافظ أبي الفداء اسماعيل بن كثير «ت 774 هـ / 1372 م» الفصول في سيرة الرسول، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405 هـ / 1985 م، ص 172، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد، هكذا، ابن كثير.

في معظمها بصلة قرابة للأخيرة، ومجهزةً على البقية الباقية من «الحاجز» الغساني، ومسهمةً بتأثير متغيرات الحجاز، في ضرب المعادلة الشامية التي دفع البيزنطيون ثمنها الباهظ ومعهم حلفاؤهم الغساسنة. ويصحّ الافتراض هنا، أن الجابية تراجعت أهميتها مع تراجع نفوذ أصحابها الذين عانوا أوضاعاً متقلبة، كان أشدها خطورة، قيام الدولة الاسلامية في المدينة وإدراجها الشام في أولويات سياستها الخارجية[1]. كما يصح الافتراض أيضاً، أنها تحولت إلى معسكر بيزنطي كبير إبان الحرب الفارسية، وذلك استناداً إلى عدة مؤشرات، منها اتخاذ آخر «ملوك» الغساسنة مقره في جلّق كما سبقت الاشارة، ومنها أن الجابية لم ترد في مرويات الفترة الأولى من الاسلام والتي حفلت بأخبار كثيرة عن أمراء المنطقة وقبائلها ومعتقداتها وعلاقاتها التجارية. وكذلك لم ترد في الأحداث التي سبقت حملة مؤتة، لاسيما الكتب النبوية التي كان بينها كتاب لـ «ملك بصرى»[2]، حيث قتل حليفه الأمير الغساني[3] حامل كتاب النبي ورسوله اليه.

ومن هذا المنظور، يُرجح تضاؤل شأن الجابية كحاضرة لبني غسان، بعد انحسار نفوذهم في ذلك الحين، لتصبح المدينة العريقة (بصرى) ـ الواقعة إلى الجنوب من دمشق ـ حاضرة المنطقة وسوقها الكبيرة ومقراً لأمراء غسان[4]، دون أن يتعارض ذلك مع الرواية التي أوردها اليعقوبي، عن اتّخاذ جبلة بن الأيهم مقره في دمشق، كما سبقت الاشارة[5].

---

(1) ابراهيم بيضون، «حملة مؤتة مقاربة للمشروع السياسي للدولة الاسلامية في بلاد الشام في صدر الاسلام» المؤتمر الدولي الرابع لبلاد الشام 24 ـ 3 جمادى الآخرة 1405 / 16 ـ 22 آذار 1985 م. من أوراق الندوة الثانية، المجلد الثالث، تحرير محمد عدنان البخيت، الجامعة الأردنية / جامعة اليرموك، عمان 1987، وسيشار لهذا المرجع عند وروده هكذا، بيضون، حملة مؤتة.

(2) الواقدي، ج 2، ص 755، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري «ت 230 هـ / 844 م». غزوات الرسول وسراياه، تقديم أحمد عبد الغفور، دار بيروت للطباعة والنشر، 1981، ص 128، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ابن سعد، غزوات.

(3) شرحبيل بن عمرو الغساني.

(4) الواقدي، ج 3، ص 1018.

(5) اليعقوبي، تاريخ، ج 1، ص 207.

وهكذا في الوقت الذي برز فيه الحضور الغساني في بصرى، التي ربما قصدها الامبراطور البيزنطي (هرقل) نتيجة لذلك، عندما تلقى عبر «عظيمها»[1] الكتاب النبوي من دحية الكلبي، كانت قبيلة الأخير على ما يبدو، آخذة في «الزحف» نحو الشمال، ونزلت في الجابية أو جوارها، حيث تشير مروية ابن سعد إلى-وجود زعيم الكلبيين حسان بن مالك بن بحدل فيها، والتحاق خالد وعبد الله ابني يزيد به[2] عشية المؤتمر الشهير. ويبدو أن تحرك الكلبيين في هذا الاتجاه تمّ في إطار هجرة يمنية واسعة، كان من أركانها أيضاً بنو لخم وبنو جذام بصورة خاصة، وذلك على حساب النفوذ الغساني المتراجع، حيث رأى الخليفة عمر بن الخطاب في هذا التحرك مجرّد هجرة قبلية، مما يفسّر التعريض بإسلام القبيلتين السابقتين وحرمانهما من الفيء في خطبة الخليفة بالجابية[3].

والواقع أن الحرب الفارسية ـ البيزنطية، قضت عملياً على إمارة بني غسّان، وأعادت مَلِكَها إلى حجمه السابق، رئيساً لقبيلة يطرق أبوابه الشعراء ويجزل لهم الأموال والهبات، بينما يعود في المقابل الحكم البيزنطي المباشر إلى المنطقة، ويهتمّ الإمبراطور (هرقل) بإعادة ترتيب أوضاعها في هذا الاتجاه، مما يفسّر بقاءه في الشام بُعيد انتصاره على الفرس، وربما تزامن قضاؤه وقتاً في بصرى مع الكتاب النبوي السالف الذكر، وما تبعه من استدعاء أبي سفيان الذي تصادف وجوده في الشام، للوقوف منه على أخبار النبي ودعوته، حسب رواية الزهري[4].

وهكذا تغيب أخبار الجابية عشية الفتح الإسلامي للشام، فلا يمرّ لها

---

(1) الزهري، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله شهاب الزهري (ت هـ 124 / 741م)، المغازي النبوية، حققه وقدم له سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، 1980، ص 58، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، الزهري.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 9 ج، دار صادر، بيروت ج 5، ص 41، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ابن سعد، الطبقات.

(3) أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي، «ت ـ 224 هـ / 838 م» الأموال، تحقيق خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، 1968 م، ص 113، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، أبو عبيد.

(4) المغازي النبوية، ص 59.

ذكر في مرويات مؤتة أو تبوك، خلافاً لبُصرى التي تترافق والأحداث الكبيرة، بدءاً برحلة النبي شاباً إليها بصحبة عمه أبي طالب[1] وانتهاءً بفتحها على يد المسلمين[2]، ذلك الفتح الذي كان باكورة الأعمال العسكرية الناجحة في الشام ومنطلق السيطرة عليها. ولكن الجابية تعود إلى الضوء وتردّدها مرويات الفتوح الشامية التي أشارت إلى نزول أبي عبيدة بن الجرّاح فيها[3] واتخاذها مقرّاً له[4]، حيث التقاه خالد بن الوليد قبل أن يمضي القائدان معاً إلى بصرى حسب رواية البلاذري[5]. وفي أثناء ذلك، تتضح سمة الجابية في الاسلام، كمعسكر رئيس في المنطقة الشامية[6] ومكان جُمعت فيه غنائم اليرموك[7]، لتتكرّس هذه السمة بعد نزول عمر بن الخطاب فيها وهو في طريقه إلى بيت المقدس[8].

ولعل قدوم عمر إلى الجابية لم يكن حدثاً عادياً في حينه، أو مجرد استجابة لشروط المدينة التي أبت الاستسلام لغير الخليفة، ولكنه مرتبط بسياسة الدولة الإسلامية وأمنها بعد مواجهتها وضعاً جديداً في أعقاب متغيرات

---

(1) كان عمره تسع سنوات، وهي رحلته الأولى إلى الشام، ابن حبيب، ص 9، اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 14.

(2) البلاذري أحمد بن يحيى (ت 286 هـ / 899 م)، فتوح البلدان، مراجعة وتعليق رضوان محمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى، 1959 م، ص 120، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا البلاذري، فتوح.

(3) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن بن علي بن أبي المكرم (ت 630 هـ / 1132 م)، الكامل في التاريخ، 13 ج، دار صادر، بيروت، 1982 م، ج 2، ص 406، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ابن الأثير.

(4) الأزدي، محمد بن عبد الله (ت هـ 231 / 875م)، تاريخ فتوح الشام، تحقيق عبد المنعم عبد المنعم عامر، القاهرة، 1970 م، ص 39 ـ 42، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، الأزدي.

(5) البلاذري، فتوح، ص 120.

(6) لامنس، الجابية دائرة المعارف الاسلامية، 15 ج، ترجمة أحمد الشنتاوي، ابراهيم زكي خورشد، عبد الحميد يونس، حافظ جلال، مراجعة أحمد المولى بك، م 6، ص 233، وسيشار لهذا المرجع عند وروده هكذا، لامنس، الجابية.

(7) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 142.

(8) ابن الأثير، ج 2، ص 501.

الفتوح. فلم يكن الخطر البيزنطي قد زال حينذاك تماماً من الشام، حيث أشارت الروايات إلى محاولة قام بها «الروم» بتحريض من أهل الجزيرة لإخراج المسلمين من حمص[1]، مما كان دافعاً على الأرجح لقدوم الخليفة إلى الشام وإغاثته أبا عبيدة في معسكره بالجابية[2] التي بقي الأخير فيها حتى وفاته، كما ورد في إحدى الروايات التاريخية[3].

ولذلك يأتي قرار الخلافة في مستوى خطورة المرحلة التي اقتضت مناقشة الموقف عن كثب، وتنظيم الخطوات اللاحقة ووضع حلول سريعة للمشكلات الإدارية والاقتصادية والعسكرية. فقد أشارت الرواية إلى أن عمر استدعى أمراء الأجناد لموافاته في الجابية[4]، «وقسّم الأرزاق وسمى الشواتي والصوائف وسدّ فروج الشام ومسالحها وأخذ يدور بها وسمى ذلك في كل كورة، واستعمل عبد الله بن قيس على السواحل من كل كورة وعزل شرحبيل واستعمل معاوية وأمّر أبا عبيدة وخالداً تحته... وأمّر عمرو بن عنبسة على الأهراء وسمّى كلّ شيء ثم قام في الناس بالوداع»[5]، حسب الرواية التي أوردها الطبري.

لقد أعطى قدوم عمر للجابية الأهمية العسكرية التي استمرت فترة طويلة، إذ وجد فيه المؤرخون تكريساً لهذا الدور الذي اتخذته على ما يبدو أجنادين في العهد البيزنطي. ولعل العمليات الحربية التي جرت في أعقاب اجتماع الخليفة إلى قادة أجناد الشام، كانت تنفيذاً لما اتفق عليه في مؤتمر الجابية الأول، استناداً إلى النصّ السالف الذكر الذي تضمن خطة شاملة للادارة الشامية ومسؤوليات القادة، سواء ما تعلّق بتصعيد حركة الفتوح أو بالدفاع عن الثغور، أو بتوزيع العطاء على المقاتلين، فضلاً عن تنظيم مسألة

(1) ابن الأثير، المصدر نفسه، ج 2، ص 530.
(2) المصدر نفسه، ج 2، ص 531.
(3) المصدر نفسه، ج 2، ص 559.
(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 500.
(5) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري «224 ـ 310 هـ / 838 ـ 922 م» تاريخ الرسل والملوك، 15 ج، طبعة أوفست عن طبعة ليدن، مكتبة خياط، بيروت، 1965 م، ج 4، ص ص 203 ـ 204، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، الطبري.

التموين، وغير ذلك مما احتاجت اليه ولاية من أبرز ولايات الدولة وأكثرها خطورة كولاية الشام.

توازنات.

على أن الجابية أخذت تفقد أهميتها، بما في ذلك الأهمية العسكرية، بعد استقرار العرب المسلمين في الشام وتأسيس معسكرات (أجناد) جديدة، اقتضتها طبيعة المرحلة التي مرّت بها الدولة الاسلامية في ذلك الحين، وقد ظلّت أسيرة طابعها البدوي الذي ترسّخ بعد تولي معاوية بن أبي سفيان أمر الشام، في الوقت الذي تألقت فيه دمشق كعاصمة حضرية، تعجّ بالحركة وتزدحم بالسكان وتوازي المدن العريقة في العمران والنظم وطرائق العيش. ولكن دمشق الأموية، لم تُشح بأنظارها عن البادية، بل كانت وثيقة العلاقة معها، في مرحلة تكوّن الدولة التي دانت في قيامها لمساندة القبائل الشامية، لاسيما قبيلة كلب، الأكثر قوة والأدنى موقعاً إليها[1]. وإذا كانت الأسرة ذات الصلة القديمة بالمراكز الحضارية قبل الاسلام قد بدت متأثرة كدولة بالنظم السياسية والاجتماعية في الأخيرة، فإنها لم تدّخر جهداً في استرضاء القبائل ومصاهرة بعضها وإيثاره بالامتيازات، على نحو ما حظيت به كلب خلال العهدين السفياني والمرواني من هذه الدولة.

وهكذا برز الكلبيون في مرحلة تغيرات سياسية هامة في بلاد الشام، تتمثل في الصراع البيزنطي ـ الفارسي والبيزنطي ـ الاسلامي، وما رافق ذلك من تقلّص نفوذ الإمارة الغسانية حتى مساحة القبيلة، في وقت شهد أيضاً سقوط «الحاجز» اللخمي في العراق، تحت ضغط المواجهة السافرة بين القوتين الكُبريين في ذلك الحين. ولقد انعكس قيام الدولة الاسلامية في المدينة على أوضاع الشام، وطرح العلاقة مع القبائل العربية المتنصّرة فيها وقت مبكر[2]. وشهدت تلك الفترة في الواقع حضوراً لافتاً للكلبيين في سياسة النبي الشامية، تجلّى في قيادة زيد بن حارثة، المتحدر أساساً منهم، بعض

---

(1) H. Lammens, Etudes Sur le régne du Calife Omaiyade. Mo'awia 1er, p. 288.
وسيشار لهذا المرجع عند وروده هكذا Lammens, Etudes.

(2) بيضون، حملة مؤتة، ص 8، 15.

السرايا في هذا الاتجاه، وفي إقامة أول «معاهدة» بين المسلمين وبين الأصبغ ابن عمرو الكلبي زعيم دومة الجندل[1]، فضلاً عن المهمة التي قام بها دحية الكلبي الذي تولى حمل الرسالة النبوية إلى هرقل، حسب الرواية التاريخية[2]. وإذا عرفنا أن النبي كان يولي أهمية كبيرة للعلاقات الاجتماعية وتوظيفها في خدمة الأهداف السياسية للدولة (زيد بالنسبة لكلب وعمرو بن العاص بالنسبة لبليّ[3] أثناء غزوة ذات السلاسل، وعثمان بن عفان بالنسبة لقريش في غزوة الحديبية)، أدركنا خطورة الموقع الذي أخذت تمثله القبيلة الكلبية في منطقة نفوذ الغساسنة، بالمقارنة مع القبائل العربية الأخرى التي تأخر انتشارها الفعلي في المنطقة حتى الفتح الإسلامي لبلاد الشام.

ولم تكن مصادفة تلك العلاقة المميزة بين والي الشام في العهد الراشدي (معاوية)، وبين هذه القبيلة التي قاتلت معه كوحدة كاملة في صفين[4]، واعتمد عليها بعد قيام دولته في تنفيذ أهدافه السياسية والعسكرية. ولم تكن مصادفة كذلك أن يدين الأمويون مرة أخرى للدعم الكلبي، الذي أسهم فعلياً في إنقاذ خلافتهم من السقوط، وبالتالي الدفاع عن نفوذهم المرتبط مصيرياً بهذه الأخيرة، مما جعل الكلبيين يغلّبون في اللحظة الحاسمة مصالحهم السياسية والاقتصادية على ما عداها من علاقات شخصية، أو عائلية، ويتحوّلون حتى السنوات الأخيرة الدولة الأموية إلى قوة مدافعة عن النظام، ليس في الشام فقط، ولكن حيث يكون تهديد ما له في مختلف الولايات

---

(1) جرت بين الأصبغ وعبد الرحمن بن عوف، الواقدي، ج 2، ص 561، ابن سعد، الطبقات، ج 2، ص 89.

(2) الزهري، ص 58.

(3) كان عمرو بن العاص يمت بقرابة لبليّ عن طريق أمه وهي إحدى القبائل التي استهدفتها غزوة ذات السلاسل، الواقدي، ج 2، ص 770، ابن هشام أبو محمد عبد الله بن هشام بن أيوب الحميري «ت 213 هـ أو 214» السيرة النبوية، جزآن، تحقيق مصطفى السقا، ابراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي ط 2، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1375 هـ / 1955 م، ج 2، ص 623، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ابن هشام.

(4) نصر بن مزاحم المنقري، «ت 212 هـ / 827 م» وقعة صفين، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، 1382 هـ، ص 217، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، وقعة صفين.

القريبة أو البعيدة (سفيان بن الأبرد الكلبي في تولّيه ضرب حركتي الخوارج الصفرية وابن الأشعث في العراق، وحنظلة بن صفوان الكلبي في القضاء على حركة البربر في المغرب، وأبو الخطار حسام بن ضرار الكلبي في محاولته إخماد الصراعات القبلية في الأندلس)[1]. ولعل بيعة يزيد بولاية العهد، وثّقت علاقات الكلبيين ـ وهم أخواله ـ بالنظام الذي أصبح وراثياً، بما يعنيه ذلك من ضمانة واستقرار لمصالحهم وامتيازاتهم في البلاط الأموي[2]. وقد بلغت مكانة زعيمهم حسان بن مالك في العهد السفياني، درجةً أصبح معها «رئيس قحطان وسيدها في الشام»[3]، حسب رواية المسعودي، وأصبح من القوة ما جعله يمثّل تياراً سياسياً في الأخيرة، مقابل التيّار الزبيري في الحجاز[4]. ولذلك يشترط الزعيم الكلبي مقايضة تأييده لمروان بن الحكم، باستمرار هذا الموقع البارز لقبيلته وانتقاله لابنائه ما بقيت الدولة الأموية قائمة[5].

وعلى الرغم من نفوذ الكلبيين في الدولة الأموية، فإن المعادلة لم تكن قائمة على التحالف الأموي ـ الكلبي، ولكنها اتخذت في عهد معاوية منحى متوازياً ما بين كلب وفهر بصورة خاصة، وقحطان وقيس بصورة عامة. فإذا كان الكلبيون قد حملوا عبء الدفاع المسلح عن الدولة مؤثرين الإقامة في جنوب الشام (جند الأردن)، فإن الفهريين كان لهم دورهم السياسي والاداري

---

(1) الطبري، ج 7، ص 251، ج 8، ص 12، ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت 257 هـ / 870 م) فتوح مصر وأخبارها، مطبعة بريل، ليدن، 1920 م، ص 222 ـ 223، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ابن عبد الحكم، المسعودي، مروج 3، ص 139، ابن عذاري، أبو عبد الله أحمد بن محمد المراكشيّ (ت 695 هـ / 1295 م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، 4 ج، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ج 2، ص 33، وسيشار لهذا المصر عند وروده هكذا، ابن عذاري.

(2) المسعودي، مروج، ج 3، ص 86 ـ 87.

(3) المسعودي، المصدر نفسه، ج 3، ص 86.

(4) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 132.

(5) اشترط حسان بن مالك على مروان بن الحكم ما كان لهم من الشروط على معاوية وابنه يزيد وابنه معاوية بن يزيد، منها أن يفرض لألفي رجل الفين الفين، وان مات قام ابنه أو ابن عمه مكانه، وعلى أن يكون لهم الأمر والنهي وصدر المجلس ما كان من حل وعقد فعن رأي منهم ومشورة، المسعودي، مروج، ج 3، ص 86.

البارز، حيث شارك زعيمهم الضحاك بن قيس[1] في صفين، وقاد «رجّالة الناس كلها»[2] حسب الرواية التاريخية، كما تولى أمر الكوفة[3] إحدى أخطر ولايات الدولة، بعد وفاة الوالي الشهير زياد بن أبيه[4]، وكان بالإضافة إلى ذلك في طليعة الذي اعتمد عليهم معاوية في «حضّ الناس على البيعة ليزيد»[5]. وقد عظم شأن الضحاك في السياسة الأموية، في أعقاب الدور الأمني الذي شغله في عهد معاوية، كقائد على شرطته[6]، والدور السياسي في عهد يزيد، كعامل له على دمشق[7]، مما هيأه من خلال هذا الموقع الهام، لدور أكثر خطورة بعد وفاة معاوية الثاني الذي أوصى أن «يصلي الضحّاك بالناس بدمشق»[8] حسب الرواية التاريخية.

وإلى جانب الضحاك، احتفظ معاوية بعلاقة جيدة مع الكلابيين[9] بزعامة زفر بن الحارث الذي كان عثمانياً متشدداً[10] وقاتل على «أهل قنسرين»[11] مع

---

(1) الضحاك بن قيس.. بن محارب بن فهر من قريش الظواهر، ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت 204 هـ / 819 م) جمهرة النسب، رواية أبي سعيد السكري عن ابن حبيب عنه، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت 1403 هـ / 1983، ج 1، ص 471، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ابن الكلبي.

(2) الطبري، ج 6، ص 6.

(3) خليفة بن خياط، (ت 240 هـ / 845 م)، تاريخ خليفة، رواية بقي بن مخلد، 2 ج، تحقيق سهل زكار، وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي، دمشق، 1967 م، ج 1، ص 265، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا خليفة بن خياط، ابن سعد، الطبقات، ج 6، ص 22.

(4) المسعودي، مروج، ج 3، ص 27.

(5) ابن سعد، الطبقات، ج 6، ص 22.

(6) جمهرة النسب، ج 1، ص 471.

(7) الاصفهاني، أبو الفرج الأصفهاني علي بن الحسن (ت 356 هـ / 976 م)، الأغاني، 25 ج، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت، 1955 ـ 1962 م، ج 19، ص 139، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، الأصفهاني.

(8) ابن سعد، الطبقات، ج 6، ص 39، ثمة رواية ثانية تشير إلى أن خالد بن يزيد هو الذي صلى بالناس بعيد وفاة أخيه، اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 254.

(9) من كلاب، وهي بطن من عامر بن صعصعة القيسية، نهاية الارب، ص 365.

(10) ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 48.

(11) الدينوري، أحمد بن داود (ت 282 هـ / 895 م)، الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1960 م، ص 172، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا الدينوري.

معاوية في صفين، وظلّ محتفظاً بالولاء للأمويين حتى بيعته لابن الزبير في أعقاب وفاة معاوية الثاني[1]. ويبدو أنه لم يكن معنياً كثيراً بالحركة الزبيرية، لولا التحدّي المتمثل حينذاك بتعيين سعيد بن بحدل الكلبي - أخي حسان - على قنسرين[2] التي كانت أحد المعاقل القيسية في ذلك الوقت، مما دفعه الى الثورة[3] - وهو التعبير المتداول في الرواية التاريخية - على الوالي الكلبي وإخراجه من المدينة. وهكذا نجح مؤسس الدولة الأموية في الإمساك بزمام الأمور، من خلال الموازنة بين القبائل الشامية الكبرى، دون أن يدع مجالاً لأي منها بأن تتجاوز حدودها المرسومة لها في الدولة بما في ذلك القبيلة الكلبية الأثيرة. وقد اتسعت دائرة هذه السياسة لتصبح ظاهرة العهد السفياني الأول، حيث نجح معاوية في تحقيق التوازن المنشود داخل قريش (المهاجرة وغير المهاجرة)، فضلاً عن التوازن داخل الاسرة الأموية (بنو حرب وبنو العاص)، واحتواء الثقفيين بعد منحهم إدارة العراق الذي ارتبط تاريخه الأموي أو كاد بهذه الأسرة، إلى آخر هذه التوازنات المتقنة التي ضبطها معاوية طوال عهده.

إختلال المعادلة

لم يكن الاضطراب السياسي في الشام، نتيجة لوفاة يزيد المفاجئة، بقدر ما كان محصلة لاضطراب التوازنات بعد غياب مؤسس الدولة الأموية. فقد أدى مقتل الحسين إلى ضرب التوازن النسبي مع بني هاشم، وأثارت موقعة الحرة ومعها استباحة «المدينة» وانتهاك الكعبة، نقمة المهاجرين والأنصار على الخليفة (يزيد). كما أدّىٰ تعاطفه الجامح مع الكلبيين[4] إلى خلل المعادلة التي أرساها معاوية، سواء على مستوى «الحزبين» القيسي واليمني، أو على مستوى القبيلة الواحدة التي شهدت إنقسامات داخلية، على غرار ما تعرضت له جذام من انشقاق بعيد وفاته[5]. ومن ناحية أخرى، فإنّ الصراع بين الأمويين من

(1) الطبري، ج 7، ص 34.
(2) الأصفهاني، ج 19، ص 139.
(3) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 13، الطبري، ج 7، ص 34.
(4) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 252، الأصفهاني، 19، ص 139.
(5) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 133، الطبري، ج 7، ص ص 32 - 35.

جهة وبين الهاشميين والزبيريين من جهة أخرى، قد أربك الحكم الأموي وفتح أبواب الأزمة مع أبناء الصحابة، الذين وفروا الغطاء الشرعي لخلافة معاوية، ذلك الغطاء الذي تعرّت منه تماماً خلافة يزيد، مما سيؤدي إلى طرح مسألة السلطة بصورة حتمية.

ويبدو أن الخليفة يزيد ـ ودون التوقف عند كفاءته التي كانت موضع طعن حتى المبالغة في معظم الروايات التاريخية ـ ذهب ضحية اختلال هذه التوازنات ـ لاسيما التوازن الأموي ـ الأموي الذي أودى اضطرابه بالحكم السفياني، محترقاً بنار الأخطاء الفادحة التي ارتكبها خلال مدة وجيزة من الزمن. فلعله ـ أي الخليفة ـ أراد بوحي من قناعاته أو بتأثير من مستشاريه، الضرب بالقبضة الحديدية على رؤوس المعارضة، مبتدئاً بالأخطر بينها، لحمل الجميع على الطاعة والسكينة. هذه السياسة المقترنة بالتحدي (حملة مسلم بن عقبة ومواكبتها مسافةً ما بعيد تحركها نحو الحجاز)[1]، أوقعت الخليفة في التطرف الذي بلغ حداً لم تستسغه الأسرة الأموية نفسها في ذلك الوقت. وإذا كنا لا نملك معطيات عن علاقة هذه التطورات الخطيرة بوفاة يزيد، فإن التوقيت قد لا يكون خاضعاً للمصادفة وحدها، لاسيما، أنّ الروايات التاريخية، لم تلمح حينذاك إلى أية متاعب مرضية[2] كان يعانيها الخليفة. ولكن هذه الروايات أشارت إلى اضطراب العلاقة مع جناح بني العاص من الأسرة الأموية، حيث جرى التقليد بأن يتولى شؤون الحجاز في عهد معاوية، بينما لجأ يزيد إلى خرق هذه المعادلة، بعزل عمرو بن سعيد بن العاص وتعيين اثنين من الجناح السفياني تباعاً هما: الوليد بن عتبة وعثمان بن محمد[3] كما أشارت إلى استيائه من تخاذل أمويي الحجاز (بنو العاص)، بعد إخراجهم من المدينة وعجزهم عن القتال «ساعة من نهار»[4]، معبّراً عن ذلك بما نسب إليه: «ليس هؤلاء بأهل أن يُنْصَروا حتى يُجهدوا أنفسَهُم في جهاد عدوهم وعزّ

(1) الطبري، ج 7، ص 5.

(2) أشارت إحدى الروايات إلى أنه كان مصاباً بمرض النقرس أثناء توديعه لحملة الحجاز، الطبري ج 7، ص 5.

(3) خليفة بن خياط، ج 1، ص 309.

(4) الطبري، ج 7، ص 6.

سلطانهم»[1].

وثمة دلالة أخرى كشفت عنها وفاة يزيد، هي أن البيت السفياني كان يدين لشخصية معاوية القوية وقدرته على توظيف الموروث الأموي في الشام والحجاز لمصلحة أهدافه السياسية، دون أن يكون للسفيانيين ذلك الحضور البارز في دولته. ولعل العودة إلى الروايات توضح هذه المسألة، حيث لم يتردد في ثناياها سوى القليل جداً من أبناء الأسرة السفيانية، مما كان له على الأرجح علاقة بضعفها من الناحية العددية. فلم يُعرف من أبنائها بعد أبي سفيان غير ما ورد عن حفيدين له توليا لمدة وجيزة أمر الحجاز، كما سبقت الإشارة، بينما انقطعت أخبار يزيد ابنه بعد وفاته في طاعون عَمْواس، في حين أنجب معاوية ثلاثة فقط من الأبناء وهم: يزيد وعبد الله الذي وُصف بالأحمق وعبد الرحمن الذي تُوُفي صغيراً حسب الرواية التاريخية[2].

وعلى عكس ذلك كان جناح بني العاص يمثل أغلبية ظاهرة في البيت الأموي، فهو ينطوي على ثلاثة فروع هم بنو عثمان بن عفان وبنو سعيد بن العاص وبنو مروان بن الحكم، حيث تولى الأول الخلافة وتداور الثاني والثالث ولاية الحجاز في عهد معاوية. وإذا كان طموح سعيد وأسرته قد انحصر في الولاية باستثناء أحد أبنائه (عمرو) الذي ورد اسمه كمرشح للخلافة في مؤتمر الجابية[3]، فإن بني مروان كانوا أكثر تهيئة للسلطة الأولى، منذ أن تولى مروان شؤونها الفعلية في عهد الخليفة عثمان، ممهداً لدوره المرتقب بعد غياب يزيد وتضعضع الحكم السفياني. ولقد استطاع مروان ـ بعد مقتل عثمان وانزواء أبنائه، وموت سعيد بن العاص[4] الذي حدث عقبه موتُ معاوية ـ توحيد أُسْرة بني العاص القوية تحت زعامته، ليصبح رجل بني أمية في ذلك الحين. ولعلّ تطورات الأحداث التي رافقت مجيء يزيد إلى الخلافة، ومحاولته (مروان) حمل الحسين بن علي على البيعة له بالقوة، دون أن يكون متولياً حينذاك أمور الولاية في الحجاز، تعبّر عما بلغه مروان من علو شأن في أسرته التي بلغ تعدادها أكثر

---

(1) الطبري، ج 7، ص 6.

(2) ابن الأثير، ج 4، ص 10.

(3) البلاذري، أنساب، ج 4، ص 130، وما بعدها.

(4) توفي في العام التاسع والخمسين للهجرة، خليفة بن خياط، ج 1، ص 272.

من ألف رجل مع مواليهم، عندما أخرجهم أهل المدينة إلى الشام[1].

وهكذا يمكن القول إن البيت السفياني استمد قوته من شخصية معاوية وتحالفه مع الكلبيين، ومن ثمّ إضعافه لخصومه والتفريق بينهم، حتى إذا توفّي بعد سلطة مديدة في الشام، بدا واضحاً أن هذا البيت لم يعد قادراً على الاحتفاظ بالزعامة، وذلك لافتقاره إلى الأركان الثلاثة التي قامت عليها دولة معاوية وهي: القيادة والعصبية والتوازن، مما كان له على الأرجح تأثير على موقف حفيده (معاوية الثاني) بعد اصطدامه بهذه المستجدات التي ساقته إلى الفشل. ففي الوقت الذي بلغت فيه الأزمة السياسية ذروتها في الشام، وارتفعت وتيرة العصبية إلى أقصاها لدى القبائل المتشاحنة، كان الموقف السفياني يزداد حرجاً بعد انصراف الأنظار نحو شخصيات جديدة، أسهمت بصورة متفاوتة في تحريك الأحداث، دون أن يكون بينها سفياني له ذلك الألق الذي تمتع به الضحاك بن قيس أو حسان بن مالك أو مروان بن الحكم، أو حتى عمرو بن سعيد، الذين تجاذبوا أطراف الموقف السياسي في ذلك الحين. فقد بدت العصبية السفيانية باهتة أمام هذه العصبيات الكبيرة، وهو واقع اعترف به، الوليد بن عتبة بن أبي سفيان، بعد أن زجّ به الضحاك في السجن مع سفيان بن الأبرد الكلبي ويزيد بن أبي النمس الغساني لتعاطفهم مع حسان ابن مالك، حيث «جاءت كلب فأخرجوا سفيان ابن الأبرد وجاءت غسان فأخرجوا يزيد بن أبي النمس. فقال الوليد بن عتبة: لو كنتُ من كلب أو غسان أُخرجت!»[2]. لقد حدث ذلك في وقت قدم فيه مروان إلى الشام، بعد إخراجه للمرة الثانية من المدينة[3]، ومعه عصبيته التي تمكن من خلالها محاورة الاتجاهات القبلية المتصارعة واجتذاب العصبية الأقوى (كلب) في المنطقة. وقد جسّدت مقولة مالك بن هبيرة السكوني[4] المؤيدة لخالد بن يزيد، خطورة العصبية المروانية الجديدة في سياق تحذيره لقريبه الحصين بن نمير المؤيد لمروان: «والله لئن استُخلف

---

(1) الطبري، ج 7، ص 5.

(2) المصدر نفسه، ج 7، ص 36.

(3) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 126، الطبري، ج 7، ص 34.

(4) السكون بطن من كنده اليمنية، القلقشندي، ص 65.

مروان وآل مروان ليحسدنك على سوطك وشراك نعلك وظل شجرة تستظلّ بها، إن مروان أبو عشيرة وأخو عشيرة وعم عشيرة، فإن بايعتموه كنتم عبيداً لهم»[1]. كما نُسب لمالك في السياق نفسه قول آخر لقريبه: «ويحك يا حصين، أتبايع لمروان وآل مروان وأنت تعلم أنهم أهل بيت من قيس»[2]، مما لا يدع ذلك مجالاً للشك بقدرة مروان عبر هذه العصبية القوية، على الامساك بزمام العصبيات الشامية وتحقيق توازنات جديدة مهّدت له الطريق إلى الخلافة.

الموقف في دمشق

كان تطور الأحداث مفاجئاً وغامضاً في عاصمة الأمويين، على نحو أربك جميع الأطراف السياسية التي شاب بعضها التردد أو عدم الحسم أو انتظار نضج المواقف. فقد أشارت الروايات إلى ثلاثة اتجاهات في الشام بعيد وفاة يزيد: «فرقة زبيرية وفرقة بحدلية هَوَاهم لبني حرب، والباقون لا يبالون لمن كان الأمر من بني أمية»[3]. ولذلك كان من الصعوبة إيجاد حلٍّ لمشكلة السلطة في دولة الأمويين، من دون معادلة قبلية جديدة، بعد أن أصبحت الكرة في أيدي شيوخ القبائل الشامية المعنيين أساساً بهذه التطورات التي أدت لأول مرة في الإسلام، إلى فرز حاد بين القبائل، قيسيها ويمنيّها، كانت ترهص به الأقوال المنسوبة إلى هذا الفريق أو ذاك في تلك المرحلة الانتقالية الدقيقة. ولعل الموقف الزبيري قد أسهم في تعقيد المشكلة، حيث كان خُلُوُّ مشروعه - إذا كان ثمة مشروع سياسي لديه - من الأفكار الواعدة على الأقل، قد جعله بطيء الحركة والتأثير في المواقف، على الرغم من توفّر الفرص الهامة

(1) الطبري، ج 7، ص 38.

(2) المصدر نفسه، ص 38، ورد هذا القول منسوباً لمالك أيضاً في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 20 ج، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، 1960، ج 6، ص 160، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ابن أبي الحديد، ولحسان بن مالك في الطبقات لابن سعد، ج 5، ص 41.

(3) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ت 571 هـ / 1175 م)، تهذيب تاريخ مدينة دمشق، 7 ج، هذبه ورتبه عبد القادر بدران، (ت 1927 هـ، ط 2)، دار المسيرة، بيروت، 1979 م، ج 7، ص 10، وسيشار لهذا المصدر عند وروده، ابن عساكر.

للدخول في الوقت المناسب إلى معقل الأمويين في الشام التي أثبتت قدرتها مرة أخرى على أن تكون مقرّاً للدولة، بينما أخفق ابن الزبير في توحيد الحجاز، ولم يُحْكِم السيطرة تماماً على العراق، نتيجة فقدانه التقدير الموضوعي للتحوّلات التي أسفرت عنها حركة الفتوح، وما تبعها من خروج الخلافة الراشدة أو بقاياها إلى الكوفة، ومن ثمّ قيام الدولة الأموية في الشام، في الوقت الذي بات فيه الحجاز ـ المقرّ الأثير لابن الزبير ـ عاجزاً عن استيعاب هذه المتغيرات ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكان المستفيد الأول من مأزق الحركة الزبيرية، الضحاك بن قيس الفهري الذي بدا أكثر من حليف للأخيرة، وربما صاحب مشروع خاص، معتمداً على قوته الذاتية في الشام وانتمائه لقريش (الظواهر)، إذ رُوي «أنه دعا قيساً وغيرها إلى البيعة لنفسه، فبايعهم يومئذٍ على الخلافة»[1]. وقد أصبح الضحاك نتيجة لذلك رجل الشام القوي، سواء من منظور ابن الزبير الذي «بعث اليه بعهده»[2] حسب الرواية التاريخية، أو من منظور الأمويين وحلفائهم، إنطلاقاً من الثقة الفائقة التي وضعها فيه معاوية ويزيد. ولكن الحذر من الكلبيين ـ الأكثر قوة في الشام واعتراضاً على تقدم القيسيين عليهم ـ جعل موقفه يتّسم بالتردد، أو كما وصفه صاحب الأغاني بأنه كان «يقدِّم رِجْلاً ويؤخِّر أخرى، إذا جاءته اليمانية وشيعة بني أمية أخبرهم بأنه أموي، وإذا جاءته القيسية أخبرهم أنه يدعو إلى ابن الزبير»[3]. والواقع أن هذا التردد كان باعثه ـ عدا قوة خصومه ـ عدم وضوح الموقف القيسي، المتأرجح بين ابن الزبير والأمويين، فضلاً عن ضعف ثقته بقيس التي كان لها هوى عثماني في الغالب، وانقطاع العلاقة مع القيسيين في الحجاز والعراق، وغموض موقف الكلابيين بزعامة زفر بن الحارث الذي لم يكن قد تبلور بعد تماماً إزاء هذه المسألة.

ولعل تردد الضحاك من جهة، وتباعد المواقف بين القبائل الشامية من جهة أخرى، قد أوجدا فرصة جديدة لابن الزبير الذي سارع إلى بيعته ـ ربما

(1) ابن عساكر، ج 7، ص 9.

(2) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 127.

(3) الاصفهاني، ج 19، ص 139 ـ 140.

بتأثير من الفرز السياسي والواقع المستجد ـ جندُ حمص بقيادة النعمان بن بشير، وهو واحد من قلةٍ من «الأنصار» الموالين للبيت الأموي، وكذلك بايعه ناتل بن قيس الجذامي الذي سبق له أن التقى ابن الزبير على ما يبدو في مكة، حيث عهد اليه بجند فلسطين بعد انتزاعه من نفوذ الكلبيين[1] وحليفهم الجذامي الآخر رَوْح بن زنباع، أحد أركان مؤتمر الجابية فيما بعد. وقد أضعف انضمام ناتل بن قيس إلى الزبيريين موقف حسان بن مالك، واضطره إلى الخروج من مقرّه (الأردن) إلى طبرية، قبل أن يتوجّه إلى الجابية إثر اتصالات دؤوبة مع حلفائه ومؤيدي البيت الأموي[2]. وفي الوقت نفسه حملت الأخبار «ثورة» زفر بن الحارث الكلابي في قنسرين وبيعته لابن الزبير[3]، كما سبقت الإشارة. أما في دمشق فقد «أخذ له الضحاك بيعة أهلها وفرّق عمّاله فيها»، حسب الرواية التاريخية، مما يعني أن الشام وأجنادها باستثناء الأردن أو بعضه[4]، أصبحت تابعة لابن الزبير الذي مدّ سيطرته أيضاً إلى مصر، ربما عبر الضحاك، حيث تولى حينذاك أمرها أحد أقاربه، وهو عبد الرحمن بن جحدم الفهري[5].

وفي تلك الأثناء، كان ابن الزبير قد ارتكب خطأً آخر، بنفيه أمويي المدينة[6]، حيث خرجوا للمرة الثانية إلى الشام، دون أن يعدموا تعاطفاً معهم من جانب حلفائهم والمتعصبين لهم في الأخيرة. وكان حسان بن مالك من جانبه دائباً على استنهاض جماعته واستثارة العصبيات الشامية ضد ابن الزبير، متهماً إياه بالنفاق، ومعتبراً قتلى الحرّة من أهل المدينة في النار[7]، في محاولة لتسويغ التورط السفياني في الأحداث الحجازية، وما ينطوي عليه ذلك من تبرئة للخليفة يزيد وتكريس لشرعيته واستمرارها مع ابنه ووليّ عهده (خالد).

---

(1) البلاذري، أنساب، ج 5، ص ص 127 ـ 128.

(2) المصدر نسه، ج 5، ص 128.

(3) الطبري، ج 7، ص 74.

(4) قيل أن بعض أهل الاردن كانوا مائلين إلى ناتل ومنحرفين عن حسان بن مالك، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 128.

(5) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 128.

(6) الطبري، ج 7، ص 35.

(7) المكان نفسه.

ويبدو أن الزعيم الكلبي الذي أعلن موقفه المؤيد للأخير، قد سارع حينذاك إلى التحرك فيما يشبه محاولة انقلابية بدمشق[1]، شارك فيها أحد أشهر القادة الكلبيين وأخلصهم لبني أمية (سفيان بن الأبرد)، ومعه قائد من غسان (يزيد بن أبي النمس)، فضلاً عن سفياني معروف هو الوليد بن عتبة[2]، مكرّساً وجوده التحالف الأموي ـ اليمني في الشام. ولكن هذه الحركة التي لم يكتب لها النجاح كان لها أكثر من دلالة هامة، حيث اصطدمت بقوة الضحاك الذي سبق له أن تولى أمرالعاصمة الأموية في عهد يزيد وجانباً من العهد السابق، مما يعني أن المعادلة السابقة لم تعد ممكنة في ظل المتغيرات المستجدة، بما في ذلك الخلافة التي أخذت في الابتعاد عن البيت السفياني الحاكم.

والواقع أن الضحاك كان على جانب من الذكاء والمرونة، وتجنّب بشكل عام المجاهرة بخصومته للأمويين على الرغم من سيطرته على دمشق وإعلان ولائه للحركة الزبيرية، حيث العلاقة القديمة مع البيت الأموي أعاقت ذلك، وحال عدم اقتناعه التام بقضية ابن الزبير، دون اتخاذ موقف حاسم لمصلحته. ومن هنا لم يشأ الضحاك فضّ التحالف مع الأمويين، بينما آثر هؤلاء تحقيق تسوية يكون الزعيم الفهري من أركانها، وذلك لحاجة كل من الطرفين إلى الآخر. وكان مروان الذي أخذ يتعزز موقعه في دمشق، وراء هذه السياسة الهادئة، بغية الوصول إلى تكتيل القوى الحليفة للبيت الأموي تحت قيادته، على أن يكون مرشح هذه التسوية[3] التي تحظى بتأييد مختلف المحاور في العاصمة الأموية والأجناد الموالية لها. ولعل الضحاك أسهم بصورة ما في تهيئة الأجواء لذلك، عندما استدعى الأمويين إلى دار الأمارة، «فاعتذر اليهم وذكر حسن بلائهم. . . وأنه ليس يريد شيئاً يكرهونه»[4]، مقترحاً ـ حسب الرواية التاريخية ـ دعوة حسان من الأردن والنزول في الجابية ومبايعة رجل

---

(1) المصدر نفسه، ج 7، ص 36.

(2) المصدر نفسه، ج 7، ص 35 ـ 36.

(3) محمد عبد الحي شعبان (ت 132 هـ / 749 م)، صدر الاسلام والدولة الأموية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1983 م، ص 105، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، محمد عبد الحي.

(4) الطبري، ج 7، ص 36.

منهم[1]. وثمة ما يمكن استنتاجه من ذلك، أن الضحاك كان لا يزال مسيطراً على الموقف في دمشق، متخذاً مقرّه كـ «خليفة» مؤقت في دار الإمارة[2]، وفي الوقت نفسه يؤكد ولاءه للبيت الأموي ويدين له بالفضل، ويقدّر بالتالي صعوبة اختراق الجبهة الشامية لغير مصلحته بعد التماسك الذي أظهره أبناؤه للاحتفاظ بالخلافة. وأخيراً فإن اختيار الجابية كان جزءاً من التسوية التي جرى الاتفاق عليها في «دار الإمارة»، حيث تم ذلك على الأرجح في ضوء اعتبارات جغرافية وسياسية معاً، لإرضاء الكلبيين باتخاذ أحد مستقراتهم القديمة مكاناً لحسم موضوع الخلافة، ذلك القرار الذي ربما انطوى حينذاك على محاولة مبكرة لإبعاد مرشحهم خالد بن يزيد والبيعة لمروان بن الحكم الذي حاز تأييد الأغلبية في البيت الأموي وأطراف أساسية في الشام.

وكان ثمة حرص لدى الأمويين على استمرار العلاقة مع الضحاك، واصرار على مشاركته في «المؤتمر» الذي تقرر عقده في الجابية، لبحث مسألة السلطة ومواجهة الزبيريين في العراق والحجاز، ولكن مؤتمر الجابية الذي اقترحه الضحاك، انعقد من دونه بعد تدخّل معطيات مفاجئة، أسهمت في شحن الأجواء مجدداً وأعادت الضحاك إلى مواقعه القيسية، راضخاً لموقفها غير المتعاطف مع مشروع التسوية في الجابية. والواقع أن بوادر الانفجار كانت قد شهدتها دمشق، عندما قامت غسان وكلب اليمنيتين، بحركة مضادة لإخراج سفيان بن الأبرد ويزيد بن أبي النمس من سجن السلطة القيسية المؤقتة كما سبقت الإشارة، منذرة باشتعال حرب القبائل التي أخذت تحدّد موقفها في ضوء مصالحها السياسية والاقتصادية. ولذلك بات من الصعب جداً التحكم في قرار القبيلة وكبح عصبيتها الجامحة في ذلك الحين. ومن هذا المنظور، فإن حساناً زعيم كلب، يسارع إلى عرقلة مشروع الضحاك زعيم قيس للحيلولة دون استئثاره بالسلطة الفعلية أو الوصاية عليها، بحيث يتحول الصراع السياسي، إلى صراع قبلي بين قطبي الشام وركني الدولة الأموية الأولى. فقد أشارت الروايات إلى أن تراجع الضحاك عن التزامه بمؤتمر الجابية، كان بتأثير

---

(1) المكان نفسه. أورد ابن عساكر في هذا السياق أن الضحاك ارسل «إلى بني أمية فأتاه مروان بن الحكم وخالد وعبد الله أبناء يزيد...» أي رؤساء الأسرة الأموية، ابن عساكر، ج 7، ص 10.

(2) الطبري، ج 7، ص 36.

من حليفه ثوْر بن معن السلمي[1] الذي عاتبه بقوله: دعوتنا إلى طاعة ابن الزبير فبايعناك على ذلك، وأنت تسير إلى هذا الاعرابي من كلب ليستخلف ابن اخته...»[2]، محرضاً الزعيم الفهري على اعلان ما كان يستره من بيعة لابن الزبير ـ أو التظاهر بها ـ والقتال على طاعته، مما حوّل أنظاره إلى مرج راهط[3] التي أخذ يتجمع فيها القيسيون من أنصار ابن الزبير[4].

ويبدو أن تراجع الضحاك، وما سبقه من تردد بين الموقفين الأموي والزبيري، لم يتأثر فقط بتعاطف قيسية الشام مع الموقف الأخير، ولكنه تأثر أيضاً بأصداء المتغيرات في المنطقة وما حولها، حيث بدت كفة ابن الزبير أكثر رجحاناً، دون أن يعدم ذلك تأثيراً في صفوف الأمويين، إذا ما توقفنا عند الرواية التي أشارت إلى عزم مروان بن الحكم على الذهاب إلى مكة ومبايعة ابن الزبير وأخذ الأمان منه لبني أمية[5]. وقد ترددت هذه الرواية في أكثر من مكان[6]، ولكن مع اختلاف في السياق الزمني، مما يرجّح اتخاذ مروان هذا القرار قبيل انقاذ الجبهة الأموية المتداعية، والإستنفار اليمني لمصلحة الأخيرة. وكان لعبيد الله بن زياد دور بارز في شحن المواقف وتأجيج العصبيات، على نحو تلاشت معها الآمال بالتسوية بين الطرفين. فقد نُسب اليه الحيلولة دون بيعة مروان لابن الزبير، واصفاً الأول بأنه «سيد بني عبد مناف[7]»، ودافعاً به إلى خوض معركة الخلافة في الشام، على أن يكفيه «قريشاً ومواليها»[8] حسب تعبيره. وفي الوقت ذاته، لم يُسقط ابن زياد قوة الضحاك من حسابه فحرّضه أيضاً على البيعة لنفسه، ملامساً عصبيته القيسية ومحرّكاً فيه الانتماء القرشي بما

(1) من سليم وهي بطن من الأوس من الأزد القحطانية، القلقشندي، ص 66.

(2) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 132، الطبري، ج 7، ص 36.

(3) تقع في ضواحي دمشق، على أميال منها، المسعودي، مروج، ج 3، ص 87، ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، (ت 626 هـ / 1228م)، معجم البلدان، 5 ج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1399 هـ / 1979 م، ج 5، ص 101، وسيشار لهذا المصدر عند وروده هكذا، ياقوت.

(4) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 134، الطبري، ج 7، ص 36.

(5) ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 40.

(6) البلاذي، أنساب، ج 5، ص 134، الطبري، ج 7، ص 34.

(7) ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 40.

(8) المكان نفسه.

نسب اليه قوله: «قد بويع صاحبك (ويقصد حسان بن مالك) واستقامت له النواحي وأنت حصرت نفسك بدمشق، فاخرج فعسكر ناحية يأتك الناس من كل صوب فإنك كبير قريش والمنظور إليه منها»[1]. فكان ذلك حسب الرواية نفسها، من الأسباب المباشرة لخروج الضحاك من دمشق إلى مرج راهط، مكرّساً الانقسام والمواجهة بين الاتجاهين الرئيسين في الشام. وقد أوردت الروايات هذه الحادثة منطوية على خطة، يبدو أنها أعدت مسبقاً بالاتفاق مع مروان[2]، وذلك لإخراج الضحاك من دمشق تمهيداً لاستيلاء الأمويين عليها[3]، إذ كان لهذه الصفقة المبكرة أهميتها في تعزيز موقع جماعة الجابية وترجيح المعركة لمصلحتهم، لما قدمته العاصمة الأموية من دعم مادي ومعنوي في المعركة الفاصلة.

وهكذا خسر الضحاك أبرز أوراقه بعد الخروج من دمشق، دون أن يجد ما يعوّض عن ذلك في مرج راهط التي اختارها القيسيون معسكراً لهم بعد فشل مشروع التسوية مع التحالف المرواني ـ الكلبي الجديد. وقد ساد التردد الذي سيطر على موقف الضحاك في دمشق، على أجواء الجبهة القيسية التي عانت الارتباك وعدم التجانس السياسي، دون أن تكون القضية الأساسية وهي البيعة، قد حسمت تماماً في ذلك الوقت. فثمة التباس حول مشاركة القيادات القيسية البارزة أو بعضها بصورة مباشرة في مرج راهط، والتباس أيضاً حول علاقة الضحاك، الذي تكرّس حينذاك زعيماً لقيسية الشام، مع ابن الزبير، ومدى اقتناعه بخلافته، وهو المرتبط بعلاقة جذرية مع الأسرة الأموية. ومن هنا تصبح موضع شك بيعة الضحاك لابن الزبير، حيث وجد نفسه متراوحاً بين ثلاثة مواقف: الأول أموي أملاه عليه موقعه البارز كوالٍ على دمشق ومقرّب من الأسرة الحاكمة، والثاني زبيري فرضه التعاطف القيسي معه، ولكن بالقليل من الحماسة نتيجة لابتعاد ابن الزبير عن مسرح الحوادث وتثاقله في اتخاذ القرار السياسي، والثالث ذاتي، انطلاقاً من الشعور بأنه ندّ لابن الزبير مثل مروان ومتكافئ معهما في انتمائه القرشي، مع تفوق في العصبية التي يفتقر إلى

(1) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 131.
(2) المصدر نفسه، ج 5، ص 141.
(3) المصدر نفسه، ج 5، ص 131.

قوتها كل من الاثنين. ومن هذا المنظور قد نفسر العلاقة الغامضة بين الضحاك وابن الزبير الذي لم يمنح على ما يبدو «حليفه» الثقة التامة لارتباطه العضوي بالأمويين من جهة، وخشيته من نفوذه القوي من جهة ثانية، مؤكداً هذا الارتياب بـ «حليفه» بما نسب اليه من القول بعد تلقيه خبر مقتله الذي لم يزعجه كثيراً على الرغم من نتائجه السلبية على حركته: «كان يرعى - أي الضحاك - في جبال مكة، فيأتي بالضربة من اللبن فيتبعها بالقبضة من الدقيق، فيرى ذلك سداداً من عيش، ثم أنشأ يطلب الخلافة ووراثة النبوة[1]».

وقد يحمل هذا النصّ في ثناياه، المفهوم السياسي أو ملامحه عند ابن الزبير الذي انطوى على عزلته في الحجاز، متجاهلاً الدور الحيوي للأمصار في مسألة السلطة منذ اغتيال الخليفة عثمان. فقد رضي بالتوكؤ على موروث الشورى الراشدي[2]، وحاول التماهي بقدر ما مع نموذج الخليفة عمر بن الخطاب، ولكن دون أن تكون لديه ألمعيته وسعة أفقه، فضلاً عن موازنته الدقيقة التي ترافق اختلالها مع اختلال المركزية الحجازية وانهيارها حتى أمد بعيد. وفي غمرة هذه التحوّلات التي انعكست إيجابياتها على حركته في بادئ الأمر، من فراغ في زعامة المعارضة إلى فراغ في السلطة أيضاً، دون أن يكون له يد في ذلك أو قرار، مم جعله لحينٍ محطّ الآمال بتوحيد الجماعة الإسلامية واستعادة الشورى الراشدية المفقودة. ولكن ابن الزبير، ألف الانتصارات السهلة وظلّ قابعاً في مكة، منتظراً ثمار صراع الآخرين[3]، لتوظيفه انتصاراً سياسياً أو عسكرياً جديداً بالقليل من الجهد ومن المبادرة. ولم تختلف سياسته الشامية عبر هذا المنظور عن سياسته الحجازية التي أخفقت في السيطرة التامة على الحجاز، وحتى عن سياسته العراقية الحافلة بالأخطار[4] التي بلغت ذروتها في استعداء أهل الكوفة وآخرين من زعماء القبائل[5]، فضلاً عن

(1) ابن عساكر، ج 7، ص 12.

(2) خليفة بن خياط، ج 1، ص 324.

(3) ابراهيم بيضون، الاتجاهات السياسية في الاسلام، من دولة عمر إلى عبد الملك، دار إقرأ، بيروت، 1985 م، ص 69، وسيشار لهذا المرجع عند وروده هكذا، بيضون، الاتجاهات.

(4) وصفه اليعقوبي بأنه «لم يصلح أن يكون سائساً» اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 274.

(5) ابن قتيبة، أبو محمد بن عبد الله بن مسلم (213 - 276 هـ / 828 - 889 م)، الامامة =

تضارب الرأي أحياناً بينه وبين أخيه مصعب[1]، الأكثر كفاءة ومقدرة بين رجالات الحركة الزبيرية. ولذلك فإن إخفاق ابن الزبير في الشام، كان إخفاقاً لمشروعه السياسي بكامله، حيث موقف القيسيين لم يكن بثقله معه، وتأييد رجلهم الضحاك بقي خجولاً حتى اللحظات الأخيرة، ولم يمنحه على الأرجح بيعته الفعلية. ذلك ما تدعمه الروايات التاريخية التي أوردت هذه البيعة مقترنة بالسرية بالنسبة للضحاك، وبالعلنية بالنسبة للآخرين (النعمان بن بشير وناتل بن قيس على سبيل المثال) الذين حدّدوا موقفهم في أول الطريق[2]، بينما كان الضحاك يحسب بدقة لآخره ويحرص على إبقاء الجسور قائمة مع البيت الأموي.

الموقف في الجابية

اتخذت الأزمة منحى تصاعدياً، منذ فشل الاتفاق بين الأطراف المتنافسة، وترافق هذا المنحى مع تشدد الكلبيين من جهة وضغط القيسيين على الضحاك من جهة ثانية، فضلاً عن الدور المزدوج الذي مارسه عبيد الله ابن زياد في توسيع شقة الخلاف بينهما، مما حوّل الجابية التي اقتُرحت مكاناً لتسوية الأزمة بمشاركة مختلف القبائل الشامية، إلى مقرّ يلتئم فيه المتحزبون لبني أمية من كلب وحليفاتها اليمنية. وثمة أبيات[3] منسوبة لمروان بن الحكم

= والسياسة، (منسوب له) 2 ج، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1957 م، ج 2، ص 23. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا، ابن قتيبة.

(1) ابن الأثير، ج 4، ص 279، بيضون، الحجاز والدولة الاسلامية، دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص 328، وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا، بيضون، الحجاز والدولة الاسلامية.

(2) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 132، الطبري، ج 7، ص 35. أبو الفداء، اسماعيل بن علي بن محمود (ت 672 ـ 732 هـ / 1273 ـ 1331 م) المختصر في أخبار البشر، 4 ج، المطبعة الحسينية، القاهرة، 1325 هـ، ج 1، ص 193، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا، أبو الفداء.

(٣) لما رأيت الأمر أمرا نهبا ... سيرت غسان لهم وكلبا
والسكسكيين رجالاً غلبا ... وطيئاً تأباه الا ضربا
والقين كمشي في الحديد نكبا ... ومن تنوخ مشمخرا صعبا

بُعيد انتصاره في مرج راهط، تشير إلى هذه القبائل التي شاركت في مؤتمر الجابية، وهي: كلب وغسان والسكاسك[1] والسكون وطيّ[2] والقين[3] وتنوخ[4]، حيث ورد بعض هذه القبائل في رواية أخرى أوردها الطبري[5]، فضلاً عن قبائل جذام (جماعة روح بن زنباع) وعُذْرة[6] وفزارة[7] ومذحج[8] التي وردت في أنساب البلاذري[9].

وكان أبرز المشاركين في «المؤتمر»، حسان بن مالك الذي انعقدت له «الرئاسة» وبقي أربعين ليلة يُسَلَّمُ عليه بالخلافة، فيما يرويه ابن الكلبي[10]. ذلك أنّ حسّاناً كان يحظى بتأييد مطلق من جانب القبائل اليمنية[11] التي رأت فيه الضمانة لمصالحها المرتبطة بالبيت الأموي. كما يعني ذلك انتهاء مسألة الخلافة وتكريس شرعية الأخير، ولكن دون الخليفة الذي بقي مثار خلاف وجدل خلال هذه الفترة. فقد كان حسان يميلُ بداهةً إلى قريبه خالد بن يزيد الأكثر تجسيداً للشرعية الأموية واستمراريتها، من غير أن يجنح به التعصب إلى حد إهمال مصالح قبيلته والقبائل الحليفة، إذ كان على استعداد لمناقشة ترتيبات جديدة في ظل الاعتراف بهذه المصالح.

والواقع أن مرواناً بدا الأوفر حظاً حين قدومه إلى الجابية، بعدما نجح في توحيد بني العاص الذين تفوقوا عدداً وقوة على بني سفيان في قريش، كما توصّل إلى إقناع عمرو بن سعيد الذي ورث زعامة الجناح الآخر من بني

= لا يأخذون الملك إلا غصبا وان دنت قيس فقل لا قربا
الطبري، ج 7، ص 39.

(1) بطن من حمير القحطانية، القلقشندي، ص 65.
(2) قبيلة من كهلان القحطانية، المصدر نفسه، ص 75.
(3) بطن من قضاعة القحطانية، المصدر نفسه، ص 75.
(4) حي من اليمن، المصدر نفسه، ص 179.
(5) الطبري، ج 7، ص 38.
(6) من كهلان القحطانية، القلقشندي، ص 191.
(7) بطن من كلب من قضاعة القحطانية، المصدر نفسه، ص 326.
(8) بطن من ذبيان من غطفان القحطانية، المصدر نفسه، ص 352.
(9) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 128.
(10) المصدر نفسه، ج 5، ص 135.
(11) L'ammens. L'avenement des Marwanides. p. 60.

العاص بعد وفاة أبيه، والذي نسب له القول لمروان: «أنت سيد قريش وفرعها، وأنت أحق الناس بالقيام بهذا الأمر»[1] فيما يرويه الطبري. كذلك يبرز هنا الدور الذي شغله عبيد الله بن زياد لمصلحة مروان، ربما لأن علاقته ساءت مع السفيانيين بعد أحداث العراق واضطلاعه فيها، أو لإعتقاده أن مرواناً الذي تولى إمرة المدينة جانباً من عهد معاوية الأول، كان له أنصار في الحجاز، بينما اقتصر تأييد خالد على قبيلة كلب وفرع من السكون بقيادة مالك ابن هبيرة[2]. وهكذا ضمن مروان في الجابية تأييد بني العاص والقبائل الشامية الأخرى، باستثناء قلة قليلة وقفت كما يبدو على الحياد ولم تتورط في هذا الصراع العربي ـ العربي، مثل أيمن ابن خريم بن فاتك زعيم أسد، الذي رفض دعوة مروان إلى القتال، حيث وجد فيه صراعاً قرشياً[3] على السلطة لا يعنيه كثيراً.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن مروان بن الحكم كان له تراثه الأموي، كمقرّب من الخليفة عثمان الذي أصهر له[4] وأطلق يده في كافة شؤون الدولة. وبعد اغتيال الخليفة كاد مروان أن يتزعم بني أمية، لولا أن خطف معاوية هذا الدور وانتزع منه القضية التي قاتل من أجلها في موقعة الجمل، وهي الثأر للخليفة عثمان، مما جعله يفسح في المجال لمعاوية بعد إظهاره كفاءة عالية في قيادة الأسرة الأموية. وأخيراً فإن بروز مروان، كمرشح مرجّح في الجابية ربما كان المقصود منه أيضاً، إعادة النظر في العلاقة مع المعارضة أو تخفيف عدائها للحكم الأموي، بعد أن بلغ الذروة في عهد يزيد. فثمة رواية أوردها الطبري تشير إلى «صداقة قديمة»[5] مع عليّ بن الحسين، دفعت الزعيم

---

(1) الطبري، ج 7، ص 41.

(2) البلاذري في أنساب، ج 5، ص 135.

(3) راجع الأبيات المنسوبة لأيمن في هذا المعنى:

ولست مقاتلاً رجلاً يصلي ... على سلطان آخر من قريش

له سلطانه وعلي اثمي ... معاذ الله من سفه وطيش

أأقتل مسلماً في غير ذنب ... فليس بنافعي ما عشت عيشي

البلاذري أنساب، ج 5، ص 131.

(4) تزوج من عائشة بنت عثمان، الطبري، ج 7، ص 7.

(5) المصدر نفسه، ج 7، ص 7.

العلوي إلى إيواء حرمه ـ أي مروان ـ خلال محنة الأمويين في المدينة. ومن هذا المنظور، فإن ترشيح مروان في الجابية، كان يعني اختيار الأقل إثارة للمعارضة بين مرشحي الأسرة الأموية، لاسيما المعارضة العلوية التي كان لها نفوذ معنوي واسع في الحجاز والعراق.

وهكذا فإن رجحان كفة مروان في مؤتمر الجابية، كان محصلة لهذه المعطيات التي يمكن أن نضيف إليها أيضاً عنصر السّن، بما يعنيه من تجربة غنية يفتقر اليها المرشحان الآخران: خالد بن يزيد وعمرو بن سعيد. ولكن هذه المسألة على ما يبدو لم تلعب الدور الرئيس في معايير المؤتمرين في الجابية، خلافاً للروايات التاريخية التي توليها أهمية خاصة، وتجعل من حداثة خالد، العائق الأساسي في اختياره مرشحاً إجماعياً في المؤتمر. ولعل هذه المسألة تحتاج إلى إعادة تقويم في ضوء المعطيات المتوافرة في هذا السبيل، حيث أجواء المؤتمر لا تعبّر عن توقف المجتمعين طويلاً عندها، كما أن الروايات التاريخية ليست خالية من اللبس، على نحو ما أوردته رواية عوانة ووصفِها خالداً بأنه غلام[1]، في الوقت الذي رقي المنبر وتكلم «بكلام أوجز فيه لم يُسمع مثله»[2] حسب الرواية نفسها. فقد تردد اسمه ـ أي خالد ـ في سياق الجدل على الخلافة، وكان حاضراً إلى جانب المعنيين بأمرها في دمشق والجابية ومرج راهط، مما يفترض أنه تجاوز هذه المرحلة من العمر. وتجدر الاشارة إلى أن هذه الرواية لدى البلاذري، سقطت منها هذه الصفة، حيث «قام خالد بن يزيد بن معاوية على مرقاتين من المنبر فتكلم وسكن الناس»[3]. وفي ضوء هذه الإشكالية، فإن خالداً حسب الرواية السابقة، تمتع بحضور سياسي ومقدرة خطابية، كان لهما تأثير في تهدئة الوضع الذي أخذ يميل إلى التفجّر في العاصمة الأموية.

والواقع أن هذه المسألة لم تُثر للمرة الأولى في الجابية، ولكنها أُثيرت بصورة ما في العهد الإسلامي المبكر. فقد طرحت مسألة السن في معرض الجدل الذي أثارته بيعة السقيفة، حيث كان بين المواصفات التي تداولها مؤيدو

---

(1) الطبري، ج 7، ص 36.

(2) المكان نفسه.

(3) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 133.

أبي بكر، بأنه متقدم سناً على عليّ، بما يعنيه ذلك من تجربة راجحة. كما أثيرت هذه المسألة قبيل بيعة عثمان، وأُثيرت أيضاً في عهد معاوية، عندما عزم على البيعة لابنه بولاية العهد، مما أدى إلى تلك الموجة من الانتقاد التي صبّت في معظمها على نزق يزيد وخفته واهتماماته غير الجادة، وغير ذلك مما اعتُبر محصلة لحداثة سنه. وكان من أبرز المنتقدين حينذاك، مروان بن الحكم الذي اعترض على قرار معاوية بما نُسب إليه قوله: «أعدل عن تأميرك الصبيان واعلم أن لك من قومك نظراء»[1]. وقد كان العرب قبل الاسلام، يؤثرون على ما يبدو المسنّين على الفتيان في القيادة، وتلازمت الرئاسة عندهم في الغالب مع الشيخوخة، كما اكتسب زعيم القبيلة أو العشيرة عادةً صفة الشيخ ولقبه، على غرار أبي سفيان الذي عرف بشيخ قريش[2]، بعد أن آلت اليه الزعامة الفعلية في مكة. وكان لهذه الصفة وقعها أيضاً في المداولات التي جرت ما بين دمشق والجابية، حيث وصف ابن زياد، الضحاك بن قيس بأنه «كبير قريش»[3] ووصف الحصين بن نمير مرواناً في المقابل بأنه «شيخ قريش»[4]، واعتبره حسان بن مالك «كبير قريش وسنّها»[5]، ونُسب إلى روح بن زنباع القول في السياق نفسه «افنبايع الصغير وندع الكبير»[6]، إلى آخر ما أشارت اليه الروايات في معرض المفاضلة بين مروان وخالد في هذا المجال.

وهكذا فإن مسألة السن كانت عنصراً بارزاً في ترشيح الخليفة في الجابية، ولكنها لم تكن العنصر الأساسي فيه، حيث كان الفارق كبيراً بين الاثنين، دون أن يعني تقدم مروان في السن أن خالداً كان لا يزال غلاماً حدثاً، مما اقتضى إبعاده نتيجة لهذا الأمر. ذلك أن جماعة الجابية، إذا كانوا قد حسموا باكراً مسألة الخلافة بعد إتفاقهم على إبقائها في البيت الأموي، فإنهم تأخروا كثيراً في الاتفاق على الخليفة الذي بقي اسمه «أربعين ليلة»[7]

(1) المسعودي، مروج، ج 3، ص 29.

(2) Lammens, La République marchande de la mécque vers L'ans 600 de notre. P^er. P.31.

(3) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 131.

(4) المصدر نفسه، ج 5، ص 134.

(5) المصدر نفسه، ج 5، ص 139.

(6) المصدر نفسه، ج 5، ص 135.

(7) المصدر نفسه، ج 5، ص 134 ـ 135.

موضع تشاور بين الناس[1]، بما لذلك من دلالة على تباعد المواقف بينهم، في وقت كان على الخليفة المرشح، مراعاة التطورات السياسية والتوازنات المستجدة، بعد اختلالها في عهد يزيد وانهيارها تماماً بعد وفاته، واتخاذ كل فريق معسكراً له في مواجهة الآخر. ومن هذا المنظور تجاوز الموقف في الجابية مسألة السن، كما تجاوز اعتبارات لا تقلّ أهمية عنها، مثل القرابة بين حسان وخالد، إذ تنازل الأول عن «حق» الثاني، بعد أن أدرك خطورة المرحلة وحاجتها إلى منقذ تتوافر فيه عناصر القيادة والقوة والتجربة، دون أن يكون المرشح السفياني حائزاً على عنصر منها في ذلك الحين.

وفي ضوء ما آلت اليه المواقف في الجابية، يمكن تفسير هذا التحوّل لمصلحة مروان الذي كرّس المعادلة الأموية ـ الكلبية، واستجاب لشروط بعض حلفائه[2]، إذ بات هاجس القيادات القبلية في الجابية، إنقاذ الخلافة الأموية من السقوط، ومن ثم البيعة للشخصية الأكثر قدرة على حماية نفوذها ومصالحها قبل أي اعتبار آخر. ومن هذا المنطلق أيضاً، يمكن تفسير الموقف الكلبي الجديد ومعه البيعة لمروان التي سوّغها حسان فيما نُسب اليه من القول لخالد: «إنّ الناس قد أبوك لحداثة سنك وإني والله ما أُريدُ هذا الأمر إلاّ لك ولأهل بيتك، وما أبايعُ مروان إلاّ نظراً لكم»[3]. ولكن خالداً، الذي فقد الأمل بالخلافة بعد انصراف «خاله» عنه، لم يقتنع بما تذرّع به حسان من حداثة السن لتغيير موقفه الذي فرضته في الواقع أسباب أكثر موضوعية، وأعجزته[4] بالتالي عن المضي في دعم ترشيحه، دون أن يخفي انتقاده لهذه «المؤامرة» التي دُبرت بليل، مستهدفة البيت السفياني حسب تعبيره[5].

وإذا كان مروان قد برز كمرشح له حظه الأوفر في الخلافة منذ قدومه

---

(1) المصدر نفسه، ج 5، ص 134.
(2) الطبري، ج 7، ص 43.
(3) المصدر نفسه، ج 7، ص 38.
(4) راجع رواية عوانة حول اتهام خالد لحسان بقوله: «بل عجزت عنا»، المكان نفسه.
(5) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي «ت 328 هـ / 939 م» العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر، ج 5، ص 134، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: ابن عبد ربه.

إلى الشام، متمتعاً بشروط لم يتمتع بها خالد بن يزيد، بما في ذلك شرط السن، فإن المرشح السفياني تجاوز على الأرجح مرحلة الحداثة إلى الشباب، انطلاقاً من حضوره البارز في مختلف أطوار الأزمة ما بين دمشق والجابية. وعلى الرغم من الافتقاد إلى معلومات دقيقة عن عمر خالد في تلك الفترة، فإن ثمة مؤشرات ترجّح بلوغه العشرين أو دونها بقليل، مما يفترض التكافؤ مع الدور الذي قام به في «تسكين»[1] الناس بعد خطبته في دمشق، أو في الهجوم على السجن مع أخيه عبد الله و«أخوالهما من كلب»[2] لإخراج الوليد ابن عتبة منه، أو الاحتجاج على موقف خاله في أعقاب البيعة لمروان في الجابية، وغير ذلك من مؤشرات تحمل على الاعتقاد بأنه لم يكن حينذاك «غلاماً» على هوامش الأحداث كما وصفته الروايات التاريخية. فقد ذكر ابن طولون أن يزيداً وُلد «بعد العشرين للهجرة»[3]، وهو ما يرجّحه لامنس الذي يعتقد أن ولادته كانت بين الاثنتين والعشرين والسابعة والعشرين للهجرة[4]. على أن عمره يبدو أقل من ذلك لدى البلاذري والطبري، حيث أورد الأول أنه توفي عن تسع وثلاثين سنة[5]، وذكر الثاني أنه توفي وهو ابن ثمان وثلاثين أو تسع وثلاثين سنة[6]، بينما تراوح عمره حين وفاته لدى ابن خياط بين «ثمان وثلاثين وبضع وأربعين سنة»[7].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان يزيداً عاش نحو الأربعين من السنين، أي أنه ولد في منتصف عشرينات القرن الأول، ويُرجّح زواجه في الأربعينات منه، حيث كان متزوجاً على ما يبدو عند ذهابه إلى مكة وإقامته الحج في السنة الواحدة والخمسين للهجرة[8]. أما ابنه معاوية، فإن عمره قد تجاوز العشرين حين وفاته، كما أجمعت على ذلك الروايات، التي رجّحت في معظمها وفاته

---

(1) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 137.

(2) الطبري، ج 7، ص 36.

(3) قيد الشريد من أخبار يزيد، مخطوطة ورقة 6/ 2.

(4) Lammens, Etudes sur le règne du Calife Omiyade Mo'awia 1er. p. 325.

(5) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 61.

(6) الطبري، ج 7، ص 15.

(7) خليفة بن خياط، ج 1، ص 321.

(8) اليعقوبي، تاريخ ج 2 ص 239 .Lammens, Etudes sur le règne du calife Moáwia 1er p. 440

عن ثلاث وعشرين سنة، استناداً إلى البلاذري[1] والطبري[2] واليعقوبي الذي أشار في الوقت نفسه إلى قيام أخيه خالد بالصلاة عليه[3]، مما يعني أن الفارق كان ضئيلاً بين عمري الأخوين. ولعل ما يهمنا في هذا السياق، أن خالداً كان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره على الأرجح إبّان انعقاد مؤتمر الجابية، أي أن عمره حينذاك لم يكن عائقاً أمام ترشيحه للخلافة. ولكن ما حدث في تلك الظروف الصعبة، أن المؤتمر بعد أربعين يوماً من الجدل، لم ير بدّاً من استبعاد الأضعف عصبية ونفوذاً وسياسة، وتبنّي الأقوى والأقدر على التصدي للمرحلة وتحدياتها و«مقاومة» ابن الزبير بصورة خاصة[4] بحيث لا يصبح السنّ هو الامتياز، ولكنها عصبية بني العاص الأقوى في قريش التي انهزمت أمامها العصبية السفيانية الضعيفة.

ولعل بني العاص، بعد «هجرتهم» القسرية إلى الشام ونجاح مروان في توحيد اتجاهاتهم الثلاثة، باتوا يمثلون أقوى العصبيات القرشية بوجه عام والأموية بوجه خاص. فهنالك أبناء عثمان الذين لم يستسيغوا كثيراً خلافة السفيانيين التي قامت على أنقاض خلافة عثمان وفي ظل شعار الثأر له. وقد أورد البلاذري أسماء عشرة منهم، وكانت ثلاث من أمهاتهم قرشيات، وهم عبد الله الأكبر الذي توفي في وقت مبكر وعبد الله الأصغر وعمرو وابان الذي تولى أمر المدينة في عهد عبد الملك[5]، وخالد وعمر وسعيد الذي قلّده معاوية ولاية خراسان[6]، والوليد والمغيرة وعبد الملك[7]، حيث كان

---

(1) أورد البلاذري انه توفي «وهو ابن تسع عشر سنة... ويقال ابن عشرين.. ويقال ابن احدى وعشرين سنة وثمانية عشر يوماً» البلاذري، أنساب، ج 4، ص 63.

(2) الطبري، ج 7، ص 17، ذكر ابن خياط انه توفي عن إحدى وعشرين سنة، خليفة بن خياط، ج 1، ص 321، وذكر المسعودي انه توفي عن اثنتين وعشرين سنة، المسعودي، مروج، ج 3، ص 73.

(3) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 254.

(4) المسعودي، التنبيه والاشراف، دار التراث، بيروت، ص 266، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا المسعودي، التنبيه.

(5) ابن الكلبي، ج 1، ص 161.

(6) المكان نفسه.

(7) البلاذري، أنساب، ق 1، ص 600 ـ 601.

لمعظمهم أبناء كثر عاصروا مؤتمر الجابية أو شاركوا فيه، وتقلّد بعضهم فيما بعد مناصب في الدولة المروانية[1].

ويبدو أن الجناح الأقوى في بني العاص، مثّله حينذاك بنو سعيد بن العاص (الجد) المعروف بأبي أحيحة، تيمناً بابنه البكر صاحب هذا الاسم، والمعروف أيضاً بـ «ذي التاج»[2] حسب رواية ابن الكلبي، مما له دلالة على ثرائه ونفوذه التجاري في مكة قبل الاسلام. وقد عُرف من أبنائه ـ عدا ابنه البكر الذي قُتل يوم الفجار ـ [3] العاص الذي قتل في موقعة بدر، وعبيدة وعبد الله وسعيد الذي قتل مع النبي في غزوة الطائف[4]، وخالد وأبان وعمرو الذي قتل في معركة أجنادين[5]. ومن أشهر أبناء هؤلاء، سعيد بن العاص الحفيد[6] الذي برز اسمه في احداث الكوفة وبدايات التمرد على سياسة الخليفة عثمان، حيث كان والياً عليها وأثار بمقولته الشهيرة[7] حفيظة أهلها الذين حملوا الخليفة على عزله، مما كان مؤشراً للاضطرابات الخطيرة التي أودت بالخليفة عثمان بعد سنتين فقط من هذه الحادثة.

وقد كان سعيد نداً لمروان بن الحكم إبّان خلافة معاوية بن أبي سفيان، الذي عهد للاثنين بولاية الحجاز، حيث كان يعزل أحدهما ليولّي الآخر، اضعافاً لهما وتحقيقاً للتوازن في بني العاص، فضلاً عن التوازن بين هؤلاء وبني سفيان أصحاب الخلافة. ومن أبرز أبناء سعيد: عمرو المعروف بالأشدق[8]، وهو أحد أقطاب الجابية وثالث المرشحين بعد خالد ومروان، معتمداً على تأييد أخوته السبعة وهم: يحيى ومحمد وعبد الله وعنبسة وابان

---

(1) ابن الكلبي، ج 1، ص 161، البلاذري، أنساب، ق 1، ص 62، وما بعدها.

(2) «كان إذا اعتم بمكة لم يعتم أحد بلون عمامته إعظاماً له، وكان يقال له ذو التاج» ابن الكلبي، ج 1، ص 163.

(3) البلاذري، أنساب، ج 4، ص 124.

(4) ابن الكلبي، ج 1، ص 163، البلاذري، أنساب، ج 4، ص 124 ـ 125.

(5) البلاذري، أنساب، ج 4، ص 128.

(6) سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، ابن الكلبي، ج 1، ص 165.

(7) إنما السواد بستان قريش، المصدر نفسه، ج 1، ص 165 ـ 166.

(8) البلاذري، أنساب، ج 4، ص 136.

وعبد الرحمن وعثمان[1]، الذين دافعوا مع أبنائهم عن خلافة الأمويين بعد إخراجهم من الحجاز.

أما بنو مروان فهم الذين ينتسبون إلى الحكم بن العاص بن أمية. وقد أوردت كتب الانساب إلى جانب مروان أسماء عشرين من الأبناء وهم: عثمان المعروف بالأزرق[2] وعبد الرحمن والحارث الذي شارك في حملة افريقية بقيادة والي مصر في عهد عثمان[3]، وصالح وعثمان الأصغر ويحيى الذي تولى أمر المدينة في عهد عبد الملك بن مروان[4]، وأبان وعمرو وحبيب ويوسف والنعمان وأوس وعمرو وأمامة وسهيل وعبيد الله وعبد الله والحكم وخالد وعبد الله الأصغر[5]. كما أوردت عشرة من الأبناء لمروان وهم: عبد الملك كبيرهم ووليّ عهده، وعبد العزيز (ولي عهده الثاني) ومعاوية (والي فلسطين في عهد عبد الملك) وبشر وقد كان صاحب راية في مرج راهط[6] ثم والياً على الكوفة بعد القضاء على الحكم الزبيري في العراق، وأبان وعبيد الله وداوود وأبو عثمان وعمرو ومحمد (والي الجزيرة في عهد عبد-الملك)[7]. وقد شارك هؤلاء مع بعض أبنائهم في مؤتمر الجابية، وقاتلوا تحت راية مروان في مرج راهط ودافعوا عن الدولة[8] التي انتسبت للأخير كما انتسب اليه هذا الفرع من بني العاص الأمويين.

وفي ضوء ما كانت تمثله الأسرة المروانية في تلك المرحلة الحاسمة، مستمدّة ذلك من عدد أبنائها ووحدتهم وتراث شيخها (مروان)، رأى المتحزبون لبني أمية في الأخير، واحداً من رموز هذه الأسرة، لاسيما زعيم جذام (روح بن زنباع) الذي سوّغ تأييده لمروان انه: «قاتل عن أمير المؤمنين

(1) ابن الكلبي، ج 1، ص 167 ـ 169، البلاذري، أنساب، ج 4، ص 146 وما بعدها.

(2) المصدر نفسه، ج 5، ص 160.

(3) عبد الله بن سعد بن أبي سرح، ابن عبد الحكم، ص 246.

(4) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 160.

(5) المكان نفسه.

(6) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 139.

(7) ابن الكلبي، ج 1، ص 151، والبلاذري الذي اكتفى بايراد ثمانية فقط، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 164 وما بعدها.

(8) الطبري، ج 7، ص 40.

عثمان يوم الدار وقاتل عليّ بن أبي طالب يوم الجمل ورمى طلحة بسهم فاستقاد منه لعثمان»[1]. ومن هذا المنطلق لم يكن لبني عثمان اعتراض على مروان بن الحكم، بل كانوا خلافاً لذلك، يؤثرونه على معاوية والسفيانيين، الذي تولوا الأمر تحت راية الخليفة الأسبق (عثمان) وعلى حساب أبنائه والمقربين، لاسيما الأكثر قرباً طوال عهده (مروان) الذي كان أولى حسب رأيهم بوراثة عثمان من معاوية. أما بنو سعيد بن العاص، فقد كانوا على الرغم من قوتهم غير قادرين على المضي بعيداً في المنافسة مع المروانيين، بعد تفوق زعيمهم على عمرو بن سعيد بحنكته وتجربته وتراثه الأموي، مما جعل هذه الاتجاهات الثلاثة تقر بزعامة مروان وتلتئم تحت قيادته في تلك الظروف الصعبة. وفي المقابل كانت العصبية السفيانية واهية، وكان ممثلها في الجابية (خالد بن يزيد) يفتقد أوراقه تباعاً، ومعها حقه الشرعي كوليّ للعهد، دون أن يجد إلى جانبه تكتلاً أسرياً يتكافأ مع ذلك الذي توافر لمروان أو عمرو. فلم يكن لشيخ السفيانيين[2] من أبناء سوى معاوية (الأول) ويزيد (أول ولاة الشام) الذي لم يعقب[3] وعتبة الذي لم ينجب أيضاً[4] ومحمد وعمرو وعنبسة الذي ولي الطائف في عهد معاوية، وحنظلة الذي قتل يوم بدر[5]. ولم يكن كذلك لمعاوية أبناء، سوى يزيد (ولي العهد) وعبد الله[6] الذي نُسب إليه القتال مع الضحاك في مرج راهط ووقوعه أسيراً في يد عمرو بن سعيد[7]. أما يزيد فقد اقتصر على ثلاثة أبناء أو أربعة وهم: معاوية الذي تولى الخلافة مدة وجيزة واختفى في ظروف غامضة، وخالد الذي أخفق في الاحتفاظ بزعامة أسرته السفيانية[8]، فضلاً عن اثنين غير معروفين وهما: عبد الله وأبو

---

(1) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 135.

(2) صخر بن حرب المعروف بأبي سفيان.

(3) ابن الكلبي، ج 1، ص 178.

(4) ابن حبيب، ص 379.

(5) ابن الكلبي، ج 1، ص 177 ـ 178، البلاذري، أنساب، ق 1، ص 5 ـ 6.

(6) وصفه ابن الكلبي بأنه «كان أحمق الناس» ابن الكلبي، ج 1، ص 182.

(7) روى البلاذري أن عمراً قال له: «نقاتل لنشد ملككم وانت تقاتل لتضعفه» البلاذري، أنساب، ج 5، ص 1.

(8) المصدر نفسه، ج 4، ص 4.

سفيان[1].

وهكذا كانت معاناة خالد بن يزيد، في افتقاره إلى عصبية قوية لم تتوافر في البيت السفياني المترنّح، مما اضطره إلى الاعتماد على عصبية أخواله الكلبيين لدعم حقه في الجابية. ولكن هؤلاء برغم إيثارهم له وميلهم إلى استمرار الشرعية السفيانية في السلطة، ما لبثوا أن تراجعوا عن موقفهم بعد تحوّل الأكثرية في الجابية، بمن فيهم مالك بن هبيرة (من زعماء السكون) إلى جانب مروان[2] الذي تمّت بيعته أخيراً بعد مداولات طويلة، وكان أول الداعين اليها زعيم كلب مالك بن حسان[3]. ولكن التسوية التي انتهى اليها أقطاب يمنية الشام في المؤتمر راعت مشاعر الكلبيين ومصالحهم في الدولة «الجديدة»، دون أن تكون تسمية خالد ولياً للعهد[4] سوى ترضية معنوية لبني سفيان، أكثر منها لبني كلب الذين أدركوا حينذاك خروج الخلافة نهائياً من بيت معاوية، وقرروا في ضوء ذلك ربط مصيرهم بالأسرة الحاكمة الجديدة.

ولعل هذه التسوية التي عبّرت عما تمتع به مروان وأركانه في الجابية من ذكاء وحنكة، قد وضعت حداً لصراعات الجبهة الأموية وحلفائها، حيث كان الانجاز البارز فيها، توحيد فروعها الأربعة[5] على الصعيد الأسروي، وتكريس التحالف مع بني كلب على الصعيد القبلي، مع اختلاف في التوازنات التي كان على المروانيين إعادة صياغتها بعد الشرخ العميق الذي أحدثه انتقال السلطة اليهم بين القبائل الشامية. بيد أن مؤتمر الجابية حقق من منظور آخر نتائج في غاية الأهمية، كان في طليعتها حلّ النزاع في الأسرة الأموية وتوحيد أنصارها في الشام حول مروان، كما أولى المؤتمر اهتماماً بالمشكلة الزبيرية، مقرراً حينذاك عدم المواجهة المباشرة معها، والتركيز في تلك المرحلة على مصر

---

(1) المكان نفسه.

(2) المصدر نفسه، ج 5، ص 634 ـ 635.

(3) تمت البيعة لثلاث خلون من ذي القعدة سنة أربع وستين، المصدر نفسه، ج 5، ص 139، الطبري، ج 7، ص 38.

(4) اتفق على تسمية خالد بن يزيد ولياً لعهد مروان وتعيينه على إمارة حمص، وعمرو بن سعيد ولياً لعهد خالد وتعيينه على إمارة دمشق الوظيفة التي تولاها الضحاك سابقاً، الطبري، ج 7، 387.

(5) بنو عثمان ومروان وسعيد بن العاص وسفيان.

وتخوم العراق. ولكن المؤتمرين عجزوا عن معالجة المشكلة القيسية المعقدة، مما أدى إلى إنهاء السلام القيسي ـ الكلبي وإلى تفجير الصراع القبلي في الشام ومن ثمّ امتداده إلى مناطق أخرى بعد ذلك، لأول مرة في التاريخ العربي الاسلامي. وأخيراً، فإن مؤتمر الجابية، على الرغم من انعكاساته السلبية على بنية المجتمع الأموي، لم يعدم بعض الإيجابيات على المدى القريب، حيث كان السبب المباشر في إنهاء السيطرة الزبيرية على الحجاز والعراق وإعادة الدولة موحدة في ظل سلطة بني مروان، وذلك بعد أقل من سنوات عشر على المؤتمر.

مرج راهط

ثمة غموض يكتنف الوضع في مرج راهط، التي اختارها الضحاك معسكراً لجماعته من القبائل القيسية، حيث الروايات لم تعبأ بأخبار ما قبل الموقعة، خلافاً لأخبار الجابية التي أوردتها بشيء من التفصيل. فقد ظل الموقف غير محسوم على ما يبدو في مرج راهط ـ كما كان الحال في دمشق ـ بالنسبة للضحاك الذي تردد بين البيعة لابن الزبير والبيعة لنفسه، أو بالنسبة لحلفائه الذين لم تكن لديهم قضية محورية شأن القبائل اليمنية التي أجمعت منذ البداية على إبقاء الخلافة في البيت الأموي، مما حال دون إلقاء ثقلهم كله في المعركة، على الرغم من تفوقهم على جماعة الجابية[1]. ولعل أحداً من الأركان الثلاثة البارزين في الجبهة القيسية، لم تحسم المصادر مشاركته الفعلية إلى جانب الضحاك في مرج راهط. فالنعمان بن بشير الأنصاري بلغه خبر هزيمة القيسيين وهو في حمص، فخرج «ليلاً» هارباً منها يريد المدينة، «فلحقه أهل حمص وقتلوه»[2]. واختلفت المصادر أيضاً في أمر زفر بن الحارث الكلابي، إذا كان قد شارك فعلاً في المعركة، أم أنه كان لا يزال في قنسرين، وهرب منها إلى قرقيسيا، حسب الرواية التاريخية[3]، وكذلك ناتل بن قيس

---

(1) المسعودي، التنبيه، ص 266.

(2) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 147، أبو الفداء، ج 1، ص 194.

(3) الطبري، ج 7، ص 40، راجع أيضاً البلاذري الذي شكك في إحدى رواياته بحضور زفر وقعة المرج، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 140.

الجذامي الذي ربما انسحب من المعركة، بعد تهيّب جماعته خطورتها، وقولهم فيما يرويه الواقدي: «لا طاقة لنا بمروان فالحق بابن الزبير لتأمن ونأمن، فشخص إلى ابن الزبير»[1].

ومما يقرّب هذا الشك إلى اليقين ويحمل على الظن باختلاف هؤلاء ـ الذين حسموا بيعتهم لابن الزبير ـ مع الضحاك الذي تمسك على ما يبدو بالدعوة لنفسه، هو غياب الثلاثة عن صدارة المعركة وانعقاد الألوية لآخرين من زعماء القيسية، ربما نابوا عنهم أو عن بعضهم في هذه المهمة. فقد ذكرت الروايات[2] أن الضحاك اتخذ قائداً لميمنته زياد بن عمرو بن معاوية العقيلي[3] ولميسرته زحر بن أبي شمر الهلالي[4]، حيث ناب الأخير عن النعمان بقيادة أهل حمص[5] في مرج راهط. ولعل اليعقوبي يعزز الشك بغياب زفر والنعمان عن المعركة، ولكن مع اختلاف في الأسماء، أصبح معه قيس بن طريف الهلالي موفداً للأول[6] وشرحبيل بن ذي الكلاع الحميري موفداً للثاني في أهل حمص[7]، وذلك قبل إدراج الرواية المعروفة عن «هرب زفر والخيل تتبعه حتى أتى قرقيسياً»[8]، مما يتناقض مع الرواية السالفة. ويحسم البلاذري هذه المسألة[9] أيضاً وكذلك الطبري الذي أشارت إحدى رواياته إلى هرب زفر من قنسرين إلى قرقيسيا،[10] وفي رواية ثانية من مرج راهط إلى الأخيرة[11]. أما المسعودي فيكاد يقطع بمشاركة زفر إلى جانب الضحاك وفراره بعد مداهمة

---

(1) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 140.

(2) المصدر نفسه، ج 5، ص 136، الطبري اكتفى بذكر صاحب الميمنة فقط، ج 7، ص 38 ـ 39.

(3) من عقيل وهي بطن من عامر بن صعصعة العدنانية، القلقشندي، ص 331.

(4) من هلال وهي بطن من عامر بن صعصعة، المصدر نفسه، ص 392.

(5) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 136.

(6) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 256.

(7) المكان نفسه، ابن عبد ربه، ج 5، ص 136.

(8) المكان نفسه.

(9) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 136.

(10) الطبري، ج 7، ص 40.

(11) المصدر نفسه، ج 7، ص 44.

خيل اليمانية له مع رجلين من بني سليم، لم ينجوا من القتل بينما تمكن هو من النجاة والالتحاق بقرقيسيا[1]، حيث نُسبت له أبيات[2] يعتذر فيها «من فراره ذلك اليوم»[3].

ولعل ما يمكن استنتاجه من ذلك، هو أن الجبهة القيسية في مرج راهط كانت مضطربة وغير متماسكة، بينما ظلّ التردد مسيطراً على قيادتها العريقة في ولائها الأموي، لاسيما. الضحاك بن قيس الذي خاض حرب تسوية أكثر منها حرب حسم مع مروان، وترك حيّزاً للمساومة حتى الساعات الأخيرة من المعركة[4]. ولا شك أن غياب القيادات الكبيرة - إن صحّ ذلك - كان له تأثير سلبي على الوضع العسكري في مرج راهط، برغم ما قيل عن تفوّق الجبهة القيسية وصمودها - على ما سادها من ارتباك - عشرين يوماً[5] في وجه التحالف المرواني - اليمني الجديد. فقد كانت دمشق في الواقع محور الصراع بين الطرفين، حيث كان الضحاك من جانبه حريصاً على إقامة معسكره على مسافة قريبة منها، لما توفره من دعم وتعزيز لوضعه السياسي والعسكري من جهة، وللحيلولة دون سيطرة الكلبيين وحلفائهم عليها من جهة ثانية. وثمة من يعتقد من المؤرخين، بأن الضحاك اتخذ معسكره في ضواحي دمشق لحماية المدينة، بينما المعركة جرت في مرج راهط بعد تقدّم اليمنيين نحوها وتصدّى الضحاك لهم في هذا الموقع[6]. ومن هنا كان وضع الجبهة القيسية، المفتوحة على جندي دمشق وحمص متفوقاً على جبهة اليمنيين التي اعتمدت أساساً على جند الاردن، حيث أشارت رواية لعوانة إلى أن ستين ألفاً قاتلوا مع الضحاك

---

(1) المسعودي، مروج، ج 2، ص 87، ص 268.

(2) أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، نقائض جرير والأخطل، تحقيق، أنطون صالحاني اليسوعي. دار الكتب العلمية، بيروت، 1922، ص 25، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا أبو تمام، الطبري، ج 7، ص 42.

ولم تر مني نبوة غير هذه ... فراري وتركي صاحبي ورائيا

عشية أجري بالصعيد ولا أرى ... من القوم الا من علي ومااليا

(3) المسعودي، تنبيه، ص 268.

(4) ابن عبد ربه، ج 5، ص 136، المسعودي، تنبيه، ص 267.

(5) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 136، الطبري، ج 7، ص 39.

(6) Lammens, L'avenement des marwanides et le califat de Marwan 1er. p 371.

في مرج راهط[1]، بينما انخفض هذا الرقم إلى ثلاثين ألفاً أكثرهم من الفرسان[2]، فيما يرويه المسعودي.

أما الجبهة الثانية، فقد حسمت موقفها في الجابية، واتخذت قراراً بالقتال والتقدم إلى دمشق بقيادة الخليفة المرشح مروان بن الحكم. وانعقدت الميمنة للحصين بن نمير السكوني، والميسرة لعبد الرحمن بن ام الحكم الثقفي، وقيادة الفرسان لحسان بن مالك الكلبي ومالك بن هبيرة السكوني، والرجالة لعبيد الله بن زياد، حسب رواية أبي مخنف[3] التي تعارضت مع رواية مقتضبة لعوانه، اقتصرت على عمرو بن سعيد كقائد للميمنة وعبيد الله بن زياد كقائد للميسرة[4]. ولعل تشكيل القيادة من أركان الجابية وأقطاب الموالاة للبيت الأموي من أمثال: ابن مالك وابن زياد وابن نمير وابن هبيرة ممن شاركوا في حروب صفين وموقعتي الحرة وكربلاء، فضلاً عن حصار مكة، يعبّر عن تماسك هذه الجبهة التي خاضت مواجهة مصيرية للدفاع عن مصالحها وامتيازاتها المرتبطة بالنفوذ الأموي.

أما عدد المقاتلين تحت القيادة المروانية، فقد كانت نواتهم في الجابية ستة آلاف فيما يرويه ابن سعد[5]، أو خمسة آلاف معظمهم من الكلبيين فضلاً عن السكاسك وطيء فيما يرويه ابن عبد ربه[6]، بالاضافة إلى أربعمائة من جذام انضموا اليهم بقيادة روح بن زنباع بعد إخراجه من فلسطين[7]. وبعد البيعة لمروان التحق بهم سبعة آلاف من الموالين له في دمشق والأجناد[8]، كان بينهم ألفان من موالي عبّاد بن زياد الذي قدم من حوارين[9]، وأربعة آلاف

(1) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 136. خليفة بن خياط، ج 1، ص 326، ابن عبد ربه، ج 5، ص 136.

(2) المسعودي، تنبيه، ص 226، راجع أيضاً ابن سعد، الطبقات، ص 5؛ ص 142.

(3) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 138.

(4) المكان نفسه، الطبري، ج 7، ص 38.

(5) الطبقات ج 5 ص 41.

(6) العقد الفريد ج 5 ص 136.

(7) ابن قتيبة، ج 2، ص 15.

(8) ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 41.

(9) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 41، ابن عبد ربه، ج 5، ص 136.

جُلّهم من مذحج وبعضهم من القين، حسب الرواية التاريخية[1]، بحيث يقارب ذلك ما أورده ابن سعد والمسعودي من أن عدد قوات الجابية بلغ «ثلاثة عشر ألفاً أكثرهم رجالة»[2]. وقد قام عبد الرحمن بن أم الحكم وعبيد الله بن زياد، بدور كبير في تعبئة المقاتلين وتمويل الجبهة المروانية حسب رواية أبي مخنف، حيث نسب للأول قوله لمروان: «أجمع اليك موالي بني أمية فأنا أسلّحهم لك أجمعين»[3]، كما نسب للثاني قوله له: «وأنا أبذل لك من المال والقوة على عدوك ما شئت»[4].

ولعل ابن زياد قام بالدور الأكثر خطورة في تلك التطورات، واستطاع بما أوتي من دهاء وخبرة وسعة علاقة مع القبائل الشامية، إنقاذ الجبهة الأموية من التفكك والانقسام، وحمل مروان على الصمود بعد أن غلبه اليأس وكاد أن يبايع لابن الزبير، ممهداً له الطريق إلى الخلافة عبر إقناع الكلبيين بتأييده والاسهام في تمويل المعركة والقتال إلى جانبه في مرج راهط. ولذلك أثبت ابن زياد بأنه أكثر أموية من الأمويين[5]، وأصبح برأي المستشرق لامنس، الرئيس الروحي والمؤسس الحقيقي للأسرة الجديدة في الدولة الأموية[6].

وهكذا فإن المعادلة السفيانية كادت تكون هي نفسها التي تكرّست في الجابية، وقوامها بنو كلب وبنو ثقيف، فضلاً عن بني أمية وبعض القبائل اليمنية الأخرى. ولكنها افتقدت من رموز العهد السابق، الضحاك بن قيس الذي شكل خروجه من هذه المعادلة اختلالاً كبيراً في التوازنات السياسية، ولم يعد ممكناً تقويمه أو إعادة صياغة الموقف على ما كان عليه، برغم الجهود التي بذلها عبد الملك بن مروان في هذا السبيل. فقد أصبحت دولة الأمويين، منذ فشل التسوية اليمنية ـ القيسية في الجابية، طرفاً في المواجهة الساخنة بين القبائل الشامية التي باتت على شفير الحرب، بعيد خروج الضحاك من دمشق

(1) أبو تمام، ص 17.
(2) ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 41، ابن عبد ربه، ج 5، ص 136، المسعودي، تنبيه، ص 267.
(3) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 138.
(4) المكان نفسه.
(5) Lammens, L'Avènement des Marwanides p. 58
(6) Lammens, Ibid.

وتحرك مروان وحلفائه باتجاه الأخيرة. فقد اشتبك الطرفان في مرج راهط (معسكر الضحاك)، تلك الموقعة الشهيرة التي عادت بالذاكرة إلى «أيام» العرب قبل الاسلام، مثيرة في النفوس أحقادها القديمة ورواسبها المتراكمة.

وعلى الرغم مما قيل عن تفوق عدد المقاتلين على الجبهة القيسية كما سبقت الإشارة، فإن الموازين كانت على ما يبدو متكافئة، حيث الأرقام تعوزها الدقة في الغالب، لاسيما الرقم الذي قدّرته الروايات عن مقاتلي هذه الجبهة، الذين أخفقوا في السيطرة على الوضع خلال عشرين يوماً من القتال العنيف والمستمر[1]، ولم يستطيعوا منع خصومهم من السيطرة على دمشق التي شكل سقوطها ضربة كبيرة للجبهة القيسية. وقد نُسبت هٰذه العملية الجريئة إلى زعيم غسان يزيد بن أبي النمس، الذي كان «مختبئاً»[2] في المدينة ابّان مؤتمر الجابية على نحو ما أشارت إليه الرواية التاريخية، بأن يزيداً بعد أن تناهى اليه نزول مروان في «مرج راهط ثار، بأهل دمشق في عبيدها، فغلب عليها وأخرج عامل الضحاك منها وغلب على الخزائن وبيت المال، وبايع لمروان وأمدّه بالأموال والرجال والسلاح»[3].

وإذا صحّ تفوق القوة القيسية في مرج راهط، فإن الانقلاب الغساني في دمشق، قد أخل بالتوازن العسكري لمصلحة اليمنيين، لما كانت تمثله الحاضرة الأموية من عمق للجبهة القيسية التي عانت حينذاك انقطاع الامدادات من الأجناد الموالية لها، وباتت محاصرة بين قوات الجابية من الجنوب وقوات دمشق من الشمال. وكان ضغط الموقف الصعب قد دفع الضحاك إلى الاستجابة للتفاوض مع مروان على إيقاف الحرب وتحقيق السلام القيسي ـ الأموي مرة أخرى، ولكن الحوار المرواني كان مجرد مناورة أو «مكيدة»، لم يكن عبيد الله بن زياد بعيداً عنها، إذ أشار على مروان بعد أن طال أمد الحرب، أن يبعث السفراء إلى الضحاك للكف عن القتال، حتى إذا مال القيسيون إلى الموادعة «شدّ عليهم مروان في الخيل ففزعوا إلى رايتهم من غير تعبئة»[4].

(1) خليفة بن خياط، ج 1، ص 326، الطبري، ج 7، ص 41.
(2) الطبري، ج 7، ص 39.
(3) المكان نفسه.
(4) خليفة بن خياط، ج 1، ص 326.

ومرة أخرى يطلّ ابن زياد في الوقت الملائم، في سياق تكوّن الدولة المروانية، متخذاً ذلك الدور الإنقاذي حيث تشتد المواقف وتتعقد الحلول. فمن ترشيح مروان بعد استنفاد علاقته مع السفيانيين واجداً فيه مواصفات الرجل المناسب في الأسرة الأموية، إلى استدراج الضحاك وإرباك الجبهة القيسية، إلى إقناع الزعامة الكلبية بتأييد مرشحه... وأخيراً إلى تمويل المعركة وقيادة لواء الميمنة فيها، كان عبيد الله لصيقاً بهذه التطورات حتى ليصحّ القول بأنه صانع تلك المرحلة الانتقالية التي شهدت انتقال الخلافة إلى البيت المرواني. ولم يكن غريباً أن يترادف اسمه مع الانتصار، وما انتهى اليه من تدمير لقوة القيسيين في مرج راهط[1]، ومقتل شيخهم الضحاك وعدد آخر من قياداتهم في «مقتلة عظيمة» لأهل الشام، كما وصفها الطبري[2].

وبعد أن حلّت الهزيمة بالقيسيين، أمر مروان بوقف القتال و«أن لا يتبع أحد»[3]، وأن يلتحق الناس بأجنادهم[4] التي أصبحت ثلاثة منها موالية له بعد السيطرة على دمشق وقنسرين فضلاً عن الاردن، بينما سارع اليمنيون في حمص إلى السيطرة على الجند الرابع في إطار عملية انتقامية مريعة، أطاحت النعمان بن بشير، دون أن تشفع له إمرأته الكلبية[5]. وقد عبّرت هذه الحادثة عمّا آلت إليه العلاقات الاجتماعية من تدهور، لم ينج منه حليف قديم للبيت الأموي، كان لا يزال محتفظاً بولائه الشديد له أكثر من عشرين عاماً، مما يعني أن الأحقاد لم تنبت في ظل العصبية القبلية فقط، ولكنها نفذت من مصادر أخرى، بعد أن تصادمت المصالح وتضاربت الأهداف بين الأطراف المتصارعة، دون أن تكون هذه العصبية وحدها وراء تناقضات المرحلة، ولكن ثمة عصبيات تداخلت أيضاً في تلك المواجهة الضارية.

وقد انصرفت جهود الخليفة الجديد حينذاك، إلى ترسيخ وحدة الأسرة الأموية، متخذاً في هذا السبيل بعض الخطوات الهامة، منها نزوله في دار

---

(1) قيل أن تسعة آلاف من قيس مقابل ألف وثلاثمائة من اليمن قتلوا في المعركة، أبو تمام، ص 17.

(2) الطبري، ج 7، ص 39.

(3) ابن عبد ربه، ج 5، ص 137، أبو الفداء، ج 1، ص 194.

(4) المسعودي، مروج، ج 3، ص 88.

(5) نائلة بنت عمارة الكلبي، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 147.

معاوية ودعوته إلى البيعة فيها[1]، وإرساله العمّال على الأجناد منها[2]، بما لذلك من دلالة على استمرارية الدولة والاعتراف بدور مؤسسها السفياني، والمبادرة إلى دعوة الأمويين من الأردن[3]، حيث كانوا على ما يبدو نازحين إليه بعد سيطرة القيسيين على دمشق، ومعهم أرملة يزيد بن معاوية[4]، التي أقدم على الزواج منها، بغية احتواء ابنها خالد والمطالبين بالشرعية السفيانية. على أنه في المقابل لم يدّخر وسعاً في الاهتمام بمشكلة ولاية العهد، والتحلل السريع من إتفاق الجابية، بعد أن أصبح زمام الأمور في يده. فاستخلف ابنه عبد الملك على دمشق[5]، قبل خروجه منها في حملته إلى مصر، وعرّج في عودته على الأردن ـ مقر حليفه الكلبي ـ آخذاً البيعة لابنيه عبد الملك وعبد العزيز[6]. ولعل هذه المسألة أسهمت بصورة ما في وفاة مروان المبكرة التي اتفقت الروايات على أنها كانت نتيجة لمؤامرة دبرتها زوجه[7] ـ أم خالد ـ بعد ارتيابها بما يبيته لإبعاد ابنها عن ولاية العهد. وقد أوحت إحدى الروايات بأن ثمة علاقة مباشرة بين موته وبيعته لابنيه، حيث لم يبرح ـ أي مروان ـ الصنبرة (مقر حسان) بعد استجابة الأخير لرغبته حتى توفي[8]، فيما يرويه اليعقوبي.

وفي سياق هذه السياسة الاحتوائية تودّد مروان لمنافسه الآخر ورأس بني العاص (عمرو بن سعيد)، الذي كان أكثر معرفة بأوضاع الشام منه، حيث سبق له الاقامة فيها بعد عزله من إمارة المدينة في أيام يزيد[9]. وقد عهد إليه بمهمات خطيرة منها هزيمة الوالي الزبيري في مصر[10]، والتصدّي لحملة مصعب بن الزبير في فلسطين[11]، تلك الحملة التي أُعدّت على ما يبدو

---

(1) ابن عبد ربه، ج 5، ص 137.
(2) ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 44.
(3) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 144.
(4) فاختة بنت أبي هاشم بن عتبة بن ربيعة، ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 42.
(5) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 148.
(6) المصدر نفسه، ج 5، ص 149.
(7) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 257، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 145.
(8) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 257.
(9) Lammens, L'Avènement des Marwanides. p. 62.
(10) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 149.
(11) المكان نفسه.

بالتنسيق مع ناتل بن قيس الجذامي بعد هروبه من مرج راهط. والواقع أن مروان سار على الخطة ذاتها التي نفذها معاوية بعيد حرب صفين وأدّت إلى السيطرة على مصر بما تمثله من عمق جغرافي للشام، وما يتبع ذلك من إضعاف للموقع الحجازي وحصر المواجهة الفعلية مع العراق. كما كان واضحاً التأثر بسلفه السفياني في التشديد على المركزية السياسية وإعطائها الأولوية في الدولة الجديدة، فضلاً عن التأثر به في مجال الادارة والنظم الاقتصادية[1]. وفي الشأن الداخلي، لم يشأ مروان، على الرغم من بيعته في غمرة مواجهة قبلية طاحنة، مجاراة الجامحين في عصبياتهم أو أن تتّسم خلافته بالطابع اليمني البحت، ولكنه حاول التمسك بالمعادلة الصعبة واحتواء المعارضة القيسية، من خلال قراره بالكف عن الملاحقة ومهادنة أبرز زعمائها (زفر بن الحارث) الذي اعتصم في قرقيسيا نحو ستة أعوام دون اعتراف بالخلافة المروانية، وذلك حتى بيعته في إطار اتفاق سلمي مع عبد الملك وهو في طريقه لاستعادة العراق من الحكم الزبيري[2].

على أن مرج راهط، برغم ما حققته من استمرارية الدولة الأموية واستعادة وحدتها السياسية، ودفع حركة الفتوح التي كانت لا تزال راكدة أو بطيئة منذ العهد الراشدي الثاني، فضلاً عن بناء شخصية أكثر مركزية واستقلالية، من خلال تعريب الادارة وإصدار النقد على «طرازه الإسلامي الخاص»[3]، على الرغم هذه المنجزات الهامة التي بدأها مروان ورسّخ جذورها عبد الملك، فإن الخلافة المروانية التي ولدت في ظل تسوية مع الكلبيين في الجابية، وتكرست معمّدةً بالدم في مرج راهط، قد زرعت بذرة العصبيات في الشام وسائر بقاع الدولة، مما سيؤدي بعد وقت غير بعيد إلى الاحتراق بنارها التي شبّت أيضاً داخل الاسرة الحاكمة نفسها. فقد بقيت الجهود ضائعة لتحقيق السلام القبلي بعيد هذه الموقعة، ولم يستطع عبد الملك إيجاد حلّ جذري لهذه المسألة أو تضميد تلك الجراح النازفة، حيث

---

(1) ظل المروانيون حتى منتصف خلافة عبد الملك يعتمدون على بني سرجون في الادارة.
Lammens, L'Avènement des Marwanides. p. 118.

(2) المسعودي، مروج، ج 3، ص 105.

(3) ناصر محمد النقشبندي، الدرهم الاسلامي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1969 م، ص 10.

الشعراء بدورهم أسهموا في إبقاء صفحتها الدامية مفتوحة، وكان بينهم من احتلّ مقاماً رفيعاً في بلاط عبد الملك مثل الاخطل التغلبي الذي ما انفك يشحن النفوس ويؤجج العواطف، كما جاء في إحدى مدائحه للخليفة:

عَتَبتم علينا آل عيلان كلكم وأيّ عدوٍ لم نُبتْه على عَتْبِ
وقد كان يوما راهط من ضلالكم فناءً لأقوام وخَطْباً من الخَطْبِ[1]

ولم يكن الأخطل سوى أداة تحريضية، جابهتها أدوات أخرى في تلك المرحلة التي اتّسم فيها النتاج الشعري بالتوتّر، وكان من أقطابها الشاعران المعروفان جرير والفرزدق، وغيرهما من الشعراء الذين لم تتعد آفاقهم هذه المجابهة العاصفة بين القبائل العربية في الشام والجزيرة.

ولا ينفك شاعر آخر من كلب (عمرو بن مخلاة) مذكياً تلك الجراح العميقة، ومستعيداً أجواء المعركة التي دمّرت طاقات القيسيين وقضت على آمالهم، كما جاء في قوله:

فمن يك قد لاقى من «المرج» غبطة فكان لقيس فيه خاصٍ وجادع
فلن ينصب القيسيّ للناس راية من الدهر إلا وهو خزيان خاشع[2]

على أن زفر بن الحارث شاعر القيسية وقطبها البارز بعد مقتل الضحاك، لم يكترث لحملة الكلبي، لافتاً برغم ما حدث إلى ما يجمع بين قيس وقريش ـ السلطة، وعائباً على الأخير التفاخر بما ليس فيه:

فان نكُ نازعنا قريشاً فإنهم أخونا ومولانا اللذان ننازع
فاي قبيلينا وأمِك ما يكن له الملك تَتْبعْه وخدُّك ضارع[3]

وثمة شاعر كلبي آخر، ينساق في هذا الجدل، مذكّراً بفضل قومه على الأمويين، منذ أن قام لدولتهم منبر وارتفعت لها راية في الشام:

كم من أمير قبل مروان وابنه كشفنا غطاء الموت عنه فأبصرا

---

(1) أبو تمام، ص 97 ـ 98.
(2) المصدر نفسه، ص 19.
(3) المكان نفسه.

... ضربنا لكم عن منبر الملك أهله يجيرون[1] إذ لا تستطيعون منبرا
وأيام صدق كلها قد علمتم نصرنا ويوم «المرج» نصراً مؤزرا
فلا تكفروا حسنى مضت من بلائنا ولا تمنحونا بعد لين تجبّرا[2]

ولعل هذا السجال الشعري الذي دارت رحاه بعد مرج راهط، إنما يعبّر عن التشنج الذي بلغته العلاقات العربية ـ العربية، وصعوبة اندراج القبائل الشامية بعد ذلك في جبهة واحدة، كما كان الأمر في العهد السفياني. كذلك يعبّر عن تعاظم القوة الكلبية ومصادرتها ليس فقط الدور القيسي الزائل، ولكن الدور اليمني بكامله، بعد اهتزاز الشخصية المستقلة للقبائل اليمنية في الشام واندراجها تحت قيادة الكلبيين الذين شكلوا الأداة الأمنية والدفاعية في العهد المرواني.

وفي المقابل كان القيسيون، برغم المكابرة والعض على الجراح، قد أصيبوا بضربة قاصمة كان من الصعب الخروج منها في ظل المعادلة الجديدة. ولذلك لم يجدوا بدّاً من المهادنة، المقترنة بالتربص الشديد والمنطوية على تراكمات الحقد. وقد جسّد هذه المعاناة بكل مرارتها، زفر بن الحارث في قصيدته الشهيرة التي جاء فيها:

أريني سلاحيَ لا أبالك انني أرى الحرب لا تزداد إلاّ تماديا
ففي العيس منجاة وفي الأرض مهرب إذا نحن رفّعنا لهن المثانيا
فلا تحسبوني إذ تغيبتُ غافلاً ولا تفرحوا إن جئتكم بلقائيا
فقد ينبتُ المرعى على دمن الثرى وتبقى حزازات النفوس كما هيا
... أتذهب كلب لم تنلها رماحنا وتُترك قتلى راهط هي ماهيا
لعمري لقد أبقت وقيعة راهط لمروان صدعا بيننا متنائيا[3]

كانت تلك حقيقة واقعة عبّر عنها زفر بن الحارث، وقد شرب مرارة الهزيمة القاسية، وتراءى له الموقف خطيراً بعد ذلك الصدع الكبير ما بين قومه

(1) وهو اليوم الذي أخرجت فيه كلب سفيان بن الابرد وغسان يزيد بن أبي النمس من سجن الضحاك، الطبري، ج 7، ص 36.
(2) أبو تمام، ص 19 ـ 20.
(3) المصدر نفسه، ص 24 ـ 25، الطبري، ج 7، ص 41.

والسلطة. فقد أصبح السيف الكلبي حدّاً فاصلاً بين الطرفين، دون أن تثير الدماء التي أريقت في يوم المرج حفيظة القيسيين الذين دفعوا الثمن الباهظ في المعركة فقط، لكنها أثارت أيضاً حقد اليمنيين، مصحوباً بملامة أهل الحكم والقائهم بدورهم على القيسيين تبعة تلك الدماء التي كان من الأولى إهراقها في الدفاع عن الثغور، طاعنين بقدرتهم القتالية، حيث عبّر عن ذلك الموقف أخو الخليفة عبد الرحمن بن الحكم بقوله:

أتذهب كلب قد حمتها رماحها　　وتترك قتلى راهط ما أجنّتِ

لحا الله قيساً قيس عيلان إنها　　أضاعت ثغور المسلمين وولّت

فباه بقيس في الرخاء ولا تكن　　أخاها إذا ما المشرفية سُلّت[1]

وإذا كانت الدولة الأموية الأولى، قد ترافق قيامها مع إذكاء العصبية الاقليمية بين أهل الشام وأهل العراق، فإن الدولة الثانية ترافقت مع حرب القبائل في الشام والجزيرة. ومن هذا المنظور فإن كلاً من الدولتين كانت تنسج خيوط البداية والنهاية معاً، حيث هبت رياح السقوط على الدولة السفيانية من العراق، بينما غرقت الدولة المروانية في مستنقع العصبيات الشامية التي مزّقت أوصالها ودفعت بها إلى النهاية غير البعيدة.

محصّلات

إن مؤتمر الجابية الذي دعا إليه الضحاك بن قيس، للخروج بتسوية كبيرة تعيد صياغة المعادلة القبلية تحت راية الأمويين، لم يحقق سوى تسوية صغيرة بين بني العاص (مروان) وبني كلب، كان عرّابها عبيد الله بن زياد، ولكن دون أن يتاح للأخير التمتع بثمراتها[2]، حيث قتل بعد بضعة شهور في معركة الخازر[3] مع آخرين من أركان الجابية[4]، في أول محاولة لاستعادة العراق

(1) الطبري، ج 7، ص 42.

(2) روي أن مروان بن الحكم قال لابن زياد بعيد موقعة «المرج»: أنت أمير كل بلد أهله على غير طاعتي تفتتحه، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 301.

(3) جرت بينه وبين ابراهيم الاشتر، حليف المختار الثقفي، ثم مصعب بن الزبير، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 248.

(4) المصدر نفسه، ج 5، ص 250.

الذي كان موزّع الولاء حينذاك ما بين المختار الثقفي (الكوفة) ومصعب بن الزبير (البصرة). فقد كان اختيار الجابية مقرّاً لاجتماع أركان الدولة الأموية ينطوي على اعتراف بأهمية الدور الكلبي في الاتفاق على مرشح للخلافة، وذلك لوقوعها على تخوم جند الأردن التي يسيطر عليها الكلبيون. على أن هذا المؤتمر فشل في إعادة ترتيب التوازنات التي استطاع من خلالها معاوية بناء دولته وإحكام السيطرة التامة عليها طوال حياته. ولكن غيابه أدّى إلى اضطرابها ومن ثم سقوطها بعد موت يزيد المفاجئ واختفاء ابنه الغامض، مما يؤكد أن الأزمة لم تكن نابعة من الأحداث الأخيرة ولكن جذورها ارتبطت بالمتغيرات المتزامنة مع غياب معاوية الأول والفراغ الكبير الذي تركه بعد وفاته.

ولعل الإخفاق الواضح الذي وقع فيه يزيد في مطلع عهده، هو الدخول في الصراع المسلح مع أبناء الصحابة والأنصار، إذ مسّ بذلك شرعيته كخليفة وأثار موجة واسعة من الاستياء ضد شخصيته. وليس من المستبعد أن يكون لهذا الفشل الذي ارتكبه «فتى العرب»[1] والسفيانيون تأثير في عزوف الناس عن هذه التجربة، والتوجه نحو الشيوخ الأكثر نضجاً وحكمة، مما جعل مروان يحوز السبق على منافسيه الشابين (خالد وعمرو) ويُرشَّح خليفة بالاجماع في الجابية. بالاضافة إلى ذلك، فقد حيزت لمروان عصبية قوية بفضل تأييد بني العاص له، عجزت عن الوقوف أمامها عصبية السفيانيين الضعيفة، فكان اجتماع هذه الخاصة إلى جانب فارق السن، قد جعل مروان في موقع متقدم منذ البداية على منافسه الرئيس، ولكن دون أن تكون الخاصة الثانية السبب المباشر في ذلك، أو أن يكون خالد بالضرورة غلاماً أو حدثاً كما وصفته الروايات التاريخية.

لقد جاء اختيار المرشح للخلافة الأموية متزامناً مع قرار الحرب، الذي تزامن بدوره مع الفرز القبلي في الشام، حيث أصبح مروان فريقاً في المواجهة المرتقبة، بما يترتب على ذلك من تعميق الصراع بين الأطراف المتناحرة. وقد

---

(1) اللقب الذي أطلق على يزيد أثناء توليه قيادة الحملة إلى القسطنطينية، ابن الأثير، ج 3، ص
Lammens, Etudes sur le règne du calife Omaiya de Mo'awiya 1er, 446.459 .

يصحّ التساؤل هنا عن مسؤولية مروان في تدهور الوضع السياسي وتباعد المواقف القبلية، وإذا كان ثمن البيعة الكلبية باهظاً إلى هذا الحدّ*أي أنها كانت مشروطة باخراج القيسيين من المعادلة الجديدة.

ولعل هذا الموقف المتطرف، دفع الضحاك إلى مأزقه الصعب، حيث وجد نفسه متردداً إزاء ابن الزبير، دون أن يلجأ إلى قطع الخطوط بكاملها مع الأمويين. وقد يصحّ التساؤل أيضاً إذا كان مروان يملك تقويماً لهذا الموقف أم أن الضغط الكلبي دفعه إلى تجاهله، وإطاحة الفرصة الأخيرة لإعادة تركيب العلاقات السياسية على أسس متوازنة في الشام، والتي كان من غير الممكن صياغتها مجدداً بمعزل عن الضحاك بن قيس وجماعته.

وهكذا فإن منطق القوة التي قامت في ظله الدولة السفيانية، تكرّس بصورة أكثر جذرية في الدولة المروانية، التي تكوّنت كمشروع في مؤتمر فئوي في الجابية، كان القرار الفاعل فيه لبني كلب، وحازت على الشرعية بعد معركة ضارية في مرج راهط. ولم يكن ما نُسب للشاعر الفزاري بعد موت معاوية الثاني، سوى تجسيد لهذا المنطق في الفكر السياسي الأموي، إذ قال:

إنّي أرى فتناً تغلي مراجلها   والملك بعد أبي ليلى[1] لمن غلبا[2]

وقد اعترف خالد بن يزيد بهذا الأمر الواقع، وابتعد إلى شؤونه الخاصة، متخلياً عن شجونه السياسية، بينما كان عمرو بن سعيد أولى ضحايا عبد الملك بعد محاولته الفاشلة لمناوأة الخليفة الجديد. كما اتسمت الفترات التالية بالعنف الذي تنقّل ما بين الحجاز والعراق، فضلاً عن أماكن أخرى من الدولة، سواء في مشرقها أو مغربها البعيدين، دون أن تكون الأسرة الأموية بمنجى من هذه الدائرة من العنف التي جرفت في طرقها كل الاعتبارات والمواثيق وحوّلت الأخوة إلى أعداء، يأكلون بعضهم ويسودون بالقوة، تلك التي أطاحت أخيراً بهذه الدولة في ظل موجة أكثر حدّة من العنف.

وكان للجابية أيضاً دور في تعميق الصراعات الحزبية بين العرب في الدولة، تلك الصراعات التي أسهم فيها بصورة عفوية أو مدبرة معظم الخلفاء

(1) اللقب الذي عرف به معاوية الثاني.

(2) ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 39.

المروانيين، من خلال احاطة اتجاه ما بالرعاية وحرمان اتجاه آخر، مما دفع الكثيرين إلى الهجرة نحو الولايات البعيدة، وانضمامهم إلى التيارات المعارضة للدولة، ومن ثم تشكيلهم تكتلات خضعت لاعتبارات جغرافية أكثر من خضوعها للاعتبار القبلي. وقد بدأت ملامح هذا الصراع تتكوّن منذ وقت مبكر في الشام، حين أوجد غياب السلطة المتوازنة، نوعاً من المجابهة بين القبائل القديمة في المنطقة التي كانت في غالبيتها المطلقة يمنية، وبين تلك التي وفدت مع الفتوح وفي أعقابها، مما أدى إلى ما يمكن تسميته بالعصبية الاقليمية التي كانت من المحصلات البارزة لتلك المرحلة. فثمة رواية في هذا السياق، تشير إلى تحفظ القبائل الأولى على الضحاك ورفضها أي مشروع سياسي برعايته المباشرة أو غير المباشرة، تحت تأثير هذا الشعور المتجسّد في القول المنسوب لبعض قياداتها: «أن الملك فينا أهل الشام، أفينتقل إلى أهل الحجاز... لا نرضى بذلك»[1]. ولم يستطع مؤتمر الجابية الذي انعقد في ظل هيمنة قبائل كان لها حضورها في المنطقة قبل الاسلام، كبح هذه النزعة الاقليمية التي تركت آثاراً سيئة على المجتمع الأموي، سرعان ما أخذت الدولة المروانية في قطف ثمارها صراعات داخلية خطيرة منذ حلول القرن الثاني الهجري.

ومن هنا جاء قيام التجمعات السكانية في الأمصار الوسطية والطرفية أحياناً على هذا الأساس الاقليمي، فكان يقال أهل الشام وأهل العراق وأهل الحجاز وأهل افريقية وأهل الأندلس، إلى آخر ذلك على امتداد الدولة المروانية. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك، دخول ما يسميه المؤرخون طالعة بلج ابن بشر القشيري، من أهل الشام إلى الأندلس[2]، بعيد هزيمته في وادي سبو في المغرب الأقصى[3]. فلم يشأ واليها عبد الملك بن قطن الفهري (من أهل الحجاز) السماح إلا مرغماً لبلج بالدخول إلى الاندلس، وذلك بعد استفحال خطر الثورة التي قام بها البربر في ولايته. وقد جرّ دخول الشاميين إلى صراعات دموية ضارية بينهم وبين أهل الأندلس[4]، بعد أن تصدى هؤلاء

(1) ابن قتيبة، ج 2، ص 14.

(2) ابن عذاري، ج 2، ص 23.

(3) ابن عبد الحكم، ص 220.

(4) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية من الفتح حتى سقوط الخلافة، 92 ـ 422 هـ /

لهم، يدافع من العصبية الاقليمية التي وحّدت مواقفهم واحتوت التناقضات الأخرى بما فيها العصبية القبلية.

وتبقى المحصلة الأخيرة والأكثر أهمية من محصلات مؤتمر الجابية، وهي العصبية القبلية التي ارتفعت وتيرتها بشكل لافت منذ الموقعة الشهيرة التي يسميها المؤرخون «يوم المرج»[1]، تماهياً مع «أيام العرب» قبل الاسلام، حيث دار القتال عنيفاً تحت الرايات القبلية، والشعراء اذكوا ناره وتفاخروا بفرسانهم، بالطريقة ذاتها التي كانت تصاحب مواقع «الأيام» الغابرة. وإذا كان القول جائزاً، بأن حرب صفين قد أحيت بشكل ما هذه العصبية القبلية، مع شيء من التفاوت على الجبهتين الشامية والعراقية، بعد أن قاتلت القبائل كوحدات مستقلة أو شبه مستقلة تحت هذه الراية أو تلك، فإن مؤتمر الجابية قد رسّخ هذه النزعة التي تعمقت في مرج راهط، وتفشّت بعد ذلك في مسام المجتمع واستولت على عقول الخلفاء والقادة والولاة. فقد ظلّ السلام القبلي مترنّحاً في أعقاب هذه الموقعة، حيث تمكن أحد أقطاب القيسية، وهو زفر بن الحارث، من فتح ثغرة مناوئة للحكم الجديد، عندما استولى على قرقيسيا وأخذ «يغير منها على بلاد كلب» في الجزيرة[2]، متحالفاً مع عمير بن الحباب السلمي الذي أغار على قضاعة وكلب «وأهل اليمن»[3]، وذلك بعد انشقاقه على المروانيين في أعقاب معركة الخازر التي قاتل فيها تحت راية ابن زياد[4].

وكانت الدولة المروانية في الواقع عاجزة عن لأم هذه الجراح وحسم الموقف في الجزيرة - حيث دارت رحى هذه الحرب - بالسرعة ذاتها التي تحققت في مرج راهط. فقد اتسعت رقعة الصراع وتشعبت أطرافه، ما بين قيس وبين تغلب، وبين كلب وقضاعة حيناً، وما بين قيس وتغلب حيناً آخر بعد انحياز الأخيرة إلى جانب السلطة وحلفائها. وشهدت تلك الفترة «أياماً»

= 711 - 1031 م، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1980 م، وما بعدها، وسيشار لهذا المرجع عند وروده هكذا فيما بعد بيضون، الدولة العربية.

(1) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 144.

(2) المصدر نفسه، ج 5، ص 308.

(3) الاصفهاني، ج 19، ص 142.

(4) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 308.

دامية كانت قد بدأت في «بنات قين»[1]، عندما أغارت فزارة على كلب (البوادي)[2]، ثم استعرت نارها بين قيس وتغلب، حيث كان المحرّض عليها من الأولى عمير بن الحباب الذي ارتبط اسمه بـ «ايام» الجزيرة، ولم تتراجع حدّتها إلا بعد مقتله في العام السبعين للهجرة[3]. وكان في طليعتها يوم «ماكسين»[4] الذي لقيت فيه تغلب هزيمة قاسية[5]، ثم يوماً «الثرثار»[6]، عندما حشدت تغلب قواتها للثأر، محققة ذلك في الأول، ولكنها عادت فانهزمت في الثاني بعد انضمام بني عامر إلى قيس[7]. ويوم «الفدين»[8]، إثر إغارة عمير على هذه الأخيرة، واكتساح «ما فيها وقتل عامة أهلها» من بني تغلب[9]، ويوم «السكير»[10]، حيث هُزمت تغلب[11] كما هُزمت أيضاً في يوم «المعارك»[12] خلافاً ليوم «الشرعبية»[13] التي ثأرت فيه من قيس[14]. ولكن الأخيرة استعادت وتيرة النصر وانتقمت بشدة[15] من تغلب في يوم «البليخ»[16]، قبل أن تعود إلى الانكفاء، فالهزيمة في يوم

---

(1) اسم موضع بالشام في بادية كلب بالسماوة. ياقوت، ج 1، ص 495.

(2) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 31.

(3) ابن الأثير، ج 4، ص 317.

(4) بلد بالخابور، ياقوت، ج 5، ص 43.

(5) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 317.

(6) وصفه ياقوت، بأنه واد عظيم بالجزيرة بين سنجار وتكريت، ياقوت، ز ج 2، ص 75.

(7) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 318 - 320.

(8) قرية على شاطئ الخابور ما بين ماكسين وقرقيسيا، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 321. ياقوت، ج 4، ص 240.

(9) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 321.

(10) بليدة صغيرة بالخابور ومنها ناحية تشرف على الفرات، البلاذري، أنساب، ج 5، ص 321، ياقوت، ج 2، ص 31.

(11) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 321.

(12) بين الخضر والعتيق من أرض الموصل، المكان نفسه.

(13) من بلاد تغلب، أنساب، ج 5، ص 322.

(14) المكان نفسه.

(15) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 322، ابن الأثير، ج 4، ص 315.

(16) نهر بالرقة، ياقوت، ج 1، ص 493.

«الحشاك»[1]، برغم التعبئة التي قامت بها واشتراك رؤسائها في هذه الموقعة العنيفة، حيث قتل قائدها الشهير عمير بن الحباب وانسحب زفر بن الحارث إلى مقره في قرقيسيا، بعدما «بلغه ان عبد الملك قد عزم على الحركة اليه»[2]، حسب الرواية التاريخية. وقد أثبت زفر أنه يحسن التوقيت في الخروج المناسب من دائرة الخطر، تاركاً من المسافة مع السلطة ما يجعله قادراً على إعادة الجسور قبل انقطاعها التام، متذرعاً ـ كما يرى البلاذري ـ [3] بهجوم عبد الملك على قرقيسيا، ومتمثلاً في ذلك بيوم المرج ـ إن صحّ اشتراكه الفعلي فيه ـ حين آثر الفرار والتخلي عن حليفه الضحاك بن قيس بعد احتدام القتال واقتراب وميض السيوف.

وقد أدى مقتل عمير وإرسال بني تغلب برأسه إلى عبد الملك في دمشق[4]، إلى استرخاء الحرب القبلية في الجزيرة، في وقت كان الخليفة المرواني قد سار شوطاً في إعادة ترتيب الوضع السياسي في دولته، بعد القضاء على حركة منافسه الخطير عمرو بن سعيد[5]، رابطاً على ما يبدو بين مشكلة «الأيام» وبين المشكلة الزبيرية في العراق، دون أن تكون الدولة غائبة تماماً عن هذه الحرب التي دارت بين حلفائها من كلب وتغلب، وبين خصومها الألداء من القبائل القيسية. وقد يفسر ذلك ابتعاد ساحة المواجهة إلى الموصل في يوم «الكحيل»[6] الذي حرض عليه الهذيل بن زفر بن الحارث، وجرّ معه أباه إلى الاشتراك فيه، انتقاماً لعمير، ودفعاً للعار عنهم، حسب القول المنسوب للهذيل[7]. وقد نجح الكلابيون في استعادة زمام المبادرة،

---

(1) وادٍ أو نهر بأرض الجزيرة يأخذ منها من الهرماس ويصب في دجلة، ياقوت، ج 2، ص 262.

(2) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 324 ـ 325، ابن الأثير، ج 4، ص 316.

(3) المصدر نفسه، ج 5، ص 324.

(4) المصدر نفسه، ج 5، ص 325، ابن الأثير، ج 4، ص 317.

(5) قام عمرو بن سعيد (الاشدق) بالسيطرة على دمشق إثر خروج عبد الملك، نحو العراق ولكن الخليفة عاد أدراجه وقضى عليه. ابن الأثير، ج 4، ص 297، وما بعدها.

(6) من أرض الموصل في جانب دجلة الغربي، ابن الأثير، ج 4، ص 318، ياقوت ج 5، ص 439.

(7) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 326، ابن الأثير، ج 4، ص 318.

وتحقيق الثأر لبني سليم[1]، واستعادة الثقة للقيسيين التي اهتزّت يوم الحشاك. وكان يوم الكحيل آخر أيام الجزيرة الدامية التي انتهت مع تسوية العلاقة بين عبد الملك وزفر بن الحارث في العام التالي لمقتل عامر، باستثناء ما جرى في يوم البشر[2]، بعيد خلاف شخصي جرى في بلاط الخليفة بين شاعر بني تغلب الأخطل وبين قريب لعامر، هو الجحّاف بن حكيم السُلمي. وكان النصر في هذه الموقعة، شأن غالبية المواقع، حليفاً لقيس التي قتلت من بني تغلب «مقتلة عظيمة»[3]، دفعت الأخطل[4] إلى الاستغاثة بعبد الملك، بينما «استخفى» الجحاف «ومضى حتى دخل بلاد الروم مما يلي أرمينية»[5]، حيث بقي هناك وقتاً، منحه الخليفة بعده الأمان وأجاز له العودة إلى دياره[6].

كانت تلك أبرز «أيام» القبائل في الجزيرة، التي كانت محصلة لـ «يوم المرج» الكبير وما تبعه من تعميق الصراع العربي - العربي المتزامن مع قيام الخلافة المروانية. هذه الحرب التي فجّرتها معادلة الجابية وما انطوت عليه من ازدياد النفوذ الكلبي في الدولة الجديدة، بعد مناصرة ما أسماه البلاذري «كلب المدر»[7] المتحضرين، لكلب البوادي في الجزيرة، ضد زفر بن الحارث وعمير بن الحباب[8]. ولم يكن للكلبيين في الواقع نفوذ بارز في هذه المنطقة[9]، يؤكد ذلك غيابهم عن المواقع العديدة التي مرّ ذكرها، باستثناء

---

(1) حي عامر بن الحباب.

(2) جبل يمتد من عرض إلى الفرات وهو من منازل بني تغلب، ياقوت، ج 1، ص 426.

(3) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 329.

(4) قيل أن الأخطل أسر في هذه الموقعة وكان يلبس عباءة قذرة فظن آخذوه أنه عبد فخلى سبيله، المكان نفسه، ابن الأثير، ج 4، ص 320 - 321.

(5) المكان نفسه في المصدرين السابقين.

(6) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 330، ابن الأثير، ج 5، ص 321.

(7) المدر يقصد به المدن أو الحضر لان مبانيها بالمدر أي بالطين المتماسك، بينما بيوت البادية من الوبر، ومن هنا جاء قول أحدهم للنبي ﷺ لنا الوبر ولكم المدر، كما جاء في لسان العرب، لابن منظور، الامام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، 15 ج، دار صادر، بيروت، ج 35، ص 16، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد، هكذا ابن منظور.

(8) البلاذري، أنساب، ج 5، ص 309.

(9) المكان نفسه.

«بنات قين» التي جرت بينهم وبين فزارة، وأدت إلى استنزاف القبائل في حرب ضروس طويلة.

ومن هذا المنظور، فإن حروب الجزيرة لا تندرج في سياق الصراع السياسي على النفوذ في الدولة المروانية فقط، ولكنها تحمل سمة اجتماعة كصراع بين نمطين مختلفين بمعنى ما في التكسب وطرائق العيش. وقد حدا ذلك بالاصفهاني إلى القول، بأن هذه الحرب جعلت «أهل البادية يتتصفون من أهل القرار[1] كلهم»[2]، الأسبق إقامةً في الشام، مؤكداً على الخلفية الاجتماعية لهذا الصراع القبلي، حيث تكتلت القبائل المستقرة في الجابية ضد القبائل البدوية أو شبه البدوية في مرج راهط. وقامت الأخيرة بعد هزيمتها في التصدي للموجة «الحضرية» التي حاولت من خلالها «كلب المدر» اختراق معاقل القيسيين في الجزيرة. وقد وردت هذه العبارة (القرار) في السياق القرآني، مترادفةً مع الاستقرار وذلك في تسع من الآيات[3]، كما جاء في سورة المرسلات **﴿فجعلناه في قرار مكين﴾**[4] وسورة النمل **﴿أمّن جعل الأرض قراراً﴾**[5] وسورة غافر **﴿والله الذي جعل لكم الأرض قراراً والسماء بناء..﴾**[6] على سبيل المثال.

وهكذا فإن مؤتمر الجابية، لم يحسم فقط مشكلة الخلافة الأموية وما رافقها من إعادة تركيب التوازنات السياسية في الدولة، ولكنه حسم أيضاً أو كاد النمط الحضري للأخيرة والذي فرض نفسه منذ تأسيسها وتأثر معاوية الأول بأباطرة الدولة البيزنطية، حيث بنى أول القصور[7] في الإسلام، وأحاط نفسه بمظاهر العظمة والفخامة والترف. وبدت دمشق حاضرةً «ملكية» تضاهي

(1) القرار ما قر فيه الماء، والقرار من الأرض: المطمئن المستقر، ابن منظور، ج 5، ص 86.
(2) الاصفهاني، ج 19، ص 142 ـ 143.
(3) سورة ابراهيم، الآيتان 26 و29، المؤمنون، الآيات 13 و15 و60. غافر الآيتان 39، 64 المرسلات الآية 21، النمل، الآية 61.
(4) المرسلات، الآية 21.
(5) النمل، الآية 61.
(6) غافر، الآية 64.
(7) قصر الخضراء في دمشق.

القسطنطينية في العهد المرواني، متخليةً عن البساطة التي ألفتها كلّ من المدينة والكوفة في العهد الراشدي. ولم تنفك البداوة أو بقاياها متراجعةً في العاصمة الأموية، دونما تدخّل من الخلفاء المروانيين الذين تحالفوا جذرياً مع «أهل القرار»، على الرغم من رواسب البداوة لدى المتحالفين، المتجلية في اتخاذ الخلفاء منازل لهم في الصحراء، وإصرار بني كلب ـ ربما لحين ـ على الاقامة في معاقلهم البعيدة عن العاصمة.



المردة ليسوا الجراجمة

«خيل الروم» في بلاد الشام



الحديث عن المردة، ليس منفصلاً عن حديث الموارنة في الزمان. . . الزمان فقط، لأن «دخول» المردة بتحريض من البيزنطيين إلى الشام، جاء متزامناً أو متقارباً مع «الهجرة» المارونية إلى جبل لبنان (الشمالي)، دون أن يشمل إلاّ عَرَضَاً المكان الذي استقرّت فيه مجموعة ليست بعيدة عن ترابه، أو منقطعة عن جذوره، فضلاً عن محيطه، بينما غادرت مجموعة، وهي ليست من طبيعة المكان، أصلاً ومعتقداً وثقافة في شيء.

ولقد بدا عنصر الزمان متغلباً على عنصر المكان، وكأنها ولادة تاريخ أو منطلق له، ساعة توغّل هؤلاء المردة حتى جبل «لبنان»، حين تشبث بهم بعض من المؤرخين والمفكرين، وحاول أن يزرع لهم أقداماً طويلة في الأرض، مخالفين رأي الأمبراطور الذي قايض عودتهم إلى بلادهم (الأناضول) بمبلغ من المال، سبق لسلفِ له أن تقاضى مثله قبل سنين. وكانت النتيجة أن طُويت هذه الصفحة نهائياً، لأن ميزان القوى مال بعيد ذلك لمصلحة الأمويين، بينما انكفأ البيزنطيون على وضع دفاعي، دون أن تنجو عاصمتهم من التهديد، ومعهم ذكر المردة الذي انقطع، باستثناء ما تَرَدّد عنهم بعد وقت غير قصير، كفرقة عسكرية مقرّها في اضالية[1]، منهمكة أو يغلب عليها الانهماك ـ شأن كل البيزنطيين ـ بالأمور الداخلية.

أما هجرة الموارنة، فإن بعض المؤرخين اتفق على ربطها بالصراع المذهبي، خصوصاً ما سُمي من جانب «لامنس» وحتيّ بالضغط اليعقوبي عليهم[2]. قد نفهم العلاقة الصعبة بين الموارنة واليعاقبة في تلك الفترة، ولكن

(1) إحسان عباس، العرب والمردة، تاريخ قسطنطين المولود في الأرجوان. تاريخ العرب والعالم عدد 3 ـ كانون الثاني 1979 ص 9.

(2) لامنس، تسريح الأبصار ج 1 ص 51. حتي، لبنان في التاريخ ص 302.

مسألة الاضطهاد تحتاج إلى مزيد من التسويغ لا يقدّمه كلا المؤرخين، إذ يحق لنا التساؤل هنا، إذا كان الطرف «المضطهِد» في وضع يمكّنه القيام بهذا الأمر، وعلى مرأى السلطة الحاكمة، خصوصاً وأن أحدهما (حتي) يروي عن البلاذري، احتكام الفريقين (اليعاقبة والموارنة) بعد خلاف بينهما إلى الخليفة معاوية[1]، مما يعني أن الدولة لم تكن غائبة عن مثل هذا الاحداث إن صح وقوعها.

ولقد ذهب المسعودي إلى أن الكنيسة المارونية وافقت الملكية (المذهب البيزنطي) واليعاقبة والنسطورية في الثالوث، ولكنها عارضتهم في المشيئة[2]، حتى إذا انعقد المجمع المسكوني (680 م) ذرّ الخلاف قرنه، وامتنع الموارنة عن الاعتراف بالبطريرك المعيّن على انطاكية، مبادرين إلى اتخاذ بطريرك خاص بهم. هذا الخلاف لم يكن قد مرّ عليه الزمن، حين توغّل المردة في الشام، دون ثمة ما يوحي في المصادر العربية أو البيزنطية، بوجود علاقة تناقض هذه الصورة، وإن وُجدت فهي علاقة غير طبيعية في النتيجة، وهي المنطوية على خلاف (مذهبي) ووفاق (سياسي) معاً بين الموارنة والملكيين (البيزنطيين)، دون ثمة ما يشير إلى أسباب موضوعية، تؤدي إلى إسقاط هذا التناقض، وما يمكن أن يسفر عن ذلك من نشوء جبهة معادية في خاصرة الدولة الأموية التي قضت على ظاهرة المردة ـ كما سيرد لاحقاً ـ بأبسط الوسائل.

ولا شك أن هذه الظاهرة، وهي ملتبسة في بعض فصولها، تحتاج إلى قراءة جديدة، لاسيما في الوجه الآخر لها، أعني به مجموعة الجراجمة، بعد التحام هؤلاء معها، إلى حدّ بات كلاهما جسماً واحداً، وإن اختلف الإسمان (المردة والجراجمة) في رأي المؤرخين الذين تناولوا هذه المسألة. ولعل «فتوح» البلاذري و«حولية» تيوفانيس، يشكلان مصدراً أساسياً لمثل هذه القراءة الجديدة، إذ يصبح كلاهما متمماً للآخر في بحث هذه المسألة بالذات.

لقد سبق المؤرخ البيزنطي (تيوفانيس)، البلاذري بنحو قرن، فكان أقرب مسافةً إلى الحدث منه، وربما أكثر إلماماً بأسراره، وهو مؤرخ الدولة البيزنطية

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان ص 165. حتي، المرجع السابق ص 302.

(2) التنبيه والإشراف ص 132.

التي انطلقت من أرضها موجتان للمردة، في العهدين السفياني والمرواني من الدولة الأموية. ولكن الثاني كان في المقابل قريباً من السلطة، معاصراً اثنين من الخلفاء العباسيين، وكان له عندهما موقع وشأن. فهو إذاً مطلّ بدوره على «الأسرار»، ولا يكفيه منها الاطلاع عليها عن بعد، وإنما كان يسعى إليها في رحلاته المتعددة، متّصلاً بذوي المعرفة والاختصاص، في موضوع يبحث عن حقائق ومعطيات له. ومن يدري، فلعل البلاذري عرف من «شيوخ انطاكية»[1] شيئاً عن تيوفانيس و«حوليته»، فهو الوحيد من مؤرخي العرب المسلمين، ممن أشار إلى المردة بصورة غير مباشرة، إلا أنه - وتلك أهميته - فصل بينهم وبين الجراجمة، مكتفياً بوصف المجموعة الأولى، بأنها «خيل للروم»[2]، فيما ذكرهم المؤرخ البيزنطي تحت اسم Mardaitai الذي تطور إلى المصطلح المعروف في الكتابات التاريخية العربية وهو المردة. أما الاسم الغالب عليهم لدى الواقدي والطبري والمسعودي وابن الأثير وابن عساكر وغيرهم، فهو الجراجمة. وقد سار على خطاهم، مؤرخو المراحل المتأخرة، بما في ذلك المرحلة المعاصرة، فكانوا أكثر استخداماً لعبارة الجراجمة، منفردةً، أو موحدة مع المردة[3]، على أساس أنهما مجموعة واحدة، ولهما دلالة واحدة.

وقد أشار تيوفانيس إلى هؤلاء المردة أو «المرديين»، في سياق الحديث عن قيام الأمبراطور البيزنطي، بدفع مجموعة من سكان آسيا الصغرى، في عمليات عسكرية إلى الشام والتحصّن في جبل لبنان، لتكون مصدر قلق دائم للدولة الأموية[4]. حدث ذلك أولاً في أيام معاوية، حين سعى قسطنطين الرابع، إلى الحصول على إتفاق سلام معه[5]، دافعاً بكتيبة (فرقة)، عُرفت بالمرْديين لدى المؤرخ تيوفانيس، وكانت على الأرجح تابعة للجيش

(1) سمع منهم أخباراً عن المردة والجراجمة. فتوح البلدان ص 162.

(2) المصدر نفسه ص 164.

(3) أنظر نبيه عاقل متحدثاً عن «ثورة المردة أو الجراجمة في جبال اللكام» في كتابه: تاريخ خلفاء بني أمية ص 150.

(4) لطفي عبد الوهاب يحيى، حولية تيوفانيس، مصدر بيزنطي عن بلاد الشام في العهد الأموي (بحث مقدم إلى الندوة الثالثة من المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام 1987) ص 9.

(5) لطفي عبد الوهاب يحيى، المرجع السابق، والصفحة نفسها. Théophanès, Chronografia. éd. de Boor. p 355، منير اسماعيل، بحث عن المردة معد للنشر.

البيزنطي[1]، لتنفيذ مهمة ليست مندرجة في إطار الحرب المنظمة، التي كانت قد توقفت منذ معركة ذات الصواري البحرية.

وتكررت هذه العمليات في عهد عبد الملك، دون أن يكون ذلك مجرد مصادفة، بل كان متزامناً عن عمد مع اضطرابات داخلية شهدتها الدولة الأموية في عهد هذا الخليفة، كما حدث في أيام سلفه معاوية. فقد شجع هذا الوضع مرة أخرى جستنيان الثاني، المعاصر لعبد الملك، محققة له هذه العمليات ما كان يطمح إليه سلفه من «إتفاق السلام» المنشود مع الخليفة الأموي، المنهمك في إعادة الوحدة لدولته. فانتهت المسألة عند هذا الحدّ، بعد أن قضى «الاتفاق» باستعادة المردة من جبل لبنان، وكان عددهم حسب ما جاء فيه اثني عشر ألفاً[2]، مقابل «مصالحة» الخليفة للامبراطور «على مال يؤديه اليه لشغله عن محاربته»[3]، خصوصاً وأن الاتفاق تمّ في وقت كان عمرو بن سعيد معلناً العصيان على الخليفة في دمشق[4].

ولعل فرادة البلاذري، في أنه أتاح لنا الخروج من هذا اللبس الذي ما زال قائماً لدى الكثيرين، بأن المردة هم الجراجمة أو العكس، حين رأى في المجموعة الثانية مجرد رافد للحركة التي دُفعت الأولى للقيام بها، فيما انضمّت اليها مجموعات أخرى «ممالئة» للأمبراطور البيزنطي[5]. فالجراجمة في الأصل، هم أهل «الجرجومة» التي نسبوا اليها في «اللكام»، وكان «أمرهم»، على ما يذكر البلاذري، إلى «بطريق انطاكية وواليها»[6] في العهد البيزنطي. وقد تمّ فتح العرب المسلمين لهذه «المدينة» على يد حبيب بن مسلمة الفهري، الذي غزاها بأمرٍ من أبي عبيدة بن الجراح، فبادر أهلها إلى «طلب الأمان، على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً ومسالح في جبل اللكام وأن يؤخذوا بالجزية»[7] بيد أن الجرجومة، كما يبدو، لم يُحسم الأمر فيها

---

(1) منير اسماعيل، المرجع السابق.

(2) لطفي عبد الوهاب يحيى، المرجع السابق.

(3) البلاذري، فتوح ص 164.

(4) المكان نفسه.

(5) المكان نفسه ص 164.

(6) المكان نفسه.

(7) المكان نفسه.

للعرب المسلمين بصورة تامة، فقد ظلّ أهلها متذبذي الولاء الذي كان يجنح بهم أحياناً نحو الدولة البيزنطية، أو كما وصفهم البلاذري، بأنهم «كانوا يستقيمون للولاة مرة ويعرجون أخرى، فيكاتبون الروم ويمالئونهم»[1].

هذا ما كان من موقف الجراجمة الذين كانوا تابعين - جغرافياً على الأقل - للسيادة الأموية، مما يجعلهم منفصلين حكماً عن مجموعة المردة (المردين) التي استوطنت آسية الصغرى، وفقاً لما أكّده المؤرخ البيزنطي تيوفانيس[2]. ولعل تجاهل المؤرخين أو جهلهم لهذه المسألة، باستثناء البلاذري، كان وراء هذا اللبس، بل الغموض، بين المجموعتين. فالطبري، على شمولية «تاريخه» يكتفي بذكر الصلح المشار اليه سابقاً، بين عبد الملك وبين من أسماه «ملك الروم»[3]، دون التطرق إلى الأسباب التي حدت بالخليفة إلى دفع مثل هذه «الضريبة». ولقد حاول الأب لامنس، التمييز بين المجموعتين، مدرجاً كلتيهما تحت عنوانين منفصلين، ومعتمداً على قرائن معينة، ولكنه يتّجه إلى أن يكون أكثر تعاطفاً مع الاتجاه الذي يجعل منهما مجموعة واحدة. وقد ارتكز في ذلك على ما يوجد، برأيه، «من الاتفاق بين أحوال المردة وأمور الجراجمة، من حيث موقع بلاد الفريقين وبسالتهما في الحروب»[4]، متوكئاً في نفس الوقت على رأي «نولده» الذي يرى «بأن العرب في تواريخهم يدعون المردة باسم الجراجمة، وأن كليهما أمة واحدة»[5].

لقد انتهى لامنس إلى هذا الاعتقاد الذي بدا متناقضاً مع الذي أورده في سياق بحثه لهذه المسألة من روايات تخالف هذا الاتجاه، خصوصاً تلك المقتبسة عن تيوفانيس وابن العبري[6]. وهو كعادته كمؤرخ له نسيجه الخاص، لا يتوخى الحقيقة بذاتها، برغم جهوده اللافتة في البحث والتنقيب، وإنما يحاول تسخيرها أحياناً لغايات في النفس. ولذلك يعمد هنا إلى التضليل وإلى

(1) المكان نفسه.

(2) لطفي عبد الوهاب يحيى، المرجع السابق ص 9.

(3) تاريخ الرسل والملوك ج 7 ص 181.

(4) تسريح الأبصار ج 2 ص 47.

(5) المكان نفسه.

(6) المرجع نفسه 240 ص 42 ـ 43.

الاجتزاء، لكي يثبت مقولته في نهاية الأمر. فهو يذكر على سبيل المثال، ما أورده تيوفانيس عن عدد «المردة» في لبنان، ويصفه بأنه «كان وافراً يبلغ اثني عشر ألف رجل»[1]، دون أن يكون غرضه الحقيقي، سوى دعم الفكرة القائلة بوحدة المردة والموارنة، والتأكيد على ما بينهما من علائق وثيقة، متجاهلاً بقية الرواية التي تشير إلى «استعادة» الأمبراطور البيزنطي لهؤلاء «المردة»، كما سلف القول. ويخلص لامنس إلى حلّ ساذج لهذه المسألة، هو أن المردة والجراجمة، واستطراداً الموارنة، إن لم يشكّلوا وحدة في أصولهم، فهم يلتقون برأيه في الانتماء، ويتجانسون في الظروف، ويتزامنون في المرحلة الواحدة. ذلك ما حاول الوصول اليه أيضاً في بحثه عن «المردة والجراجمة»، معتقداً أن ما يوجد من الاتفاق في أحوالهما، يحمله على المطابقة بينهما[2]. هذه «المطابقة» نفسها تتحكم في نظرته إلى «الاندماج» بين المردة والموارنة، انطلاقاً من «علاقات متينة»[3] بين الفئتين، نتجت عن تزامن ظهور الموازنة في جبل لبنان، مع «حروب» المردة فيه[4]، على الرغم من اعترافه بصعوبة تسليم «القارئ» بأنهما نفس الجماعة[5].

ولا بدّ من العودة هنا إلى نصّ البلاذري الفريد في هذا السياق، بما تضمّنه من فصل حاسم بين المردة والجراجمة، متكاملاً مع ذلك الذي أورده تيوفانيس في «حوليته». فقد جاء فيه، أنه في الوقت الذي كان فيه عبد الملك ابن مروان، منصرفاً في بداية عهده إلى مواجهة الاخطار الداخلية، خصوصاً حركة ابن الزبير وتمرّد عمرو بن سعيد، «خرجت خيلٌ للروم إلى جبل اللكام، وعليها قائد من قوادهم، ثم صارت إلى لبنان وقد ضوت اليها جماعة كثيرة من الجراجمة وأنباط وعبيد أُبّاق من عبيد المسلمين»[6]. ولعل قراءة دقيقة في هذا النص، تضعنا أمام جملة من المعطيات، ومن أبرزها أن ثمة مجموعة

---

(1) تسريح الأبصار ج 2 ص 42.
(2) المرجع نفسه ج 2 ص 46، 48.
(3) المرجع نفسه ج 2 ص 44.
(4) المكان نفسه.
(5) المكان نفسه.
(6) فتوح البلدان ص 164.

رئيسة خرجت من معاقلها في آسية الصغرى، يتقدّمها قائد بيزنطي إلى اللكام، وليس منها، حيث موطن الجراجمة كما سبقت الاشارة، وضمّت اليها - فضلاً عن هؤلاء - فئات كانت ما تزال تتعاطف مع الدولة البيزنطية، مما يؤكد بوضوح أن الجراجمة لم يكونوا طليعة هذه «الحركة»، وإن كانوا أحد أهم الروافد لها في بلاد الشام. ولو كان الأمر غير ذلك لما جاءت صياغة النصّ على هذا النحو، بإعطاء الجراجمة صفتهم المستقلة والداعمة، وليس الصفة القيادية المباشرة التي نيطت بالمردة. وهذا يقودنا إلى المعطى الثاني المتكامل مع السابق، من خلال المقارنة بين نصّي البلاذري وتيوفانيس، إذ كان كلاهما دقيقاً فيما استخدمه من عبارة، وهي «خرجت» لدى الأول، يقابلها «دخلوا»[1] لدى الثاني، وهي العبارة نفسها التي وردت مترجمة بصورة حرفية عند لامنس[2]. وإذا كان البلاذري لم يذكر المردة باسمهم الحقيقي الذي جاء واضحاً عند المؤرخ البيزنطي (Mardaitai)، فإن الدلالة تبدو واضحة لديه، وربما قادتنا إلى المعطى الثالث في نصّه، بوصفه لهذه الفئة، بأنها «خيل الروم»، أي «فرسان الروم» في اللغة العربية[3]. وقد تطابق معه في هذا المجال الأب لامنس، في وصفه لعبارة المردة بأنها «لفظة عسكرية يُراد بها فرقة من الجند أو الطابور»[4]، وهي كافية لتأكيد ما قصده البلاذري، في ضوء المقارنة السابقة، فضلاً عن توافق الزمان والمكان لدى المؤرخيْن، وتوافقهما معاً في المقابل مع معطيات الروايات العربية في هذا السبيل.

ولا يعنينا كثيراً التوغل في ما جرى بعد ذلك، من تفاصيل اتفق عليها جميع المؤرخين، فقد انتهت هذه «الحركة» إلى الفشل، واصطدمت معها آمال البيزنطيين الذين توخّوا إحداث ثغرة في الدولة الأموية، انطلاقاً منها إلى أهداف أكثر خطورة، وذلك بإصرارٍ من هذه الدولة على قهر التحديات والخروج سالمة من محنة الانقسام. فقد كان للمرحلة حينذاك رجلها المتألق، وهو الخليفة عبد الملك بن مروان، بينما الدولة البيزنطية كانت ما تزال مهدّدة

---

(1) Theophanès, Chronographia. p 335

(2) تسريح الأبصار ج 2 ص 42.

(3) لسان العرب ج 11 ص 231.

(4) تسريح الأبصار ج 2 ص 43.

بدورها بالصراعات الداخلية، ومفتقدة إلى قيادات تأخذ بزمام حركة التاريخ التي انحازت مجدداً إلى الدولة الأموية في ذلك الحين. ومن هذا المنظور، فإن أية محاولة لتغيير الوضع الجغرافي في المنطقة، لم يكن وارداً في خطط البيزنطيين الذين ركنوا إلى السياسة الدفاعية، ولم يشكلوا أي تهديد فعلي لأمن الدولة الأموية، بما في ذلك حركة المردة التي تمّ احتواؤها، والاتفاق على سحب عناصرها في أعقاب الصلح بين الخليفة والأمبراطور، ومن ثم استدراج قائدها «الرومي» الذي قُتل «ومن كان معه من الروم»، على يد القائد الأموي سُحيم بن المهاجر[1]. أما الآخرون من الحلفاء فقد «نادى» فيهم بـ «الأمان»، «فتفرق الجراجمة بقرى حمص ودمشق ورجع أكثرهم إلى مدينتهم باللكام، وأتى الأنباط قراهم، فرجع العبيد إلى مواليهم» حسب رواية البلاذري[2].

وإذا كانت صفحة المردة قد طويت نهائياً في الشام، كما يؤكد المؤرخان العربي والبيزنطي، من غير أن تُطوى في بلادهم، فإن جذوراً لحلفائهم الجراجمة، كانت ما تزال تتحرك حتى عهد الوليد بن عبد الملك، إلا أن الرواية التاريخية لم تشر إلى امتداد هذه الجذور إلى لبنان. فقد ثار الجراجمة في مدينتهم بتحريض مباشر من البيزنطيين لـ (89 هـ)، ولكن حركتهم كانت محدودة الوقت والتأثير، حين وجّه الوليد اليهم أخاه مسلمة، «فأناخ عليهم في خلق من الخلق، فافتتحها (الجرجومة)، على أن ينزلوا بحيث أحبوا من الشام. . . وعلى أن لا يُكرهوا على ترك النصرانية. . . ولا يؤخذ منهم ولا من أولادهم ونسائهم جزية، وعلى أن يغزوا مع المسلمين»[3]. أي أنهم باتوا في صميم المجتمع الأموي، منخرطين فيه سياسياً واجتماعياً، إلى درجة المساواة مع الآخرين في الحقوق والواجبات. لكن الثمن دفعته في النهاية «الجرجومة» التي افتقدت أهلها، حيث دمّرها مسلمة كي لا تبقى بؤرة معادية، ووزّع سكانها على عدد من قرى الشام، فيما غادر «بطريقها» في جماعة معه انطاكية، ومنها إلى «بلاد الروم»[4].

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان ص 165.

(2) المكان نفسه.

(3) المكان نفسه ص 165.

(4) المكان نفسه.

وهكذا ينتهي أمر المردة في عهد عبد الملك، وتتلاشى جذورهم عبر الجراجمة في عهد الوليد، ليس في لبنان فقط، وإنما في بلاد الشام قاطبة، دون أن يبقى بعد ذلك ما يثير اللبس في هذه الموضوعة، بأن الفئتين مجموعة واحدة، على نحو ما كرّره المؤرخون أو معظمهم، وما انتهى اليه مؤخراً كمال صليبي بأن الاسمين لهما دلالة واحدة، إذ يقول: «أن الأمبراطور جستنيان الثاني أخرج معظم الجراجمة أو المردة من جبل اللكام وفرّقهم في بلاده»[1]. هذا القول صحيح في جزئه المتعلق بـ «الخروج»، وإن جاء غير مطلق باقتصاره على «معظمهم» حسب تعبيره، ولكنه في جزئه الآخر متناقض مع قول آخر للمؤرخ نفسه في الصفحة ذاتها، حيث أضاف، مقتبساً عن البلاذري: «أن المسلمين تمكنوا من القضاء على سطوة من تبقى منهم في جرجومة وجوارها في عهد الوليد بن عبد الملك. . .»[2]. ولا ندري إذا كانت هذه «البقية» قد تخلّفت عن الذين خرج «معظمهم» في العهد السابق، دون أن يحدّد لنا صفة «الباقين» إذا كانت بيزنطية أم شامية، مع العلم أن الجرجومة كان يقطنها سكان ينتسبون اليها منذ فتحها، وكانوا ما يزالون كثرة فيها حتى «ثورتهم» الأخيرة، ومن ثم توزيعهم على عدد من القرى والمدن في الشام، كما سبقت الاشارة.

إن محاولة التمييز بين مجموعتين، يكاد اتحادهما واعتبارهما مجموعة واحدة أمراً شبه محسوم لدى معظم المؤرخين[3]، هو ما نتوخاه في هذه الدراسة عن المردة الذين اختلفوا عن الفئات الأخرى، ممن ارتبط بحركتهم، بأنهم جاءوا إلى الشام ولم «يثوروا» منها، مما ينبغي التوضيح لمن يقرن المردة بـ «التمرّد»، وهي صفة لا يستطيع هؤلاء اكتسابها، كونهم من خارج المنطقة، خلافاً للمتمردين الجراجمة.

ولقد كان لامنس من أوائل الذين مهّدوا لهذه المراكمة التاريخية المفتعلة، متعمّداً السير على خطاه آخرون لا يقلّون حماسة عنه في الدمج بين

---

(1) منطلق تاريخ لبنان ص 42.

(2) المكان نفسه.

(3) آثار هذه المسألة عادل إسماعيل في بحثه القيم باللغة الفرنسية عن المردة، متنبهاً إلى الاختلاف الواضح بين المجموعتين

Adel Ismail, Histoire de Liban de XVIII siècle à nos jours (Les Maradites) p. 169- 189.

المجموعتين، فضلاً عن الموارنة. ولكن لامنس المقتنع ضمناً بالاختلاف بين الثلاثة، والمعترف صراحة بـ «خروج المردة من لبنان»، لا يلبث أن يعيد وصل ما قطعه، من غير أن يكون للكلام صلة بما حوله، زاعماً «أن الموارنة عند خروج المردة من لبنان لم يتبعوهم في مهاجرتهم في آسيا الصغرى، بل ثبت معظمهم في جبلهم»[1]. وإذا كان لامنس لا يقطع في الظاهر بوجود علاقة عضوية بين المردة والموارنة، إلا أنه يحاول زرع الشك في وعي القارئ، بوجود علاقة بين الفئتين، إذ أن بقاء معظمهم (الموارنة) ثابتاً في الجبل، يعني في المقابل أن قلة منهم آثرت العودة من حيث أتت، ويعني بالتالي أنهم وفدوا اليه مع «حركة» المردة التي يفترض وفقاً لهذا المفهوم أنهم جزء منها. هذه «الحركة» التي طويت صفحتها نهائياً كما رأينا، فإذا به يصرّ على فتحها مجدداً، ونثر كلمات حولها ليس لها من الدقة نصيب وافر، على الرغم مما انتهى اليه في بحث هذا المسألة، مستشهداً بمقولة «نولدكه» ـ الذي يصفه بالكاتب الثقة ـ النافية لمثل هذه العلاقة، «بأن العلماء لم يثبتوا حتى الآن وحدة المردة والموارنة»[2].

على أن هذه «الوحدة» راودت بعض الكتّاب، ولا نقول المؤرخين الأكثر احتكاكاً بالحقائق، وتأثروا بها إلى حد الوصول إلى مستوى الدمج المطلق بين الأطراف الثلاثة (المردة والجراجمة والموارنة)، فيقول قائل: «أن الشعوب القادمة من أوروبا الشرقية، وهي التي كانت تعمل مرتزقة في جيوش الروم وقد أطلق عليها اسم المردة وأحياناً الجراجمة... (عادت) إلى لبنان بأعداد كبيرة في خلافة عبد الملك... ولعل ما يسّر اندماج الجراجمة والمردة، وحدة الشمائل التي كانت تجمع بينهما، وخصوصاً الصبر والقوة والشجاعة، ومثلهم الموارنة الذين اختلطوا بهم ليشكّلوا نواة الشعب اللبناني»[3]. وإذا بالموقف ينقلب هنا، فتكون «العودة» إلى لبنان بدلاً من آسية الصغرى، وهذا يعني في التفسير البسيط، إنهم شنوا حملة على الأمويين، وربما البيزنطيين، و«عادوا» أدراجهم إلى لبنان واندمجوا معاً فيه. ولم يذكر

---

(1) تسريح الأبصار، ج 2 ص 44.

(2) المرجع نفسه، ج 2 ص 47.

(3) وليم الخازن، مظاهر الحضارة اللبنانية ص 16 ـ 17.

صاحب القول شيئاً عن مرحلة ما قبل «العودة»، ولكنه في النهاية يجعل من الصفات النفسية والجسدية، عناصر وحدة بين الثلاثة، متماهياً مع لامنس في تحليله، بأن الظروف المتشابهة كانت سبب هذا التلاحم. غير أن الأول وهو متأثر بمعطيات لم تكن بارزة إلى حد كبير في عهد سلفه، يخلص إلى الدمج المطلق بينها، متحدثاً عن الثلاثة، وإن تعددت الأسماء، كمجموعة واحدة[1].

إن هذه الدراسة، ليس من شأنها في الواقع إثارة إشكالية سياسية، أو حتى التوقف طويلاً عند فرعها المتصل من هذا المنظور بلبنان، فهي صفحة طويت أيضاً، وباتت محسومة أو شبه محسومة لدى الكثيرين، بمن فيهم أولئك الذين راودتهم وقتاً هذه الفكرة. لأن حقائق التاريخ، مهما تأخرت، أو حيل دون الوصول اليها، فهي ستظهر جلية في نهاية الأمر، وتبقى لها الكلمة الأخيرة الفاصلة. على أنني معني هنا وبصورة خاصة، بتلك المسألة التي ترسّب ركامها في صفحات الكتب وأذهان الدارسين، بأن المردة هم نفسهم الجراجمة، فضلاً عن الدور الذي قام به أحدهما أو كلاهما معاً، وغاية هذا الدور وملابساته. فالمردة في النتيجة لم يشكلوا شعباً أو هجرة، أو حتى فرقة دينية في بلاد الشام، وصولاً إلى لبنان الجبل، بل كانوا «فرقة من الجند»[2] - كما وصفهم لامنس نفسه - توغلت في هذه الأرض وقتاً ما، بأمر من الأمبراطور البيزنطي، أو «بوسوسة من ملوك الروم» كما يقول وليم الخازن، مقتبساً ذلك عن المؤرخ فيليب حتي[3].

لقد تمّ سحب هذه الفرقة بعد زوال المسوغات التي أدت إلى وجودها، في أعقاب الاتفاق الذي أشرنا اليه. وقد حالت أسباب موضوعية دون اندماج عناصرها بالسكان المحليين، وهي عدا الالتزام بقرار «العودة» (إلى آسية الصغرى طبعاً)، المنصوص عليه في الاتفاق، قد يكون من أبرزها الاختلاف المذهبي بين البيزنطيين (والمردة في النتيجة من هؤلاء وعلى مذهبهم)، وبين نصارى الشام، ومنهم أكثر من فئة لا تجتمع على مودة معهم في هذا المجال، إن لم نقل أنها كانت على خلاف مذهبي حاد في ذلك الوقت.

---

(1) المرجع نفسه ص 24 ـ 26.
(2) تسريح الأبصر ج 2 ص 42.
(3) مظاهر الحضارة اللبنانية ص 18. أنظر النقص في تاريخ سورية لحتي ج 5 ص 113.



الشام والدعوة العباسية



- 1 -

إن دور بلاد الشام في الدعوة العباسية، وبالتالي في إسقاط خلافة الأمويين، مسألة يكتنفها الغموض، والتصدي لها أمر في غاية الصعوبة، مما يشكل فجوة كبيرة في السياق التاريخي لتلك المرحلة المتأخرة من الحكم الأموي، على المؤرخ مواجهتها بقراءة موضوعية، تحيط بأجواء النص، وتواكب التفاصيل الصغيرة، وتجتهد ألا تفوتها ملابسات اللحظة التاريخية. وفي ضوء هذا التصور الأولي، مرتكزاً على منهج واضح المعالم، كان التوقف عند نقاط ثلاث، قد تسهم في بلورة المنحى الذي ستتخذه هذه الدراسة : ـ

1 ـ إن المصادر المتوافرة، لا تقدّم سوى صورة جزئية أو هامشية عن هذا الدور الشامي، سواء تعمدت ذلك بفعل ضغوط الموقف السياسي أو النزعة الذاتية للمؤرخ، أو بفعل ضمور المعطيات إن لم يكن انعدامها، في وقت تعرض فيه تاريخ الشام الأموية للتحريف والتجاهل، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن القليل الذي أوردته المصادر من أخبار لا يمثل كل الحقيقة في تلك الفترة الانتقالية التي شهدت انهياراً سريعاً للدولة، ربما فاجأ المعارضة نفسها ودفعها إلى تعديل خططها بما يتلاءم والمتغيرات السريعة على جبهتي الشام وخراسان.

2 ـ طبيعة المصادر نفسها وتركيزها فقط على الجانب السياسي المحيط بالصراعات على مستوى القبائل أو الأسرة الحاكمة، على نحو ترك تأثيره على التاريخ الأموي عموماً وجعله أسير نظرة مسبقة وتقويم غير دقيق.

3 ـ تجاهل هذه المصادر للأسباب الموضوعية الأخرى، المتداخلة في الصراعات المتأخرة، لاسيما تلك التي كانت لها خلفيتها الاقتصادية،

وأسهمت على ما يبدو في انفجار الموقف على جبهة «الكلبيين» وحلفائهم، مؤدية إلى العصيان العام في بعض المراكز الهامة في الشام، بعد تعرض مصالحهم وامتيازاتهم للخطر، من جانب خليفة متطرف في «حزبيته» القيسية، وربما غير حائز على الثقة في «شاميته».

لقد كانت ثمة فرادة للشام في تكوينها السياسي، المتمايز في الأساس عن الأمصار الأخرى في الدولة الراشدية، مما جعلها تمثل موقعاً لنفوذ مبكر على حساب الأخيرة ومركزيتها التي أصيبت في الصميم بعد اغتيال الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وما رافقه من نمو متصاعد للأمصار، لم يستطع خليفتاه التصدي له، أو التخفيف من نتائجه السلبية التي انعكست على الحجاز، وحدت بالخليفة الرابع إلى الخروج منه، تفادياً لانقسام أخذت رياحه تهب من الشام، الأكثر نمواً بين الأمصار على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولعلها تفوقت في هذه العناصر على السلطة المركزية نفسها التي إختلت هيكليتها وتداعت أركانها، في الوقت الذي قطعت فيه الشام مسافة كبيرة نحو الدولة، بناء على منجزات هامة، اقترنت بواليها معاوية بن أبي سفيان، وتجسدت بوجه خاص في الوحدة الاجتماعية، والجيش والولاء المطلق، فضلاً عن القيادة المؤهلة للدور، والافادة من ثغرات السلطة المركزية ومتاعبها القديمة والمستجدة في ذلك الحين. فقد كان التفوق منذ البدء واضحاً لمصلحة والي الشام، ليس في المجال العسكري، أو في مجال السياسة، وإنما في هذه المسألة بالذات، أعني بها تكامل عناصر الدولة في الشام، مقابل انهيارها في الحجاز ومحاولة الخليفة إعادة بنائها في العراق، بعد اعترافه بالأمر الواقع، وباستحالة استمرارها في مقرها الأساسي، من دون مجابهة وضع إنقسامي، ليس بوسع الحجاز الخوض في تحدياته والصمود طويلاً في الصراع المترتب عليه.

ولعل الصورة لا تخرج من غموضها النهائي، إن لم يرافقها بحث في جذور هذا التكوين، وتحديداً في البنية الاجتماعية، وما أدت اليه من إسهام في هذا التمايز وتلك الفرادة، بالمقارنة مع الولايات الأخرى التي كانت بعض قبائلها ـ إن لم نقل معظمها ـ مخترقة بشكل أو بآخر، إذا ما توقفنا عند القبائل العراقية وانقساماتها، بينما ظلت الشام عبر مسافة طويلة من العهد الأموي،

جبهة سياسية متماسكة، يعززها الولاء الكامل للقبائل، يمنيها والقيسي، للسلطة التي ارتبطت منذ تأسيسها في الاسلام بالبيت الأموي، دون أن يؤدي سقوط الأخير إلى تحوّل قاطع في الولاء نحو السلطة الجديدة، على غرار بقية الولايات التي انخرطت تحت لوائها وانصاعت لمتغيرات الواقع، إذا ما استثنينا البعيد منها، لاسيما في الجناح الغربي للدولة، حيث تداخلت معطيات معينة في تمردها على السلطة المركزية.

ولا بد أن يجابهنا في هذا السياق، التساؤل الملح عن التشكيل القبلي في الشام، ذلك الذي يمكن من خلاله قراءة التحولات التي شهدتها الأخيرة على مدى نحو قرن من الزمن. وإذا كنا غير معنيين بالرجوع إلى بدايات التراكم القبلي، لما يحتاج اليه ذلك من بحث خاص، فإن هذه المسألة تبدو شديدة الأهمية، ويمكن التعرف في ضوئها على القبائل العربية التي عاصرت التحولات، وأسهمت في صناعتها إلى حد كبير. كما أن الخوض في البدايات القديمة، ليس أمراً خالياً من التعقيد، فضلاً عن الغموض، برغم الاتفاق على قدم الوجود العربي في هذه المنطقة[1]، حيث كانت تقيم بها منذ الأزمنة البعيدة قبائل عربية لها نظم بدوية لا تختلف عن نظم أهل شبه جزيرة العرب وحياتهم[2]، حسب تعبير المؤرخ صالح العلي. فثمة أخبار تشير إلى استيطان عربي في الشام، يعود إلى الألف الأول قبل الميلاد[3]، دون أن يتوقف خلال القرون اللاحقة التي أعقبته[4]، ومنها على وجه الخصوص ما أشار اليه «هيرودوتس» عن منطقة مأهولة بالسكان العرب «يحكمها ملك عربي بالقرب من غزة»[5].

ويبدو أن دوافع الاستيطان العربي في الشام، كما في الأطراف الأخرى،

---

(1) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، دار العلم للملايين، بيروت 1986 م، ج 1، ص 306. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: جواد علي، المفصل.

(2) صالح أحمد العلي، امتداد العرب في صدر الاسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1983 م، ص 57، وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: صالح العلي، امتداد العرب.

(3) جواد علي، المفصل، ج 1، ص 641، وما بعدها.

(4) المرجع السابق، ج 1، ص 574 وما بعدها، ج 2، ص 8. 9، 38، 42، 63، 629، 638، 653.

(5) المرجع السابق، ج 1، ص 8.

كانت اقتصادية، وإذا ما توقفنا عند نص يشير إلى بعض العرب ممن ضاقت بهم المعيشة، «فخرجوا يطلبون المتسع والريف فيما يليهم من بلاد اليمن ومشارف الشام»[1]. ولقد توسّع هذا الاستيطان مع تغيرات حركة التجارة وتعديل خطوطها التي أدت إلى انتشار عدد من الأسواق الهامة في الشام[2]، ما لبثت أن اتخذت حيزاً كبيراً في تجارة قريش منذ القرن السادس الميلادي[3]. ومن المرجح - حسب الروايات التاريخية - أن تلك الفترة شهدت زحفاً قبلياً متصاعداً نحو الشام، متزامناً مع نمو «الايلاف» القرشي[4]، ومعه تطور شبكة المواصلات بين مكة والمراكز التجارية على تخومها والأطراف. وكان في مقدمة القبائل الزاحفة، فيما يرويه اليعقوبي: بنو قضاعة الذين صاروا «إلى ملوك الروم فملّكوهم»[5]، أو أحد فروعهم من بني ضجعم بن حماطة بن سليم، فيما يرويه ابن حبيب، واصفاً الضجاعمة بأنهم أول الملوك في الشام قبل قدوم غسان[6]. وإذا كانت الأخيرة، قد حازت النفوذ وتقدمت على القبائل الأخرى في الدور السياستي الذي شغلته قبل الاسلام، فضلاً عما توافر من أخبارها في المصادر التاريخية، فإن ثمة

---

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310 هـ / 662 م)، تاريخ الرسل والملوك، 15 ج، مكتبة خياط، بيروت، 1965، ج 2، ص 27، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: الطبري، تاريخ.

(2) عرفان حمور، أسواق العرب، دار الشورى، بيروت، 1979 م، ص 195 وما بعدها. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: حمور، أسواق العرب.

(3) R. Simon, Hums et Ilaf, ou Commerce Sans Guerre Acta Orientale Acade Scientiarum Hungaricae, tomus XXIII (2), 1970.

(4) عن الايلاف والتجارة المكية في الشام، أنظر: المرجع السابق، وابراهيم بيضون، «الايلاف والسلطة في مكة قبل الاسلام»، مجلة دراسات، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، العدد (18) سنة 1985 م، وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: بيضون، «الايلاف».

(5) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر وهب بن واضح (ت 284 هـ / 897 م)، تاريخ اليعقوبي، 2 ج، دار صادر، بيروت، د. ت.، ج 1، ص 206، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: اليعقوبي، تاريخ.

(6) ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمر الهاشمي البغدادي (ت 245 هـ / 859 م) كتاب المحبر، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تصحيح ايلزه ليختن شتيتر، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1942 م، ص 370، وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: ابن حبيب، المحبر.

بقعاً متفاوتة شغلتها قبائل أخرى كان لها حضورها في المنطقة لاسيما «كلب» التي أقامت في دومة الجندل وتبوك وحمص وبادية الشام، كما أقامت معها وإلى جوارها، عشية الفتح العربي الاسلامي، قبائل أخرى مثل جذام ولخم (الأردن وفلسطين)، وتنوخ (أطراف حمص)، وعذرة وفزارة (جنوب الشام)، وبلي وبهراء (مآب)، وقضاعة وعشائرها، والقين وجهينة، امتداداً إلى الأردن وايلة[1]، فضلاً عن قبائل عديدة أقل أهمية، كانت منتشرة حول خط القوافل، من أعالي الحجاز حتى جنوب الشام، وتردد ذكرها في المصادر إبان تحرك الجيوش العربية الاسلامية في عمليات الفتح[2].

وليست هنالك معلومات كافية عن أحوال هذه القبائل وعلاقاتها بالامارة الغسانية، وعما إذا كانت لها علاقات مباشرة مع الدولة البيزنطية، أم أن ما عرف بـ «الحاجز» الغساني، كان يقوم بهذه المهمة، ويوظف بالتالي هذه القبائل لمصلحة التحالف مع البيزنطيين، علماً أن الصورة ليست واضحة تماماً، لا سيما المتصل منها بالعلاقة مع الغساسنة، تلك التي يبدو أنها تأثرت بالمتغيرات التي عصفت بالشام، نتيجة الصراع الفارسي ـ البيزنطي الذي كان له

(1) الواقدي، أبو عبد الله محمد بن واقد (ت 207 هـ / 822 م) المغازي، 3 ج، تحقيق مارسدن جونس، طهران، د. ت، ج 2، ص 760. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: الواقدي، المغازي؛
البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279 هـ / 892 م) أنساب الاشراف الجزء الأول، تحقيق عبد العزيز الدوري، بيروت، 1978 م، ج «1»، ص 378. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: البلاذري، أنساب ابن خرداذبه، عبد الله (ت 280 هـ / 893 م) المسالك والممالك؛ مكتبة المثنى، بغداد، د. ت، ص 324 وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: ابن خرداذبه، المسالك؛
صالح العلي، امتداد العرب، ص 58؛ حسين عطوان، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1987 م، ص 80. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: عطوان، الجغرافية؛ محمد بطاينه، «القبائل العربية في بلاد الشام وموقفها من حركة الفتح الاسلامي»، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، الندوة الثانية، عمان، الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، 1985 م، ص 1. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: بطاينة، القبائل العربية.

(2) الأزدي، محمد بن عبد الله (ت 231 هـ / 875 م) تاريخ فتوح الشام تحقيق: عبد المنعم عامر، القاهرة، د.ت.، ص 107، 111. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: الأزدي، فتوح الشام؛ الطبري: تاريخ، ج 3، ص 389.

صداه في السياق القرآني، وانتهى عشية الفتح باستعادة البيزنطيين لهذا الاقليم الهام، ولكن بعد تضعضع القوتين المتصارعتين، لاسيما الدولة الفارسية (الساسانية) المهزومة.

ولعل أبرز نتائج هذه الحرب على الصعيد العربي، تَمَثَّل بانهيار «الحاجز»، واتخاذ البيزنطيين سياسية شامية جديدة، تقضي باجراء علاقات مباشرة مع القبائل العربية المنتشرة في جنوب الشام، تلك السياسة التي أسهمت بصورة ما ـ من جانب البيزنطيين على الأقل ـ في اتخاذ الرسول قراره الذي سبق فتح مكة، وعبّر عما تحتله الشام من حيز كبير في سياسته الخارجية، التي كانت أول مؤشراتها، غزوة مؤتة في العام الهجري الثامن. ولم تكن أهمية هذه الغزوة في جانبها العسكري، وإنما في الجانب السياسي الذي هزّ الحركة البيزنطية الجديدة وأربك محاولتها لاقامة نفوذ مباشر لها حتى تخوم الجزيرة، بمثل ما هزّ ـ وبصورة أكثر عمقاً ـ القبائل العربية النازلة في منطقة عبور الجيوش البيزنطية، ودفعها إلى بدء إعادة النظر الفعلي في أوضاعها وعلاقاتها، التي كان عليها أن تتخذ منحى جديداً، في ضوء التغيرات التي شهدها الحجاز، وفي طليعتها قيام دولة إسلامية (عربية) على أرضه[1].

ويمكن ملاحظة هذا التحول أو بداياته، في متابعة الرسول اتصالاته بعدد من القبائل برغم المحنة التي حلت بالمسلمين في مؤتة، ومنها بنو عذرة وبنو سعد[2]، متوّجاً ذلك في معاهداته الشهيرة، التي أسفرت عنها حملة تبوك في العام التاسع، مع عرب أيلة وجرباء وأذرح، ومقنا[3]، مما يؤكد أن الطريق إلى

---

(1) ابراهيم بيضون، «حملة مؤتة، مقاربة للمشروع السياسي الأول للدولة الاسلامية في بلاد الشام»، أوراق الندوة الثانية للمؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، عمان 1987، ص 54 وما بعدها. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: بيضون، «حملة مؤتة».

(2) نبيه عاقل، «موقف سكان بلاد الشام من الفتح»، أوراق الندوة الثانية للمؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، عمان 1987 م، ص 153. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: عاقل، موقف.

(3) ابن هشام، عبد الملك الحميري (ت 213 هـ / 828 م)، السيرة النبوية، 4 ج، تحقيق: مصطفى السقا، ابراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1955 م، ج 4، ص 125 ـ 126.

وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: ابن هشام، السيرة. البلاذري، أحمد بن

الشام، وإلى عقول القبائل، باتت ممهدة وسالكة، وأن الخليفة أبا بكر، عندما عزم على توجيه الجيوش إلى هذه المنطقة، لم يكن قراره عفوياً أو نابعاً من معطيات مستجدة، وإنما جاء استكمالاً لسياسة أخذت تعطي ثمارها على صعيد هذه القبائل في أواخر أيام الرسول ﷺ. وإذا كان من غير الواضح ما يُروي عن مشاركة بعض قبائل الشام. مثل جذام ولخم[1] أو انضمام أمير غسان (جبلة بن الأيهم) إلى «الأنصار» وقوله لهم، فيما رواه البلاذري: «أنتم أخوتنا وبنو أبينا وأظهر الاسلام»[2]، فإن دور القبائل الشامية لم يكن فاعلاً في القتال إلى جانب البيزنطيين، إن صح تكتلهم إلى جانب هؤلاء في معارك الشام. فلم يكن تجاور مسألة الانتماء بمثل هذه السهولة، لاسيما وأن القبائل التي شكلت مادة الفتح، كانت في غالبيتها العظمى من القبائل اليمنية، استناداً إلى رواية الأزدي[3]، تلك التي استوطنت فروع كثيرة منها في الشام وشكلت حتى وقت بعيد أجنادها، إذا ما توقفنا عند التوزيع الوارد في «بلدان» اليعقوبي[4].

ولقد تنبه معاوية، الذي ولي الشام بعيد وفاة أخيه، إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه القبائل في خدمة أهدافه السياسية، من غير أن يجد صعوبة في استقطابها، بما يعنيه ذلك من ترويض للظروف، وتحكّم بالأحداث التي أخذت تتجه لمصلحته منذ عهد الخليفة الثالث. فإذا ما رجعنا إلى تشكيلة الجيش الشامي في «صفين»، سنجد أن القبائل نفسها التي تمركزت في الشام قبل الفتح، كانت منخرطة تحت لواء معاوية، وهي: كلب وجذام ولخم وحمْير والقين والأزد وطيء وقضاعة وهمدان وخثعم وغسان[5]، فضلاً عن

= يحيى بن جابر (ت 279 هـ / 892 م) فتوح البلدان، مراجعة وتعليق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983 م، ص 71 ـ 72. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: البلاذري، فتوح.

(1) الأزدي، فتوح، ص 111: البلاذري، فتوح، ص 147.

(2) البلاذري، فتوح، ص 141 ـ 142.

(3) الأزدي، فتوح، ص 16.

(4) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت 284 هـ / 897 م) كتاب البلدان، طبعة ليدن، 1890 ص 123. وما بعدها. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: اليعقوبي، البلدان.

(5) المنقري، نصر بن مزاحم (ت 212 هـ / 827 م) وقعة صفين، ط 3، تحقيق عبد السلام =

بعض القبائل القيسية الوافدة مع الفتح. وقد قاتل بعضها كوحدة كاملة، مثل جذام وكلب وفهر، والآخر كان له امتداد في الجبهة الثانية (العراقية)، متأثراً بالعوامل الجغرافية التي أفرزتها الفتوح، وجعلت القبيلة نفسها تقاتل على الجبهتين في الوقت نفسه، مثل همدان والأزد ومذحج[1].

وهكذا فإن القبائل، سواء القديمة العهد في الشام، أم تلك الوافدة اليها مع الفتح، شكلت جبهة سياسية، توحدت في ظلها مختلف القبائل، بما فيها القيسية، على نحو لم يكن ما يماثله في اقليم آخر من الدولة. وقد أدى ذلك إلى انخراطها المبكر في الصراع على السلطة من غير أن تكون معنية بغير الجانب السياسي فيه، لاسيما وأن غالبية هذه القبائل، لم يسبق لها أن خاضت تجربة عميقة على المستوى الفكري وإنما جاء بعضها في سياق تعبئة عامة من جانب الخليفة، واندرج بعضها الآخر طوعاً أو رضوخاً للأمر الواقع الجديد الذي سرعان ما اتخذ في الشام خصوصية ما، تحت تأثير عدة عوامل جغرافية واقتصادية، وربما اجتماعية أيضاً، أسهمت جميعها في تكريس هذا النمط الجبهوي، المقترن بحضور سياسي غير عادي لبعض القبائل، كان لا يزل متنامياً منذ العهد السابق للاسلام. ولعل ما يستوقفنا في هذا المجال، ذلك الحضور اللافت للقبيلة الكلبية، في الوقت الذي إنكفأت فيه غسان (الأزد)، وتراجع نفوذها حتى ما قبل الفتح[2]. وقد يعود ذلك إلى أن الدولة البيزنطية، في أعقاب انتصارها على الفرس لم تعد ترى ـ كما سبقت الاشارة ـ ما يسوغ استمرار «الحاجز» الغساني، بعد اختراق أعدائها له وتوغلهم حتى مصر، الأمر الذي يفسر أفول الامارة الغسانية وغياب دورها القيادي في الحملة العسكرية التي أعدها «هرقل» وانتهت إلى مواجهة المسلمين في مؤتة، دون أن يرد في الروايات ذكر للغساسنة، بين القبائل المشاركة في هذه الحملة، إذ جاء فيها: أن الأمبراطور البيزنطي قد تحرك في مائة ألف من الروم وانضمت اليه

= محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981 م، ص 206 ـ 207. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: المنقري، وقعة صفين.

(1) ابراهيم بيضون، الحجاز والدولة الاسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1983 م، ص 202. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: بيضون، الحجاز.

(2) صالح العلي، امتداد العرب، ص 57.

المستعربة من لخم وجذام وبلقين وبهراء وبلي في مائة ألف»[1]. كذلك فإن الامبراطور الذي سبقته هالة المنقذ بما انطوت عليه من خلفية «صليبية» ـ لم تكن غائبة عن هذه الحملة، فضلاً عن الحملات الأخرى التي أعدها بعد ذلك، لاسيما التي مهدت لليرموك، ـ كان ينطلق من سياسة جديدة في علاقته مع القبائل العربية في الشام، وذلك وفق خطة طالت الجانب الديني[2]، وانعكست بالضرورة على الغساسنة، بناء على تراكم من الخلافات في هذا المجال بين الطرفين[3].

ـ 2 ـ

كان ثمة فراغ إذن بعد انحسار النفوذ الغساني عشية فتح بلاد الشام، بدأت معه القبيلة الكلبية على ما يبدو، مؤهلة لملئه والقيام بدور سياسي متميز، ربما رهصت به الأحداث السابقة على الفتح. وكان أول ما تردد من ذكر لهذه القبيلة، في العام الهجري السادس، عندما دعى الرسول عبد الرحمن ابن عوف إلى غزو دومة الجندل التي كان به قوم من كلب[4]. وإذ أشار البلاذري إلى إسلامهم، اكتفت الرويات الأخرى بالاشارة إلى زواج ابن عوف من ابنة «ملكم» الكلبي[5]، الذي وُصف بأنه «كان نصرانياً وكان رأسهم»، من غير تحديد القبيلة أو القبائل التي كان رئيساً لها[6]، وإن كان الواقدي، في رواية ثانية، قد ألمح إلى استجابتهم للاسلام[7]. على أن هذا «الملك» يتردد

(1) الواقدي، المغازي، ج 2، ص 760؛ ابن هشام، السيرة، ج 2، ص 375؛ الطبري. تاريخ، ج 3، ص 107.

(2) أسد رستم، الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، 2 ج، دار المكشوف، بيروت، 1955 م، ج 1، ص 230. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: رستم، الروم.

(3) المرجع السابق، ج 1، ص 203.

(4) البلاذري، أنساب، ج 1، ص 378.

(5) هو الأصبغ بن عمرو الكلبي.

(6) الواقدي، المغازي، ج 2، ص 561. ابن سعد، محمد بن سعيد بن منيع (ت 230 هـ / 844 م) غزوات الرسول وسواه، تقديم أحمد عبد الغفور عطار، دار بيروت، 1981 م، ص 89. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هذا: ابن سعد، غزوات.

(7) يذكر خليفة بن خياط أن الذي ملكها رجل من اليمن قدم به خالد على الرسول فحقن دمه وأعطاه الجزية ثم رده إلى قريته، خليفة بن خياط العصفري (ت 240 هـ / 854 م) تاريخ

ذكره، ولكن تحت اسم آخر، بعد سنوات ثلاث، وذلك في سياق الحديث عن حملة تبوك التي تشعبت منها سرية بقيادة خالد بن الوليد إلى دومة الجندل، حيث أشار ابن سعد، إلى أن «ملكها» يدعى أكيدر بن عبد الملك، وقد وصفه بأنه نصراني من كندة[1]. ويبدو استناداً إلى ابن حبيب أن اثنين تداولا الرئاسة في دومة، وأن عوامل خارجية كانت تؤثر في غلبة أحدهما على الآخر، إذ كان الغسانيون يدعمون الكلبي (الأصبع بن عمرو)، على حساب السكوني (الكندي)[2]، مما يفسّر تولي الآخر إبان سرية خالد، متزامناً مع ضعف الغساسنة وانكفاء نفوذهم.

على أن هذه القبيلة (كلب)، ظلت كمجموعة خارج إطار الاسلام لوقت غير قصير، دون أن يتعارض ذلك مع بروز شخصيات كلبية في أيام الرسول، وقيامها بدور هام في العلاقات الأولى مع الشام، مثل «دحيه» الكلبي الذي حمل الكتاب إلى «هرقل» عبر «عظيم بصرى»، حسب رواية الزهري[3]. هذا إذا لم نتوقف عند زيد بن حارثة، أحد المقربين من الرسول ﷺ، وممن ارتبط اسمهم بالحملات الأولى نحو الشام[4] التي ينتمي اليها زيد، موقعاً، والي القبيلة الكلبية نسباً، قبل أسره و«احتماله» إلى مكة فيما يرويه ابن سعد[5].

ولعله من غير المصادفة أن تتخذ كلب دوراً بارزاً في الشام، منذ هذه المرحلة الانتقالية التي شهدت انطواء صفحة الغساسنة، وما رافقه من تغيرات جذرية، أكثر ما انعكست على هذا الاقليم خارج شبه الجزيرة، دون أن يكون

= خليفة بن خياط. ج، تحقيق سهيل زكار، دمشق، 1967، ج 2، ص 64. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: ابن خياط: تاريخ الواقدي، المغازي، ص 166.

(1) ابن سعد، غزوات، ص 166.

(2) ابن حبيب، المحبر، ص 264.

(3) المغازي، ص 161.

(4) قاد زيد عدة سرايا في هذا الاتجاه، وهي العيص وحسمي وأم قرفه فضلاً عن الغزوة التي استشهد فيها وهي مؤته. أنظر: بيضون، حملة مؤته.

(5) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن منيع (ت 230 هـ / 844 م) الطبقات الكبرى، 8 ج، دار صادر، بيروت، 1970 م، ج 3، ص 40. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: ابن سعد، الطبقات.

مصادفة كذلك، أن تتجه الأنظار الى دومة الجندل التي استهدفتها حملة في العام السادس بقيادة عبد الرحمن بن عوف، وثانية تفرعت عن حملة تبوك في العام التاسع بقيادة خالد بن الوليد. ويبدو أن دومة التي ارتبط بها بنو كلب، أفادت من تطورات تلك المرحلة، إذ أصبحت سوقاً للقبائل العربية، الوافدة من الحجاز والعراق والشام[1]، متفوقة ربما في هذا المجال على بُصرى التي خضعت لحكم بيزنطي أكثر مباشرة من دومة، وذلك باشراف الغساسنة الذين تولوا أمر التجارة فيها وأقاموا علاقات وثيقة مع قريش[2].

ولم تكد جيوش العرب المسلمين تخترق الشام وتنتهي إلى إخراج البيزنطيين منها في أعقاب معركة اليرموك، حتى تغيرت معالم الخارطة القبلية، مؤدياً ذلك إلى سقوط المعادلات السابقة، بما فيها زعامة القبيلة الواحدة، دون أن تستطيع كلب، برغم طموحها، وراثة الموقع الغساني في العهد الراشدي على الأقل، وإن كانت حاضرة ربما أكثر من غيرها في الأجناد الشامية الأربعة (الخمسة بعد إضافة قنسرين)، حيث نجد لها انتشاراً لافتاً في حمص وتدمر وحوران[3]. على أنها في العهد الأموي الذي شاركت في قيامه إلى جانب عدد آخر من القبائل الشامية العريقة، أخذت تتقدم على هذه، لاسيما بعد مصاهرة معاوية لها، بالزواج من ميسون بنت بحدل الكلبي، ذلك الزواج الذي جعل لهذه القبيلة كلمة نافذة في الدولة وموقعاً مميزاً عن القبائل الأخرى[4]. وكان الكلبيون يرون في الدولة الأموية دولتهم التي تتجسد فيها مصالحهم، سواء تجلى ذلك في العهد السفياني من هذه الدولة، أم في العهد المرواني الذي يدين في قيامه ـ فضلاً عن استمراره ـ لدعم الكلبيين، حتى إذا انحاز هذا العهد الى الموقع المعادي لهم، كانت ثمة حركة تربصت به في الشام، حيث تقدم ألف من فرسان الكلبيين في تدمر، لنجدة الثورة المضادة التي اندلعت في

---

(1) حمور، أسواق العرب، ص 166.

(2) المرجع السابق، ص 196 ـ 197.

(3) صالح العلي، امتداد العرب، ص 67 ـ 69.

(4) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت 346 هـ / 947 م) مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4 ج، تحقيق يوسف أسعد داغر، دار الأندلس، بيروت، 1973، ج 3، ص 86. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هذا: المسعودي، مروج.

حمص[1]، وكانت بداية الضعف الذي اجتاح الشام، وطوّح بعيد سنوات قليلة بالخليفة مروان الثاني ودولته.

وقد نتساءل في نهاية هذا المدخل، عن العلاقة بين ابتعاد الكلبيين عن السلطة وبين الاضطراب الذي عمّ الشام، ولم يستطع الخليفة الأخير التصدي له، برغم ما تمتع به من كفاءة قيادية. فهل أدى ذلك إلى ضرب التماسك في المعادلة السياسية التي أنقذت بصورة غير كاملة في مؤتمر الجابية، بعد تأييد القبيلة الكلبية لبني مروان؟[2] وهل كان لموقف هذه القبيلة تأثير على ولاء القبائل اليمنية الأخرى التي سارعت إلى نقض عهدها أيضاً مع الدولة الأموية وأسهمت بدور كبير في إسقاطها، ذلك الذي سبقته حرب طاحنة، خاضتها كلب والقبائل اليمنية في الشام وخراسان؟

- 3 -

إن سقوط الدولة الأموية، مسألة طال فيها البحث وتصدى لها كثيرون، في محاولة لمعرفة الأسباب الموضوعية لهذا السقوط الذي كان، برغم مقدماته، مدوياً وعاصفاً، لما عكسه من نتائج بالغة الخطورة على مسار التاريخ العربي الاسلامي. وقد ظلت الانظار مشدودة في الواقع نحو خراسان، تلك البؤرة البعيدة، والعاجّة بضروب التيارات السياسية ومختلف الفئات والعناصر، من قبائل عربية مهاجرة أو مرغمة على ذلك، إلى أخلاط من الفرس والترك هاربين من الظلم أو ساعين إلى الفتنة في ظل شعارات إصلاحية، ربما عبرت عن بعض طموحهم الذي بدأ يخترق سقف هذه الشعارات إلى أفق آخر كان يتوق إلى الخروج اليه. وقد قيل الكثير في هذا المجال الذي خاض فيه المستشرقون ما شاء لهم، ذاهبين بعيداً في التركيز على معاناة شعوب البلدان المفتوحة في المشرق، واضطهاد الولاة الأمويين لهم، على نحو يصبح الجواب في غاية البداهة، بأن الثورة العباسية - برأيهم - إنما نجحت في استثمار الحالة

---

(1) كان على رأسهم الأصبغ بن (ذؤابة) الكلبي، الطبري، تاريخ، ج 9، ص 55.

(2) ابراهيم بيضون، «مؤتمر الجابية، دراسة في نشوء خلافة بني مروان»، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، الندوة الثالثة، عمان 1987 م، ص 33. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: بيضون، «مؤتمر الجابية».

المأسوية لهذه الشعوب، وتجييش المتضررين من الحكم الأموي لاسقاطه، واعدة بالانتقام لهؤلاء «المقهورين» وانصافهم في ظل سلطة الدولة.

ولكن، هل كانت حقاً خراسان، البؤرة التي أسقطت الدولة الأموية؟ إن الغاية من هذا التساؤل، ليس نقض المقولات العديدة التي تربط بين هذا الاقليم ونهاية الحكم الأموي، بقدر ما ينطوي على محاولة قراءة أخرى لهذه المسألة التي باتت شبه محسومة لدى المؤرخين إلى حد كبير. إن خراسان من دون شك، ومن دون التوقف طويلاً عند الآراء المنسوبة لبعض القادة العباسيين الأوائل[1]، كانت أرضية صالحة للثورة التي قطعت شوطاً في التعبئة والتحريض على الحكم الأموي، مهيئة الظروف الملائمة لأية حركة ترفع راية العصيان عليه. ولعل العباسيين كانوا مدينين على الأخص، لذلك الموروث الذي تركته حركة الحارث بن سريج التميمي، لاسيما إسهامها في بلورة تيّار إصلاحي واسع، كان من السهل على دعاتهم احتواؤه في ذلك الحين[2]. فقد كان الحارث أحد القادة العرب في خراسان وبلاد ما وراء النهر، قبل أن يتحول من مقاتل تحت راية الدولة الأموية إلى ثائر عليها، بسبب تعسف الولاة واستبدادهم، دون أن يكون واضحاً، إذا كانت لديه خطة جذرية لاطاحة النظام الأموي، أم أن حركته استهدفت تحقيق الاصلاح في إطاره. ومهما كانت دوافع هذه الحركة وأبعادها، فإنها زرعت بذرة الثورة في تلك الأرض، التي وجدها الدعاة العباسيون ممهدة، وتسللوا اليها تحت ستار الاصلاح، مستفيدين من التوقيت، بما يتكافأ وعنصر المكان واحتدام الصراع العربي ـ العربي، فضلاً عن الصراع الأموي ـ الأموي، بعد دخول كليهما دائرة العنف الدموي منذ وفاة الخليفة هشام بن عبد الملك.

وهكذا كانت خراسان الأداة المنفذة للثورة التي أطاحت دولة الأمويين،

---

(1) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 81، 141؛ أحمد علبي، العهد السري للدعوة العباسية، دار الفارابي، بيروت، 1987، ص 38. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: علبي، العهد السري.

(2) ابراهيم بيضون، «ظاهرة الاصلاح السياسي في مطلع القرن الثاني الهجري»، الفكر العربي المعاصر، عدد 2 (حزيران 1980 م)، ص. ب، وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: ابراهيم بيضون، «ظاهرة الاصلاح».

أو بمعنى آخر، كانت الأرض التي جرى استغلالها لتفجير الثورة، ولكن دون أن تكون المحركة، أو المخططة لها، بقدر ما كان للشام من تأثير في ذلك، وضلوع - ربما غير مباشر - في هذا الدور. وتجابهنا في هذا السياق مقولة المستشرق «دينيت»، بأن «سقوط الأمويين لم يكن نتيجة ثورة في خراسان، بل نتيجة ثورة في سورية»[1]، تلك المقولة التي تنطوي على لبس يتعدى مضمون النص إلى ظاهره، موهمة القارئ للوهلة الأولى، أنه أمام طرح جديد، متناقض مع الطروحات السابقة المعروفة. فقد بنى «دينيت» نظريته على ضعف موقع الخليفة الأموي الأخير، كسبب رئس في انهيار الدولة[2]، منتهياً إلى أن «الثورة هي ثورة عرب خراسان لا مواليها ضد الأمويين»[3]، وهو رأي يتفق معه رأي المؤرخ فاروق عمر في دراساته العديدة عن الدعوة العباسية والتاريخ العباسي.

لقد وقع «دينيت» في التناقض الظاهري على الأقل، إذ يرمي إلى الربط على الأرجح، بين خلل النظام المركزي وطعن الأغلبية الأموية بشرعية الخليفة مروان بن محمد[4]، وبين انفجار الثورة في خراسان التي مهدت لها القبائل العربية في صراعاتها الدموية، وانخراط جزء كبير منها، لاسيما اليمنية، في هذه الثورة، مقللاً، وربما بشيء من التفرّد قياساً إلى معظم المستشرقين، من شأن العناصر غير العربية في القضاء على دولة بني أمية. وكان «فلهوزن قد ألمح إلى ما يشبه هذا الطرح، متوقفاً عند مسألة الجزية التي لجأ إلى تضخيمها «فان فلوتن»، في قوله بأن الأمويين مارسوا في جبايتها «أسوأ أنواع الابتزاز»[5]، بينما رأى الأول «امكانية تحقيق توازن دائم بين العرب

---

(1) دانيال دينيت، مروان بن محمد، (أطروحة باللغة الانكليزية غير منشورة)، وانظر كذلك: فاروق عمر، بحوث في التاريخ العباسي، دار القلم، بيروت، 1977 م، ص 36. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد، هكذا: فاروق عمر، بحوث.

(2) فاروق عمر، بحوث، ص 36.

(3) فاروق عمر، طبيعة الدعوة العباسية، دار الاشاد، بيروت، 1970 م، ص 93. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: فاروق عمر، طبيعة الدعوة.

(4) المرجع نفسه، ص 92.

(5) ابراهيم بيضون، الدولة الأموية والمعارضة. مدخل إلى كتاب السيطرة العربية للمستشرق فان فلوتن، مع ترجمة له، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1985 م، ص 85. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد. هكذا: بيضون، الدولة الأموية.

والأعاجم، ولكن لم يكن وقت لذلك» بعد أن أعاق حل هذه المسألة عرب خراسان، بسبب «التنازع وإهلاك بعضهم بعضاً»[1] على حد قوله. وقد اعتقد «فلهوزون»، كما «دينيت»، بأن «الثورة في الشام هي التي بعثت على الثورة في خراسان... من جانب الحزب الثائر على حزب قيس»[2]. ولعل في هذا الموقف ما تسوغه المؤشرات التي يمكن استقراؤها بوضوح في السنوات العشر الأخيرة من الدولة الأموية، تلك التي شهدت انتقال الصراع إلى الاسرة الحاكمة وعجزها عن إيقافه، خلافاً لما جرى في حالات سابقة أكثر صعوبة وتعقيداً، نجحت الأسرة في تطويقها (مؤتمر الجابية، فتنة عمرو بن سعيد... الخ) بفعل وحدتها وتماسكها، بينما أضحت في عهدها الأخير، متورطة في الصراعات «الحزبية» المتأججة في معظم ولايات الدولة. وكان الخلفاء الأمويون قد حرصوا في الواقع حتى عهد هشام، على تقوية النظام المركزي، ورفض التعايش مع الحركات الانفصالية، مسخّرين كل الجهود من أجل القضاء عليها، مما جعل المركزية سمة مقترنة بالدولة الأموية، بمثل اقترانها بالشرعية التي اكتسبت مضمونها من هذه الوحدة، مقابل اقتران الثورة عليها بالتمرد والفتنة، وفقاً للموقف الفقهي الداعم عموماً للسلطة، والمعبّر بالتالي عن موقف أهل الشام الذين حفظوا للأمويين ولاء لم يهزه سوى إنفراط عقد البيت الأموي وانقسامه.

وإذا كانت وحدة الأسرة الأموية مقترنة بوحدة الشام فإن الأخيرة بدأت تفتقد تماسكها، ليس في تلك الفترة المتأخرة فقط، وإنما قبل ذلك بنحو نصف قرن، أي منذ انعقاد مؤتمر الجاية الذي تمت فيه معالجة الانقسام الأموي، ولكن دون الانقسام القبلي الذي أدى إلى شرخ كبير في الجبهة الشامية، وذلك بخروج القيسيين منها بعد هزيمة قاسية في مرج راهط، الأمر الذي تطلب جهوداً غير عادية من الخلفاء الأمويين، لتفادي اختلال المعادلة بكاملها، مهد لها عبد الملك بتحييد زعيم القيسية زفر بن الحارث الكلابي واحتوائه فيما بعد. على أن الأمر بدأ أكثر صعوبة من ذلك، والقلوب التي

---

(1) يوليوس فلهوزن، تاريخ الدولة العربية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، القاهرة، 1968 م، ص 457. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: فلهوزن، تاريخ.

(2) المرجع نفسه.

ملأها الحقد «يوم المرج»، ما انفكت ناضحة به خلال تلك السنين، ولا يتراءى لأصحابها سوى الانتقام الذي امتدت لوثته إلى الخلفاء، وجعلتهم أسرى لغريزة التطرف. ففي ظل هذا المناخ، بما ساده من عصبيات مستشرية، جاء مروان الثاني إلى الخلافة، متحدياً أحد الأعراف الهامة في التقاليد الأموية، وهو عروبة الأم[1]، ذلك الشرط الذي التزمته الأسرة الحاكمة حتى ذلك الوقت وحال دون وصول أمراء بارزين[2] - لم يتمتعوا بهذا الشرط - إلى الخلافة. كما جاءت الوسيلة التي قادت مروان إلى الحكم، عبر حركة «انقلابية» مدعومة من «الحزب» القيسي، تحدياً كذلك للقبائل اليمنية التي ألفت وجود حلفائها في السلطة، باستثناء حالات قليلة وعابرة، مثّلها يزيد بن عبد الملك وابنه الوليد بشكل خاص.

وكان من الطبيعي أن يواجّه التحدي بمثله، وخصوصاً أنه صادر عن خليفة «غير شامي» إن جاز التعبير، إذ أن مرواناً، المحارب المحترف في أرمينية[3] والمقيم في الجزيرة «أميراً»[4] عليها وقتاً غير قصير، ومتأثراً على ما يبدو بميولها القيسية المعروفة، لم تكن له علاقة مباشرة بأهل الشام، الأمر الذي يفسر ردة الفعل السريعة في عدة أماكن، احتجاجاً على خلافته. فقد ذكر الطبري عدة انتفاضات، جابهت مرواناً في بدء ولايته وجعلت الشام مسرحاً للثورة، إذ ما توقفنا عند قوله: «انتفض على مروان أهل حمص وسائر بلاد الشام»[5]، حيث تمردت القبائل اليمنية في دمشق (الغوطة والمزة) وفلسطين وقرقيسيا، فضلاً عن تدمر (كلب) التي ساندت ثورة حمص[6] وكادت هذه الثورة تحقق غايتها، لولا أن أعاقها الخليفة الشجاع في تصديه العنيف لها،

(1) كان مروان ابن أمة كردية.

(2) منهم مسلمة بن عبد الملك على سبيل المثال.

(3) ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن بن محمد (ت 630 هـ / 1232 م)، الكامل في التاريخ، 13 ج، دار صادر، بيروت، 1982 م، ج 5، ص 240. سيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: ابن الأثير، الكامل.

(4) المصدر نفسه، ص 319.

(5) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 55.

(6) المصدر نفسه، ج 9، ص 55 ـ 56.

مروّعاً خصومة بما ارتكبه من قتل وصلب واستباحة[1]، إلا أنه عجز عن إطفاء نارها بصورة تامة[2]، لانهماكه في مواجهة تحديات متلاحقة، تجاوز تحت وطأتها هموم الشام إلى ما هو أشد ضغطاً في خارجها، دون أن يدور في خلده أن الهم الشامي، هو الأكثر خطورة في ذلك الحين.

ويبدو أن أداته العسكرية كانت في معظمها من خارج الشام، حيث رفضت قبائلها اليمنية الانخراط في جيشه الذاهب لمحاربة الخوارج في العراق، هذا على الأقل ما توحي به رواية الطبري في سياق الاشارة إلى حملة يزيد بن عمر بن هبيرة، التي كان تعدادها عشرين ألفاً من أهل قرقيسيا والجزيرة[3]. وإذا كانت رواية الطبري لم تشر إلى استجابة أهل الشام والتحاقهم بهذه الحملة، بناء على أوامر الخليفة، فإن رواية ذكرها ابن الأثير، تكاد تجزم بعزوف هؤلاء عن المشاركة[4]، وفيها أن مرواناً ضرب على أهل الشام بعثاً وأمرهم باللحاق بيزيد[5]. على أن هذه الحملة أسهمت في تعقيد الموقف إثر تلكؤ سليمان بن هشام بن عبد الملك ـ وكان يرافقه لقتال الضحاك الخارجي ـ وانسحابه إلى الرصافة متذرعاً بالمرض، والتحاق «عشرة آلاف ممن كان مروان قد أخذه من أهل الشام. . . فأقاموا بالرصافة ودعوا سليمان إلى خلع مروان»[6]. ولعل انسحاب الشاميين وسليمان قبلهم، كانا خارج المصادفة، التي دحضها قبول الأخير واستجابته إلى الدعوة للثورة، إذ سرعان ما عاد الوضع إلى التفجر بصورة أشد ضراوة، وعادت في ظله حمص إلى واجهة الأحداث، كقاعدة للحركة المناوئة للخليفة الذي كان عليه الانهماك مجدداً بالموقف الشامي، ومحاصرة المدينة عشرة أشهر، ناصباً عليها نيفاً وثمانين منجنيقاً فيما يرويه الطبري[7].

---

(1) ابن الأثير، ج 5، ص 328.
(2) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 56: ابن الأثير؛ الكامل، ج 5، ص 329.
(3) ظلت تدمر خارج نفوذ الخليفة. أنظر: الطبري، تاريخ، ج 9، ص 56.
(4) المصدر نفسه، ج 9، ص 56.
(5) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 331.
(6) المكان نفسه.
(7) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 64؛ وانظر أيضاً: ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 333.

وهكذا يجَابه مروان الثاني بعصيان عام في الشام، حيث تمردت عليه القبائل اليمنية بكل وسائلها، وخاضت حرباً ضارية لاسقاطه. وفي المقابل أثبت الخليفة صحة ما أوردته الروايات التاريخية حول كفاءته القتالية العالية، تلك التي تعرضت لتجربة قاسية في الشام، لم يكن الخروج منها أمراً يسيراً، بعد التعبئة التي حشدها خصومه اليمانيون في ثلاثة أجناد كبرى (حمص ودمشق وفلسطين) وانتهت إلى ثورة حمص الأخيرة. كما أن التحدي الأصعب، كان في التحالف بين المعارضة الشامية، وبين شخصية تنتمي إلى الفرع البارز في البيت المرواني، مكتسبة - أي الثورة - شرعيتها عبر هذه الشخصية (سليمان بن هشام)، الذي كان أبوه آخر الخلفاء الأقوياء، وربما آخر الذين مثلوا هذه الشرعية، وفقاً لتقاليدها الصارمة في دولة بني مروان. وإذا كان المؤرخ لا يبحث في غير الوقائع، فإن اجتماع قيادة متجددة من الفرع الأساسي في الأسرة الحاكمة (بنو عبد الملك)، إلى تلك القوة الهائلة - إن صح تقدير الرواية التاريخية - التي بلغت نحواً من سبعين ألفاً من أهل الشام[1]، لا بد أن يستوقف المؤرخ ويستثير خياله، ويدفعه بالتالي إلى إعادة نظر في المتغيرات، فيما لو أتيح لهذه الثورة النجاح، وما يستتبعه من خلع لمروان وبيعه لسليمان بالخلافة. قد لا يكون ذلك تصوراً لأمور لم تحدث، بقدر ما هو خاضع للتساؤل عن مدى صمود الشام، التي ارتبط تاريخها الإسلامي بالبيت الأموي - كما سبقت الاشارة - في وجه ما كان يُخطط حينذاك لاطاحة الأخير، وانتهى إلى هذه النتيجة بعد سنوات قليلة. ولعل الجواب هنا لا يعدو أن يكون في معرض التساؤل أيضاً عما إذا كان سليمان، وقد أتيح له تبوّ الخلافة، قادراً على حسم الأمور وإفشال المشروع العباسي، انطلاقاً من الجبهة الشامية التي واجهت موحدة في السابق تجارب انفصالية عديدة، وتمكنت من إحباطها بفضل هذه الوحدة؟ قد يصبح ذلك خارج نطاق التساؤل، مقارباً الحقيقة بصورتها الجزئية على الأقل، أي الاسهام في تأخير سقوط الدولة الأموية، إن لم يكن إنقاذ هذا السقوط.

(1) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 62.

بيد أن الواقع كان له شأن آخر، إذ أن «ثورة» سليمان لم تخفق فقط في إسقاط مروان الثاني، ولكن أسهمت بعفوية أو بقصر نظر في إنهيار الدولة بكاملها، دون أن يتورع سليمان بعد هربه عن الانضمام إلى الضحاك (الخارجي)[1]، في وقت كانت الجبهة الأموية في خراسان تعاني نزفاً شديداً، نتيجة للصراع الطاحن وتنذر بأحداث كبيرة. ومن هذا المنظور، فإن القبائل اليمنية في الشام، كانت ضالعة في إسقاط الدولة الأموية، في الوقت ذاته الذي كانت فيه قبائلها في خراسان، ماضية في هذه المهمة، دون تقدير موضوعي للنتائج المترتبة على ذلك. ومن هذا المنظور أيضاً، نقترب من مقولة «دينيت» عن سقوط الدولة الأموية في الشام، التي هزت ثوراتها أركان النظام في دمشق، ومهدت بصورة مباشرة لتحرك الجيوش العباسية من خراسان. وقد عبّر عن هذه العلاقة العضوية أيضاً، مؤرخ دمشقي في قوله، بأن «حركة الدعوة العباسية أول ما بدأت في قرى الشام، ولكنها باضت وفرخت في خراسان وما يليه من وراء النهر»[2].

وهكذا، فإن قبائل الشام اليمانية التي كانت مادة الدولة الأموية وعصبها، بلغت في عدائها لخليفة ينزع إلى محاباة القيسية، إلى الاسهام الفعلي في انهيار هذه الدولة، مؤثرة مصلحتها الخاصة على مصلحة الدولة، ومؤدياً بها هذا الموقف إلى التخاذل وعدم المبالاة[3] إزاء الزحف العباسي، الذي لم تعقه مقاومة فعلية من جانب أهل الشام، دون أن تكون محاولة مروان استخدام سلاح المال مجدية لثنيهم عن التقاعس، بل أدى ذلك إلى تسريع الهزيمة التي أشاعوها مسبقاً، ليتاح لهم ما شاءوا من النهب، حسب رواية ابن الأثير[4]. ولعل هذا الموقف يتعارض مع الرأي الذي ذهب اليه فاروق عمر في قوله:

---

(1) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 64.

(2) محمد أديب تقي الدين الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، 3 ج في م، تقديم كمال الصليبي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979 م، ص 106. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: الحصني، منتخبات.

(3) محمد رضا الشبيبي، مؤرخ العراق ابن الفوطي، بغداد 1950 م، ج 1، ص 24؛ وانظر أيضاً: الحصني، منتخبات ج 1، ص 106.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 420.

«إن القبائل العربية اختلفت مع مروان بن محمد آخر خلفاء الأمويين ووقفت موقف المعارضة منه لكنها لم تكن معارضة للخلافة الأموية، ولم يدر بخلدها أن تطورات الأحداث ستؤدي بالتالي إلى زوال الخلافة الأموية وانهيارها»[1]. ذلك أن القبائل المأخوذة بموجة التمرد التي لم تكن طارئة أو حديثة العهد، كانت متورطة حتى اللاعودة بتلك المواجهة مع الخليفة الأمْوي الأخير، من غير أن تدرك في وعيها، الانهيار المأساوي للدولة، وأن يدور في خلدها فعلاً ما حدث من تطورات فيما بعد، حسب ما أورده بداهةً المؤرخ فاروق عمر. ولو قدر للشعوب أن تكون أكثر استيعاباً لمثل هذه التطورات، ورصداً ـ في حينه ـ لسلبياتها، فإن معطيات عدة ستخضع للتغيير في التاريخ الانساني، لاسيما في التاريخ العربي الاسلامي، إذ تنطوي صفحاته على حالات مماثلة كثيرة للحالة الأموية التي كان سوء التقدير من أبرز العناصر فيها.

- 4 -

على أن سوء التقدير لم تمارسه القبائل فقط، في ذلك الجو المحموم الذي شملت دائرته البيت الأموي نفسه، محدثة فيه شرخاً يتساوى في عمقه مع ذلك الذي عانته القبائل الشامية، وجعلها في وضع شبه دائم من الصراع والاقتتال. فقد قطعت الدعوة العباسية ـ كحركة سرية ـ شوطاً بعيداً في التنظيم والتعبئة، لم تلحظه أجهزة الدولة الأموية، المتنبهة فقط إلى نشاط العلويين ورصد حركتهم وأخذهم على الظن (أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، زيد بن علي بن الحسين. . . الخ)، دون أن يخامرها الشك في سلوك العباسين وولائهم للدولة. وكان ذلك مبنياً على الاعتقاد بأن الأخيرة قد تمكنت من احتوائهم، في وقت كانت صدارة المعارضة للبيت العلوي، ولكن فاتها أن احتواء الحركة لا يصيب الطموح الذي أتاح للعباسيين ـ بعد الضعف الذي أصاب الحركة العلوية والعزلة التي أحاطت بزعامتها ـ النفاذ بذكاء شديد إلى موقعهم المنشود، بين «حزب» معارض لم تعد له الصدارة بعد الضربات الشديدة التي حلّت به، وبروز عدة أحزاب واتجاهات على حسابه، وبين

(1) فاروق عمر، «الولاء الأموي في العصر العباسي»، مجلة آفاق عربية السنة الثالثة، رقم 12، (آب 1978)، ص 57. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: فاروق، عمر، «الولاء».

«حزب» السلطة التي أنهكتها الحروب الداخلية والانقسامات الحادة.

والعباسيون في واقع الأمر لم يغب حضورهم السياسي البارز، وكان اللافت في سلوكهم، هو تلك الواقعية التي أبعدتهم عن التطرف، وجعلتهم منذ العهد الأول من الاسلام، مؤهلين لدور ربما صعب على الآخرين القيام به. بالاضافة إلى ما تمتعوا به من قدرة على الكتمان وتمويه للمواقف، بدءاً من العباس الذي مارس دوره باتقان شديد، كوسيط بين مكة والمدينة، متخذاً موقفه الظاهري بين قيادات الأولى، وكاشفاً انخراطه الخفي في الوقت المناسب بين صفوف الثانية[1]. ولقد أرسى العباس نهجاً سياسياً خاصاً، انطلاقاً من هذه الواقعية التي كرست زعامته مرة أخرى، معترفاً بها من جانب التيار المنتصر والتيار غير المهزوم إذا جاز التعبير، تلك الصيغة التي كان له دور كبير في تحقيقها عشية فتح مكة. ولأن موقع الزعامة الثانية، كان ما يؤثره العباس بصورة عامة، فقد حالت معطيات المرحلة دون تحقيق هذا الدور الذي تبوأه عن جدارة بعد ذلك، ابنه عبد الله إلى جانب الخليفة الراشدي الرابع. فقد بدا واضحاً أن الابن تأثر بهذا النهج الواقعي، ولم ينفك معبّراً عنه خلال الأحداث الدامية التي عصفت بالمسلمين، ومؤثراً الخروج من دائرتها، في وقت قدّر ملاءمته لهذا القرار، مسوغاً ذلك بموقف لم يقنع الخليفة[2].

وبعد أن استتب الأمر لمعاوية، لم يكن ابن عباس ـ الذي أقام في الحجاز شأن بني هاشم والأنصار، ممن كانوا مؤيدين لعلي ـ على مسافة بعيدة من الخليفة، وإنما اتسمت علاقته مع الأخير بالمودة والتردد أحياناً على مجلسه[3]. وحافظ على نهجه هذا طوال العهد السفياني، دون أن تغير حركة

(1) رُوي أن العباس كتب كتاباً ودفعه إلى رجل من بني غفار وأمره أن يسرع إلى المدينة فيسلم الرسالة إلى الرسول ﷺ، مشعراً إياه بتحرك قريش عشية غزوة أحد، الواقدي، المغازي، ج 1، ص 203 ـ 204.

(2) كان ابن عباس والياً على البصرة، فخرج منها إلى مكة تاركاً وراءه تهمة صاحب بيت المال (أبو الأسود الدؤلي) بأخذ مال الخراج، وقد علل خروجه بالاحتجاج على الاقتتال، فرد عليه علي بقوله «أو ابن عباس لم يشركنا في هذه الدماء»، الطبري، تاريخ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ج 5، ص 141 ـ 143.

(3) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 52.

ابن الزبير ما في نفسه. وإذ وجد في الأخير مجرد مغتصب لحق، سبق للأمويين برأيه أن اغتصبوه، إلا أنه ظل مؤثراً هؤلاء عليه، وأوصى ابنه علياً «بإتيان الشام والتنحي عن سلطان ابن الزبير إلى سلطان عبد الملك»[1]، الذي حفظ له ذلك فيما يرويه البلاذري. وكانت تلك بداية صفحة جديدة في تاريخ الأسرة العباسية، بعد خروجها من عزلتها في الحجاز إلى حيث السلطة والقرار في الشام، في وقت مالت السياسة الأموية إلى احتواء المعارضة[2] في هذا الاقليم، بعد أن غلبت عليها الشدة في العهد السفياني وبدايات العهد المرواني. فقد فتح استقرار علي بن عبد الله ومعه ابنه محمد في دمشق، ثم في «الحُميمة»[3] عيون العباسيين على السلطة، وحرّك فيهم الدوافع نحوها، بعد استرخائها وقتاً طويلاً في الحجاز. وليس ثمة ما يؤكد أن علياً كان لديه مشروع سياسي بعد اتخاذ مقره في الشام، وإن كان في الوقت نفسه غير بعيد عن الأحداث والتطورات في الأخيرة، بل على إتصال دائم بالناس، لاسيما الوافدين عليه، وهم في الطريق من الشام إلى الحجاز أو بالعكس، مغدقاً على من يلتمس صلته[4]، حتى ذاع صيته في هذا المجال، إلى جانب ما عرف عنه من زهد وانقطاع إلى العبادة[5].

ولكن الودّ الذي صاحب علاقة عبد الله بن عباس وابنه علي مع الخلفاء المروانيين، بدا أنه أخذ في الزوال بعد وفاة الأخير، تاركاً زعامة الأسرة لولده محمد الذي جسّد نمطاً في القيادة لم تعرفه الأسرة من قبل[6]. كما تزامن ذلك مع تغيّر الظروف، لغير مصلحة الدولة الأموية التي أخذ يدب في جسمها الوهن، برغم ما بذله خليفتها هشام بن عبد الملك من محاولات جادة لدفع الاخطار عنها، والتصدي بشدة للحركات الانفصالية. وفي ضوء هذا الواقع، تتبدل علاقة الأمويين بالأسرة العباسية، فيحل الجفاء مكان المودة، ويتطلع

(1) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 53.
(2) بيضون، الحجاز، ص 349، وما بعدها.
(3) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 57.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.
(6) قارن بما ورد من وصف لشخصيته في أنساب البلاذري على لسان عبد الملك وخالد بن يزيد. البلاذري، أنساب، ج 3، ص 85.

هشام بحذر إلى محمد بن علي، معبّراً عن ذلك فيما رواه البلاذري بقوله للأخير، بعد أن وفد على الخليفة لحاجة له: «انتظر بها دولتكم التي تتوقعونها وتروون فيها الأحاديث وترشحون لها أحداثكم»[1]. ولم يبدد إنكار التهمة من جانب الزعيم العباسي الذي تردد اسمه حاملاً لقب «الامام»، ما في نفس الخليفة من ارتياب إزاء بني هاشم بصورة عامة (موقف هشام من زيد بن علي على سبيل المثال)[2]، مما يتجلى في هذه العبارة المنسوبة له بأن هؤلاء - ويقصد العباسيين - «قوم جعلوا رسول الله لهم سوقاً»[3]. ولكن الروايات لا توحي - على الرغم من ذلك - بما يخفيه هذا الحقد لدى هشام، وما إذا كان تذمره من محمد بن علي مبنياً على معطيات ما، أم أنه مجرد تبرم بوجود شخص تجتمع اليه صفات القيادة وينتمي إلى بيت الرسول ﷺ، في وقت كان «الامام» العباسي قد أخذ «يسوّق» نفسه فعلاً كخليفة ظل، وبادر إلى إرسال أول دعاته إلى خراسان[4]، سواء جاء ذلك تنفيذاً لمشروع مختمر في أسرته، أم تلقاه - وفقاً للمتداول من الروايات - عن عبد الله بن محمد الحنفية المعروف بأبي هشام[5].

ولعل المؤرخ يجد هنا تسويغاً لبعض التساؤلات، عن اختراق العباسيين للقبائل اليمنية، وإذا كانت هنالك نواة علاقة أو تنسيق ما بين هذه القبائل والدعوة، إذا ما أخذنا في الاعتبار التحوّل القاطع في الجبهة اليمنية نحو المعارضة وبروز رجالات منها في صفوف العباسيين فيما بعد كان لها موقعها في السلطة الأموية. وإذا كان المؤرخ لا يجد في المصادر ما يشبع فضوله التساؤلي، فإن ثمة نموذجاً يمكن من خلاله تصور علاقة جزئية على الأقل بين الدعوة العباسية واليمنيين في الشام، ونواة جبهة مشتركة بين الطرفين ضد الحكم الأموي. فقد توقفت المصادر عند شخصية يمنية، ربما شكلت عقدة هذه الصلة، ممثلة بزياد بن عبيد الله الحارثي الذي ارتبط اسمه باعدام

(1) المصدر السابق، ج 3، ص 84.
(2) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 263.
(3) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 84.
(4) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 143.
(5) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 114.

«السفياني» في الحجاز، حيث لجأ إليها متخفياً بعد إخفاق ثورته «الأموية» على العباسيين.

وكان أول ما تردد من ذكر للحارثي في أيام هشام بن عبد الملك، حين استخلفه على الكوفة واليها الشهير خالد بن عبد الله القسري بعد عزله، إلا أن ذلك لم يدم سوى سحابة قصيرة من الوقت، إذ تولى بعدها أمر الكوفة والي اليمن يوسف بن عمر الثقفي، «فخلى سبيله» حسب رواية الزبير بن بكار، دون أن يكون واضحاً إذا كان بين عمال خالد الذين استقدمهم الوالي الجديد مع الأخير وزج بهم في السجن حسب الرواية نفسها[1]. وإذا كان الراجح أن استبعاده أو «حبسه» قد تم لأسباب قبلية أكثر منها سياسية، فإنه من الراجح أيضاً أن يكون وآخرون غيره من القيادات اليمنية على اتصال بالدعوة العباسية بعد استيلاء مروان على السلطة. وكان ثمة ما يسهّل هذا الاتصال بالنسبة لزياد على الأقل لأنه يمت بالقرابة للأسرة العباسية، إذ رُوي أنه خال موسى بن داوود[2]، وفقاً لما رواه ابن خياط وابن الأثير[3] أو خال أبي العباس، فيما يرويه البلاذري في موضعين من «أنسابه»[4]. ولعل ما يرجح انخراطه في الدعوة، ما قام به من مهمة لا تُعهد إلا لمن حاز على الثقة فيها، عندما انتُدب وحارثي آخر[5] لمفاوضة القائد الأموي يزيد بن عمر بن هبيرة، ووعداه بأن «يصلحا له ناحية أبي العباس»[6]، ذلك الوعد الذي كان في نية الأخير، كما المنصور، الالتزام به، لولا أن عارضه أبو مسلم الخراساني ورأى أنه «لا يصلح طريق فيه ابن هبيرة»[7]، حسب ما رواه ابن الأثير. كما يتردد ذكر الحارثي في السياق نفسه لدى البلاذري، مما يؤكد أهمية موقعه في الدعوة،

---

(1) الزبير بن بكار (ت 256 هـ / 780 م)، الأخبار الموفقيات، تحقيق سامي مكي العاني، بغداد، 1972، ص 295. سيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: الزبير بن بكار، الاخبار الموفقيات.

(2) هو داود بن علي بن عبد الله بن العباس.

(3) تاريخ خليفة بن خياط، ج 2، ص 630؛ الكامل في التاريخ، ج 5، ص 448.

(4) أنساب الأشراف، القسم الثالث. تحقيق الدوري، ص 149، 214.

(5) هو زياد بن صالح. أنظر: ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 440.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 440.

(7) المصدر نفسه.

على نحوٍ دفع أحد الذين وُصفوا بالمحرضين على المسودة (العباسيون)، وهو عمر بن ذر، إلى أن يستأمن له، فتدخل للعفو عنه لدى أبي العباس الذي لم يرفض طلبه[1].

ويبدو أن الحارثي قد تزعم اليمانية[2]، أيام أبي العباس، تلك التي انحازت مبكراً ـ كما يُعتقد ـ للدعوة، ولم تشارك الكلبية في ثورتها المضادة للدولة الجديدة. وقد حدا ذلك بالخليفة الأول، مقدّراً منه هذا الموقف، إلى تعيينه والياً على الحجاز[3]، وهو منصب شديد الأهمية في ذلك الحين، إذا ما أخذنا في الاعتبار الخطر الحقيقي الذي واجهته الدولة في هذه الولاية، مجسّداً بالنفس الزكية وأخوانه من الأسرة العلوية. كما ثبته المنصور ـ بعد بيعته ـ في هذا المركز، واستمر فيه نحو تسعة أعوام، باستثناء فترة وجيزة عُزل خلالها من مكة فقط[4]، ليُبقى بعدها والياً على كل الحجاز حتى سنة إحدى وأربعين ومائة للهجرة / 758 م[5] عندما عُزل وعُين مكانه يمني من بجيلة، هو محمد ابن خالد بن عبد الله القسري.

ـ 5 ـ

وفي ضوء هذه التصورات، تتخذ الدعوة العباسية، انطلاقاً من الشام خطوات في غاية الأهمية، وذلك تحت قيادة «إمامها» الأول محمد بن علي بن عبد الله، الذي شقّت في عهده الدعوة طريقها الذي سارت فيه وتابعته بخطوات ثابتة في عهد خليفته ابراهيم. وقد أتيح للقيادة العباسية من موقعها في «الحميمة»، مراقبة الوضع السياسي عن كثب، والتنبه للثغرات والمشكلات فيه، دون أن يكون اختيار خراسان سوى نتيجة لذلك، وهي الولاية الأثيرة لدى الأمويين ومركز الخلل في دولتهم المترنحة، والصورة الأكثر تعبيراً عنها في صراعاتها وانقساماتها. على أن ثمة مسألة هامة، هي أن اختيار خراسان لا

---

(1) البلاذري، أنساب، القسم الثالث، ص 149.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 450 ـ 451.

(3) ابن خياط، تاريخ، ج 2، ص 362؛ البلاذري، أنساب. القسم الثالث، ص 88؛ اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 126.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 461، 447، 507.

(5) المصدر نفسه، ج 5، ص 506.

يعني انصراف العباسيين عن الشام، كما لا يعني التوجه نحو الموالي واستغلال أحقادهم على الدولة الأموية، على نحو ما روّج له المستشرقون في هذا المجال، ولكنه جاء محصلة للمعطيات السابقة، فضلاً عن المعطى الجغرافي، متمثلاً في بُعد الولاية عن مركز الدولة. ذلك أن الدعوة في أساسها عربية وتوجهها الخراساني إنما كان إلى القبائل العربية (اليمنية)[1]، القاطنة بأعداد كبيرة في هذه الولاية، هذا إذا لم نتوقف عند عروبة «النقباء» المتحدرين من كبريات القبائل العربية، إذ أن خمسة منهم ينتمون إلى خزاعة، وثلاثة إلى تميم واثنين إلى مزينة، فضلاً عن آخرين من طيء وربيعة. . . الخ[2]. ولا يعني هذا أيضاً، أن يكون لبروز شخصيات من أصل غير عربي في الدعوة، من أمثال أبي مسلم الخراساني وأبي سلمة الخلال، دلالات تخالف هذا الواقع، إذ أن قيادة الدعوة كانت تحكم قبضتها على كل الأمور، من خلال جهاز بالغ الدقة في التنظيم والادارة، وسرعان ما لجأت إلى التخلص من هذين الرجلين القويين، بعد إنهاء دوريهما المرسومين ومحاولة كل منهما تجاوز خطوطه المحددة[3].

وهكذا، في قرية من أطراف الشام[4] تمّ للعباسيين إخراج مشروعهم إلى حيز التنفيذ، متحالفين مع الوقت، ومتقنين العمل السري، وراصدين ثغرات الحكم الأموي، بما فيها مساوئ الخلفاء وضيق رؤيتهم السياسية، مما حاد بهؤلاء عن الموضوعية واتخاذ المواقف المسؤولة، خصوصاً في تلك المرحلة المتأخرة منه. وما كاد هذا الحكم يكتشف أمر الدعوة، حتى كانت قد

---

(1) الطبري، ج 9، ص 76.

(2) الشيبي، مؤرخ العراق، ج 1، ص 36.

(3) لعل ما أورده الدينوري عن وصية ابن العباس لأبي مسلم «لا يدع بخراسان عربياً لا يدخل في أمره الا ضرب عنقه» يؤكد هذا الاتجاه أكثر مما يخالفه ويشدد على استقطاب الدعوة للعرب. الدينوري، أحمد بن داوود (ت 282 هـ / 896 م) الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، دار المسيرة، بيروت، د. ت.، ص 359. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: الدينوري، الأخبار.

(4) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 622 هـ / 1228 م) معجم البلدان، 5 ج، دار صادر، بيروت 1979 م، ج 2، ص 307. (مادة الحميمة). وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا؛ الحموي، معجم. .

ترسخت جذورها في الأرض، وبات القضاء عليها في منتهى الصعوبة. فلم يغير إلقاء القبض على ابراهيم بن محمد (الامام) من الواقع شيئاً أو يُحدث خللاً في مسار الدعوة، إذ جاء متأخراً، وربما لم يكن نتيجة لبراعة الشرطة الأموية[1]، بقدر ما تدخلت في ذلك المصادفة التي وضعت «الامام» في شباكها، إستناداً إلى رواية أوردها ابن كثير وجاء فيها أنه ـ أي ابراهيم ـ شهد الموسم (الحج) عام إحدى وثلاثين (131 هـ / 748 م) واشتهر هنالك لأنه وقف في أبهة عظيمة ونجائب كثيرة وحرمة وافرة، فأنهي ذلك إلى مروان[2]. ولعل قتل الامام الذي نفّذ بعيد ذلك، قد عجّل في تنفيذ خطة الدعوة، بعد توظيفه باتقان من جانب أبي مسلم، تاركاً من التأثير أبلغه في نفوس اتباعه الذين اتشحوا بالسواد[3] اللون ـ الشعار بعد ذلك للدعوة (الدولة) العباسية. فقد انهارت حينذاك مقاومة الوالي الأموي (نصر بن سيار) اليائسة في خراسان، مسهماً وزعيم اليمانية (الكرماني) بدور كبير في إسقاط الولاية التي كانت على صورتها الشام، في مقاومتها اليائسة أيضاً للثورات اليمنية، والعجز عن استعادة وحدة الجبهة الداخلية فيها. فكان المضير نفسه الذي لقيه نصر بن سيار، بانتظار مروان بن محمد، بعد أن فاجأه الزحف العباسي، وهو يخوض معركة أخرى على هذه الجبهة التي كانت شبه ساقطة في ذلك الوقت، دون أن يغيّر في الموازين ما قيل عن التفوق العددي لجيش مروان في معركة الزاب.

بعد سقوط خراسان، تحركت القوات العباسية، عبر خطين منفصلين، وإن تكاملا في الهدف الرئيس، أحدهما يفضي إلى العراق والثاني إلى الشام. ومن المفارقات أن يكون الموقف الداخلي، برغم التمايز الشديد في العهد الأموي، متساوياً أو يكاد في الاقليمين من الزحف العباسي الذي تصدت له في كليهما قوات السلطة، بينما كان الموقف العام في كليهما يتسم بالبرودة،

(1) روي أن مروان لم يكن مستيقناً من دوره (ابراهيم).

(2) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل (ت 774 هـ / 2372 م) البداية والنهاية، 14 ج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985 م، ج 10، ص 40. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: ابن كثير، البداية.

(3) محمد بركات الحلبي، الدعوة العباسية (ثورة بني العباس على الخلافة الأموية)، القاهرة، 1986، ص 48.

ربما مع شيء من الفارق في الشام، إلا أنه لم يعبّر في النتيجة عما يربط هذه الأخيرة من علاقة ولاء بالبيت الأموي، تزامنت مع ارتباطها بالاسلام، على نحو بدا من الصعب قبله، تصور الفصل بين هذا الارتباط وهذا الولاء. فقد كان الخلفاء الأمويون يستمدون قوتهم الاساسية من هذه المعادلة، دون أن يخامرهم قلق جدي إزاء الموقف السياسي في الشام، الأمر الذي سهّل لهم مواجهة الأخطار التي أحدقت بهم، وكان لبعضها من التهديد لدولتهم ما يفوق ربما الخطر العباسي. ولكن التحدي هذه المرة، لم يكن مصدره الولايات المتنافسة مع الشام والساعية إلى استرداد السلطة منها (الحجاز العراق)، وإنما تجسد في مركز الخلافة، حيث أدى تفاقم المشكلات الداخلية المعقدة منذ «يوم المرج» إلى اهتزاز ذلك النمط الفريد، لاسيما النظرة «الواحدية» ـ إذا جاز التعبير ـ إلى السلطة والعقيدة، والتأهب الدائم لتسويغ شرعية الأولى مهما إقتربت من الثانية أو ابتعدت عنها.

ـ 6 ـ

ومن هذا المنظور، فإن ارتجاج الصيغة الشامية لم يكن مداره الصراع القبلي، على أهميته الكبيرة وما أحدثه من شروخ عميقة في كيان الدولة الأموية، ولكن ثمة عوامل فكرية كان لها إسهامها، ربما غير المباشر تماماً في ضرب هذه الصيغة وجعلها غير قادرة في النهاية على الاستمرار. فلم تكن الشام معزولة عن التيارات الفكرية التي كانت أكثر ترسباً في العراق، وإنما شهدت حركات لم تعدم، برغم دائرتها الضيقة، تأثيراً على المناخ الفكري، في جدلياتها المتعلقة ببعض المسائل الدينية، مثل «القدرية» التي بلغت ذروة المواجهة مع السلطة، ودعوة «رأسها» غيلان الدمشقي إلى الثورة عليها، مما دفع الخليفة هشام إلى القبض عليه وصلبه[1]. كذلك «الجبرية»، ممثلة بأحد رموزها، الجعد بن درهم، الذي أقام في دمشق وتحدث في خلق القرآن، ثم رحل إلى الكوفة إثر تعقب الأمويين له، حيث قتل على يد والي العراق (خالد ابن عبد الله القسري)[2]. ولا يتسع المجال هنا للخوض في موضوع الحركات

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 263.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 9، ص 350.

الفكرية[1]، التي بدا أنها اتخذت حيزها الأوسع في عهد هشام، مستفيدة من اضطراب الأوضاع السياسية في ولايات الدولة، وانشغال الخلافة في ملاحقة المتمردين على السلطة المركزية، ولكن الهدف من ذلك؛ لا يتعدى الاشارة إلى انعكاس الحركة الفكرية على المناخ السياسي العام، لاسيما دورها في التحريض على الحكم الأموي والاسهام في ظهور تيار معارض له في الشام، برغم الشدة التي استخدمها الخليفة هشام في قمع مظاهر التمرد، سياسية كانت أم فكرية[2].

ولكن المعارضة الشامية للأمويين (ثورات القبائل اليمنية) والانتقادات الجزئية للسلطة من جانب أصحاب المذاهب الفكرية، لم تحولا دون العقاب الذي كان ينتظر الشام على أيدي المنتصرين العباسيين، برغم العداء الذي أظهرته الغالبية من قبائلها ضد الخليفة المرواني الأخير. فقد تحدثت الروايات عن الاستباحة والصلب والتمثيل والمجازر الجماعية[3]، وإن أحيطت بكثير من المبالغة، إلا أن مثل هذه الممارسات الانتقامية، غالباً ما نفذته حركات عديدة في التاريخ، كانت تجنح في بدايات انتصارها نحو التطرف، كسبيل إلى تثبيت أوضاعها، فكيف بتلك التي تنطلق من فكر مخالف في الجوهر لفكر الدولة الثائرة عليها.

لقد انتهى عهد بني أمية في المشرق وطوى التاريخ ذكر الأسرة الحاكمة السابقة، سوى تلك الصفحة التي أعيد فتحها في الأندلس، وأعجزت الدولة العباسية في ذروة القوة عن طويها. بيد أن معاناة الشام لم تنته بسقوط خلافتها التي جعلت منها مركز الضوء نحو قرن من الزمن، وانتهت بعده إلى التهميش، فالنسيان، ولكن ليس قبل أن تقاوم - لحين - الواقع الجديد الذي كانت بصورة أو بأخرى ضالعة فيه.

---

(1) انظر: في هذا السياق، حسين عطوان، الفرق الاسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي، دار الجيل، بيروت 1986 م. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: عطوان، الفرق.

(2) روي عن هشام قوله «انه سيقطع رأس من يقول: اتق الله» عبد الرحمن الشرقاوي، أئمة الفقه التسعة، دار إقرأ، بيروت، 1981 م، ص 15. وسيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: الشرقاوي، أئمة.

(3) فاروق عمر، العباسيون الأوائل، ط 2، ج 1، جامعة بغداد، بغداد، 1977، ص 132. سيشار لهذا المرجع عند وروده فيما بعد هكذا: فاروق عمر، العباسيون.

وهكذا، فإن سقوط الشام والقضاء على الأسرة الحاكمة، لم ينزعا من النفوس ولاءها المزمن للأخيرة. وكان من البديهي أن يظل هذا الولاء للأمويين، وهم من مارسوا «الملك» على نحو ما تألفه القبائل وتستسيغه طريقةً تنسجم ونمط حياتها الاجتماعية التي لم يصبها تطور جذري في العهد الأموي، خلافاً للنمط «المدني» - إذا جاز التعبير - الذي أخذ يسود الدولة العباسية منذ أيام الخليفة المنصور. ولذلك، ما إن عادت السيوف إلى أغمادها أو كادت، بعد انتصار العباسيين في «الزاب» وقتل مروان بن محمد، حتى تحركت النوازع في الشام، واستيقظت النفوس التي أبت الاستسلام للأمر الواقع. فقد اتخذت حركة الولاء للأمويين عدة أشكال في مقاومتها للسلطة العباسية، ولكن حركة «السفياني» كانت الأكثر تعبيراً في دعوتها - المنطوية على خلفية دينية - إلى إحياء دولة الأمويين، إلا أنها في النتيجة حركة سياسية أويغلب عليها هذا الطابع، خلافاً لأي منظور آخر، يميل إلى غلبة الطابع الديني عليها، دون أن تكون هذه الفكرة سوى إطار لمشروع صاحبها الذي ناضل في سبيله على الأرض، متخذاً «السفيانية» مدخلاً إلى توحيد القبائل الشامية تحت قيادته.

ولعل الارهاصات الأولى لمقاومة أهل الشام، تجسدت في المحاولة التي قام بها أحد أحفاد هشام بن عبد الملك[1]، مستهدفاً قائد معركة الزاب المظفر (عبد الله بن علي) في «أربعة آلاف» من أنصاره، وهو في طريقه - أي القائد العباسي - لغزو الصائفة، فوجه اليه الأخير حميد بن قحطبة على مقدمته ومعه العباس بن زبيد، فلم يكن بينهم كبير قتال حتى انهزم الثائر الأموي وأصحابه فيما يرويه البلاذري[2].

وكان من البديهي أن يبادر القيسيون إلى المقاومة، وهم الذين قاتلوا كتلة إلى جانب مروان، إلا أن حركتهم لم تكن لها تلك الصبغة الأموية الظاهرة، بقدر ما كانت تتحكم فيها الدوافع المصلحية والذاتية. فقد ثار ابو الورد (132 هـ / 749 م) وهو من أحفاد زفر بن الحارث الكلابي، احدى أبرز الشخصيات القيسية في عهدي معاوية وعبد الملك، بعد أن شكا له بعض أبناء

(1) هو ابان بن معاوية بن هشام.

(2) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 109.

مسلمة بن عبد الملك الذين كانوا ينزلون بجواره، ظلم قائد من أصحاب عبد الله بن علي، فبادر إلى قتله[1] ودعا أهل قنسرين، حيث اتخذ مقره، إلى الثورة وخلع القائد العباسي الذي سبق لأبي الورد أن بايعه فور هزيمة مروان[2]، بعد أن كان من خواص الأخيرة وأبرز الذين تولوا سابقاً ضرب الثورات اليمنية تحت رايته. وكان القائد العباسي حينذاك منهمكاً في التصدي لقيسي آخر (حبيب بن مرّة المري) الذي ثار (بيّض)[3] في البلقاء، امتداداً إلى حوران[4]، حيث بايعته القبائل القيسية، وعلل ابن الأثير دافع حركته بـ «الخوف على نفسه وقومه»[5]. ولقد تحرج موقف عبد الله وخشي إطباق الثائرين عليه، فآثر الدخول في صلح[6] مع المري، كي يتفرغ لثورة الكلابيين وحلفائهم في قنسرين، حيث تتوافر معطيات جغرافية وبشرية للنجاح، لا توفرها ثورة حوران والبلقاء. وكان الوضع العام بصورة عامة يتجه نحو التعقيد، مشكلاً فرصة ـ ربما لن تتكرر ـ لمقاومة الحكم العباسي وتحقيق انتصار عليه. فما كاد عبد الله يبارح دمشق، بعد مروره بها وهو في الطريق إلى حمص، حتى انتفضت حاضرة الأمويين بقيادة رجل من الأزد (عثمان بن عبد الأعلى بن سراقة)[7] الذي شن مع أنصاره هجوماً على مقر عبد الله وممثله، في ظل ما وصفه الطبري بأنه «مقتلة عظيمة»[8]. غير أن هذه الحركة، كما يبدو، اقتصرت على قتل العامل العباسي وآخرين معه، دون أن يعرضوا

---

(1) روى البلاذري أنه كانت ببالس ابنه مسلمة بن عبد الملك، فخطبها عامل عبد الله بن علي وهو رجل من خراسان، فانضمت له وقالت أتهيأ لك، وكتبت إلى أبي الورد تستجير به، البلاذري، أنساب، ج 3، ص 37.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 433؛ وانظر أيضاً: البلاذري، أنساب، ج 3، ص 169 ـ 170.

(3) من المعروف أن هذه الكلمة استخدمت في حالة الثورة على العباسيين والراية البيضاء هي شعار الأمويين في ذلك الوقت مقابل الراية العباسية السوداء.

(4) ابن الأثير، الكامل؛ ج 5، ص 432؛ أنظر أيضاً: فاروق عمر، العباسيون الأوائل، ج 1، ص 132.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 432.

(6) المكان نفسه.

(7) المكان نفسه، ج 5، ص 433.

(8) المكان نفسه.

لأسرة عبد الله، ربما لأن هاجس الانتقام من جانب الأخير، قد منعهم من المضي بعيداً في حركتهم وتحقيق سلطة ذاتية في المدينة، لاسيما وأن اجتماعهم كان على خلاف كما وصفهم ابن الأثير[1].

ولعل الثورة على العباسيين في الشام، كانت تفتقد إلى حد أدنى من الوحدة والتنسيق بين المتمردين الذين تحركوا في ظل وحدات قبلية متفرقة، وليس في إطار شعبي واسع، مما جعل القائد العباسي، المقاتل المحترف والسياسي الذي يعد نفسه للخلافة، متأهباً لاخماد هذه الثورة والقضاء على جيوشها بالسرعة القصوى. ولذلك خسر الشاميون إحدى أهم السوانح المتاحة لتحقيق الثورة الشاملة على العباسيين، في وقت كانت العواطف مشحونة، والنفوس مأخوذة بالصدمة العنيفة، الناجمة عن الانهيار السريع للدولة الأموية. ولقد برز في ذلك الحين عنصر جديد ربما شكّل، على غموضه، تحولاً هاماً في مسار الثورة، لاسيما في اتجاه اعادة الوحدة للجبهة الشامية، تمثل بخروج رجل من البيت الأموي، ولكن ليس من فرعه المرواني، عُرف باسم أبي محمد زياد بن عبد الله بن يزيد بن معاوية[2]، وهو الملقب بالسفياني، بما لذلك من دلالة على إحياء الشعور المتعاطف مع الأمويين و«بعث» دولتهم، مستغلاً غياب الأمراء المروانيين، قتلاً أو هرباً من الشام. وقد يتساءل المؤرخ عن حقيقة هذا الانتماء، بعد اجتهاد العباسيين في ملاحقة هؤلاء الأمراء، والعمل على إخماد الآمال بعودة الدولة السابقة، وهو موقف وجد تسويغاً في مقولة ابن المقفع: «أنه لم يخرج الملك من قوم إلا بقيت فيهم بقية يتوثبون بها»[3]. فهل كان أبو محمد خارج عملية المطاردة، بسبب انتمائه للبيت السفياني الزائل نفوذاً منذ وقت بعيد؟ أم أنه اتخذ هذا اللقب لاعطاء قضيته مضموناً أكثر شمولية، بانتمائه للفرع المؤسس في الدولة الأموية؟ هذا إذا أسلمنا بصحة زعمه وتحدّره في الأصل من هذا البيت.

ومهما تكن خلفيات اللقب الذي اتخذه أبو محمد وحقيقته، فإن ظهوره بين قبيلةِ (كلب) على علاقة وثيقة بالفرع الأموي المؤسس، منطلقاً من أحد

---

(1) ابن الأثير. ج 5 ص 433.

(2) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 170؛ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 138.

(3) رسالة الصحابة، أنظر: فاروق عمر، الولاء، ص 58.

مراكزها الهامة (تدمر)، ثم تحركه نحو بؤرة هامة أيضاً لهذه القبيلة (حمص)، كان له انعكاس بارز على ثورة أهل الشام، مترافقة أو مسبوقة بأحاديث وتنبؤات[1] عن خروج هذا «المنقذ» السفياني، الذي سيعيد الأمور إلى نصابها ويبعث الدولة الأموية تحت قيادته. وكان تزامن ظهوره مع حركة أبي الورد الكلابي في قنسرين والتي تشكل طرفاً لشبه مثلث، طرفاه الآخران في حمص وتدمر[2]، يعني انتشار الثورة في دائرة واسعة تعج بأنصار الأمويين في الشام. فقد رُوي أن حوالي أربعين ألفاً قد انضموا إلى السفياني، حين خرج إلى قنسرين ملبياً دعوة ثائرها الكلابي ورافعاً الرايات الحمراء[3]، التي تفرد بها عن الآخرين من ثوار الشام في تلك المرحلة، إذ كان «البياض» شعارهم الذي ارتفع في دمشق وحوران والبلقاء، وفيما بعد في الجزيرة وغيرها من الانتفاضات التي قاومت الدولة العباسية. ولا شك في أن العداء لهذه الأخيرة، قد جعل وحدة القبائل الشامية أمراً ممكناً، بعد استحالة ذلك في الأيام الأخيرة للدولة السابقة.

وهكذا تزعّم السفياني الثورة التي انعقدت عليها آمال كبيرة في الشام، بينما كانت القيادة الفعلية[4] لقائد الميمنة أبي الورد، مقابل الاصبع بن ذُوابة الكلبي على الميسرة[5]. وكادت المعركة تحسم لمصلحة الشاميين، بعد انكشاف القائد العباسي عبد الصمد، أخي عبد الله الذي وجّهه مع حميد بن قحطبة للقضاء على هذه الثورة، ولكن شجاعة عبد الله وثباته في المعركة غيرا موازينها لمصلحته، وأديا إلى إنزال ضربة قاسية بالثائرين من أهل الشام[6]. ويبدو أن التلاحم بين هؤلاء كان واهياً، وكذلك الانسجام بين قادتها كان مفقوداً، مما أوقع التناحر بين السفياني وأبي الورد، وربما انسحب ذلك على

(1) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 138؛ فاروق عمر، العباسيون الأوائل، ج 1، ص 132.

(2) انظر: عبد المنعم ماجد، الأطلس التاريخي للعالم الاسلامي في العصور الوسطى، الطبعة الثانية، صنفه ورسم خرائطه وحققه علي البنا، دار الفكر العربي، القاهرة، 1967 م، خريطة رقم (5).

(3) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 107.

(4) المصدر السابق، ج 3، ص 138.

(5) المصدر السابق، ج 3، ص 107.

(6) وقعت المعركة في آخر ذي الحجة من سنة اثنتين وثلاثين ومائة للهجرة.

الجبهة بصورة عامة. فقد أشار الطبري إلى نقض كلبية حمص للتحالف، وإيثارهم لأبي محمد (السفياني)[1] الذي أراد أبو الورد تهميشه، مما أيقظ العصبية مجدداً ـ وهي لم تخمد في الأساس ـ وأدى إلى الهزيمة التي أصابت من القيسيين مقتلاً بعد مصرع قائدهم الكلابي في المعركة[2]. أما السفياني، فقد اختفت آثاره حيناً حتى اكتشافه في الحجاز، ومقتله بعد ذلك على يد الوالي العباسي هناك (زياد بن عبيد الله الحارثي)[3]، ومن ثم صلبه مع ابنه حسب رواية البلاذري[4].

وفي الوقت الذي عادت فيه قنسرين إلى الطاعة، و«أمن عبد الله أهلها» من القيسية[5]، ظلت تدمر في تلك الفترة بؤرة للثورة التي حاول رفع رايتها بسام بن ابراهيم، وقد كان من رجال نصر بن سيار قبل انضمامه إلى أبي مسلم وانخراطه في جيش قحطبة، ثم في جيش عبد الله بن علي حين قدم إلى الشام. ولأسباب أنكرها على عبد الله، لجأ بسام إلى تدمر واتخذها مقراً لحركته ضد القائد العباسي. وقد نجح في دخولها بعد هزيمة الكلبيين، باعثاً برؤوس قادتها إلى خصمه الذي تمرد عليه، متظاهراً بأنه ما يزال على طاعته، بينما كان في الحقيقة يخفي عداء للعباسيين، ودوراً يتوق إلى بلوغه، فلم يجد سبيلاً إلى ذلك، بعد أن لقي المصير نفسه الذي سبقه اليه الآخرون، ممن رفعوا راية العصيان على الدولة الجديدة[6]. وقد امتد شريط الثورة بعد ذلك، ولكن مع تراجع لافت في حركية المواجهة التي بلغت ذروتها مع السفياني، إذ توافر لثورته من الشروط والعوامل المساعدة، ما لم يتوافر للثورات الأخرى التي قامت في حلب والجزيرة، واتخذت لها قيادات من الأسرة الأموية[7]، سواء صح ذلك، أم كان مجرد وسيلة لجذب أنصار الدولة السابقة.

(1) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 139.
(2) المصدر نفسه، ج 9، ص 139؛ فاروق عمر، العباسيون الأوائل، ج 1، ص 135.
(3) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 138.
(4) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 107.
(5) ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 434.
(6) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 7.
(7) فاروق عمر، العباسيون الأوائل، ج 1، ص 138.

ولعل المفارقة في هذا التحرك المناوئ للعباسيين في الشام، تأتي في إدراج بعض المؤرخين، حركة عبد الله بن علي، القائد الذي أغرق هذا الاقليم بالدماء ونُسبت إليه المجزرة المروّعة في أبي فطرس[1]، بين ثورات أهل الشام على الحكم العباسي في تلك المرحلة. فهي حركة، تندرج أساساً ـ من حيث دوافعها وظروفها ـ في سياق الصراع على السلطة بين أبناء الأسرة الحاكمة، لاسيما بين رجليها القويين، أو بين رجل السياسة ورجل الحرب فيها، أعني بهما أبي جعفر المنصور وعبد الله بن علي. وهو صراع بدا حتمياً، في أعقاب الدور البارز الذي اكتسبه عبد الله في المعركة الحاسمة مع الجيش الأساسي للدولة الأموية، والذي كان يقوده الخليفة الشجاع، مما جعل لانتصاره على هذا الجيش في معقله الشامي، وما تبعه من قتل لمروان وتكريس لسقوط دولته، أهمية كبيرة، وأعطى لشخصيته حضوراً ساطعاً في الدولة الجديدة، كان أكثر الذين ضاقوا به، المنصور، وهو المعروف بشدة الحذر وعدم الركون إلى الشخصيات القوية. ومن هنا كانت العلاقة صائرة إلى المواجهة الحتمية بين الاثنين، على النحو الذي انتهت إليه بعد ذلك ـ ربما مع بعض الفارق ـ بين الخليفة وأبي مسلم وآخرين أقوياء في مطلع العهد العباسي. ولذلك فإن تصنيف حركة عبد الله ضد المنصور كحركة سلطوية في الأساس، في غير هذا الموقع والسياق، لا يعبر عن الحقيقة، ولا يغير هذه المعطيات، أن يكون مسرح حركته في الشام. فقد كانت ثمة عناصر مشتركة، من دون ريب، بين قائدها وهذا الاقليم الذي تحول بداهة إلى المعارضة، بعد خروج الخلافة منه وسقوط دوره السياسي، مما جعله يبادر إلى الانخراط في أية حركة تعلن التمرد على الحَكم الجديد، سواء كان لها ذلك البعد الجذري، أم اقتصرت على أهداف مرحلية محدودة. وكان العنصران الجغرافي والبشري أساساً لهذا الموقف المشترك بين أهل الشام والقائد العباسي الذي دفعه صراعه مع المنصور إلى التحالف معهم، متوخياً كل منهما تحقيق أهدافه الخاصة به والمختلفة عن أهداف الآخر[2].

---

(1) البلاذري، أنساب، ج 3، ص 104.

(2) عن أخبار ثورة عبد الله بن علي في الشام، أنظر، البلاذري، أنساب، ج 3، ص 106. وما بعدها؛ ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 464 ـ 468؛ فاروق عمر، العباسيون الأوائل، ج 1، ص 138 ـ 446.

والواقع أن هذه الحركة، تقع خارج الاطار المنهجي فضلاً عن السياق الزمني للدراسة التي يقتصر مداها من حيث المبدأ على تلك الفترة الانتقالية، بين سقوط الدولة الأموية، أو بداية سقوطها الفعلي في الشام، وبين قيام الدولة العباسية وانعكاساتها السلبية على هذا الاقليم. ولعل هذه الفترة كانت حافلة، بما يتجاوز كثيراً الأحداث المروية في المصادر، دون أن يقتصر ذلك على أخبار الشام في العهد العباسي المبكر، وإنما يصيب عهدها المرواني المتأخر الذي تركزت أخباره بصورة عامة على صراعات الخلفاء والقبائل من حولهم، وتجاهلت ما كان يجري وراء ذلك، وما يُعد من خطط تبين أنها غير حديثة العهد في تلك المرحلة، وإن فاجأت السلطة التي كانت أسيرة هواجسها المعروفة واستهانت بالقوة المتربصة بها من الداخل.

وفي ضوء ما تقدم، فإن المعارضة الشامية، أو ما يسمى بالولاء الأموي في العهد العباسي[1]، واستطراداً التشيع للأمويين[2] بعد سقوط خلافتهم، لم يشكل خطراً جدياً على الدولة العباسية التي كان عليها انتظار رياحه من جهات أخرى، لاسيما الشرقية منها، بعد زوال الهالة التي اكتسبها الخلفاء الأوائل عن جدارة، نتيجة التصدي لمشروع الهيمنة على الدولة من جانب الفرس. وإذا كانت الثورة العباسية، قد أحدثت صدمة عنيفة في الشام، مؤدية إلى وحدة شكلية بين بعض قبائلها (ثورة قنسرين)، فإن الانقسام القبلي كان أكثر تغلغلاً في النفوس، والعصبيات ما انفكت تختلج بها الشرايين، على نحو كان يحول كلاهما دون قيام ثورة مضادة في الشام، في مستوى التحول الكبير الذي رافق انتقال الخلافة إلى الأسرة العباسية.

لقد انطوت الشام على جراحاتها، وأخلدت للأمر الواقع الصعب، ولكن دون أن تغيب عن الذاكرة دولةُ الأمويين التي ظلت بتراثها السياسي والاجتماعي حاضرة في الأفئدة، ودون أن تغادرها تلك الملامح للخلفاء أو بعضهم، وقد بدت مألوفة، بقدر ما استمرت مجهولةً ملامح الخلفاء في الدولة

(1) فاروق عمر الولاء، ص 57 ـ 59.

(2) حبيب زيات، التشيع لمعاوية في العصر العباسي، مجلة المشرق، السنة السادسة والعشرون، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ع 5 (أيار 1928 م)، ص 410 ـ 415.

الجديدة[1]. كما ظل حاضراً، ربما لحين، وسط الضباب شبح السفياني المصلوب، في صورة «المنقذ»، الآتي في وقته... البعيد، ويشتد الحنين إلى «ظهوره»، مع اشتداد الوطأة على الشام، والإمعان في تهميشها أو تغييبها لوقت طويل.

(1) روى ابن عساكر، قولاً منسوباً لأحد الموالين لبني أمية في العصر العباسي: «لقد كنا مع أناس خلطونا بأنفسهم». تاريخ دمشق 440 ص 47.



القدس

المدينة الوازنة في التاريخ الإسلامي



كانت القدس إحدى مدنٍ ثلاث، استأثرت بالاهتمام في التاريخ الإسلامي إلى جانب مكة والمدينة. على أنها تعدّت المدينتين الحجازيتين في أن موقعها الجغرافي، جعلها دائماً في قلب المتغيرات السياسية، خصوصاً بعد انكفاء الحجاز الذي.تكرّس منذ اغتيال الخليفة عمر، متألقة على حسابه الأمصار، وراجحة بثقلها البشري والاقتصادي، مما دفع أحدها ـ وهي الشام ـ بعد قليل من الأعوام إلى مركز الضوء في الدولة التي سرعان ما انتقلت اليها، لتبدأ مرحلة جديدة ومختلفة في نهجها وأسلوبها ورؤيتها السياسية عن الدولة السابقة.

ولعلّ الشام كانت أقرب هذه الأمصار إلى القبائل العربية في الحجاز، متخذة في تجارة قريش حيّزها البارز، قبل أن تتجه اليها الأنظار في عهد الرسول ﷺ، كهدف حيوي في مشروع الفتوحات الذي تجلت ملامحة في حملتي مؤتة وتبوك، دون أن يكون منفصلاً ذلك عن اختيار القدس قِبلة للمسلمين حيناً ما بعد الهجرة. وعلى الرغم من التحوّل بعد ذلك إلى الكعبة، إلا أن القدس ظلت أثيرة لدى المسلمين، ويحفظون لها من هذا المنطلق شعوراً حميماً ربما لا يتساوى مع شعورهم إزاء مكة والمدينة، ولكنها في النتيجة تتخذ حضوراً بارزاً في عقيدتهم وفي حياتهم الدينية والسياسية.

وإذا كانت المدينتان الحجازيتان قد جذبتا اهتمام الفقهاء والمؤرخين والجغرافيين وغيرهم، فإن المدينة الشامية، لم تكن خارج هذا الاهتمام، فكان لها نصيب وافر من «الأحاديث»، عن صخرتها ومسجدها وفضائلها، فشكّلت مادة كثير من المؤلفات[1] التي تم وضعها بتأثير من الدافع الديني، وانطلاقاً من الأسباب ذاتها التي كانت حافزاً للكتابة عن مكة أو المدينة.

---

(1) رشاد الإمام، القدس في العصر الوسيط، ص 21 وما بعدها.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لمحة تاريخية

ترددت هذه المدينة في التاريخ، حاملة عدة أسماء، ولكنها تجتمع كلها في معنى متقارب يعبّر عن القداسة، مما جعل هذا الاسم - أي القدس - مرافقاً لها منذ تأسيسها في مكان يتخذ هذه الصفة[1]، كما عرفت لها أسماء تشير إلى المعنى ذاته، مثل «مدينة الله»[2]، و«مدينة الحق»[3].

أما «أورشليم» فيرجّح اشتقاقها من كلمتين: «أور» وتعني الموضع أو المدينة، و«شالم»، وهو اسم إله وثني في فلسطين يُعرف بـ «إله السلام»[4]، ولكن حسن ظاظا، العالم بشؤون العبريات، ينفي أن تكون «أورشليم» اسماً عبرياً في الأصل، إذ أنها حملت برأيه هذا الاسم قبل دخول العبرانيين إلى فلسطين[5]. ولا يختلف مدلول «ايلياء» - وهو الاسم المتردد إبان الفتح العربي الإسلامي للمدينة - عن هذا السياق، فهو في «معجم» ياقوت يعني «بيت الله»[6]، مرجعاً الاسم وفقاً لطريقة النسّابين العرب، إلى «إيلياء بن إرم بن سام ابن نوح»[7].

والقدس - عدا موقعها التاريخي المميز - تحتل موقعاً جغرافياً هاماً، في منطقة شهدت صراعاً حاداً على النفوذ منذ القدم. وقد وصفها المقدسي، بأنه «ليس في مدائن الكور أكبر منها»[8]، وهي تحتل هضبة مشرفة تحيط بها عدة جبال، ولكن ميزتها برغم ذلك أنها «لا تظهر عند الزحف عليها من البعد»[9]، مما كان يعيق السيطرة عليها ويجعلها هدفاً صعباً للطامعين بها في العهود الماضية. وقد ظلت القدس لآماد طويلة، لا نستثني منها الحاضر، المدينة التي ترجّح التوازن في بلاد الشام، لمصلحة الطرف الغالب عليها، وهي نظرية

---

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 166 . 167.

(2) المزامير، 48/ 1.

(3) زكريا، 8/ 3.

(4) حسن ظاظا، مدينة الله؟ أم مدينة داود. . . ! ص 9.

(5) المكان نفسه.

(6) معجم البلدان، ج 1، ص 293.

(7) المكان نفسه.

(8) أحسن التقاسيم، ص 165.

(9) حسن ظاظا، المرجع نفسه، ص 11.

تدعّمها التجارب العديدة التي خاضتها المدينة ووضعتها في دائرة صراعات، لم نر لها مثيلاً في المدن والحواضر الأخرى. فهي في هذا الموقع من الضوء منذ عهد اليبوسيين (قبيلة من الكنعانيين) الذين يبدو أنهم أول من نزل فيها وأنها تدين في نشأتها لهم، إلى درجة أنها حملت اسمهم في ذلك الحين، استناداً إلى نص في «سفر القضاة» رواه حسن ظاظا في دراسته القيّمة عن القدس جاء فيه: «وفيما هم عند يبوس، وقد انحدر النهار جداً، قال الغلام لسيده: تعال نميل إلى مدينة اليبوسيين هذه ونبيت فيها. فقال له سيده: لا نميل إلى مدينة غريبة حيث لا أحد من بني اسرائيل هنا»[1].

ولعل في هذا النص، ما يدحض الزعم بأن القدس هي مدينة داوود الذي نزل فيها في الألف الأول قبل الميلاد، دون أن يعني دخول العبرانيين اليها، طرد اليبوسيين الذين ظلوا وقتاً طويلاً فيها بعد ذلك حسب المصدر نفسه[2] وهذا ما أكده الحنبلي في روايته بأن «عمارة داود وسليمان عليهما السلام لمدينة القدس، إنما هي تجديد البناء القديم»[3]. على أن هذا التعايش اليبوسي ـ العبراني، لم يستمر طويلاً، إذ قام داوود: بحملة ضد اليبوسيين دفعتهم إلى الخروج من المدينة، بعد أن ذاقوا صنوفاً من القهر والاذلال، بينما استقر الأمر لداوود الذي باشر بناء المعبد الكبير، تاركاً لابنه سليمان متابعة المهمة، على نحو باتت القدس في عهده «عظيمة البناء متسعة العمران» حسب رواية المؤرخ السابق[4]. ولكن الدولة العبرانية التي بلغت ذروتها من القوة والاستقرار على عهد سليمان، سرعان ما هبت عليها رياح التمزق بعد موته، مستهدفة القدس عدة حملات من المصريين والأدوميين والأراميين، فضلاً عن الاسرائيليين من مملكتهم في الشمال[5]. على أن المحنة الكبرى الأولى التي نزلت بها، جاءتها من الملك البابلي بختنصّر، في معرض حروبه مع الفراعنة، التي بدت غير مجدية قبل هجومه على الشام، حيث «قتل بني اسرائيل حتى

(1) المرجع نفسه، ص 10 ـ 11.
(2) سفر القضاة في المرجع نفسه، ص 10.
(3) الحنبلي، الأنس الجليل، في تاريخ القدس والخليل ص 118.
(4) المصدر نفسه، ص 117.
(5) حسن ظاظا، المرجع السابق، ص 22 ـ 23.

أفناهم وخرّب بيت المقدس. . وهدم البيت الذي بناه سليمان»[1].

وتروي المصادر أن القدس ظلت خراباً نحواً من سبعين عاماً، حتى أعاد بناءها الملك الفارسي كورش، بعد قضائه على الامبراطورية البابلية، ممهداً لعودة بني إسرائيل الذين أسرهم بختنصّر ونفاهم إلى العراق. فشرعوا مجدداً في إعادة الهيكل المدمر، وذلك تحت قيادة عزرا الذي يسميه الحنبلي «العزيز»[2]، ولكن دون أن يتمتعوا بسلطة سياسية واضحة في المدينة التي كانت خاضعة حينذاك للنفوذ الفارسي[3]. وتوالت بعد ذلك المتغيرات، تعصف بالمدينة التي ظلت حجر الرحى في الصراعات الكبرى في المنطقة الشامية. فقد كانت حاضرة في مشروع «الاسكندر» الامبراطوري بعد احتلاله فلسطين، إلا أنها لم تشهد عمليات عسكرية مع اليهود، حيث نجح أحد أحبارهم «شمعون بن حونيو»، وهو خليفة عزرا، بفضل ما وُصف به من دهاء، أن يجنّب المدينة الحرب، ولكن هذا الموقف لم يفلح مع خلفاء «الاسكندر» الذين تناوبوا السيطرة على المدينة.فقد استولى عليها «بطليموس» حاكم مصر، وحمل عدداً كبيراً من أهلها أسرى إلى مملكته، مما جرّ بعد ذلك إلى تدخل «انطيوخوس» السلوقي حاكم سورية، وشنّه هجوماً عليها بتأييد من اليهود، إلاّ أن البطالسة تمكنوا من استعادتها بعد سنوات قليلة. ثم عادت بعد وقت غير بعيد إلى سيطرة السلوقيين، حينما زحف ملكهم عليها سنة 170 ق.م، وفتك جنوده بأهلها اليهود ونهبوا المدينة[4].

وهكذا فإن مشروع الدولة اليهودية، اصطدم بمشاريع القوى الامبراطورية في المنطقة، وعدم السماح بظهور سلطة سياسية في القدس تابعة لليهود، الأمر الذي جعل هؤلاء هدفاً للقتل والنفي، وجعل المدينة تعاني بدورها الخراب والتدمير، نتيجة محاولاتهم المتكررة لإقامة سلطة سياسية، ظلت مرفوضة من جانب القوى الكبرى المتعاقبة، ومن الرومان الذين أطاحوا بقايا الامبراطورية المقدونية، حين زحف «بومبي» على فلسطين وارتكب مجزرة

(1) الأنس الجليل، ص 150.
(2) المصدر نفسه، ص 152.
(3) المصدر نفسه، ص 153.
(4) المكان نفسه، ظاظا، المرجع السابق، ص 24.

مروّعة في القدس، ما لبثت أن تكررت على يد حاكم سورية الروماني «لوقيانوس» الذي «دخل الهيكل ونهبه»[1]، قبل أن تستعيد المدينة أنفاسها بعد مجيء «يوليوس قيصر» إلى فلسطين وسماحه لليهود بحكم ذاتي، تولاه «هيرودس الأدومي» في أعقاب نزاع شديد بين بقايا المكابيين (اليهود)، منصرفاً خلالها إلى ترميم أسوار المدينة وتعزيز أبراجها، في وقت اقتصر النفوذ الروماني على حامية عسكرية في قلعة أنطونيا، الواقعة إلى الشمال الغربي من السور[2]. ولم يخف اليهود حينذاك نزعتهم التوسعية التي قادتهم إلى إثارة المتاعب ضد الحامية الرومانية، مما أشعل الحقد من جانب جنود الأخيرة، وحفّز الأمبراطور «فسبازيان» إلى وضع حلّ للمشكلة اليهودية في فلسطين، إذ قام بتخريب القدس وسبي اليهود وإحراق المعبد الذي بناه هيرودس في العام السبعين للميلاد[3].

وكانت آخر محاولة غير مجدية لليهود في تحقيق سلطة سياسية مستقلة في القدس، في ثلاثينات القرن الثاني، حين قام أحد زعمائهم (بركوكبا)، الذي يجد فيه حسن ظاظا نموذجاً للصهيونية القديمة[4]، بحركة مسلّحة ضد الرومان، محققاً عليهم بعض الانتصارات، إلاّ أن تدخّل الامبراطور «هادريان»، وضع حداً لهذه الحركة، ولم يبقَ لليهود بعدها أثر في المدينة التي تهدمت بدورها، بما في ذلك الهيكل، حيث أقيم فوقه معبد لكبير الآلهة الرومان «جوبيتر»[5]. وقد وصف ابن البطريق حال المدينة بعد خرابها في ذلك الحين بقوله: «وأمر الملك أن لا يسكن المدينة يهودي، وأن يسكن المدينة اليونانيون وأن تسمى باسم الملك ايلياء. فسكنها اليونانيون وبنوا على باب الهيكل، الذي يقال له البهاء، برجاً، وصيّروا فوقه لوحاً كبيراً وكتبوا اسم الملك ايلياء وذلك في ثمان وستين من ملكه»[6]، وقد ظل اليهود لا يُسمح

---

(1) ظاظا، المرجع السابق، ص 25.

(2) المرجع نفسه، ص 26.

(3) ظاظا، المرجع السابق، ص 27. الدباغ، بلادنا فلسطين ص 69.

(4) ظاظا، المرجع السابق، ص 27.

(5) المكان نفسه.

(6) تاريخ ابن البطريق ج2 ص 39.

لهم بالدخول إلى المدينة، تحت طائلة الموت لمن يخالف هذا الأمر، ولكن سُمح لهم بعد وقت بدخولها مرة في العام، والوقوف على الجدار المتبقي من السور الغربي، وهو الذي أصبح يعرف بـ «حائط المبكى».

القدس في صدر الإسلام

كانت ثمة مواجهة أخرى حاسمة مع اليهود، ولكن على أرض الحجاز، خاضها الرسول ﷺ والمسلمون الأوائل منذ العام الثاني للهجرة، دون أن تكون القدس، التي كانت قد تحوّلت قبلة المسلمين عنها في ذلك الوقت، بعيدة عن هذا الصراع أو خارج نطاق الاهتمام الذي تجلّت بواكيره في عدة مؤشرات سياسية وعسكرية واقتصادية، كانت جميعها تصبّ في مشروع الفتوحات، الهادف إلى السيطرة على الشام منذ السنوات الأولى للهجرة. ولذلك ما كادت تنتهي المعركة الأساسية باندحار الجيوش البيزنطية واستسلام المدن الرئيسة، حتى اتجهت الأنظار نحو القدس (ايلياء) التي كانت فيها حامية قوية، وباتت أكثر تحصيناً بعد استعادة «هرقل» لها، شأن بقية المواقع الشامية التي خضعت حينذاك لإعادة ترتيب في أوضاعها الادارية، بجعلها أكثر ارتباطاً بالسلطة المركزية، فضلاً عن أوضاعها العسكرية، بتعزيز حامياتها وتحصينها، على نحو يحول دون تكرار التجربة الفارسية التي هزّت أركان النظام البيزنطي ووضعته، برغم إصلاحات هرقل، على مفترق تجربة أشد قسوة وأكثر خطورة.

وفي ضوء ذلك، يصطدم العرب المسلمون بمقاومة في القدس، حالت دون حسم أمرها بالسرعة التي حُسم فيها أمر المدن الشامية الأخرى. وإذ يطول الحصار ويتفادى المسلمون اختراقها بالقوة ـ هؤلاء الذين يدركون أهميتها الدينية ـ فيكبحون في نفوسهم شهوة القتال، تاركين للخليفة (عمر بن الخطاب) اتخاذ القرار بشأنها[1]، في ضوء التطورات التي كان لأهل القدس دور في النتائج المترتبة عليها. فقد سار أبو عبيدة بن الجراح ـ وفقاً للرواية التاريخية ـ نحو القدس، متخذاً معسكره في الأردن، حيث انطلقت الرسل إلى «ايلياء»، حاملة الخيارات الثلاثة: الإسلام أو الجزية أو الحرب[2]. ولكن أهل

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 144.

(2) الأنس الجليل، ص 246.

القدس الذين لم يفقدوا الأمل على ما يبدو بالدولة البيزنطية وقدرتها على استعادة الشام ـ لاسيما وأن الجبهة الجنوبية كانت ما تزال خاضعة بصورة ما لنفوذها ـ كان في نيتهم المقاومة والتصدي للمسلمين، وكان من تعبيرات ذلك، ما جرى من معركة محدودة[1]، سرعان ما انتهت بهزيمتهم وانكفائهم على أعقابهم، بعد اشتداد الضغط عليهم من جانب خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان[2]. هذه المعركة كانت كافية لحامية القدس، كي تدرك عقم المحاولة في الدفاع عن المدينة، بما في ذلك الرغبة في تحييدها بناءً على موقعها الديني الخاص. فقد كان بقاء القدس خارج السيادة المباشرة للمسلمين، يعني من منظور الجغرافية السياسية، أن ثغرة كبيرة تشوب هذه السيادة، ويعني بالتالي استمرار ملف الحرب مفتوحاً مع الدولة البيزنطية التي ما تزال حاضرة في مصر وبعض الشمال الإفريقي. كما يتعارض وهذه السيادة منح القدس وضعاً خاصاً، يتمتع من خلاله طرف ما بحرية الحركة، أو يشكل نوعاً من السلطة المحلية، الأمر الذي ربما دار في خلد القائمين عليها، بعد أن أصبحت شبه ساقطة في أعقاب معركة اليرموك.

ولقد كان واضحاً أن قيادة المسلمين، برغم إحكام الحصار على المدينة، تفادت اجتياحها بالقوة، مؤثرة الفتح السلمي لها، على غرار ما جرى في مكة في العام الهجري الثامن. وإذا كانت المفاوضات قد تمت مع الحاضرة القرشية بصورة سرية، متجنباً الرسول ﷺ أي عمل عسكري يؤدي إلى انتهاك حرمتها التي تكرّست في الإسلام، فإن المفاوضات التي جرت مع أقطاب القدس (إيلياء)، كانت علنية ومحصّنة بالعهود والمواثيق، منعاً لأي خلل في الاتفاق الذي تقرر أن يكون الخليفة موقّعاً عليه بصورة مباشرة. ذلك أن أهل ايلياء ـ كما جاء في الرواية التاريخية ـ لمّا أدركوا أن أبا عبيدة (القائد العام للمسلمين في الشام) «غير مقلع عنهم ولم يجدوا لهم طاقة بحربه، قالوا نصالحك. . . فأرسل إلى خليفتكم فيكون هو الذي يعطينا هذا العهد ويكتب لنا الأمان»[3]. ولكن أحد قادة الشام المقرّبين من أبي عبيدة، وهو معاذ بن

---

(1) المصدر نفسه، ص 248.

(2) المكان نفسه.

(3) الأنس الجليل، ص 249.

جبل الذي كان حينذاك على جند الأردن، أشار على قائده بأن يستوثق أولاً من أهل إيلياء، ثم يكتب بهذا الأمر للخليفة[1]، الذي جاء إلى الشام ربما في مهمة تجاوزت استلام القدس، حيث تمّ الاتفاق على ذلك بين رؤسائها وأبي عبيدة، إلى الوقوف على أوضاع الجبهة الشامية بصورة عامة، ومواكبة عمليات الفتوح، لاسيما وأن إحدى الروايات تتحدث عن اتخاذ الخليفة مقرّه أولاً في معسكر الجابية، حيث انعقد الصلح على الأرجح مع أهل إيلياء بإعطائهم «أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم ولصلبانهم، . . . وسائر ملتها انها لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها. . . ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل ايلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن وعلى أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله. . .»[2].

وسواء تم الاتفاق في الجابية أو في القدس نفسها، فإنه يعبّر عن منهجية واضحة في الإسلام الديني والسياسي، تتجلى ـ عدا أهمية المدينة ومكانتها لدى المسلمين ـ في العلاقة الاحتوائية مع النصارى، تلك التي بدت ملامحها في سياسة الرسول إزاء القبائل العربية المتنصّرة في الشام ومحاولته المبكّرة «استعادتهم» من السيطرة البيزنطية. كما تتجلى في الموقف الثابت من اليهود الذي يُعتبر استمراراً لموقف الرسول، ذلك الذي تابعه الخليفة عمر بالشدة نفسها، عندما استثنى يهود القدس من الأمان، والذي لم يسرِ أيضاً على البقية من يهود الحجاز. وقد شمل هذا الاتفاق سكان المدينة أو «أهل الأرض»[3] عدا اثني عشر ألفاً من الروم، قضى بإخراجهم بعد انقضاء المدة[4]، مما يعني أن هؤلاء، كما اليهود، اعتبروا خارج الأمان الذي مُنح لسكانها النصارى مقابل جزية متفاوتة بين خمسة وثلاثة دنانير، تبعاً لوضع الفرد و«قوته»[5]. هذا وقد مكث عمر أياماً في القدس اختطّ خلالها مسجداً بجانب الصخرة، وصلى

(1) المكان نفسه.

(2) المصدر نفسه، ص 253.

(3) مخطوطة المقدسي في فضائل بيت المقدس. تحقيق محمود ابراهيم ص 215.

(4) المصدر نفسه، ص 216.

(5) المكان نفسه.

في ذلك المكان الذي عُرف في السياق القرآني باسم المسجد الأقصى[1].

القدس في العهد الأموي

وهكذا يأتي استسلام القدس تتويجاً لمعركة اليرموك واندحار الجيوش البيزنطية من الشام، حيث خرجت آخر فلولهم من المدينة في أعقاب الاتفاق الذي تم بين الخليفة و«بطارقة» المدينة على نحو ما سبقت الاشارة. وقد ظلت القدس محتفظة بمكانتها السامية خلال العهود الإسلامية المتتابعة، مشكّلة نقطة توازن هامة على الصعيدين الديني والسياسي، خصوصاً بالنسبة للقوى المسيطرة في بلاد الشام. ومن هذا المنظور تأتي بيعة معاوية الذي أعلنها في القدس بعد حسم الصراع على السلطة لمصلحته، تكريساً لهذه المكانة التي اتخذتها المدينة في الإسلام. ولعل الموقف غير الودي الذي اتخذه الحجاز من الدولة الأموية، كان وراء اهتمام خلفائها بالقدس، ربما تسويغاً لإقامتهم في الشام إزاء المعارضة الحجازية أو فريق منها، كان ما يزال يربط بين الشرعية والمقر الأول للخلافة. وقد بلغ هذا الاهتمام في رواية ابن البطريق حداً دفع عبد الملك إلى محاولة الاستغناء عن الحجاز وتحويل الحج إلى القدس، مفسِّراً ذلك ببناء الخليفة المرواني مسجد قبة الصخرة[2]. وإذا كان ما توخيناه هو إبراز الاهتمام الأموي بهذه المدينة وتوظيف صفتها الدينية في تكريس شرعية الدولة التي أعلن معاوية تأسيسها من القدس، فإن ما أورده ابن البطريق عن مسألة الحج، أمر لا يستحق التوقف عنده، لاسيما وأنه متعلق بإحدى الثوابت الأساسية في الإسلام، فضلاً عن الاستبعاد المطلق لهذه الفكرة من جانب خليفة (عبد الملك) كان من فقهاء «المدينة» قبل توليه السلطة[3]، وصعوبة تسويقها لدى المسلمين في ذلك الوقت الذي تؤكد فيه المصادر بأن أهل الشام كانوا يمارسون شعائر الحج في ظل لواء لبني أمية[4] خلال الفترة نفسها.

(1) الاسراء، الآية الأولى.

(2) تاريخ ابن البطريق، ج 2، ص 39.

(3) الفخري في الآداب السلطانية، ص 167.

(4) ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 75.

وثمة ما يستوقفنا في هذا العهد، عودة ظهور اليهود في القدس، ولكن بصورة طفيفة، وذلك لأول مرة منذ دخولها في سيطرة العرب المسلمين، حين استخدم عبد الملك عشرة منهم «لكنس المظاهر التي حول الجامع»[1] حسب رواية الحنبلي. إلا أن ذلك لم يؤد ـ ولوقت بعيد ـ في تعديل الخارطة السكانية للقدس التي ظل الحضور اليهودي فيها سطحياً، إن لم يكن معدوماً في العهد الأموي؛ إذا ما توقفنا عند قرار الخليفة عمر بن عبد العزيز بإخراج اليهود القائمين على خدمة المسجد الأقصى منذ عهد عبد الملك[2]. ولا شك أن الهوّة التي كانت عميقة بين البيت الأموي وبين الحجاز، فضلاً عن الهوّة الأكثر عمقاً التي باعدت بين الشام والعراق، قد جعلت الخلفاء يؤثرون الشام ويحيطونها بالرعاية، حيث الولاء والانضباط، والحصن المنيع الذي دفع الأخطار عنهم. وقد هيأ ذلك للقدس بأن تأخذ نصيبها من العناية، فسطعت إلى جانب دمشق وكادت تنافسها أحياناً، ليس فقط في العمائر الدينية، ولكن كمكان أثير لبعض الخلفاء المروانيين لاتخاذ القرارات الهامة، تماهياً مع التقليد الذي كانت تحظى به مكة قبل الإسلام وبعده. فقد روى الحنبلي أن سليمان بن عبد الملك بعد توليه الخلافة «أتى بيت المقدس وأتتهْ الوفود بالبيعة»[3]، عازماً كما يبدو على اتخاذها مقراً له، بينما ترك أخاه نائباً عنه في دمشق[4]. ولعل هذا القرار كان منطوياً على خلفية دينية، دفعت سليمان إلى إيثار القدس على العاصمة الأموية، لما كان يُعرف عنه من «تعظيم للعلماء» الذين آثروها بغالبيتهم على الأخيرة، فضلاً عن علاقته المعروفة بواحد من هؤلاء، وهو الفقيه رجاء بن حيْوية الذي كان من أبرز مستشاريه وكان قد شارك في بناء مسجدي الصخرة والأقصى[5]. كما كان منطوياً ـ أي القرار ـ على خلفية سياسية، نأتِ بسليمان حيناً عن دمشق التي كانت أكثر ولاءً لأخيه الخليفة السابق، مما جعله يعزف عنها ويشن حملة قاسية على معارضيه من رجالات سلفه.

---

(1) الأنس الجليل، ص 281.

(2) المصدر نفسه، ص 282.

(3) المصدر نفسه، ص 281.

(4) المصدر نفسه، 282، حسن ظاظا، المرجع السابق، ص 31.

(5) الأنس الجليل، ص 281.

على أن القدس في العهد الأموي، لم يقدّر لها انتزاع موقع دمشق التي ظلت في تكوينها السكاني والاجتماعي، أكثر ملاءمة لخلفاء بني مروان، بمن فيهم سليمان، واجدين فيها الدعم المثالي لنفوذهم واستمرار «ملكهم» في منجى من المتغيّرات السياسية. ولهذا تنكفىء القدس قليلاً وراء الأحداث العاصفة التي حفل بها الربع الأخير من حياة الدولة الأموية، وجعلتها في موقع الدفاع عن النفس إزاء الحركات الانفصالية في مشرقها والمغرب، حتى كانت الضربة القاضية التي جاءتها من الشام نفسها، بعد الانقلاب في موقف حلفائها التقليديين من القبائل اليمنية، فضلاً عن الضربات الأخرى التي استنزفتها في خراسان، حيث تحركت القوات المؤيدة لبني العباس ممهدة لظهور خلافتهم على أنقاض الدولة المتهاوية. وكان من الطبيعي أن يتدخل عامل الجغرافية السياسية مرة أخرى في العهد الجديد، ولكن دون أن تكون القدس في الضوء المقارب الذي كانته في العهد السابق، إذ جاء تنحي العاصمة العباسية نحو الشرق على حساب الشام بأكملها التي عاشت في الظل لفترة غير قصيرة، على الرغم من مبادرة المنصور وابنه المهدي إلى زيارة القدس لأسباب دينية أكثر منها سياسية[1]، ومحاولة المتوكّل الإقامة في دمشق، بعد اشتداد ضغط القوى العسكرية عليه.

القدس في العهد العباسي

ولكن الشام وان طال انزواؤها، أثبتت أنها أكثر وسطية من بغداد، وبالتالي ملاءمة لأن تكون مقر الدولة التي سرعان ما جنح غربها عن السلطة المركزية نتيجة التحول الشرقي في الأخيرة. ولذلك تصبح مرة أخرى في قلب الأحداث وفي صميم اهتمامات الدولة الفاطمية التي انشقّت سياسياً وفكروياً عن الدولة العباسية. فقد ظهر الفاطميون في المغرب، إلا أنهم اعتبروا أنفسهم الخلفاء الشرعيين للدولة الاسلامية، مما حدا بهم إلى التوسع شرقاً، وجعل الشام هدفاً رئيساً لهم، متزامناً ذلك مع تهديد بيزنطي للأخيرة وخطة للاستيلاء على القدس. وقد تجسّد المشروع الفاطمي في هذا السبيل مع الخليفة المعزّ

(1) المسعودي، مروج، ج 3، ص 304، الأنس الجليل، ص 283. مخطوطة مثير الغرام إلى زيارة القدس والشام في فضائل بيت المقدس، ص 396.

لدين الله الذي حقق بغيته في السيطرة على الشام، مفتتحاً بذلك جرحاً لم يلتئم في جسد الدولة العباسية بعد أن تقلّص نفوذها في هذه الولاية لمصلحة قوى مستقلة أو شبه مستقلة، واجهت الفاطميين في حروب طاحنة. على أن القدس ظلت حتى الغزو الصليبي خارجة بصورة عامة على السيادة العباسية، بعد أن أحكم الفاطميون قبضتهم في جنوب الشام. وفي عهد المعز طرأ تعديل على الوضع السكاني في المدينة لمصلحة الفئات غير الإسلامية، عندما سمح لليهود بالاقامة فيها، حيث عاشوا فترة ازدهار خلافاً لعهد حفيده الحاكم بأمر الله الذي قامت سياسته على اضطهاد الأقليات، وخصوصاً المتجلية في قرار تخريب كنيسة القيامة وإباحة ما فيها من «أموال وأمتعة وغير ذلك»[1] للعامة. ولكن هذا «التخريب» كان جزئياً على الأرجح، إذ قام خليفته (المستنصر) بإصلاح الكنيسة في أعقاب مهادنة مع الأمبراطور البيزنطي[2]. ولعل هذا التحوّل في سياسة الفاطميين كان خاضعاً للمتغيرات التي هزّت نفوذهم في الشام، بعد المحنة التي خلّفها غياب الحاكم بأمر الله، وما رافقها من تصاعد الخطر البيزنطي واشتداد ضغط القوى التركية الموالية للعباسيين في هذه الولاية. وقد ذكر الحنبلي في هذا السياق، أن القدس خرجت من يد الفاطميين في سنة خمس وستين وأربعمائة و«أقيمت الدعوة العباسية» فيها، ولكن هؤلاء استعادوها بقيادة الأفضل بن بدر الجمالي، بعد نحو عشرين عاماً[3].

سقوط القدس في أيدي الصليبيين

نتج عن هذا الصراع على القدس حالة من الضعف الشديد في الجبهة الإسلامية، مما شجّع القوى الأوروبية (الفرنج) على تلقّف الفرصة النادرة وتحقيق الحلم بالوصول إلى القدس. فقد كانت ثمة دوافع ذاتية لهذه القوى، أسهمت في تهيئة الأجواء للحركة الصليبية، ولكن واقع الشام والتجاذب الحاد على النفوذ فيها من جانب الأطراف الإسلامية، كان الدافع الأساسي لإخراج

(1) الأنس الجليل، ص 303.
(2) المكان نفسه.
(3) المصدر نفسه، ص 305.

هذه الحركة إلى حيّز التنفيذ. ومن هنا جاء تقدم الصليبيين نحو الشام في سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة، دون أن يعترضهم عائق، سوى مواجهات محدودة اندفع بعدها المسلمون إلى التراجع والانكفاء شرقاً وجنوباً، بينما المدن الساحلية أصبحت شبه ساقطة منذ استسلام انطاكية. ولم يشأ الصليبيون إضاعة الوقت في حصارها، وإنما آثروا التوجه مباشرة نحو القدس التي ثبت أنها لم تكن هدفاً صعباً أمام القوة الكبيرة التي حشدت لها وتمكنت من اجتياحها بعد نيف وأربعين يوماً من الحصار[1]. وقد ارتكب الصليبيون مجزرة مروّعة في المدينة، حيث «قتل في المسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألف نفس منهم جماعة كثيرة من أئمة المسلمين وساداتهم وعبّادهم وزهّادهم، وغنموا ما لا يقع عليه الحصر» حسب الروايات التاريخية[2].

ولقد حاول الفاطميون التصدي للزحف الصليبي، ولكن أمير جيوشهم الأفضل واجه هزيمة قاسية في عسقلان[3]، بينما حاولت فلول المسلمين التي قدّر لها النجاة من مذبحة القدس، استنهاض امراء الشام، وبعضها تابع السير إلى العراق مستغيثاً بالخليفة العباسي (المستظهر بالله) الذي اكتفى بدعوة الفقهاء إلى الخروج لتحريض «الملوك» السلاجقة في الشام الذين حالت خلافاتهم في المقابل دون اتخاذ موقف ما إزاء المحنة العظيمة التي نزلت بالمسلمين[4]. ولعل في وصف الحنبلي لما جرى حينذاك في القدس، ما يعبّر عن حجم المأساة التي غمرت البلدان الإسلامية، إذ قال: «لم يُر في الإسلام مصيبة أعظم من ذلك، وعجز ملوك الإسلام عن انتزاعه ـ أي بيت المقدس ـ منهم»[5].

إسترجاع القدس

وهكذا جاء سقوط القدس بيد الصليبيين ليكرّس معادلة جديدة في ديار

---

(1) الحنفي المقدسي، مخطوطة المستقصى في فضائل المسجد الأقصى، ص 501.

(2) المصدر نفسه، ص 502. الأنس الجليل، ص 307.

(3) المكان نفسه.

(4) المكان نفسه. الأنس الجليل، ص 308.

(5) المصدر نفسه، ص 503.

الإسلام، وخصوصاً في بلاد الشام، وهي خط المواجهة مع القوى المعادية، سواء تمثلت بالبيزنطيين من قبل، أم بالصليبيين بعد ذلك وقد أدرك المسلمون، ولكن بعد فوات الأوان، حجم الخسارة التي وقعت بهم والتي كانت محصلة طبيعية لانقساماتهم الحادة، وعجز الخلافة العباسية عن القيام بدور توحيدي وتعبوي للجبهة الإسلامية. كما أدركوا أن خسارة القدس لا يعوضها غير استعادة المدينة التي تشكل نقطة التوازن في السيطرة على المنطقة التي باتت بأكملها مهددة، مما سيجعل ـ ربما بعد حين وبعد هدوء الأنفس وتبيان الحقيقة الصعبة ـ الحركة السياسية في الشام متأثرة بهذه التغيرات، ومندرجة تحت شعار استعادة المدينة.

ولعل أول مبادرة توحيدية للرد على التحديات الجديدة، لم تكن من جانب الخلافة العباسية، العاجزة عن اتخاذ موقف سياسي، وإنما كانت من جانب الزنكيين حكام الموصل، حيث قام صاحبها عماد الدين بدور ريادي في إرساء مشروع الجبهة الإسلامية الموحدة، وذلك بعد نحو نصف قرن على سقوط القدس. ولكن عماد الدين لم يطل به العمر[1] ليرى نتائج مشروعه، وإن كان ما أنجزه على هذا الصعيد يعتبر أساساً هاماً، لما قام به ابنه نور الدين، خليفته وحامل رسالته، ومن ثم واضع مشروعه على طريق التنفيذ.

ولكن المشيئة الإلهية حالت أيضاً بين نور الدين وبين نتاج جهوده التي قدر أن يقطفها أحد قواده (صلاح الدين الأيوبي). وقد أدرك نور الدين بذكائه وبعد نظره، أن السبيل إلى القضاء على الصليبيين، يكمن ليس في توحيد جبهة الشام فقط، ولكن في توسيع دائرة هذه الجبهة بضم مصر اليها، في وقت بدت فيه شمس الفاطميين بالأفول بعد إخفاقهم في استعادة القدس، مما كان له تأثير سلبي على دعوتهم القائمة أساساً على الجهاد، وهدد دولتهم نتيجة لذلك بالزوال السريع. وفي ظل هذا الواقع، كان نور الدين محكوماً بهاجس الزمن، خشية ضياع الفرصة لمصلحة الصليبيين الذين كانوا يرمقون مصر أيضاً ويتأهبون لحصار القاهرة[2]. وكان العاضد آخر خلفاء الفاطميين قد بعث إلى

(1) قتل غيلة سنة 541 هـ.

(2) سنة 564 هـ. الأنس الجليل، ص 311.

نور الدين «يستغيث به»[1]، بعد أن أوشكت الجيوش الصليبية على اجتياح عاصمته، لولا مصالحة وزيره (شاور) لهم وحملهم على الانسحاب[2]. وفي تلك الأثناء كان جيش الشام يشق طريقه إلى مصر بقيادة «شيركوه» ومعه عدد من القادة بينهم صلاح الدين الذي أثبت منذ البداية مقدرة فائقة في استغلال الفرص، حين دبّر لوزير الفاطميين مكيدة أطاحت به دون علم عمه (شيركوه)، مما أزاح منافساً أساسياً من طريق الأخير الذي سماه العاضد وزيراً له[3]. وإذا أضفنا إلى الدهاء الذي تمتّع به صلاح الدين، ما وفّر له الحظ من فرص ثمينة ندر أن توفرت لقائد في التاريخ، يصبح من السهل علينا تفسير البروز السريع لهذا القائد والدور الخطير الذي تهيأ له، كواحد من ألمع القادة المسلمين في زمانه. فقد توفي عمه في السنة نفسها التي دخل فيها مع صلاح الدين إلى مصر، وبعد شهرين فقط من توليه الوزارة التي انتقلت اليه، ومن ثم توفي العاضد بعد سنوات ثلاث (567 هـ)، ليخلو له الجو في هذه البلاد، ويزيل منها بقايا النفوذ الفاطمي. وما لبث أن لحق به نور الدين بعد سنتين، تاركاً لصلاح الدين وعلى كره منه، اتخاذ مكانه، وفي عهدته المشروع الزنكي بإخراج الصليبيين من القدس.

وكان صلاح الدين قد بدأ حربه على الصليبيين بعد استتباب الأمر له في مصر، غازياً بعض مواقعهم بالقرب من عسقلان والرملة، ومعاوداً ذلك في حملة إلى أيلة أسفرت عن فتحها واستباحة أهلها وما فيها[4]. وبعد أن ضم اليه الشام واستقر فيها سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، قام بعملية كرّست زعامته «الإسلامية»، حين تصدى لمحاولة صليبية كانت تستهدف مدينة الرسول، خطط لها صاحب الكرك فيما ترويه المصادر[5]. فعقد عهداً إلى نائبه على مصر (سيف الدولة بن منقذ)، بأن يتولى أمر الحملة الصليبية على الحجاز، منتدباً أحد قواده (حسام الدين لؤلؤ) الذي أدركها وهي على مسافة يوم من

(1) المكان نفسه.
(2) المكان نفسه.
(3) المصدر نفسه، ص 312.
(4) الأنس الجليل، ص 313.
(5) ابن الأثير، الكامل ج 7، ص 470، الأنس الجليل، ص 316.

المدينة، فاستسلمت له وحمل عناصرها إلى القاهرة[1].

ولعل هذه الحملة ـ إن صح وقوعها ـ لم تكن في تكوينها وفي تجهيزها، سوى حملة صغيرة دفعت اليها حماسة حفنة من صليبيي الكرك، ممن بلغ بها التطرف إلى تحدي المسلمين بالدخول إلى مدينة الرسول وانتهاكها. فثمة ما يجعل المؤرخ يشك بأمر هذه الحملة أو جديتها على الأقل، وهو الاختلاف في بعض سياقها بين روايتي ابن الأثير والحنبلي، فضلاً عن المبالغة في رواية الأخير، بأن «حسام الدين لؤلؤ صعد إلى الصليبيين وكانوا نيفاً وثلاثمائة عند رأس جبل صعب المرتقى في نحو عشرة أنفس وضايقهم فيه، فخارت قواهم بعدما كانوا معدودين من الشجعان»[2]. فمن المرجح أن صاحب الكرك، وكان حصنه يتحكّم بطريق الحج، أخذ يضايق المسلمين أو يعترض طريقهم إلى الديار المقدسة[3]، الأمر الذي أحدث استنكاراً ربما كانت المبالغة واضحة فيه لبثّ الحماسة واستثارة النفوس ضد الصليبيين. ولعل غزو السلطان للكرك في العام (580 هـ)، غير منفصل عن هذه المسألة، عدا أنه شكّل من منظور عسكري خطوة تمهيدية لحصار القدس، لما كانت تمثله الكرك من أهمية في هذا المجال.

وعلى مدى سنوات ثلاث لم تهدأ غزوات السلطان، متنقلة ما بين الساحل وبعض المواقع الداخلية، ومخلّفة ضربات موجعة في صفوف الصليبيين[4]، حتى سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، عندما قرر في شهر المحرم الهجوم على القدس في ظل دعوة عامة إلى الجهاد. وما لبث أن تحرّك بقواته الشامية إلى بصرى، متخذاً معسكره فيها بانتظار وصول الحملة المصرية. ولم يشأ إضاعة الوقت، إذ قام بغزوة هامشية إلى الكرك والشوبك، فأحرق فيهما ونهب وأسر، إلى أن وصل «عسكر مصر»، وسار بالجميع إلى طبرية، حيث كان الصليبيون قد تنبهوا للخطر وأخذوا في حشد قواتهم عند صفورية التي

(1) الأنس الجليل، ص 317.

(2) الأنس الجليل، ص 317.

(3) المصدر نفسه، ص 309.

(4) المصدر نفسه، ص 307 ـ 308.

شهدت معركة بين الطرفين، كان النصر فيها للمسلمين[1].

على أن المعركة الحاسمة كانت في حطين، عندما فوجئ الصليبيون بخطة محكمة أربكت قواتهم وأثارت فيهم الذعر، دون أن يجدوا مفراً من الهزيمة التي أوقعت بهم ثلاثين ألفاً من القتلى. فيما يرويه الحنبلي[2]، هذا عدا الأسرى الذين كان بينهم الملك وأخوه وصاحبا جبيل والكرك، وقد عفا عنهم صلاح الدين باستثناء الأخير الذي قتله بيده «لإساءته وخيانته»[3].

وكانت الخطة التالية بعد حطين، هي عزل القدس التي كانت ما تزال قوية في تحصيناتها والحشود المدافعة عنها، فقد لجأ السلطان إلى احتلال المدن والمواقع الصليبية الهامة، لاسيما الساحلية منها، والحؤول دون وصول الإمداد اليها من الخارج. وبعد ذلك تحرك على رأس قواته من عسقلان، محاصراً القدس من جهة الغرب (في منتصف رجب من السنة نفسها)، وكان فيها نحو ستين ألف مقاتل[4] تهيأوا للدفاع عن المدينة. ولكن اشتداد الضغط عليها وتدمير غالبية السور بالمنجنيق، جعلا المقاومة عقيمة وأديا بالتالي إلى طلب الأمان بعد خمسة أيام من القتال. ولم يكن في نية السلطان أن يستجيب للصلح، إذ كان يهدف إلى أخذها بالسيف على غرار ما فعله الصليبيون من قبل، فاستجاب لرأي قواده الذين أجمع رأيهم على الصلح، شريطة «أن يؤدي كل من بها من الرجال عشرة دنانير ومن النساء خمسة ويؤدى عن الطفل ديناران وأن من عجز عن الأداء كان أسيراً»[5]. ففعلوا ذلك واستسلمت المدينة في السابع والعشرين من رجب، بينما انصرف السلطان إلى تجديد المسجد الأقصى وإعادة أماكن العبادة إلى ما كانت عليه وإزالة ما لحق بها من طمس أو تشويه[6]، فضلاً عن استقدام المنبر من حلب، وهو الذي كان نور الدين قد أعدّه للمسجد الأقصى خلال إعداده لفتح المدينة[7].

---

(1) المصدر نفسه، ص 319 . 320.

(2) المصدر نفسه، ص 321.

(3) المكان نفسه، أنظر أمين معلوف، الحروب الصليبية كما رآها العرب، ص 245.

(4) المقدسي، ص 504. الأنس الجليل، ص 318.

(5) المصدران السابقان، ص 505 وص 328.

(6) المقدسي، ص 508.

(7) الأنس الجليل، ص 341.

القدس والحملة الصليبية الثالثة

كان من الطبيعي أن يكون لفتح القدس تأثير عميق على الجبهة الإسلامية وجبهة الغرب الأوروبي، حيث كان له صداه الإيجابي على الأولى، فاستكانت خلافاتها حيناً قصيراً، بينما كان له وقع شديد السلبية في الثانية التي سارعت إلى إحياء الحملات الصليبية، متجاوزة خلافاتها الحادة، عبر تشكيل حملة مختلفة عن الحملتين السابقتين، في انضمام الملوك الثلاثة الكبار الذين يحكمون غرب أوروبة اليها[1]، أي أنها لم تقتصر على التعبئة التطوعية وانتداب الأمراء والفرسان، الباحثين عن دور ما، وإنما كانت المشاركة على المستوى الزمني، دون أن يكون للبابوية تأثير مباشر في اعدادها وتشكيلها[2]. وإذا كان فتح القدس قد أسهم في توحيد هؤلاء الملوك، مستثيرة فيهم قضية أوروبية مشتركة، إلا أن هذا الموقف كان منطوياً على تناقضات، لم يكن من السهولة إخفاؤها أو التغلب عليها. وقد لاحت هذه المواقف المتباينة في اتخاذ كل منهم سبيله الخاص إلى القدس، محاولاً تحقيق انتصارات منفردة، ليس الغرض منها سوى «إرضاء غريزة الفارس المغامر» كما يقول «باركر» في تقويمه لاستيلاء ملك انكلترا على قبرص[3].

وهكذا فإن الحملة الثالثة التي سارت نحو القدس، في ظل شعور يخامر قادتها بسهولة المهمة وسرعة العودة إلى أوروبة، ما لبثت أن اصطدمت بجبهة قوية لدى المسلمين وارتفاع في روحهم المعنوية، في أعقاب الانتصارات التي بدأت مع نور الدين وبلغت ذروتها في حطين وفتح القدس. فما حققه ملك انكلترا من انتصار في عكا، لم يكن له وقعه الحسن على الملك الفرنسي الذي زاده استنكافاً عن البقاء ما وقع من خلاف مع الأخير حول تاج مملكة القدس، الأمر الذي جعله يعود أدراجه إلى فرنسا متعللاً بالمرض[4]. أما ندّه الملك الانكليزي، فقد دفعه انتصار عكا الى البقاء سنة ثانية، كان أبرز ما فيها تلك المفاوضات التي يرى فيها «باركر» سمة علمانية أخرى، لاسيما الجانب

---

(1) ملوك فرنسا وألمانيا وانكلترا. باركر، الحروب الصليبية ص 87.

(2) المرجع نفسه، ص 86.

(3) المرجع نفسه، ص 89.

(4) المرجع نفسه ص 90.

الخاص فيها بمشروع زواج «العادل» أخي صلاح الدين من «جوانا» أخت «ريتشارد» (ملك انكلترا)[1]. والواقع أن هذه المسألة لم تكن موافقة السلطان الأيوبي عليها سوى كسب للوقت الذي كان في بال الملك الانكليزي أيضاً، إذ كان الأول يُرى في هذا المشروع مجرد مناورة من الثاني، سرعان ما أكدها رفض «جوانا» فيما بعد[2]، على أن ذلك لم يحل دون الوصول إلى صلح مدته ثلاثة أعوام بين الطرفين، تّم التسليم فيه من جانب «ريتشارد» بترك القدس ومعها المدن الساحلية للمسلمين، على أن يُسمح «لجماعات قليلة من الصليبيين بزيارة القبر المقدس»[3]. وكان هذا الاتفاق اعترافاً من جانب الملك الانكليزي بصعوبة المهمة التي غاب عن عرشه وقتاً غير قصير من أجل تحقيقها ومن ثم توظيفها في دعم موقعه السياسي الأوروبي، كما جاء الاتفاق تكريساً لفشل الحملة الصليبية الثالثة برغم الهالة التي أحيطت بها والإمكانات التي توفرت لها.

على أن الجبهة الإسلامية التي وحّدها شعار استعادة القدس، وما هيّأته الظروف من شخصية قيادية مهّدت الطريق (نور الدين) وثانية قطفت الثمرة المنشودة (صلاح الدين)، لم تكن متماسكة إلى الحد الذي يضمن استمرارها موحدة، بعد افتقاد قائدها الذي سرعان ما توفي في أعقاب الصلح مع ريتشارد، تاركاً دولته لأبنائه، يهدمون ما بنته جهود السلف وحققته الطموحات البعيدة. أما القدس فكانت من نصيب ابنه الأكبر الملقب بالملك الأفضل الذي حاز السيطرة على الشام، بينما كانت مصر من نصيب الابن الآخر الملقب بالملك العزيز. ولا شك أن وجود أخوين ولهما ذات الصفة «الملكية»، سيؤدي إلى متاعب في دولة صلاح الدين، ويجعلها عرضة للانقسام الذي انعكس على القدس بوجه خاص. وكان ذلك أحد الأخطاء الفادحة لصلاح الدين الذي لم يقدر النتائج المترتبة على دولة يحكمها رأسان، ولم يحسم في حياته وضع القدس بصورة تامة، على نحو يحول دون افتقادها مرة أخرى وإبعاد شبح الخطر الصليبي عنها. فما لبث الأفضل أن شعر بثقل العبء في

(1) باركر، الحروب الصليبية ص 91.
(2) معلوف، المرجع السابق، ص 266.
(3) باركر، الحروب الصليبية، ص 91.

الدفاع عن القدس، متنازلاً عنها لأخيه العزيز، ثم تراجع عن ذلك بعد اختلال ميزان القوى لمصلحة الأخير الذي قام بحملة إلى الشام مقرراً انتزاعها منه. ولم يتراجع العزيز إلا بعد التسليم بسيطرته على القدس والأعمال التابعة لدمشق[1]. ولكن العزيز لم يعمّر طويلاً، فقد جاءت وفاته المفاجئة لتضع الدولة الأيوبية أمام تجربة جديدة، ساد فيها الخلاف على وصاية المنصور ابن العزيز، بين العادل أخي صلاح الدين والأفضل ابنه، سرعان ما حسمه الأول إلى جانبه، مرتكباً الخطأ نفسه الذي وقع فيه أخوه، باقتسام «المملكة» بين أبنائه، وقد أُعطيت الشام بما فيها القدس للمعظّم عيسى الذي تهيّب خطر الصليبيين إلى درجة القيام بتخريب المدينة، خشية وقوعها تحت سيطرتهم، بعد استيلاء هؤلاء على دمياط في سياق الحملة الصليبية الخامسة[2].

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد الذي كان محصّلة للتناحر الداخلي بين الأيوبيين، وإنما وصل بـ(الكامل)، إلى أن يتنازل عن القدس للامبراطور فريدريك الثاني قائد الحملة السادسة[3] على أن يبقى الحرم الشريف في أيدي المسلمين وتبقى المدينة خراباً لا يجدد فيها عمران[4]. وقد دام الأمر على هذا النحو أحد عشر عاماً (1228 ـ 1239 م)، حين توفي الكامل وهُزم ابنه الصالح نجم الدين أمام ابن عمه الناصر داوود، في وقت نقض فيه الصليبيون الاتفاق وأخذوا في تعمير القدس، مما دفع الأخير إلى محاصرتها وإخراج الصليبيين منها[5]. غير أن «الملك» الأيوبي لم يتمتع طويلاً بانتصاره، وما لبث الصالح نجم الدين أن عاد فاستقوى عليه وخضعت له الشام مع القدس، حيث جدد عمارتها وأسوارها[6]، واضعاً بذلك حداً للخطر الصليبي الذي زال عن المدينة، بعد انتقال سيادتها إلى المماليك وتشكيل هؤلاء قوة متماسكة رادعة في وجه الخطر الذي سرعان ما تلاشى نهائياً عن الشرق ومعه أسطورة ما عُرف بالحركة الصليبية في العصور الوسطى.

---

(1) رشاد الإمام، مدينة القدس في العصر الوسيط ص 49.

(2) باركر، المرجع السابق، ص 108.

(3) المرجع نفسه، ص 113.

(4) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج 1، ص 129 . 141.

(5) المصدر نفسه، ج 1، ص 141 . 142.

(6) ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 8، ص 763 . 764.

خلاصة

وهكذا فإن السيطرة الأوروبية على القدس متمثلة بالحركة الصليبية، اقترنت بضعف القوى الإسلامية في الشرق وتفاقم الصراع بينها على النفوذ، من صراع فكروي بين العباسيين والفاطميين، إلى صراعات سلطوية بحتة بين المتنازعين على هذه المدينة أو تلك. ولا شك أن الانهيار الذي حلّ بكل من مصر والشام والفشل في إقامة الجبهة السياسية الموحدة، كان أحد الحوافز الرئيسة للصليبيين الذين اتخذوا من السيطرة على القدس شعاراً يخفون وراءه أطماعهم وجماح غرائزهم، وغير ذلك مما لم يتح لهم تحقيقه في ظل النظام الاقطاعي الأوروبي. ولقد كانت القدس الهدف المعلن الذي حرّضت عليه البابوية والتزمت به القلة المتطرفة، بينما شهوة السلطة كانت المحرّك للأمراء الذين سرعان ما تقاسموا الغنائم واتخذ كل منهم لنفسه دويلة مستقلة عن الأخرى، ولا تكاد ترتبط بأكثر من علاقة سطحية مع «مملكة القدس» التي كانت من حيث المبدأ السلطة المركزية لهذه الدولة الصليبية المفككة. ولكن القدس برغم أنها لم تختلف عن هذا النمط من الإمارات المنتشرة في عدة بقاع من بلاد الشام، فقد ظلت كعهدها، المدينة الوازنة، والمرتبط بها أمن المنطقة واستقرارها.

وثمة مؤشرات عديدة تعبّر عن هذه الأهمية التي مثّلتها القدس على الدوام، حتى في إطار الصراع بين القوى الاسلامية، التي ظلت المدينة تشكل عقدتها في السيطرة الكاملة على بلاد الشام. ولعلها من هذا المنظور كانت تجسّد نقطة التوازن ليس في المشروع السياسي الخاص بالمنطقة، ولكنها بصورة أكثر حيوية تعتبر حلقة أساسية في مشروع وحدة القطرين الشامي والمصري، وهو الذي تنبّه إلى أهميته نور الدين محمود وسعى إلى تحقيقه في أيامه الأخيرة. ولا شك أن هذا الرجل، بما جسّده من طموح ومصداقية يتجلّيان بوضوح وإسهاب في الكتابات التاريخية المعاصرة له، كان على وعي تام بالأهمية الجغرافية والسياسية، فضلاً عن الدينية للقدس، وما يمكن أن يكون لذلك من دور في مشروعه الرامي إلى وحدة القطرين وتضييق الحصار على الصليبيين. ولقد نجح نور الدين في وضع الأسس الصلبة لهذا المشروع الذي قُدّر له رجل من تلامذة الأخير ومن المتأثرين به، محققاً الكثير من

أهداف سلفه. ولكن صلاح الدين، وحسب المصادر المعاصرة للرجلين، لم يرقَ بجذريته إلى مستوى نور الدين الذي جعل من القضية العامة قضيته الخاصة، مجسّداً نموذجاً قيادياً لا نجد ما يماثله في المرحلة الصعبة، بينما تتجلى ثغرات في قيادة الأول، قد يردّ المؤرخون بعض أسبابها إلى النزعة التسامحية المفرطة لدى القائد الأيوبي، والتي كانت غير مجدية أحياناً في التعاطي مع أعداء مثل الصليبيين. ولعل إحدى هذه الثغرات، كانت السبب في ضياع القدس مرة أخرى، نتيجة للفكر الاقطاعي الذي دفع صلاح الدين إلى اقتسام دولته بين أبنائه.

ولكنها صفحة مضيئة بالرغم من تلك الثغرات، وأكثرها إضاءة ما عبّر عنه مشروع الوحدة السياسية التي مهّدت لاستعادة القدس، مؤكداً أن التحديات مهما عظمت ليست حائلاً بين الشعوب وأهدافها الحيوية، لاسيما النابعة من ضمير الأمة ومن تراثها وقيمها الساطعة. والقدس «الصهيونية» هي نفسها القدس «الصليبية»، حالة تاريخية مفتعلة، ولا يمكن إلا أن تكون هدفاً حيوياً للمسلمين ونقطة أساس في الصراع مع الصهيونية والقوى الدولية المتآمرة معها. ويبقى أن الخيار ذاته لا مندوحة عنه، ذلك الذي «باع» نور الدين نفسه له وعبّأ المسلمين من أجله، في وقت ربما رأى فيه هؤلاء، فضلاً عن الصليبيين، مشروعاً غير واقعي... فماذا يحول دون اقتباس الخيار الذي ينبغي أن يظل بمستوى ما تحتله القدس من موقع على الأرض وفي التراث وإن طال الزمن؟

الصليبيون والفاطميون

في ملابسات الموقف على الجبهة الاسلامية في بلاد الشام



كان قد مضى وقت طويل، والقرون تطوي بعضها على إيقاع الهزيمة. . . وأخبار الحروب ما انفكّت تملأ السمع وتنتشر على صفحة الوجوه الرمادية، وقد حفر فيها الحزن وأزمن اليأس. كانت السياسة محظورة على الخليفة الذي انقطعت أخباره عن النهار. . . ولعله لم يعرف أن خليفةً آخر قام على أطراف مملكته التي لا تغيب عنها الشمس، وأن ثالثاً تجرأ في الطرف المقابل وأعلن الخلافة. ولو عرف ذلك، ربما احتج كثيراً، أو بلغ به الأمر إلى خلع نفسه، لأن الخلافة لا تتجزأ، كون القائم بأمرها خليفة رسول الله، ولكنه نسي أن للخلافة شروطاً، يجب أن تتوافر فيمن يحمل اسمها والعبء، وفي أولها «حماية الذمار» و«صيانة الثغور».

ألم يكن «الجهاد» ما سوغ إعلان الخلافتين: الفاطمية والأموية في المغرب والأندلس. . . الأولى ضد البيزنطيين والثانية ضد الأسبان؟ فالخليفة العباسي تخلّى أو أُرغم على التخلي عن ركن أساسي في الاسلام الذي يحكم باسمه، وهو الجهاد، فتولى دوره الخليفة الفاطمي[1] (المعزّ لدين الله) الذي كان «سبب مجيئه إلى مصر»، فيما يرويه المؤرخون، هو الجهاد ضد الروم، بعد استيلائهم على عدد من الثغور الشامية. وإذا كان الخليفة الأموي قد تصدى لهذا الدور، ولكن في إطار جزئي، على طرف مفصول عن الخلافة، فإن المعزّ الفاطمي ـ بعيداً عن دوافعه الفكروية والصراع السياسي مع العباسيين ـ كان يطرح نفسه لهذا الدور الذي عجز عن القيام به خليفة بغداد، المنزوع السلطة والقرار.

---

(1) ابن تغري بردي الاتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ج 4 ص 72. وزارة الثقافة والارشاد القومي، القاهرة (د. ت).

لقد أعرض المعزّ عن الأندلس التي وجد فيها تكاملاً مع دولته الصاعدة في المغرب بعد أن أخذ المشرق الاسلامي بكل اهتمامه، في وقت كانت السلطة في دولة البيزنطيين، قد انتقلت إلى أسرة مشحونة بالروح الصليبية، وهي الأسرة المقدونية. فاصطدمت هذه الروح بنزعة جهادية بارزة لدى الفاطميين، بالغةً ذروتها في عهد المعزّ الذي رأى في الجهاد تكريساً لشرعيته في الخلافة، بعد أن تخاذل العباسيون عنه، مما أدى إلى اهتزاز شرعيتهم لدى المسلمين. وكان الفاطميون قد تنبّهوا مبكّراً إلى أهمية السلاح البحري في الصراع مع البيزنطيين الذين احتفظوا بتفوقهم في هذا المجال، وصدّوا المحاولات التي استهدفت القسطنطينية نتيجة لذلك. وهكذا ترافق نمو القوة البحرية مع قيام دولة الفاطميين، وتجلّت «المهدية» كثغر بحري منيع، أكثر مما هي عاصمة سياسية أو إدارية. ولقد بدا حينذاك أن الفاطميين كانوا واثقين من السيطرة على البحر المتوسط[1]، الذي تحوّل في أواخر القرن العاشر إلى «بحيرة فاطمية».

وقد أعاد لويس (ارشيبالد) تراجع الاسطول البيزنطي، إلى تمرّد «الأجناد» البحرية على الأمبراطور، وافتقاده عدداً غير قليل من السفن، مما جعل «قوة الفاطميين البحرية في سورية ومصر تتفوق تفوقاً واضحاً على منافستها البيزنطية»[2] حسب تعبيره. وإذا أضفنا إلى ذلك، استخدام الفاطميين السلاح النفطي[3]، ذلك السلاح الذي تفرّد به البيزنطيون وقتاً طويلاً، وصدوا بفضله محاولات الاستيلاء على القسطنطينية من جانب العرب المسلمين، فإن الفاطميين قُدّر لهم في تلك الفترة، إعادة رسم خطوط الصراع، ليس فقط على صفحة البحر المتوسط حيث حققوا نفوذاً هاماً، ولكن على مساحة المنطقة الشامية التي شهدت تجاذباً حاداً، سيؤدي أحياناً إلى خلط الأوراق وقلب التحالفات، في ضوء ما تفرضه مصالح القوى المتصارعة.

على أن المشروع الفاطمي الذي استمدّ حيويته من التصدّي للبيزنطيين

---

(1) ارشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط. ترجمة أحمد محمد عيسى. مكتبة النهضة المصرية (د. ت) ص 254.

(2) المرجع السابق ص 303.

(3) المرجع السابق ص 242.

وملء الفراغ السياسي في بلاد الشام على حساب الخلافة العباسية، ما لبث أن اصطدم بقوة اسلامية جديدة، تمثّلت بالترك السلاجقة الذين نافسوا الدور الفاطمي في التصدي لخطر التوسّع البيزنطي في الشام. وبينما شُغل الفاطميون في محاولة السيطرة على المنطقة، وهدروا وقتاً في مقارعة القوى المحلية، صرفهم عن التفرّغ للجهاد ضد البيزنطيين، كانت قوة السلاجقة الفتية تخطف الضوء منهم وتحقق انتصاراً رائداً في هذا المجال، دون ثمة ما يحول في ذلك الوقت واستثمار هذا النصر في منطقة النفوذ الفاطمي بالشام.

والواقع أن سنة أربعمائة وثلاث وستين للهجرة، وهي الموافقة ميلادياً لسنة إحدى وسبعين بعد الألف، ستكون منعطفاً بالغ الأهمية في الصراع على بلاد الشام بين الفاطميين والسلاجقة. ففي هذه السنة، حقّق السلطان السلجوقي (ألب ارسلان)، نصراً مدوّياً على الأمبراطور البيزنطي (ديوجين) في ملاذكرد، حيث أُسر الامبراطور ودُمّر جيشه، هذا النصر الذي أرسى برأي «ايليسيف» «أسس الأمبراطورية العثمانية المقبلة»[1]. وعلى جبهة الشام، شنّ السلاجقة في السنة ذاتها، حملة على الرملة، فسقطت في يدهم، ومنها زحفوا إلى بيت المقدس التي سقطت أيضاً[2]، موجّهين ضربة عنيفة للنفوذ الفاطمي في بلاد الشام.

وهكذا يتحوّل الدور الجهادي لدى القوتين الاسلاميتين، إلى دور تقسيمي، قد لا تستطيع قطف ثماره الدولة البيزنطية الهرمة، ولكن قوةً جديدة ستخترق معادلة الصراع في المنطقة، وتحقق انتصارات على حساب هذا التمزق الاسلامي بعد نحو ربع قرن فقط، وهي القوة الصليبية القادمة من الغرب الأوروبي. ذلك أن فشل البيزنطيين في العودة إلى الشام، كان أحد أبرز الحوافز لتشكيل الحركة الصليبية، ومحاولتها تحقيق ما عجز البيزنطيون عن تحقيقه. ولم تكن استغاثة الأمبراطور، لتهزّ مشاعر البابوية والأمراء الاقطاعيين في أوروبة، لأن العلاقة الفاترة، الناجمة عن خلافات مذهبية مزمنة، كانت تحول دون الوصول إلى تلك المشاعر وليس أدلٌ على

(1) الشرق الاسلامي الحديث. ترجمة منصور أبو الحسن. مؤسسة دار الكتاب الحديث (د. ت) ص 355.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ. دار صادر - بيروت 1979. ج 10 ص 68.

ذلك، ما أنزلته الحملة الصليبية الرابعة (1204 م) بالقسطنطينية، لم يكن أقلها الاستيلاء على العرش وكرسي البطريركية الذي كان من نصيب التجّار البنادقة، على الرغم من استنكار البابوية لهذا الانحراف الذي حاد بالحركة الصليبية عن أهدافها[1].

ولكن المؤرخ لا يمكنه نفي العلاقة تماماً، بين ما حدث للأمبراطور البيزنطي في ملاذكرد، وبين تسريع الحركة الصليبية لحملتها الأولى على الأقل، حيث كان الجوّ العام في أوروبة مهيأً لمثل هذه الحركة التي كانت في طور التكوين العفوي والمباشر. ولعل البابوية كانت الأكثر اهتماماً بتوظيف هذه الحادثة، في إطار مشروعها الذي سارت شوطاً فيه. وإذا كان لا يعنينا التوغل بعيداً في الأحداث الأوروبية لتلك الفترة، وهي معروفة في كثير من دوافعها ومسوّغاتها، فإنه من الممكن التوقف عند طبيعة الحركة الصليبية، لارتباط عناصرها بالتطورات التي رافقت توسعها في المشرق أو نتجت عنه. فقد تأسست هذه الحركة بناءً على تحالف مثلت، جمع معاً الدين والسياسة والتجارة، أي أن ثمة غلبةً كانت للجانب الدنيوي السياسي، ممثلاً بالإقطاع والمدن الإيطالية، على الجانب الديني الروحي الممثل بالبابوية، مما أدى إلى خلل في تكوينها، وشكّل عائقاً أمام بلوغها النجاح التام، دون أن تكون البابوية من جانبها منطلقةً من اعتباراتها الدينية فقط، إذ رأت في السيطرة على بيت المقدس، تعزيزاً لنفوذها الأوروبي، أكثر مما هي مسألة دينية ترتبط بأمن الحج المسيحي إلى كنيسة القيامة.

لقد كانت الصورة متنافرة، كما تبدو لنا في الغرب الأوروبي، ولكن المصلحة قاربت بين الألوان وجمعت الأطراف المتناقضة إلى جبهة واحدة، أو بمعنى آخر، إن توق البابوية إلى أن تكون كلمتها فوق كلمة الملوك، وإلى أن يتمّ لها احتواء الأمراء الاقطاعيين، وسعي هؤلاء إلى تحقيق انتصارات يجري توظيفها سياسياً في أوروبة بالنسبة للملوك، أو سلطوياً بالنسبة للاقطاعيين، عبر تأسيس امارات في المشرق، فضلاً عن الهمّ التجاري لدى المدن الإيطالية التي

(1) باركر، الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني. دار النهضة العربية - بيروت 1967 ص 103 - 104.

كانت الحركة الصليبية في منظورها مشروعاً لا يتعدى التجارة، كل ذلك أسهم في توحيد الجبهة الأوروبية وجمع كلمتها تحت شعار الصليب.

وكانت في المشرق صورة متنافرة ألوانها أيضاً، ومتزامنة مع تلك التي كانت في الغرب، ولكن الصورة الشرقية ظلت على تنافرها وتناقضها، ولم يحدث ما يقارب بين القوى الاسلامية، حتى في الوقت الذي دنا فيه الخطر الصليبي من الشام. فقد اتخذ الصراع بين هذه القوى، طابعاً فكروياً كان أكثر حدة من الصراع السياسي وربما الديني، مما جعل النفوذ الفاطمي، القائم على دعوة ودولة في آن، غير مقبول لدى الغالبية من أهل الشام الذين حافظوا على انتمائهم للخلافة العباسية والدويلات التابعة لها بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وكان هذا الصراع الفاطمي ـ السلجوقي، العامل الأكثر خطورة في تضعضع الجبهة الشامية عشية الغزو الصليبي.

وإذا كان التاريخ لا يُكتب بناء على افتراض ما سيحدث، بل انطلاقاً مما حدث، فإنه لو جاز لنا تصور قيام وحدة سلجوقية ـ فاطمية في ذلك الوقت، لكان من الصعب على الغزو الصليبي أن يخترق بلاد الشام. ولعل «باركر» جوّز لنفسه مثل هذا الافتراض، مقتبساً عن مؤرخ أوروبي لم يذكر اسمه هذا القول: «ان الصليبيين لو تقدم مجيئهم عشر سنوات أو تأخر قدومهم عشر سنوات، لقذف بهم المسلمون إلى البحر، وذلك بسبب ما كان عليه السلاجقة زمن ملكشاه من القوة والمناعة، وما كان للفاطميين من قوة بحرية وعسكرية ضخمة»[1]. ولا شك أن هذا القول ينطوي على فهم عميق لظروف الجبهة الشامية، والتناقضات التي باعدت بين القوى الرئيسة فيها، وأفقدتها الفرصة التاريخية للقيام بواجبها الجهادي ضد الغزو الصليبي. ومن هذا المنظور، فإن كلاً من السلاجقة والفاطميين، يقع عليه عبء التقصير، ويتحمل مسؤولية تضعضع الجبهة، وبالتالي التسهيل ربما عن غير قصد للتقدم الصليبي في بلاد الشام.

والواقع أنه كان من المتعذّر جداً، التعايش بين الفاطميين والسلاجقة، والانضواء معاً في ظل جبهة واحدة. فثمة هوة عميقة تفصل بينهما، وثمة

(1) أرنست باركر، الحروب الصليبية ص 153.

تناقض حاد، يجعل مشروع كل منهما متضارباً مع الآخر ومنافساً له، في وقت ربما بدت العلاقة بين كل منهما والعدو، أقل حدّة مما هي بين الطرفين الاسلاميين، على نحو ما حدث من تنسيق بين الفاطميين والبيزنطيين[1]، في وجه تحالف غير معلن بين الصليبيين والسلاجقة، هذا إذا لم نتوقف عند اتصال مشبوه بين الفاطميين والصليبيين، تحت وطأة الهاجس السلجوقي نفسه. فقد روى ابن الأثير، المعروف بتعاطفه مع السلاجقة خبر هذا الاتصال، ولكن بشيء من الارتياب بصحته: «وقيل ـ والكلام لإبن الأثير ـ أن أصحاب مصر من العلويين لما رأوا قوة الدولة السلجوقية وتمكّنها واستيلاءها على بلاد الشام إلى غزة، ولم يبق بينهم وبين مصر ولاية أخرى تمنعهم... خافوا وأرسلوا إلى الفرنج يدعونهم إلى الخروج إلى الشام ليملكوه ويكونوا بينهم وبين المسلمين والله أعلم»[2].

ولكن هذه «القوة» التي خشيها الفاطميون، لم تحل بينهم وبين العودة إلى بيت المقدس، مستغلّين ضعف السلاجقة وتخاذلهم في الدفاع عن انطاكية، وهرب صاحبها ياغي سيان[3]، وفقاً لرواية ابن الأثير أيضاً. وإذا أضفنا إلى ذلك ما كان في الشام من صراع شديد بين الأخوين: رضوان (صاحب حلب) ودقاق (صاحب دمشق)، وهما ابنا تاج الدولة تتش[4]، فإن الحالة في الشام وصلت إلى درك من الفوضى، لم تعد مجدية في ظلّها أيةُ محاولة للوقوف في وجه الزحف الصليبي بعد سقوط انطاكية. ولم يشأ الفاطميون إضاعة تلك الفرصة وما أصاب الجبهة السلجوقية من ارتباك، فتقدموا إلى بيت المقدس بقيادة الأفضل، وتمكنوا من دخولها بعد نيف وأربعين يوماً من الحصار[5].

وفي ذلك الوقت الذي كانت الجبهة الاسلامية بطرفيها السلجوقي

---

(1) أمين معلوف، الحروب الصليبية كما رآها العرب. ترجمة عفيف دمشقية ـ دار الفارابي ـ بيروت ص 69.

(2) الكامل في التاريخ ج 10 ص 273.

(3) المصدر نفسه ج 10 ص 275، 283.

(4) المصدر نفسه ج 10 ص 246.

(5) 489 هـ المصدر نفسه ج 10 ص 283.

والفاطمي منهكة إلى حد كبير، كانت الجبهة الصليبية في وضع جيد نسبياً، خصوصاً بعد الاستيلاء اليسير على انطاكية التي كان لسقوطها تأثير سلبي كبير على الروح المعنوية عند المسلمين. ولم يدّخر الصليبيون فرصة لاستغلال التناقض الآخذ بالجبهة الاسلامية، والتآمر عليها ما استطاعوا سبيلاً إلى ذلك. ويبدو أنهم أجروا اتصالات مبكرة مع المسلمين بعد نزولهم في القسطنطينية[1]، ربما تندرج في سياقها دعوة الفاطميين التي مرّ ذكرها. إلا أن ما أورده ابن الأثير، لا يدع مجالاً للشك بأنها مبادرة منهم (الفاطميون)، قد يكون الغرض منها ـ عدا الفصل بينهم وبين السلاجقة ـ تأخير التقدّم الصليبي نحو منطقة النفوذ الفاطمي. ويعتقد «رانسيمان» أن الأمبراطور البيزنطي، نصح الصليبيين «بأن يسعوا للوصول إلى نوع من الاتفاق مع الفاطميين في مصر، إذ أن الفاطميين كانوا من أشد الناس خصومة للترك ولا يقبلون مطلقاً مصالحتهم»[2] حسب قوله.

هكذا إذاً تذلّل السياسة العوائق، وتقارب بين المواقف البعيدة، حين يجد الأمبراطور نفسه ـ إن صح اعتقاد رانسيمان ـ محاطاً بثلاثة من الأطراف، لم يكن أقربها (الصليبيون) سوى حليف بالضرورة، في الوقت الذي يكنّ لأبعدها (السلاجقة) حقداً شديداً، بينما يصبح الطرف الثالث (الفاطميون) متوسطاً بين الأولين، وتشدّه اليه مواقف متقاربة من الخطر المشترك. فالسلاجقة هم جوهر المشكلة بالنسبة للطرفين البيزنطي والفاطمي، إذ استعان الأول بالصليبيين كوسيلة للقضاء عليهم ودفع خطرهم عن القسطنطينية، بينما حاول الآخر موادعة الاثنين للغرض نفسه. وربما اعتقد الفاطميون أن الصليبيين مجرد مرتزقة[3] يعملون في خدمة الأمبراطور، واجدين فيهم حالة تشبه حالة «المردة» في العهد الأموي، الأمر الذي سينتهي بهم إلى الانسحاب بعد أداء مهمتهم، أو لعلهم قصدوا (الفاطميون) من اتصالهم بالصليبيين إلى تقسيم النفوذ في بلاد الشام، بحيث تبقى لهم مواقعهم القديمة في الأجزاء

(1) ستيفن رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني. دار الثقافة ـ بيروت 1967 ص 325.

(2) تاريخ الحروب الصليبية ص 325.

(3) المرجع نفسه ص 326.

الجنوبية منها، بينما ينتشر الصليبيون في منطقة نفوذ السلاجقة. ولكن نظرية الفاطميين أثبتت خطأها، بعد أن تجلت أبعاد الغزو الصليبي، كمشروع مستقل عن الدولة البيزنطية.

وإذا كان الصليبيون قد وجدوا في الفاطميين، العدو الأقل خطراً من السلاجقة، فإن صلاتهم مع هؤلاء لم تكن مقطوعة، دون أن يكون الهدف منها سوى التضليل والحؤول دون توحيد الجبهة السلجوقية، لاسيما وأن هذا الاتصال تمّ خلال حصار انطاكية[1]. ولا شك أن سقوط هذه المدينة المنيعة، أحدث ارتباكاً مريعاً على جبهة المسلمين بشكل عام، كما سبقت الاشارة، وكان السلاجقة الأكثر تأثراً بتلك التطورات السلبية، حين استشرى الصراع بين السلطانين الأخوين: بركياروق ومحمد[2]، بمثل ما استشرى من قبل بين الأخوين الآخرين: رضوان ودقاق في الشام.

ولعل الوزير الفاطمي (الأفضل)، كان ما يزال معتقداً أن الصليبيين مجرد أداة في يد البيزنطيين[3]، ومع ذلك لم يفارقه القلق الذي أخذ يتفاقم بعد سقوط انطاكية وتقدم الصليبيين نحو الجنوب. فلم يكن بوسعه سوى المبادرة إلى استعادة بيت المقدس من السلاجقة، لتدعيم وضعه الدفاعي، وهي خطوة تمت على الأرجح، نتيجة لتغيّر النظرة الفاطمية إلى الغزو الصليبي، مما جعل الأفضل يتخذ قراره بالتصدي له، أو لأنه رأى في احتلالها ورقة رابحة في سياق «الاتفاق» على إعادة رسم النفوذ في المنطقة.

وكان فشل السلاجقة في صدّ الغزو الصليبي الذي تكرّس بعد سقوط انطاكية، وقبله سبع مدن في أسية الصغرى دون مقاومة جدية[4]، فضلاً عن سياسة التخويف التي لجأ اليها الصليبيون وعمليات القتل الجماعي، خصوصاً

---

(1) ابن الأثير، الكامل ج 10 ص 275.

(2) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق. مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1908 ص 137. ابن الأثير، الكامل ج 10 ص 294 ـ 295.

(3) أنظر في هذا السياق أيضاً: قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت 1990.

(4) باركر، الحروب الصليبية ص 35. زابوروف، الصليبيون في الشرق. دار التقدم ـ موسكو 1986 ص 119.

في معرة النعمان[1]، قد أدّى إلى إحداث شيء من الصدمة لدى الفاطميين الذين كانوا يتعاطون مع الغزو الصليبي من خلال علاقتهم العدائية بالسلاجقة. ولا شك أن هذه الانتصارات لم تكن ببال الصليبيين، أو على الأقل بمثل هذه السهولة، الأمر الذي شجعهم على المضي مباشرة إلى بيت المقدس، فنزلوا في الرملة[2] وأخذوا يستعدون فيها لمحاصرة الأخيرة.

وقد يتساءل المؤرخ هنا عن مسؤولية الفاطميين في سقوط بيت المقدس التي تولى الدفاع عنها افتخار الدولة، على الرغم من تعزيز حاميتها وضخّها بالجنود. ولكن المدينة لم تكن قادرة على الصمود وقتاً طويلاً من دون دعم خارجي، مما يجعل الأفضل، الوزير الأرمني الأصل، في موضع التهمة بالتقصير، إذ وصلت حملته لنجدة المدينة بعد فوات الأوان[3]. ومع ذلك فإن سقوط بيت المقدس، لم يكن سهلاً، أو تسليماً من جانب الحامية الفاطمية، التي صمدت وقتاً وظلت تقاوم حتى تمكّن الصليبيون من اختراق السور والسيطرة على المدينة[4]. وقد تحدث ابن الأثير عن هذه المقاومة قائلاً: «لبث الفرنج في البلدة اسبوعاً يقتلون فيه المسلمين، واحتمى جماعة من المسلمين بمحراب داوود، فاعتصموا به وقاتلوا فيه ثلاثة أيام، فبذل لهم الفرنج الأمان، فسلموه اليهم، ووفى لهم الفرنج، وخرجوا ليلاً إلى عسقلان فأقاموا بها»[5].

وإذا كانت المصادر لا تتفق على هذه الرواية، فإنها متفقة على المجزرة التي ارتكبها الصليبيون بعد استيلائهم على بيت المفدس، وهي برغم المبالغة في رواية ابن الأثير[6]، كانت من دون شك، ردة فعل على المقاومة الفاطمية، تلك المقاومة التي لم تنته فصولها باستسلام المدينة، إذ كان نزول الأفضل في

(1) ابن القلانسي، المصدر السابق ص 136.

(2) المصدر نفسه ص 137.

(3) سقطت بيت المقدس يوم الجمعة في 13 شعبان سنة 492 هـ حسب ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. وزارة الثقافة والارشاد القومي. القاهرة (د.ت) ج 5 ص 164. أو في 22 من الشهر نفسه حسب ابن القلانسي ص 137.

(4) ابن الأثير، الكامل ج 10 ص 283.

(5) يروي ابن الأثير أن الفرنج قتلوا في المسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألفاً من المسلمين المكان نفسه.

(6) المكان نفسه. سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية في العصور الوسطى ج 1 ص 290.

عسقلان، مبعث قلق بالنسبة للصليبيين، مما يفسر إطلاق بقية المقاومين في محراب داوود، ربما من باب التودد للأفضل، مخالفين اسلوبهم الدموي الذي تتوّج في المجزرة التي مرّ ذكرها. والواقع أن سقوط بيت المقدس لم يكن نهاية المطاف للصليبيين، بقدر ما كان بداية المتاعب التي سرعان ما هبّت عليهم من الجبهة الفاطمية. فقد تبيّن للغزاة بعد وقت قصير، أن انتصاراتهم لم يكن وراءها التفوق العسكري، ولكنها ناتجة عن تفكك الجبهة الاسلامية، التي يبدو أنها استسلمت حينذاك للهزيمة، باستثناء الطرف الفاطمي الذي بذل محاولات اتّسم بعضها بالجدية لاسترجاع بيت المقدس، ولكنها لم تحقق كثيراً من النجاح. على أنها شكّلت سابقة مهمة في التصدي للواقع الجديد، وأوقعت هزّة في أوصال الجبهة الاسلامية التي كان لا بدّ لها أن تتحرك بعد وقت غير بعيد.

ولكن هذه الجبهة كانت ما تزال حينذاك غائبة عن ذلك الواقع، ومنصرفة إلى صراعاتها الداخلية التي تؤججها حروب الأخوة في العراق والشام. ولم تجدِ استغاثة من أسماهم ابن الأثير بـ «المستنفَرين» الذين وردوا على بغداد، يتقدمهم قاضي دمشق أبو سعد الهروي بعيد سقوط بيت المقدس. ذاكرين «ما دهم المسلمين بذلك البلد الشريف المعظّم من قتل الرجال وسبي الحريم والأولاد ونهب الأموال»[1]. فلم يكن بوسع الخليفة العباسي، برغم تأثره الشديد، أن يفعل شيئاً، وعاد المستنفرون «من غير بلوغ أرب ولا قضاء حاجة» كما يقول المؤرخ نفسه[2]. بيد أن مذبحة القدس، كان لها وقع آخر في الشام، تعدى «بكاء العيون ووجع القلوب»[3]. فالمشروع الصليبي وإن كان بطيء التنفيذ بعد سقوط بيت المقدس، فهو في صميمه مشروع توسعي، ولا ينفكّ خطره مهدّداً بلاد الشام، ساحلها والداخل.

ولعل هذا السقوط الدموي لبيت المقدس، ستكون من نتائجه القريبة، إعادة خلط الأوراق في المنطقة، وظهور ما يمكن أن نعتبره حالة توحيدية، أو بداية لها. وثمة مؤشران مبكران في هذا الاتجاه، أحدهما ورد في «ذيل تاريخ

---

(1) الكامل في التاريخ ج 10 ص 284.
(2) المكان نفسه.
(3) المكان نفسه.

دمشق» لابن القلانسي، حين «التمس» صاحب طرابلس فخر الملك بن عمّار، المعونة من دمشق، بعد أن اشتد ضغط الصليبيين على مدينته بقيادة ريمون دي سان جيل[1]. فخرجت حملة بقيادة الأمير جناح الدولة، صاحب حمص، لنجدة ابن عمار، سرعان ما تصدى لها الصليبيون وأوقعوا بها هزيمة قاسية[2]. وبعد مرور سنوات ثلاث على هذه الحادثة، تجلى المؤشر الآخر، عندما شنّ الأفضل (الفاطمي) حملة على الرملة، وطلب المساعدة من أتابك دمشق (طغتكين) الذي أمدّه بألف وثلاثمائة فارس، حسب رواية ابن الأثير[3]. ولم يكن لهذا الأمر أن يحدث، سواء بالنسبة لصاحب طرابلس، أو بالنسبة لوزير مصر، وكلاهما على خلاف جذري مع السلاجقة وأتابكتهم في الشام، لولا شعورهما بفداحة الخطر الذي يتهدّد مصيرهما ومصير المنطقة بكاملها. وسيكون هذان المؤشران نواة التحول الآتي بعد حين، معبّراً عنه الاستنهاض الشعبي والسياسي بزعامة الأتابكة الزنكيين في القرن التالي (الثاني عشر الميلادي).

بيد أن هذا التحوّل مبنيّ أيضاً على تراث الفاطميين في محاولاتهم المتكررة لاسترجاع بيت المقدس. ولعل بعض هذه المحاولات حقق من النجاح ما كاد يصل إلى تهديد فعلي للدولة اللاتينية، ومع ذلك يظل الدور الفاطمي لدى غالبية المؤرخين، مشوباً بالادانة والتقصير، فضلاً عن التقليل من أهميته أو طمسه. وهو تقويم ربما ينطوي على بعض الحقيقة أو كثير منها، لأن الفاطميين في النتيجة ـ ومهما كانت الدوافع ـ تقع عليهم مسؤولية سقوط بين المقدس. ولعله من سوء حظهم، أنهم استعادوا المدينة من السلاجقة، عشية الاجتياح الصليبي لها، فالتصق بهم ما كان سيلتصق بالسلاجقة من اتهام بالتخاذل. هذا إذا كانت لهؤلاء المؤرخين النظرة الموضوعية ذاتها إلى الطرفين، وهي نظرة كما بدا لم تكن كذلك، إذ تغافلوا عن تخاذل السلاجقة في مواقع فاقت أهميتها العسكرية بيت المقدس، وعدم إظهارهم مقاومة جدية لعرقلة تقدّم الصليبيين نحو الأخيرة. فالسلاجقة في منظورهم جزء من الشرعية الممثلة بالخلافة العباسية التي يقيمون سلطناتهم تحت مظلّتها السياسية، وهي

---

(1) ابن القلانسي ص 140.

(2) المصدر نفسه ص 140 ـ 141.

(3) الكامل في التاريخ ج 10 ص 394.

الشرعية نفسها التي انضمّ اليها معظم المؤرخين، ممن عاصروا تلك الأحداث أو كتبوا عنها فيما بعد. في ضوء هذا التسويغ، يمكن فهم التغاضي عن تخاذل السلاجقة، وهذه الادانة لتقصير الفاطميين أو حتى تخاذلهم، لأن وحدة الخلافة، هي وحدة الاسلام في المنظور الفقهي لهؤلاء المؤرخين، في وقت كان ما يزال التاريخ قريباً من الفقه، دون أن تكون هذه الخلافة برأيهم سوى الخلافة العباسية.

وإذا كانت الحامية الفاطمية في بيت المقدس، قد قاومت بضراوة قبل سقوط المدينة، فإن تثاقل الوزير الأفضل في نجدتها، مما يدعو إلى التساؤل، وربما إلى الاستغراب، في وقت يُفترض أن وضع الحامية لم يكن خافياً عنه. فلعل الوزير كان يدركُ أن ميزان القوى ليس لمصلحته، خصوصاً بعد التوغّل السريع للصليبيين في الشام، مما جعله يتردد في نجدة بيت المقدس التي كانت شبه ساقطة حينذاك في ظلّ حاميتها الصغيرة. وقد سوّغ «ابن القلانسي» هذا التثاقل، بأن الأفضل الذي نزل في عسقلان، كان «منتظراً لوصول الأسطول في البحر والعرب»[1]، أي أنه كان يترقّب تدخل المدن الساحلية، وربما نجدة السلاجقة في الشام، إلاّ إذا كان المقصود بالعرب هنا، إحدى القبائل التي صادف تحركها في المكان، وفقاً لما أورده مؤرخ معاصر[2]. ولعل ذكر «العرب» جاء من باب التمييز لهم عن السلاجقة الأتراك، إذ شاركت قبائل منهم في القتال ضد الصليبيين في المناطق النازلة بها أو المتاخمة لهم. وقد أشار ابن القلانسي أيضاً في سياق أحداث السنة الخامسة بعد الخمسمائة للهجرة، إلى وصول «رجالة كثيرة. . . من جبل عاملة» إلى صور للدفاع عنها إبان حصار الصليبيين لها، مع «جماعة وافرة من الأتراك»، أرسلها ظهير الدين أتابك دمشق[3].

وثمة من يعتقد أن الأفضل كان مطمئناً، إلى أن عمليات الصليبيين لن تتجاوز حدود نفوذ السلاجقة، العدو المشترك للطرفين، مما جعله يصاب «بخيبة أمل كبيرة»[4] بعد سقوط بيت المقدس، ويرسل إلى «الفرنج» مُنكِراً

(1) ذيل تاريخ دمشق ص 137.

(2) عاشور، تاريخ الحركة الصليبية ص 291.

(3) ذيل تاريخ دمشق ص 178.

(4) عاشور، المرجع السابق ص 255.

«عليهم ما فعلوا ويتهددهم»، حسب قول ابن الأثير[1]. وإن صحّ هذا الاعتقاد، فهو يعبّر عن قصر نظر فادح لدى الأفضل، وعن سذاجة يُستبعد ان تصل به إلى هذا الحدّ، بعد وضوح معالم المشروع الصليبي وغاياته في تلك الفترة، إلاّ إذا كان متواطئاً معه ومتعمداً تسهيل وصول الصليبيين إلى بيت المقدس، واعتبار الأخيرة حدّاً فاصلاً بين نفوذ الطرفين. وفي هذه الحالة يمكن تفسير نزوله في عسقلان في ذلك الوقت المتأخر، بأنه عملية وقائية للحؤول دون توغل الصليبيين جنوباً نحو مصر[2].

والواقع أن مسألة التواطؤ، برغم تلكؤ الأفضل تبقى غامضة، في حين يبدو التنسيق مع الصليبيين أقل غموضاً، ولكن من دون تفاصيل بشأن رسم الحدود، إن صحّ الاعتقاد بحصول مثل هذا الأمر. بيد أن حسابات الوزير الفاطمي، سواء كانت مبنية على اتفاق مسبق أو على تقدير خاص، لم تكن مصيبة في النهاية، إذ وجد نفسه أمام مواجهة حتمية مع الصليبيين لم تكن بيت المقدس سوى الهدف المركزي فيها. ولعل موقف الصليبيين في المقابل لا يدع مجالاً للشك في هذه المسألة، تؤكد ذلك سرعة الحركة لإحباط المشروع الفاطمي وإبعاد خطره عن بيت المقدس. فقد سارعت قياداتهم السياسية والدينية إلى الخروج بحملة إلى الرملة، بعد خمسة أيام[3] فقط من وصول الأفضل إلى عسقلان، مما شكّل مفاجأة للقوات الفاطمية التي أصابها الارتباك وتراجعت مهزومة إلى مصر، بينما فرض الصليبيون على عسقلان ضريبة عالية[4]. ولا شك أن هذه المعركة ـ التي تندرج في الاسلوب نفسه الذي اعتمدته القوات الصليبية مع السلاجقة، إذ كان لعنصر المفاجأة دور بارز فيها ـ أسفرت عن نتائج هامة على الصعيدين العسكري والمعنوي في آن. فقد

---

(1) الكامل في التاريخ ج 1 ص 286.

(2) يقول ابن أياس: «جاءت الأخبار بأن الفرنج استولوا على مدينة عكا ونابلس وانقطع الدرب الشامي من السلوك، وأشرف الفرنج على أخذ مصر ووصلوا إلى العريش» بدائع الزهور في وقائع الدهور ج 1 ص 224.

(3) وصل الأفضل في الرابع من آب إلى عسقلان، بينما خرجت الحملة الصليبية من بيت المقدس في التاسع منه. عاشور، المرجع السابق ص 255 ـ 256.

(4) ابن القلانسي ص 137، ابن الأثير ج 1 ص 286.

كشفت هذه المعركة، ضعف الدولة الفاطمية التي فتكت بها حينذاك الصراعات الداخلية، وأظهرت عجزها عن متابعة دورها الجهادي الذي تجلى سابقاً ضد الخطر البيزنطي[1].

ولعل الفاطميين بات عليهم بعد معركة عسقلان، أن يكونوا أكثر انفعالاً بتلك التطورات، وأكثر دقة في تقويم نتائج الاحتلال الصليبي لبيت المقدس التي كانت ستلحق بها عسقلان، لولا الخلاف بين الصليبيين عليها[2]. فلم تكن هذه المعركة مجرد هزيمة للفاطميين، بقدر ما كانت تهديداً لنفوذهم في بلاد الشام، ذلك النفوذ الذي اهتز عملياً في عسقلان، نقطة التوازن الأخيرة بين الطرفين. وهكذا لم يعد أمام الفاطميين ووزيرهم الأفضل، سوى خيار الحرب التي أخذ يمتدّ سعيرها في منطقة نفوذهم، إنطلاقاً من القاعدة الصليبية في يافا بشكل خاص[3]. وكان سقوط هذا الثغر البحري الهام، قد مهّد للاستيلاء على عدد من المدن الساحلية، وفي مقدمتها حيفا (494 هـ)، ثم أرسوف التي استسلمت من دون قتال وأرغم أهلها على الخروج منها، وأخيراً في هذه السنة، خضعت قيسارية بعد مقاومة عنيفة[4]. ويبدو أن الجنويين قاموا بدور بارز في هذه العمليات البحرية، لاسيما التي استهدفت أرسوف وقيسارية، ونالوا نصيبهم منها لقاء مشاركة اسطولهم، وهو الحصول على ثلث الغنائم، وحيٍّ في سوق كلٍ من المدينتين[5]. وقد تكرر هذا الشرط من جانب الجنويين، أثناء حصار طرابلس فيما بعد، ففرضوا على ريموند أن يكون لهم «الثلث من البلد وما نُهب منه»[6].

وإذا كانت الأحوال الداخلية الصعبة، قد أعاقت خطط الفاطميين لاسترجاع بيت المقدس؛ فإن الصليبيين كانوا منهمكين حينذاك في حرب الثغور البحرية التي أصابوا فيها الكثير من النجاح. ولكن المصادر، توقفت

---

(1) المصدر نفسه ص 141.
(2) عاشور، المرجع السابق ص 257 ـ 258.
(3) ابن الأثير ج 10 ص 324.
(4) المصدر نفسه ج 10 ص 325.
(5) عاشور، المرجع السابق ص 293.
(6) ابن القلانسي ص 163.

عند حملة فاطمية صغيرة في سياق العام 495 هـ، حين خرج ما سُمي بالعساكر المصرية «لإنجاد ولاة الساحل في الثغور الباقية في أيديهم منها على مُنازليهم من أحزاب الأفرنج ووصلت إلى عسقلان»[1] التي باتت خط الدفاع الأخير عن بيت المقدس. ولقد تداخلت هذه الحملة في بعض أحداثها مع حملة فاطمية أخرى قامت بعد عام منها، وهي التي أسفرت عن أسر الملك بلدوين[2]. وقد أورد ابن الأثير حادثة الأسر مرتين، أي في سنتي 495 و496 للهجرة، بينما اقتصر ابن القلانسي على ذكرها في أحداث السنة الأولى، مشيراً إلى انتصار الحملة الفاطمية التي ربما كانت واحدة، للتشابه الواضح في كثير من أحداث ونتائج الحملتين عند ابن الأثير[3].

ولكن الحرب الفعلية بين الصليبيين والفاطميين، بدأت في العام التالي (496 هـ)، حين أوفد الأفضل ـ الذي احتفظ بموقعه بعد وفاة الخليفة المستعلي والبيعة لابنه المنصور[4] ـ حملة لقتال الصليبيين في الشام بقيادة سعد الدولة[5]. وقد نزلت هذه الحملة في عسقلان، قبل أن تغادرها نحو بيت المقدس التي سارع إلى الخروج منها بلدوين على رأس قواته، وهي على درجة عالية من الحماسة، فالتقى بين الرملة ويافا بالقائد الفاطمي الذي هُزم وسقط صريعاً عن جواده[6]. بيد أن هزيمة القائد لم تحسم المعركة، فما لبث الفاطميون أن استعادوا زمام المبادرة، إذ أرسل الأفضل ابنه (شرف المعالي) في «جمع كثير» ـ حسب رواية ابن الأثير[7] ـ والتقى بالصليبيين في يازور على مقربة من الرملة، موقعاً بهم هزيمة قاسية[8]. وقد طارد القائد الفاطمي فلول الصليبيين إلى قصر بالرملة، حيث تجمع سبعمائة من «أعيانهم» ومعهم الملك بلدوين. وإذ خرج الملك متخفياً إلى يافا، أحكم الفاطميون قبضتهم على

---

(1) ابن القلانسي ص 141، ابن الأثير ج 10 ص 347.
(2) المصدران السابقان 141، ج 10 ص 345 ـ 346.
(3) ابن الأثير ج 10 ص 346، 364.
(4) ابن القلانسي ص 141.
(5) ابن الأثير ج 10 ص 364.
(6) المكان نفسه.
(7) المكان نفسه.
(8) المكان نفسه.

المحاصرين، فقتلوا منهم أربعمائة وأسروا الآخرين.

وكان من الممكن أن تحدث هذه المعركة تعديلاً في الموازين لمصلحة الدولة الفاطمية، لو قُدّر لها استثمار النصر الباهر ومتابعة التقدم إلى بيت المقدس، أو ما يحيط بها من المدن الساحلية لفرض حصار عليها. ولكن ذلك كان يفترض تحرّكاً مماثلاً من دمشق أو حلب، والتنسيق معاً ضد الصليبيين، وهو ما كان يحول دونه صراع المدينتين من جهة، وصعوبة اندراجهما في جبهة واحدة مع الفاطميين من جهة ثانية. وقد روى ابن القلانسي في هذا المجال، أن الأفضل «كتب في استدعاء المعونة من العسكر الدمشقي، فأجيب إلى ذلك، وعاقت عن سيره أسباب حدثت وصوادف صدفت»[1]. وفي المقابل، لم تكن الدولة الفاطمية، مهيّأة للمضي بعيداً في حربها ضد الصليبيين، في ظل أوضاعها الداخلية المعقدة ونظامها الذي يسير نحو الانهيار. وقد حال هذا الواقع دون اتخاذ سياسة واضحة إزاء تغيرات المنطقة، بحيث يلتبس على المؤرخ الأمر، فيما إذا كانت الحملات الفاطمية في تلك السنوات القليلة التي أعقبت سقوط بيت المقدس، ترمي إلى استعادة هذه المدينة، أم إلى إبعاد الخطر الصليبي عن مصر. فقد كانت السلطة الفعلية في قبضة الأفضل، الرجل القوي في هذه الدولة، بينما كان الخليفة (المنصور) مغلوباً على أمره، مستسلماً لوزيره، منصرفاً إلى حياته الخاصة[2]. ومن هذا المنظور، فإن دولة أصابها هذا الاختلال، وخرجت على تقاليدها التي جسّدها الخلفاء الأوائل، من المرجح أنها افتقدت في ذلك الوقت حوافزها الجهادية تحت قيادة الأفضل الذي كانت هواجسه محصورة في الحفاظ على موقعه في السلطة، هذا الموقع الذي عزّزته نسبياً حملاته المتكررة ضد الصليبيين.

وهكذا بدا موقف الفاطميين مرتبكاً بعد الانتصار في الرملة، مما جعلهم يترددون في المسير نحو بيت المقدس، أو التقدم إلى يافا للسيطرة عليها. وكانت الأنظار على ما يبدو متجهة إلى هذه المدينة الساحلية، لما تتمتع به من أهمية عسكرية، ولكن ما حدث على جبهة الصليبيين أعاق مثل هذه الخطة،

---

(1) ذيل تاريخ دمشق ص 142.

(2) ابن أياس، بدائع ص 221.

فقد صادف حينذاك وصول «خلق كثير في البحر إلى الفرنج، قاصدين زيارة بيت المقدس» حسب رواية إبن الأثير[1]، فوجدها بلدوين سانحة للثأر من هزيمة الرملة، وقام بإعداد حملة ما لبث أن نزل بها في عسقلان، حيث كان شرف المعالي بانتظاره[2]. ولكن كلاً من الطرفين تفادى المواجهة، فانسحب القائد الفاطمي إلى مصر، بينما تهيّب الصليبيون حصانة عسقلان «فرحلوا إلى يافا»[3]. ولا ينفك الموقف الفاطمي مرتبكاً، وتفوته عملية الاختيار المناسبة للانقضاض على الصليبيين، برغم القرار السريع الذي اتخذه الأفضل، بإيفاد كبير مماليكه (تاج العجم)، ومعه أربعة آلاف فارس إلى عسقلان، والقاضي ابن قادوس على رأس قوة بحرية إلى يافا[4]. فقد بدا التنافر واضحاً بين القائدين واستنكف تاج العجم عن التنسيق مع ابن قادوس، مما دفع الأفضل إلى التدخل والقبض على قائد الحملة البرية، وتعيين قائد آخر (جمال الملك) مكانه، بينما اكتفى القاضي بحصار يافا عشرين يوماً وعاد أدراجه إلى مصر[5].

وهكذا تُصاب بالفشل محاولة أخرى من جانب الدولة الفاطمية ضد التوسع الصليبي، في منطقة النفوذ التابعة لها في الشام. وقد طغى على حركتها الركودُ في تلك الفترة التي بلغ فيها ضعف الدولة حدّاً كبيراً، دون أن يكون ذلك خافياً على القوات الصليبية[6]، فلجأت إلى الإفادة من هذا الركود والسيطرة على عكا (497 هـ)، بمساعدة الاسطول الجنوي[7]، بعد مقاومة من قائدها (زهر الدولة) الذي اضطر إلى التخلي عنها والتراجع إلى مصر، وفقاً لرواية ابن الأثير[8]، بينما يجعل ابن القلانسي تراجعه إلى دمشق، حيث أكرمه أتابكها دقاق[9]. في هذا الوقت كان الموقف على جبهة السلاجقة في الشام،

(1) الكامل ج 10 ص 365.
(2) المكان نفسه.
(3) المكان نفسه ج 10 ص 365.
(4) المكان نفسه.
(5) المكان نفسه.
(6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ج 5 ص 179.
(7) ابن القلانسي ص 144.
(8) الكامل ج 10 ص 373.
(9) ذيل تاريخ دمشق ص 144.

مضطرباً إلى حدّ كبير، ومأخوذاً بالنزاعات الداخلية، فانصرفت بدورها عن الاهتمام بالتوسع الصليبي. وكانت طرابلس تحت وطأة حصار شديد، دون أن تحرّك معاناتُها أحداً من الأتابكة، برغم «مكاتبات فخر الملك بن عمار، ورسله من طرابلس، بالاستصراخ والاستنجاد على الافرنج النازلين عليها»[1].

ومن أسوأ ما حدث على هذه الجبهة في تلك الفترة، أنه بعد وفاة دقاق صاحب دمشق (497 هـ)، سيطر أتابكه طغتكين على زمام الأمر فيها، فبايع ابناً لدقاق، ثم بايع عمه، وعاد فبايع الأول، بينما قصد الثاني (بكتاش) بعلبك خوفاً من طغتكين[2]. وما لبث أن لحق به صاحب بصرى (ايتكين الحلبي)، فأقاما في حوران وقتاً، حيث انضمّ اليهما عدد من الأنصار، واتصلا بالملك بلدوين، «يحرضانه على المسير إلى دمشق»[3]. ولما أبطأ الملك الصليبي، ذهبا اليه «وأقاما عنده مدة»[4]، دون أن ينالا شيئاً من وعوده[5]، إذ تهيّب بلدوين مجاراتهما في مثل هذه المغامرة، التي صرفه عن ركوبها ما كانت تتعرض له جبهته الحيوية من خطر.

وكانت آخر المحاولات الفاطمية ضد الصليبيين، تلك التي حدثت في العام 498 للهجرة (الموافق عام 1105 ميلادية)، حين حشد الأفضل قوة من خمسة آلاف مقاتل في عسقلان، بقيادة ابنه الآخر (سناء الملك حسين)[6]. وتأتي أهمية هذه المحاولة في اشتراك سلاجقة الشام، لأول مرة إلى جانب الفاطميين في مقاومة النفوذ الصليبي، إذ أمدّهم طغتكين بألفٍ وثلاثمائة فارس[7]. ويبدو أن صاحب دمشق الذي اغتصب السلطة فيها، كان يرمي من هذه المساعدة، إلى تحسين صورته أمام المسلمين، وتعزيز وضعه في عاصمته ضد خصومه الذين لجأوا إلى الصليبيين لتأليبهم عليه. ولكن هذه المبادرة

---

(1) المصدر نفسه ص 146.

(2) ابن الأثير الكامل ج 10 ص 376.

(3) ابن القلانسي ص 144. انظر أيضاً ابن الأثير ج 10 ص 376.

(4) ابن الأثير ج 10 ص 376.

(5) ابن القلانسي ص 145.

(6) ابن الأثير ج 10 ص 394.

(7) المكان نفسه. أنظر ابن القلانسي ص 149.

برغم أهميتها جاءت متأخرة، ولم تحدث تغييراً جدياً في وضع الجبهة الشامية التي ظلت تنخرها الصراعات، فتحول دون توحيدها والانخراط الفعلي في مشروع مضاد للمشروع الصليبي.

ولقد كان بلدوين في يافا، حين بلغته أنباء الحشود الاسلامية في عسقلان، فسار منها «في ألف وثلاثمائة فارس وثمانية آلاف راجل»[1]، بالاضافة إلى جماعة من المسلمين بقيادة بكتاش[2]، إلى الرملة التي آثر الصليبيون تجميع قواتهم فيها لمواجهة الحملات الفاطمية، إذ رأوا فيها خطاً دفاعياً هاماً عن بيت المقدس، إلى جانب يافا التي شكلت الخط الأول للعاصمة الصليبية. ويبدو أن خطة الحملة الفاطمية، كانت تهدف هذه المرة إلى السيطرة على يافا، فخرجت باتجاهها من عسقلان معزّزة بالدعم السلجوقي، حيث دارت المعركة بين المدينتين[3]، وأسفرت عن هزيمة المسلمين ومقتل والي عسقلان، حسب رواية ابن القلانسي[4]، ولكن ابن الأثير في روايةٍ تلتقي جزئياً مع رواية المؤرخ السابق، يذكر أن المعركة كانت سجالاً و«لم تظهر إحدى الطائفتين على الأخرى، فقتل من المسلمين ألف ومائتان، ومن الفرنج مثلهم»[5]. وإذا صحّ ذلك، فإنه يعود إلى تكافؤ القوى بين المتحاربين، مما حمل الفاطميين على التراجع إلى عسقلان، بينما انسحب قائد السلاجقة (صباوة) إلى دمشق[6].

وانكفأت بعد ذلك القوات الفاطمية، فلم تقم بعد هذه الحملة بعمليات كبيرة، مقتصرةً على بعض تحركات لاسطولها بين حين وآخر. فقد سقطت طرابلس[7] بعد تكتّل القوى الصليبية وتدخّل الاسطول

(1) ابن الأثير ج 10 ص 395.

(2) المكان نفسه.

(3) يافا وعسقلان.

(4) ذيل تاريخ دمشق ص 149.

(5) الكامل ج 10 ص 395. ذكر ابن القلانسي «أن الذين قتلوا من المسلمين بإزاء الذين قتلوا من المشركين». ذيل تاريخ دمشق ص 149.

(6) ابن الأثير ج 10 ص 395.

(7) يجعل ابن تغري بردي سقوطها سنة 502 هـ (النجوم الزاهرة ج 5 ص 179)، بينما يجعله ابن الأثير سنة 503 هـ (الكامل في التاريخ ج 10 ص 475).

الجنوي[1]، دون أن يتمكن الاسطول الفاطمي من الوصول اليها، بسبب عرقلة السفن المعادية ومعاكسة الرياح له[2]. ولم تلبث الثغور التي كانت ما تزال تقاوم الحصار الصليبي أن سقطت تباعاً، فاستسلمت بيروت وجبيل بعيد طرابلس، ثم لحقت بهما صيدا (504 هـ) وصور في العام التالي (505 هـ)[3]، مما عزّز الجبهة الصليبية في الشام، وجعل مقاومتها أكثر صعوبة من السنوات الماضية، حين تفرّد الفاطميون أو كادوا لهذه المهمة. ولكن ابن تغري بردي (الأتابكي)، يضع مسؤولية انهيار الجبهة الشامية، على الوزير الأفضل، لتقاعسه عن قيادة الجيوش بنفسه[4]، من غير أن يشير إلى تقاعس السلاجقة، ربما انطلاقاً من رؤية خاصة، أو اعتقاداً منه بأهمية الدور الذي كان باستطاعة الفاطميين القيام به، لما تمتعوا به من قوة بحرية وتجربة مميزة في هذا المجال. ولكن هذه القوة باعتراف المؤرخ نفسه، كانت قد فقدت أهميتها، ولم تعد لها تلك السيطرة السابقة على مياه البحر[5]. وهكذا يتجاهل المؤرخ «الأتابكي» مسؤولية سلاجقة الشام و«أتابكتهم»، ملقياً على الفاطميين وحدهم وزر التقصير، أو ما وصفه بـ «تقاعدهم عن المسير»[6]، معتبراً ذلك في مقدمة الأسباب التي أدّت إلى تفوّق الصليبيين وانتشار نفوذهم في المنطقة. أما السبب الثاني، فهو «ضعف العسكر الذي أرسلوه مع أسطول مصر»[7]، بينما يعود السبب الثالث إلى عدم خروج الوزير الأفضل بالجيوش، كما كان يفعل والده بدر الجمالي من قبل[8].

هذه هي الأسباب الثلاثة برأي المؤرخ «الأتابكي»، لانهيار الجبهة الشامية أمام الغزو الصليبي في سنواته الأولى، وهو رأي يحمل بعض الحقيقة

(1) ابن القلانسي ص 163.
(2) المكان نفسه. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ج 5 ص 179.
(3) أنظر ابن الأثير، الكامل ج 10 ص 475، 476، 479، 488.
(4) النجوم الزاهرة ج 5 ص 179.
(5) المكان نفسه.
(6) المكان نفسه.
(7) المكان نفسه.
(8) المكان نفسه.

أو كثيراً منها، لأن الدولة الفاطمية، برغم محاولاتها المتكررة لاستعادة بيت المقدس - إن كان لديها مشروع في هذا السبيل - لم تحسن التوقيت في تحرّكها، للحؤول دون وصول الصليبيين إلى المدينة. كان هذا الخطأ المركزي الذي ارتكبه الفاطميون، حين تلكؤا في المسير إلى بيت المقدس، تاركين حاميتهم الصغيرة أمام مواجهة صعبة وغير متكافئة. أما الخطأ الثاني، فقد تجلى في إهمالهم للثغور الساحلية، وعدم التنبّه لما يمكن أن تقوم به من دور حيوي في حصار بيت المقدس بعد سقوطها، وعرقلة وصول الامدادات للصليبيين من الخارج، فتساقطت الواحدة بعد الأخرى، من دون تدخّل فاعل من الاسطول الفاطمي.

وخلاصة القول أن الدولة الفاطمية التي أرست نفوذها في المشرق الاسلامي في ظل شعار الجهاد، كسبيل إلى تحقيق وحدة الخلافة تحت رايتها، بعد تقاعس الدولة العباسية عن التصدي للأخطار الخارجية، كان قد خبا فيها الألق الجهادي، وركدت الحماسة من أجل الخلافة الواحدة. فقد اصطدمت بسدّ منيع من جانب القوى الاسلامية المؤيدة للحكم العباسي، وانكفأت عشية الغزو الصليبي على ما تحقق لها من نفوذ في الأجزاء الجنوبية من الشام، دون أن تكون الدولة من الداخل، بعيدة عن المتاعب التي أخذت تتراكم في ذلك الحين. ولذلك فإن جهودها في مقاومة الصليبيين، لم يكن باعثها الجهاد الذي عبّر عنه سابقاً، خليفتها الرابع المعزّ لدين الله، بقدر ما كانت ترمي إلى حماية نظامها المضطرب ودفع الخطر عنه. ولكن مهما كان الاختلاف في تقويم هذا الدور الفاطمي أو حوافزه، فليس بوسع المؤرخ سوى الاعتراف بما كان له من أهمية في مواجهة الصليبيين وعرقلة تقدّمهم نحو الجنوب. وليس بوسعه أيضاً سوى الاعتراف، بأنه جسّد المقاومة الوحيدة التي تصدّت لهم، بالمقارنة مع دور السلاجقة الذين تراجعوا عن مدنهم بالقليل من المقاومة[1]، وطغت أخبار صراعاتهم على أخبار الغزو الصليبي في البلدان الخاضعة لهم.

بيد أن المسألة في النهاية تتجاوز المقارنة، بعد فشل الدولة الفاطمية في

(1) باركر، الحروب الصليبية ص 33 ـ 35.

تحقيق أهدافها، إلى ضلوع الطرفين في التقصير، والوقوع معاً في خطأ التقدير للمشروع الصليبي وخطورته. فالفاطميون ظلوا على اعتقادهم، أن الحملة الصليبية لا تستهدف سوى السلاجقة، حتى فاجأتهم بحصار بيت المقدس، دون أن يكون لديهم معلومات دقيقة عن «وصولها أو حركتها»، ودون أن يكونوا في المقابل «على أهبة القتال»[1]، حسب رواية ابن الأثير. والسلاجقة بدورهم وقعوا ضحية تضليل الصليبيين، حين كتب هؤلاء إلى صاحبي حلب ودمشق، بأنهم لا يقصدون «غير البلاد التي كانت بيد الروم»[2]، أي أنهم لن يتعدوا انطاكية، حسب الرواية نفسها. ولم يكن ولاة الثغور الساحلية وأمراؤها، أسوأ ظناً بالصليبيين من الطرفين السابقين، فقد نظروا اليهم أيضاً باستخفاف وبحذر أقل من الحذر نحو السلاجقة[3].

وهكذا فاجأ الصليبيون القوى الاسلامية في الشام، وهي على هذا النحو من الانقسام والعداوة فيما بينها، من غير أن يدفعها الشعور بالخطر إلى تجاوز خلافاتها والتصدي جبهة واحدة لهم. وإذا كان قد حدث تعاون ما بين أطراف هذه القوى، فإن التعاون كان باهتاً ولم يسفر عن أي تعديل في الموازين التي ما انفكت لمصلحة الجبهة الصليبية. فلم يستطع الاسطول الفاطمي المعوّل عليه، دفع الخطر عن المدن الساحلية التي واجهت مصيرها منفردة أمام ضغط الحصار الصليبي، فكان يصل متأخراً، أو متعلّلاً بإعاقة الرياح عن الوصول. وظلّ السلاجقة في نظر الفاطميين هم الأعداء، ولم يكن هؤلاء غير ذلك بالنسبة للسلاجقة الذين لم يحركوا ساكناً أمام الزحف الصليبي إلى بيت المقدس، وحملات الفاطميين بعيد سقوط الأخيرة، باستثناء مرتين ناصروا هؤلاءِ فيهما: الأولى، عندما لبّى طغتكين دعوة الأفضل وأنجده بفرقة إلى عسقلان (500 هـ)، ربما ردّاً على انضمام خصميه (بكتاش وايتكين) إلى بلدوين كما سبقت الاشارة، والثانية والأخيرة، حين حاصر الملك الصليبي صيدا التي وصل اليها الاسطول الفاطمي، في وقت اتجه اليها «العسكر الدمشقي»، مما حمل الصليبيين على رفع الحصار

(1) الكامل في التاريخ ج 10 ص 286.
(2) المصدر نفسه ج 10 ص 275.
(3) زابوروف، الصليبيون في الشرق ص 189.

عنها[1]، وهو استثناء لم يكن ناتجاً عن تنسيق أو خطة جدية مشتركة بين الفاطميين والسلاجقة.

وإذا كنا نتجنّب في الخاتمة، الخوض في التمنيات بعيداً،عن ذلك الواقع الصعب، من غير أن تأخذنا مقولةِ التوقيت السابقة، عن إبكار الصليبيين أو تأخرهم في المجيء إلى الشرق، إذ ربما اتخذت الأحداث مسارها الآخر، فإن التمزق الذي ساد الجبهة الشامية مع قدوم الحملة الصليبية الأولى، كان من أهمّ عوامل نجاحها، ذلك النجاح الذي لم يكن نابعاً من قوتها الذاتية، المنطوية بدورها على انقسام كان يفوق كثيراً انقسام القوى الاسلامية. وقد يكون التساؤل حينئذٍ ممكناً، فيما إذا كان مصير هذه الحملة سيختلف عن مصير تلك التي سبقتها وانتهت بها إلى التدمير[2] قبل بلوغها حدود الشام، لو كانت جبهة الأخيرة على قدر من الوحدة أو التنسيق. فلعلها لقيت المصير نفسه، ولكن ركود المواجهة على جبهة السلاجقة، وتثاقل الفاطميين في التحرك، جعلا الطريق شبه مفتوحة أمام هذه الحملة.

فالمسألة إذن، هي ضعف الجبهة الاسلامية وانقسامها، وليست قوة الصليبيين وتفوقهم في الحرب. والصدمة التي كان ينبغي أن تحدث في وقتها المناسب، تأخر حدوثها بضع عشراتٍ من السنين، ولكن خارج الشام حين تلقّاها أتابكة الموصل الذين يعود اليهم الفضل في استنهاض المسلمين، وإحياء المقاومة ضد الغزو الصليبي. وإذا كان الزنكي عماد الدين وأبوه آقسنقر رائدي هذا النهوض، الهادف إلى وحدة الجبهة الاسلامية، فإن نور الدين محمود (ابن الأول)، هو المجسّدُ لهذه الوحدة التي تمّ على أساسها تحريرُ بيت المقدس، بقيادة صلاح الدين، بعد خمسٍ وستين من الأعوام[3] على انكفاء آخر حملة للفاطميين عنها.

---

(1) ابن القلانسي ص 162.

(2) باركر، الحروب الصليبية ص 26.

(3) ابن الأثير، الكامل ج 11 ص 546 وما بعدها.



الشام والأتابكة الأوائل

من الإنكفاء إلى الصحوة



الشام عشية الغزو الصليبي

كانت ما تزال الجبهة الاسلامية في الشام، تعاني انقساماً يختصر الأزمة السياسية الحادة التي لم تُحسم بين الخلافتين العباسية والفاطمية. وبدا الصراع على هذه الساحة الساخنة، مفتوحاً على احتمالات شديدة الخطورة، دون أن يكون كلا الطرفين في منأى عنه، أو قادراً على الخروج سالماً من النتائج المترتبة عليه.

وكان واضحاً أن الدولة الفاطمية التي قدّمت نفسها على لسان خليفتها الرابع، بأن هدفها الأساسي من التوسّع شرقاً هو الجهاد ضد البيزنطيين[1]، لم تعد مأخوذة بهذه الهواجس، بعد تعثّر مشروعها السياسي، الرامي إلى إزالة الخلافة العباسية، وتعميم سلطتها على المدى الاسلامي الشامل، حيث كانت الشام، العقبة التي أحبطت هذا المشروع بوجهيه السياسي و«الجهادي»... كذلك الدولة العباسية، المستسلمة منذ وقت طويل لموجات القوى العسكرية الآتية من الشرق، ما كانت بدورها مؤهلة لتغيير واقعها المتردي، والخروج من الأزمة المزمنة، ومن ثمّ استعادة القرار الذي آل إلى قوة عسكرية جديدة ممثلة بالأتراك السلاجقة في القرن الخامس الهجري.

ولعل هؤلاء على حداثة عهدهم بالاسلام، شأن القوى السابقة التي هيمنت على الخلافة العباسية، مارسوا حضوراً بارزاً على مساحة المرحلة، وذلك بإحيائهم لحركة الجهاد ضد الاعداء التقليديين للدولة الاسلامية، سواء

(1) ابن تعري بردي، النجوم الزاهرة، ج. 4 ص. 72.

كان ذلك نابعاً من حماستهم الدينية لهذا الدور، أم أنهم وجدوا أنفسهم أمامه، حين اصطدموا أثناء توسّعهم غرباً بالجيوش البيزنطية، وأوقعوا بها هزيمة ساحقة في معركة ملاذكرد الشهيرة (463/ 1071)... هذه المعركة التي ألهبت مشاعر المسلمين، الذين طال انتظارهم لمثل هذا الانتصار، مستعيدين معه شيئاً من ملامح العهود الساطعة.

ولكن هذا الضوء الذي اندلع فجأة، ما لبث أن خبا سريعاً وعادت الخلافة العباسية إلى صخب الداخل المشحون بالأزمات، وأطرافها، لاسيما الشام، مكشوفة على تفاعلات المعركة السالفة، ومنعكسة عليها نتائجها السيئة، حين أخذت الحركة الصليبية في الغرب، متذرعةً بها، في توحيد الجهود الضائعة، وتوظيفها بما يلبي الغرائز الجامحة، والنفوس الرائية إلى السلطة والنفوذ في «الشرق الساحر»، حيث مهد المسيح ومثواه، لتنطلق في التعبئة والانخراط في المهمة «المقدسة»، كما روّجت لذلك البابوية، الحالمة منذ زمن بعيد بمثل هذه السانحة.

على أن السلاجقة، برغم تلكؤهم بعد «ملاذكرد»، والانقسام الذي حلّ بهم في أعقابها، فإنهم طبعوا المنطقة الشامية حينذاك بطابعهم، ذلك الذي أعجز الفاطميين عن تحقيقه على المستوى نفسه. وإذ أظهر الفاطميون مقاومة أكثر صلابة من السلاجقة للغزاة الصليبيين الأوائل، تلك التي تجلّت في سلسلة عمليات لاستعادة القدس فيما بعد، فإن السلاجقة وأتابكتهم ظلوا برغم التقاعس، القوة الفاعلة في المنطقة، والأكثر قدرة على التأثير فيها وتحريكها، من الدولة الفاطمية، الآخذة قدماً في التراجع والانهيار.

الشام والسلاجقة

كان أول اتصال فعلي للسلاجقة بالشام، عبر أتسز بن أوق الخوارزمي، وهو من أمراء السلطان ملكشاه الذي تولى الحكم بعد أبيه السلطان ألب أرسلان بطل معركة ملاذكرد. ويبدو أنه عهد إلى أتسز بمهمة استعادة «البيت المقدس» من الفاطميين، فاستولى على كافة فلسطين، باستثناء عسقلان، قبل الانطلاق إلى محاصرة دمشق (463 هـ)[1]. ولكن هذه المدينة قاومت الحصار

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج. 10 ص. 68.

السلجوقي خمس سنوات، حتى إذا كانت سنة 468هـ، هرب واليها الفاطمي تحت ضغط الحملات المتكرّرة، وتمرّد جنودها مصحوباً بنقمة «العامة» على سياسته «الظالمة»[1]. وبذلك عادت دمشق إلى فلك الخلافة العباسية «يُخطب في مسجدها للمقتدي بأمر الله»[2].

وعلى الرغم من محاولة الفاطميين استعادة دمشق (471 هـ)، إلا أن نفوذهم تراجع بشكل ملحوظ في هذه المنطقة. وتزامن ذلك مع اقطاع ملكشاه الشام لأخيه تاج الدولة تتّش، الذي قطع حصاره لحلب وتوجّه نحو دمشق «في جمع كثير من التركمان»[3] ـ وهم إحدى مجموعتين إلى جانب «الغزّ» تحدّر منهما السلاجقة[4] ـ بناء على طلب واليها اتسز. ويبدو أنه استاء من تلكؤ الوالي في استقباله خارج المدينة، فعمد إلى قتله[5]، ودخل دمشق بعد إنسحاب الحملة الفاطمية، فباتت له السيطرة على البلاد الشامية، كما يقول ابن خلكان[6]. ولكن حلب ظلّت عقدة أمام هذه السيطرة التامة، فقد نافسه عليها سليمان بن قتلمش[7] صاحب قونية، وكان قد قوي نفوذاً وحاز رضى السلطان على فتحه انطاكية من البيزنطيين[8]. فنشبت معركة بين الاثنين، إنتهت لمصلحة تتّش ودخوله حلب بعد مقتل سليمان (479 هـ)[9]. ويبدو أن السلطان ملكشاه الذي كان وراء حركة سليمان، تخوّف من اتّساع نفوذ أخيه، فعزم على توجيه ضربة له، وغادر أصبهان إلى حلب مروراً بالموصل وحرّان والرُّها[10]. فلم يرد تتّش مواجهة أخيه السلطان و«كسر جاهه» على حد قول ابن

(1) المصدر نفسه، ج. 10، ص. 99.
(2) المصدر نفسه، ج. 10 ص. 100.
(3) المصدر نفسه، ج. 1 ص. 111.
(4) ابن العديم، بغية الطلب. ج. 3، ص. 1348.
(5) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج. 1 ص 295، ابن الأثير ج. 10 ص 111، 114، ابن كثير، البداية والنهاية ج. 12 ص 150.
(6) وفيات الأعيان ج. 1 ص. 295.
(7) من السلاجقة وهو مؤسس دولة سلاجقة الروم. ابن القلانسي. تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار ص. 190 (هامش 1).
(8) ابن الأثير، الكامل ج. 10 ص 139.
(9) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق ص 118 ـ 119، ابن الأثير، الكامل ج. 147، 148.
(10) ابن الأثير، الكامل، ج. 10 ص 149.

الأثير[1]، وما لبث أن تراجع إلى دمشق، في الوقت الذي آلت السيطرة على حلب إلى السلطان، يحكمها باسمه صديقه قسيم الدولة آقسنقر (480 هـ)[2]

بيد أن هذهٰ الأزمة، برغم محاولة احتوائها من جانب تتش، ستؤدي إلى استفحال الصراع بين السلاجقة على الشام التي عصفت بها انقسامات لم تهدأ لوقت طويل. ولقد زادت الموقف تعقيداً وفاة السلطان ملكشاه (485 هـ)، مؤديةً إلى تردّي الوضع في دولة السلاجقة. وكان تاج الدولة تتش حينذاك في الطريق إلى بغداد، ساعياً إلى لقاء أخيه والتماس رضاه، فرجع بعد بلوغه نبأ الوفاة إلى دمشق، وأخذ يهيء نفسه للسلطنة. فراسل لهذه الغاية كلاً من آقسنقر، صاحب حلب، وياغي سيان، صاحب انطاكية، للوقوف إلى جانبه[3]. فانضما إليه، كذلك فعل بوزان صاحب الرُّها وحرّان[4]، إلا أن تقدم بركياروق بصفته وريثاً لعرش أبيه، أدى إلى إرفضاض حلفاء تتّش عنه، فحشد قوات جديدة وسار بها إلى حلب، وانتصر على آقسنقر في معركة تل السلطان بالقرب من المدينة (486)[5]، ووقع الأخير أسيراً في يد تتش الذي بادر إلى قتله، كما قتل بوزان صاحب الرها، ودانت له مدينة حلب[6]. وإذ توسّع نفوذه في الجزيرة، وامتدّ إلى أذربيجان وهمدان[7]، فإنه لم يستطع الاحتفاظ طويلاً بتفوقه على السلطان بركياروق، وسرعان ما وقعت الحرب بين الطرفين، تلك التي انتهت بانتصار السلطان ومقتل تتّش بالقرب من الرّي (488)[8]، ووضع حدّ لطموح الأخير، ومن ثمّ تكريس الانقسام في الشام التي أصبحت ساحة للصراع بين ولديه.

كان تتش قد أوصى بالأمر من بعده ـ كما يقول ابن الأثير ـ إلى ابنه

---

(1) المكان نفسه.

(2) ابن القلانسي ص 119، ابن الأثير، الكامل ج. 10 ص. 150، عن سيرة آقسنقر: أنظر سهيل زكار، مدخل إلى تاريخ الحروب الصليبية ص 268 ـ 276.

(3) ابن القلانسي ص 122.

(4) ابن الأثير ج. 10 ص 220.

(5) المصدر نفسه ج. 10 ص 232.

(6) ابن القلانسي ص 122، ابن الأثير ج 10 ص 231.

(7) ابن الأثير ج. 10 ص 233.

(8) المصدر نفسه ج. 10 ص 245.

فخر الملك رضوان[1]، فغادر هيت حيث علم بمقتل أبيه إلى حلب التي فتحت له أبوابها، وما لبث أن لحق به زوج أمه جناح الدولة الحسين بن ايتكين[2]، وأخوه شمس الملوك دقاق[3]. ولم يمض سوى وقت قصير حتى راسل نائب دمشق الأمير ساوتكين، دقاقاً ومهّد له الوصول سرّاً اليها، فاستقام له الأمر فيها، بعد «أن أخذ له العهد على الأجناد»[4]. وبذلك انقسمت «مملكة» تتش في الشام إلى اثنتين، الأولى في حلب (رضوان)، والثانية في دمشق (دقاق).

طغتكين أول الأتابكة الأقوياء في الشام

كان الأتابك طغتكين مملوكاً لتاج الدولة تتش الذي أعتقه، وعهد إليه تأديب إبنه دقاق، وقدّمه على سائر «خواصه وبطانته»[5]، حسب رواية ابن القلانسي، الذي تحدّث أيضاً عن علو مكانته في دمشق، حيث «كثر له الدعاء والثناء عليه»[6]. أما لقب «أتابك»، فقد شاع حينذاك كاصطلاح تركي يُطلق على مؤدّب «الأمير أو الوصي عليه»[7]. وقد تسمى به في أيام السلاجقة، المقربون من السلطان والأمراء، إذ كان هؤلاء يكثرون من الزواج، واعتادوا منح المرأة التي تنجب ذكراً إلى أحد خواصهم، فيكون الأخير أتابكاً، أي بمعنى عمّ الأمير، وهو ما انطبق على أشهر أتابكة الشام في تلك المرحلة (طغتكين) الذي تنازل له تتش عن زوجته (صفوة الملك) وولده دقاق[8]، بمثل ما تنازل عن أم ولده الآخر (رضوان) إلى جناح الدولة حسين، «وجعله أتابكاً له ومربياً» حسب رواية ابن العديم[9].

---

(1) المصدر نفسه ج. 10 ص 246.
(2) المكان نفسه.
(3) ابن القلانسي ص 130.
(4) ابن القلانسي ص 130.
(5) المصدر نفسه ص 131.
(6) المكان نفسه.
(7) دائرة المعارف الاسلامية (طبعة ايران) ج. 1 ص 433.
(8) ابن القلانسي ص 131.
(9) بغية الطلب في تاريخ حلب. تحقيق سهيل زكار ج. 8 ص 3659. أنظر أيضاً ابن القلانسي ص 133.

وكان طغتكين قد أُسر بعد هزيمة تتش في معركة الري، وتمكّن من الفرار، ملتحقاً بصاحب دمشق دقاق (488 هـ)، حيث قوي شأنه وأخذ يعمل على تثبيت نفوذه، فاصطدم نتيجة لذلك بالأمير ساوتكين وأزاحه من طريقه[1]، ليصبح الحاكم الفعلي في الامارة. وفيما كان دقاق يتابع بحذر تحركات أخيه الطامع بدمشق[2]، وعلاقته المريبة بالفاطميين الذين راسلوه وأمدّوه بالمال والجنود تنفيذاً لغايته، مما أدّى إلى إقامة الخطبة لهم في الأعمال التابعة له باستثناء حلب وانطالكية والمعرّة[3]، كان طغتكين غائباً حينذاك عن الصراع بين الأخوين، ومنصرفاً إلى تعزيز موقعه في دمشق، حيث كانت «صفوة الملك» إلى جانبه في تذليل ما يحول بينه وبين أهدافه. وحين أوشك دقاق على الموت (497)، ألحّت عليه أن يعهد إلى طغتكين بالوصاية على ابنه الصغير (تتش)[4]. ولكن الرجل القوي الذي التفّ حوله أهل دمشق وأعمالها[5]، عمد بعد نحو عام إلى زعزعة الأسرة الحاكمة من الداخل، فعزل تتش الصغير، مسمّياً عمه بكتاش كوريث لدقاق، وما لبث أن أعاد الأول، ربما بضغط من صفوة الملك، فيما استدرج الثاني خصومُ طغتكين، دافعين به إلى «الاستنجاد بالفرنج»[6]، وارتكاب هذه السابقة التي جرّت وراءها مواقف مماثلة، كان لها تأثير سلبي على تماسك الجبهة الشامية، وانكفائها أمام المدّ الصليبي. غير أن ذلك لم يسفر عن أي نتيجة، وظلّ طغتكين لوقت طويل ممسكاً بزمام الأمور في دمشق ومتصدياً فيها لدور فيه من اللبس، بمثل ما فيه من الوضوح إزاء التحديات الكبيرة.

التحديات

نجح طغتكين إذاً في تأسيس أسرة حاكمة في الشام، ورثت بعض ملامح المشروع الطموح الذي قضى من أجله السلطان تتش، وأرسى بنيان ما عُرف

---

(1) ابن القلانسي ص 131.
(2) المكان نفسه.
(3) ابن الأثير ج. 10 ص 269 . 270.
(4) ابن القلانسي ص 144.
(5) ابن الأثير ج. 10 ص 377.
(6) المصدر نفسه ج. 10 ص 376.

بالدولة البورية، نسبة إلى ابنه ووريثه تاج الملوك بوري[1]. غير أن مهمته لم تكن سهلة، إذ كان عليه أن يواجه تحديات صعبة، وأن يتعامل بذكاء مع عدة أطراف، والموازنة بينها للمحافظة على سلطانه، لاسيما المنافسُ المباشر رضوان، التائق إلى حكم دمشق، فضلاً عن تعزيز علاقته بالخلافة في بغداد، من دون إثارة الخلافة الفاطمية المناهضة لها، والتي كانت ما تزال تحتفظ بجيوب موالية لها في الشام. على أن التحدّي الأكثر صعوبة، تمثّل في مواجهة الصليبيين، خصوصاً بعد احتلالهم جبلة وطرابلس، واستهدافهم دمشق في تلك المرحلة، توخياً لضرب القوى المناهضة لها في الداخل، والحؤول دون قيام جبهة موحدة تعوق استقرارهم في المنطقة.

وفي ذلك الوقت، وحين تولى طغتكين السلطة الفعلية في «مملكة» تتش، كانت قد مرّت ست سنوات على الحملة الصليبية الأولى (491 هـ). ولعل قادتها فوجئوا بما لم يتوقعوه من السهولة في مهمتهم، إذ كان الصدى الذي أحدثته «ملاذكرد» في الغرب، ما يزال يثير في نفوسهم القلق، حتى إذا توغلوا في آسيا الصغرى، وسقطت أمامهم سبع مدن دون مقاومة جديّة[2]، أيقنوا أن الجدار الحديدي قد انهار، مع تشرذم دولة السلاجقة وانقسامها إلى عدة إمارات مستقلة ومتنازعة. ولا شك أن سقوط انطاكية، وهي الباب الرئيس للشام، شكّل نقطة حاسمة في المسار الصليبي الذي أخذ يتقدّم بثقة أكبر بعد ذلك، متعرّجاً بعض الحين نحو الداخل (مذبحة معرة النعمان)[3]، قبل أن يمتد شبه مستقيم إلى بيت المقدس، دون أن تعترضه مقاومة فعلية. فقد كانت القوى السلجوقية الأساسية، منصرفة إلى التطاحن على النفوذ، متنازعاً عليه السلطانان الأخوان: محمد وبركيا روق[4]، حتى بعد استقرار الصليبيين في المنطقة. كما سبقتهم قبل عام من وصولهم إلى الشام، حالة انقسامية كان طرفيها الأَخوان أيضاً، دقاق ورضوان، وتطورت بينهما إلى حرب مستعرة[5].

---

(1) ابن القلانسي ص 220.

(2) ارنست باركر، الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني ص 25.

(3) ابن القلانسي ص 136.

(4) ابن الأثير، ج. 10 ص 294، 295، 203، 309، 356.

(5) المصدر نفسه، ج. 10 ص 369.

وحدهم من أسماهم ابن الأثير بـ «المستَنفرين» من الشام، هزّت صرختهم الإحباط المخيم على الأخيرة، حين قادهم القاضي أبو سعيد الهروي إلى بغداد، مستغيثين بالخليفة، وذاكرين «ما دهم المسلمين بذلك البلد الشريف (بيت المقدس)، ولكنهم عادوا «من غير بلوغ أرب ولا قضاء حاجة»[1].

التركمان والباطنية

على أن الشام برغم انقساماتها الحادة، ظلّت ممسكة بالقليل من زمام الموقف، مما حال دون توغّل الصليبيين نحو دمشق وحلب، لاسيما الأخيرة التي كانت أكثر استهدافاً لعملياتهم في ذلك الوقت. ولعل طغتكين، وان بدا غامضاً في بعض سياساته، كان المحرّك لأحداث المرحلة الصعبة، والأكثر حضوراً في تطوراتها على الجبهة الشامية.

ويلفت حينذاك المؤرخ، ظهورُ عنصرين كان لهما تأثير في تلك الأحداث وهما: التركمان والباطنية، ولكن دون أن يكون لأحدهما علاقة بالآخر. فقد شكّلت عشائر التركمان الذين اعتمد عليهم حكام الموصل، القوة الضاربة في مواجهة التوسّع الصليبي، والتي ضخّت الشام في هذا السياق بدم جديد، لم يعدم تغييراً على مستوى التركيب الاجتماعي فيها، لغير مصلحة الفئات المتأثرة بالدعوة الفاطمية، وكانت ما تزال تشكّل نسبة ما في بعض حواضرها، لاسيما دمشق، ومن هنا يمكن تفسير التقارب الذي وقع أحياناً بين طغتكين والفاطميين، والتنسيق معهم ضد الاحتلال الصليبي[2].

ولكن دخول التركمان، في أول دفعة لهم إلى الشام، بعد ذلك بنحو عامين (500 هـ)[3]، أدّى إلى تعديل الموازين فيها، وجعل أتابك دمشق يتحوّل إلى القوى المرتبطة بالخلافة العباسية، وتحديداً أتابكة الموصل ـ وهم من التركمان ـ التي أخذ يلوح منها الضوء، ممهداً للصحوة انطلاقاً من هذه المدينة. ولقد تكرّر توافد التركمان بعد ذلك على الشام، فيحدثنا ابن القلانسي عن مراسلة طغتكين لأمرائهم، حين تناهت اليه الأخبار عن خطة للملك

---

(1) المصدر نفسه، ج. 10 ص 284.

(2) ابن الأثير، ج. 10 ص 294 ـ 295.

(3) ابن القلانسي، ص 158، 159.

بلدوين باجتياح حوران، فالتحق به ألفا فارس منهم، مما جعله يستظهر على «الفرنج» على حد تعبيره (519)[1]. كما يحدثنا المؤرخ نفسه عن وصول «عسكر وافر من التركمان إلى ناحية الشمال وأنهم أغاروا على طرابلس وأعمالها من معاقل الافرنج، فظفروا بخلق كثير قتلاً وأسراً»[2]، وذلك في عهد شمس الملوك اسماعيل حفيد طغتكين (527 هـ)[3].

أما الباطنية فكان ظهورهم أكثر غموضاً في هذه المرحلة، على أنه كان خارج سياق العنصر السابق الذي انخرط في إطار «الشرعية العباسية»، وما يدور في فلكها من النمط الأتابكي في الموصل، فيما كان لهؤلاء (الباطنية) مشروعهم الخاص، مغتنمين الفرصة للترويج له في تلك الظروف الصعبة، على حساب الخلافة العباسية والأطراف المتصارعة في الشام، بما في ذلك الدولة الفاطمية المتراجعة التي شكّلت إرثاً لهم برغم الخروج عليها. وقد تيسّرت لهم هذه الفرصة بصورةٍ ما في حلب التي عانى صاحبها ارتباكاً واضحاً في سياسته، بالمقارنة مع صاحب دمشق (طغتكين) الذي احتوى ببراعة التناقضات في أتابكيته، ونجح في ابعاد الأخطار الداخلية والخارجية عنها. وقد ذكر ابن العديم بصدد الباطنية، أن سيطرة الصليبيين على أنطاكية، أدّت إلى إضعاف موقع رضوان الذي «استمال الباطنية»، حيث قوي أمرهم في مدينته، متجاهلاً احتجاج «ملوك الاسلام» بشأنهم[4].

ويبدو أن هؤلاء الباطنية، نجحوا في اختراق الجبهة الشامية على مدى أوسع، إذا توقفنا عند رواية ابن القلانسي وما جاء فيها عن تصدّي طغتكين لحملة بلدوين على حوران، مترافقاً ذلك مع استنهاضٍ على المستوى الشعبي، حيث التحق بمعسكره «من احداث دمشق والشباب والأغرار ورجال الغوطة والمرج والأطراف وأحداث الباطنية المعروفين بالشهامة وبالبسالة من حمص وغيرها والعقبة وقصر الحجاج والشاغور خلقٌ كثير، رجالةً وخيّالة بالسلاح التام»[5].

---

(1) ذيل تاريخ دمشق، ص 203.

(2) المصدر نفسه، ص 240.

(3) ابن القلانسي ص 240.

(4) بغية الطلب، ج. 8 ص 3661.

(5) ذيل تاريخ دمشق، ص 203.

ولعل الدور اللافت لمجاهدي التركمان، يدفعنا إلى السؤال الكبير، عن دوافع توجّه أهل الشام نحو القوى السياسية في العراق، مستنجدين بها لمقاومة الغزو الصليبي، في وقت ربما كان أكثر جدوى لهم، التنسيق مع الدولة الفاطمية، حين كانت الحرب قائمة بصورة ما بين الأخيرة ومملكة القدس؟ وإذا كان تعليل ذلك بأن الفاطميين تقاعسوا بدورهم عن صدّ الغزو، أو أبطأوا في التحرك الجدي لإنقاذ حاميتهم من المجزرة في المدينة[1] التي استعادوها من قبل، فإن هؤلاء في محاولتهم استطلاع القادمين الجدد، وربما في كسب ودّهم[2]، تلك التي وصلت إلى حد سعي خليفتهم لعقد معاهدة معهم كما يقول وليم الصوري[3]، إنما اتخذوا هذا الموقف بتأثير العلاقة العدائية مع السلاجقة، والاعتقاد بأن الحملة الصليبية كانت موجّهة ضد العدو المشترك. ولكن الفاطميين، وقد تبين لهم الوقوع في سوء التقدير، سارعوا إلى التحرك وقاموا بعدة محاولات لاسترداد بيت المقدس، بعد سنوات قليلة على سقوطها، وكادت إحدى حملاتهم تحقق غرضها، حين هُزم ملكها (بلدوين) في يازور بالقرب من الرملة[4]. ولكن الأزمات الداخلية في دولتهم، وغياب التنسيق مع الأتابكة الذين عانوا مثل هذا الواقع، حالا دون تحقيق هذه الغاية[5]. ومن هنا كان التوجّه نحو العراق مسوّغاً بالنسبة للشام، مراهنةً بصورة خاصة على الموصل التي تصدّى حكامها منذ وقت مبكر للزحف الصليبي.

ومن المثير حينذاك أن حلب، الغارقة في شجونها مع دمشق، لم تتحرك للدفاع عن أنطاكية أثناء حصار الصليبيين لها، في حين التحقت فرقة من «عسكر دمشق» بصاحبها ياغي سيان، ولكنها انكفأت بعد قتل جماعة منها على حد تعبير ابن القلانسي[6]. ويبدو أن الموصل كانت مصدر قلق للصليبيين، في

(1) ابن الأثير، ج. 10 ص 283 ـ 284.

(2) المصدر نفسه، ج. 10، ص 273.

(3) تاريخ الحروب الصليبية، ج. 1 ص 297.

(4) ابن القلانسي ص 141. ابن الأثير ج. 10 ص 346.

(5) راجع بحثنا: الفاطميون والصليبيون. مجلة الجمعية التاريخية ـ حمص (1991) ص 42.

(6) ذيل تاريخ دمشق، ص 134.

الوقت الذي شعر حكامها التركمان، بالخطر الذي يتهدّدها أمام زحفهم الذي تشعّب مبكراً نحو الرُها. فقد انفصل حينذاك بلدوين عن الحملة الرئيسة في مرعش، أي قبل وصولها إلى أنطاكية، وأخذ طريقه إلى هذه المدينة، مؤسساً أول امارة صليبية في المنطقة[1]، مما جعل الموصل أكثر يقظة إزاء الخطر، منطلقة منها فيما بعد رياح الحركة التي أحدثت الصحوة لدى المسلمين، وقلبت الموازين لمصلحتهم في الشام.

الأتابكة والصليبيون

لقد أحدث الغزو الصليبي ارتباكاً شاملاً على كافة الجبهة الاسلامية، دون أن تقترن الصدمة التي هزّت الأفئدة، بفعل يرقى إلى مستوى المرحلة والأخطار المخيمة عليها. فقد ظلّت أطراف هذه الجبهة متباعدة أو مرغمة على تحالف خجول، في مواجهتها الحتمية للغزو الصليبي الذي لم يجد عائقاً في استفرادها، على نحو ما جرى من إسقاطٍ لطرابلس وحصارٍ لحلب فيما بعد. على أن هذه الجبهة لم تستكن طويلاً لانكفائها، مسهمةً على الأقل في إفشال الخطة التالية من المشروع الصليبي، الهادف إلى إحكام السيطرة على كافة المنطقة الشامية. وبدت سنة ثمان وتسعين وأربعمائة، منعطفاً أولياً في هذا الاتجاه، حقق للقوى الاسلامية المحلية، شيئاً من التوازن في مواجهتها لهذا المشروع. ففي هذه السنة خرج رضوان بجيش كبير لتخفيف الضغط على فخر الملك ابن عمار صاحب طرابلس[2]، ولكنه فوجئ بهجوم طنكري (تانكرد) صاحب انطاكية، على حصن ارتاح الذي كان قد تنازل عنه الأرمن إلى رضوان، ووقعت معركة طاحنة بين الطرفين، هُزم فيها الأخير، وتراجع إلى عاصمته مفتقداً عدداً كبيراً من جنوده، فضلاً عن عدد آخر من الحصون التابعة له[3]. كما تحرّكت حملة من مصر، منسّقة مع الأتابك طغتكين، فتصدى لها الصليبيون بين يافا وعسقلان، وأوقعوا بها هزيمة مماثلة[4]. غير أن طغتكين

(1) فوشيه الشارنوي، تاريخ الحملة إلى القدس، ترجمة زياد العسلي ص 8.

(2) ابن القلانسي، ص 148.

(3) المكان نفسه، ابن العديم ج. 8 ص 3664، ابن الأثير ج. 10 ص 393، 394.

(4) ابن القلانسي ص 148 . 149، ابن الأثير ج. 10 ص 394 . 395.

نجح في السنة التالية في توجيه ضربة للصليبيين، بعد إقامتهم حصناً على مسافة يومين من دمشق، محققاً عليهم أول انتصاراته التي كان لها صدى كبير في عاصمته[1].

ولعل هذا النصر حفّز أتابك دمشق لاستئناف الحرب ضد الصليبيين، فسار إلى طبرية في ألفي فارس، وكان قد سبقه اليها أحد قادتهم[2]، حيث نشبت معركة هُزم فيها الأخير ووقع أسيراً في يد الأتابك الذي بادر إلى قتله[3]. ويروي ابن الأثير في هذا السياق أن القائد الصليبي «بذل في فداء نفسه ثلاثين ألف دينار واطلاق خمسمائة أسير، فلم يقنع طغتكين منه بغير الاسلام (. . .) وأرسل إلى الخليفة والسلطان الأسرى، ثم اصطلح طغتكين وبغدوين ملك الفرنج على وضع الحرب أربع سنين»[4]. وإذا كان أمد الهدنة وجيزاً، حين استنجد صاحب طرابلس (ابن عمار) بطغتكين، عارضاً عليه تسليم حصن عرقة بعد تمرّد قائده[5]، فإن ما ورد في نصّ ابن الأثير، يكشف ضحالة الحافز الجهادي لدى أتابك دمشق الذي ما انفك يخوض الحرب ضد الصليبيين، بوحي من مصالحه وليس من منطلق الالتزام بمعنى الجهاد، وما يقتضيه من شروطٍ لم تشكّل قلقاً لديه في تلك المرحلة، شأنه في هذه المسألة شأن معظم قادة الأطراف الاسلامية في بلاد الشام، فضلاً عن جنوده الذين كان يلجأ أحياناً إلى بذل الأموال لهم أثناء المعركة لتحريضهم على القتال[6].

وهكذا، وبعد انقضاء نيف وعشر سنوات على الحملة الصليبية الأولى، كان ما يزال الموقف مضطرباً على جبهة الشام. فمن معاناة طرابلس، واستهداف حلب، وانكفاء الحملات الفاطمية، كان أتابك دمشق، ربما الأكثر حرية في التحرك، نتيجة لإحكام قبضته على المدينة وأعمالها، والتوسّع جنوباً إلى بُصرى[7]، ومن ثم التوغّل حتى طبرية، محققاً أحد انتصاراته على

---

(1) ابن الأثير ج. 10 ص 400.

(2) ابن أخت بلدوين ملك القدس. المصدر نفسه ج. 10 ص 467.

(3) المكان نفسه.

(4) ابن الأثير ج. 10 ص. 467.

(5) المصدر نفسه ج. 10 ص 468.

(6) المصدر نفسه 102 ص 400.

(7) ابن القلانسي ص 150.

الصليبيين. على أنه لم يستطع الانطلاق بعيداً بهذا الدور الذي يبدو أنه توخى أساساً منه تعزيز مكانته لدى السلطنة. وليس أدلّ على فشله في هذا الدور، من توجّه أهل الشام في ذلك الوقت إلى السلطان محمد السلجوقي، لإنقاذهم من الخطر الصليبي، بعدما رأوا عجز الأتابك عن الاضطلاع به، بما يحقق طموحهم ويلبي آمالهم في مواجهة المشروع العدواني على أرضهم.

المتطوعة

لم يكن ما حققه طغتكين، كافياً لبعث الصحوة المنشودة في الشام، كما أن صاحب حلب (رضوان) لم تتعد هواجسه انتزاع دمشق من «مغتصبها» الأتابكي، فكان أكثر عداءً له من الصليبيين المحيطين به والطامعين بإمارته، بعد إخفاقهم في التقدم نحو دمشق[1]، حتى قال فيه أبو المحاسن بن تغري بردي: «كانت الفرنج تغاور وتسبي وتأخذ من باب حلب ولا يخرج اليهم»[2]. ولقد أدى هذا التقاعس عن الدور إلى ظهور حالة شعبية مناهضة للاحتلال الصليبي، تجلّت بداياتها في حلب، حين ضاق أهلها بموقف الحاكم «ومضى بعضهم إلى بغداد واستغاثوا في أيام الجُمع ومنعوا الخطباء من الخطبة، مستصرخين العساكر الاسلامية على الفرنج، وكسروا بعض المنابر»، كما يروي ابن العديم[3]. كما عبّر عن هذه الحالة، الانخراط الطوعي في مقاومة الصليبيين، ذلك الذي بلغ أوجه إبان حصار هؤلاء لحلب[4]. ويذكر وليم الصوري في هذا السياق أن أهلها «جمعوا الجنود على الفور ووحّدوا قواتهم لتقديم المساعدة، ثم عبروا نهر الفرات وتقدّموا بالسرعة الكلية لتخليص المدينة من أخطار الحصار، وتكوّنت قوة النجدة من سبعة آلاف فارس، بالاضافة إلى الفرسان المسؤولين عن الأمتعة والمعدات، والخدم الذين قدّموا لأسيادهم المخلصين الطاعة التي كانوا يدينون بها لهم»[5].

---

(1) وليم الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، ج. 2 ص 634.

(2) النجوم الزاهرة، ج. 5 ص 205.

(3) بغية الطلب، ج 8 ص 3664. 3665.

(4) تاريخ الحروب الصليبية ج 2 ص 629.

(5) تاريخ الحروب الصليبية ج. 2 ص 629.

والواقع أن هذا الحصار (518 هـ)، الذي كان هدفه، على ما يبدو، عزل الشام عن قوات السلطنة، تمهيداً للانقضاض على دمشق، إنما أخفق بفضل المقاومة الباسلة التي أبداها أهل حلب، واستماتتهم في الدفاع عن مدينتهم، دون أن يتحرك لنجدتهم سوى صاحب الموصل البرسقي (آقسنقر)[1]. وقد أدّى تراجع الصليبيين عن أسوارها، إلى بدايات انحسار نفوذهم الذي بلغ ذروته حينذاك في الشام... ولو أتيح لهم اجتياح هذه المدينة والسيطرة عليها، لتغيّرت معطيات كثيرة على هذه الجبهة، ولكان الشرق ربما أصبح لاتينياً، كما قدّر المؤرخ البريطاني توينبي[2].

وإذا كانت المصادر العربية قد ألمحت بشكل خجول إلى ما سُمي **بالمتطوعة**، فإن القراءة الدقيقة لها، تؤكد على هذا التفاعل الشعبي في حركة المواجهة للمدّ الصليبي داخل الشام. ولعل من تعبيراته المبكرة، ما شهدته حلب أيضاً (498 هـ)، استناداً إلى مروية ابن القلانسي، وما جاء فيها عن جمع «الأحداث الحلبيين لقصد الجهاد»[3]. كما توقف عند هذه الظاهرة ابن الأثير، مشيراً إلى أن رضوان سار لمواجهة طنكري (تانكرد) «في كثير من الخيالة وسبعة آلاف من الرجالة، بينهم ثلاثة آلاف من المتطوعة»[4]. وتردّد ذكر المتطوعة كذلك، في الحملة التي بعث بها السلطان محمد السلجوقي، لقتال الصليبيين في نواحي الموصل، بقيادة مودود وسكمان، وقد انضمّ إليها خلق كثير من المتطوعة «ومثلهم من التركمان»[5]، حسب رواية ابن القلانسي، وفي سياق الاستعداد من جانب طغتكين، لدفع العدوان الصليبي عن أعمال دمشق (519 هـ)، يروي هذا المؤرخ، أن أتابك الأخيرة جمع «المتطوّعة المتديّنين»[6]، إلى جيشه الذي ضمّ أيضاً من الباطنية ومن أحداث دمشق، كما سبقت الاشارة.

---

(1) المصدر نفسه (مقدمة المترجم سهيل زكار) ص 52.
(2) المكان نفسه.
(3) تاريخ ذيل دمشق ص 148.
(4) الكامل ج. 10 ص 393.
(5) ذيل تاريخ دمشق ص 169.
(6) المصدر نفسه. ص 213.

وقد شكّل هؤلاء الأحداث، كجهاز في السلطة المدنية، حسب رواية القلقشندي[1]، دوراً بارزاً في بلاد الشام وأعالي الجزيرة ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين. وهم ينتمون في العادة إلى الفئات الشعبية، حيث كان يؤتى بهم للقيام بمهمات مدنية وأخرى عسكرية عند الحاجة، كرديف للجيوش النظامية في الحرب، أو ما يعتبره كلود كاهن نوعاً من «الحرس القومي»[2]. ولذلك فإن الأحداث، برغم ارتباطهم بالسلطة، يمكن تصنيفهم بصورة ما في إطار المتطوّعة، تلك التي انخرط فيها أيضاً بعض التركمان، استجابةً لتحديات المرحلة، مما أسهم في بلورة حالة شعبية، أسّست بعد وقت غير بعيد للصحوة المنتظرة.

ملامح الصحوة

ليس على المؤرخ أن يبالغ كثيراً في تقويم الدور الذي قام به أتابكة الشام إزاء الغزو الصليبي للمنطقة، فقد تصدى له مؤسس دولتهم طغتكين، دافعاً خطره عنه، دون أن يفتقد المبادرة أحياناً إلى شنّ حملات جريئة، وإن كان يمكن إدراجها في باب الحرب الوقائية، وليس في باب «الجهاد» الذي عاد إلى التداول، بعد انكفاء طويل، وبدا كحركة تستمد حيويتها من الدين، الطريق الوحيد الذي انعقدت عليه الآمال لتحرير البلاد من الاحتلال الصليبي. ولكن طغتكين برغم ذلك كان دون مستوى المرحلة، وجلّ ما قام به، فضلاً عن خلفائه البوريين، هو الحؤول دون توسّع العدوان على الشام. وبمعنى آخر فإن هؤلاء الأتابكة، تعذّر عليهم الارتقاء إلى الدور الذي تطلّب وعياً بالتاريخ، لم يكن متاحاً لهم، لأسباب ذاتية وموضوعية، بلوغه في ذلك الوقت.

ولعل هواجس طغتكين، كان ما يزال يحركها الشعور الدائم بالقلق الداخلي، حيث رأى نفسه محاطاً بالخطر، ليس فقط من جانب صاحب حلب، ولكن على مساحة جبهة الأتابكة التي حققت نجاحاً في الموصل لم تصل اليه الشام. وهو إذ فشل في الدور، رأت السلطنة كفاءة أكثر لدى أتابكة الموصل للنهوض به، مسبغةً عليهم الشرعية، للتحرّك باسم الخلافة، تلك

---

(1) صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج. 1 ص 16.

(2) Encyclopedie de l'Islam. TI. p 264 (1960).

التي ظلت واهية لدى أتابكة الشام، وكانت أحد أسباب هذا القلق في سياسة طغتكين.

وقد جاءت «استغاثة» أهل حلب التي سبق ذكرها، متزامنةً مع «استصراخ» صاحب شيزر سلطان بن علي في السنة ذاتها (506 هـ)[1]، للجهاد ضد تانكرد أمير أنطاكية، تعبيراً عن فشل أتابك دمشق، فضلاً عن صاحب حلب، في القيام بدورٍ طالما تطلّع اليه أهل الشام وتوخّته بإلحاحٍ منهم السلطنة (السلجوقية). فقد كان عليها أن تبادر من جانبها إلى تسويغ تقصيرها إزاء الغزو الصليبي، وأن تثبت للخلافة حرصها على الدفاع عن ديار السلام. وهكذا جاءت ملامح الصحوة من الموصل، بعد نيف وعشر سنوات على الغزو، وهي تعود في جوهرها إلى سببين اثنين:

1 ـ وحدة الجبهة الأتابكية وتماسكها في الموصل، خلافاً لجبهة الشام، المنطوية على صراعات حادة، سواء على صعيد العلاقة بين حلب ودمشق، أو على الصعيد الداخلي، وإن بشيء من التفاوت بين المدينتين.

2 ـ المواجهة المبكرة بين الموصل والصليبيين، حيث أقام هؤلاء، على مسافة غير بعيدة عنها، الامارة الصليبية الأولى في الشرق (الرُها)، مما شكّل تهديداً مباشراً لها، وجعل بالتالي أتابكتها على وعي بخطورة هذه البؤرة الصليبية المتقدّمة، وأهمية الدور الذي وجدوا أنفسهم أمامه نتيجة لذلك.

لقد روى ابن القلانسي، أن السلطان محمد السلجوقي قدم إلى بغداد (503)، وأنفذ «كتبه إلى سائر البلاد مُعلماً فيها بما هو عليه من قوة العزم على قصد الجهاد، والأمر لظهير الدين أتابك بالمقام بحيث هو إلى حين ترد العساكر إلى الشام وينضاف اليها ويدبّر أمرها، لأنه كان تابع كتبه بالاستصراخ والاستنجاد على الكفرة الأضداد»[2]. ولعل من دلالات هذا النصّ، أن أتابك دمشق، انضمّ إلى «المستصرخين»، بعد اشتداد الضغط الصليبي على الشام،

(1) ابن القلانسي ص 174.

(2) ذيل تاريخ دمشق ص 165.

ولم يجد بدّاً من اللجوء إلى السلطنة التي تطلعت اليها أنظار المسلمين في ذلك الوقت. وإذ تلكأ السلطان في موقفه، قرّر طغتكين السير إلى بغداد، مصطحباً فخر الملك صاحب طرابلس الذي كان يعاني وضعاً يائساً في مدينته، لحضّ السلطان على المضي فيما عزم عليه. ولكن أخباراً وصلته في الطريق عن عزله، جعلته ينكفئ إلى دمشق، فيما تابع فخر الملك سيره إلى بغداد، حيث لقي حفاوة من السلطان وإصراراً على تنفيذ ما اتخذه من قرار سبقت الاشارة اليه[1].

ولكن السلطان استأثرت حينذاك باهتمامه، الموصل وما تواجهه من تهديد إمارة الرُها التي يمسّ خطرها أيضاً أمن السلطنة، فاتخذت أولوية لديه وسارع إلى دعوة «الأمير سكمان صاحب أرمينية وميافارقين، وشرف الدين مودود صاحب الموصل، يأمرهما بالمسير في العساكر إلى جهاد الافرنج وحماية بلاد الموصل»[2]. وقد انضم إلى هذه الحملة التي استهدفت على ما يبدو الرُها، «خلق كثير من المتطوعة»، فضلاً عن التركمان[3]. وبعد أن حاصروا المدينة وقتاً، تراجعوا عنها لمقابلة جيش للصليبيين تحرك لانقاذها، وكان أتابك دمشق، قد زحف أيضاً بقواته لمساندة الحملة، فانكفأ الصليبيون إلى الفرات حيث واجهوا هزيمة قاسية[4].

ولم يستثمر الأتابكة انتصارهم بالضغط على الرُها، لاسيما وقد عاد طغتكين إلى عاصمته خوفاً من هجوم صليبي عليها. على أن هذا الانتصار الذي يُعتبر الأول بهذا الحجم، كان من نتائجه المباشرة، خروج الموصل من الركود إلى التصدّي، حائزة على دعم السلطة الشرعية، كما فتح لها ذلك آفاقاً، لتوسيع نطاق المواجهة والتنسيق مع الشام، تنفيذاً للخطّة المرحلية الأولى، بإقامة جبهة موحدة مع الموصل، تلك التي عمل الزنكيون فيما بعد على تكريسها، والانطلاق إلى تنفيذها كاملة بالسيطرة على مصر ومن ثم الإطباق على النفوذ الصليبي في الشام.

---

(1) ابن القلانسي ص 166.

(2) المصدر نفسه، ص 169.

(3) المكان نفسه.

(4) المصدر نفسه ص 170.

وإذ بدت الرُها شبه ساقطة في ذلك الوقت، وانحسر تهديد الصليبيين عن الموصل، بعد الضربة التي تلقتها جيوشهم في الجزيرة، أصبح ممكناً التحرك نحو الشام، لاسيما وأن الصليبيين إبّان الحملة على الرُها، هاجموا أعمال حلب «فأفسدوا ما فيها ونهبوها وقتلوا فيها وأسروا وسبوا خلقاً كثيراً»[1]، فيما يرويه ابن الأثير. فعبر «العسكر السلطاني» (505 هـ) - وكان على رأسه الأمراء مودود وسكمان وابنا برسق وغيرهم - الفرات، وبعد أن حاصروا وقتاً قلعة تل باشر، تابعوا سيرهم إلى حلب، فأغلق صاحبها (رضوان) أبوابها، فرحلوا إلى معرّة النعمان، حيث التقاهم طغتكين الذي ارتاب الأمراء في موقفه، بسبب اتصاله سرّاً بالصليبيين، فيما خشي بدوره منهم على عاصمته، مما أدّى إلى تفرّقهم باستثناء مودود الذي توثقت علاقته بأتابك دمشق، وقرر توحيد جهوده معه في قتال الأعداء[2].

غير أن هذا التحالف، لم ينتج عنه تغيير في موازين القوى بالشام، فما لبث أن عاد مودود إلى الموصل، مخطّطاً لفتح الرُها، دون أن يُكتب لهذه المحاولة النجاح[3]. ولكن العلاقة الودّية بين أتابَكُ الموصل وأتابك دمشق، أثمرت عن مجيء الأول مرة أخرى إلى الشام، بناءً على طلب حليفه الذي عانى حينذاك (507 هـ) عدة غارات من جانب الملك بلدوين على عاصمته، بلغت ذروتها في أواخر العام السابق (506). فسارع طغتكين إلى لقاء مودود في السلمية، والاتفاق معه على محاربة الملك الصليبي[4]، وسارا معاً عبر الأردن إلى الأقحوانة، متوغلين في مواقع الأعداء، حتى إذا وصلا طبرية (13 محرم)، انضمّ اليهما العرب من الطائيين والكلابيين[5]، فعزّز ذلك فرصة النصر على الصليبيين الذين تراجعوا متكبدّين خسائر فادحة، بينما تقدم المسلمون إلى بيسان، وأعملوا تخريباً في البلاد الممتدة بين عكا وبيت المقدس، قبل العودة إلى مرج الصفر، ومنها إلى دمشق لاتخاذ قسط من

---

(1) الكامل ج. 10 ص 486.
(2) المصدر نفسه ج. 10 ص 487.
(3) المصدر نفسه ج. 10 ص 492.
(4) ابن القلانسي ص 185.
(5) ابن القلانسي ص 184، ابن الأثير ج. 10 ص 495 - 496.

الراحة[1]، قبل استئناف الجهاد الذي خفقت حينذاك رايته، بفضل هذا النصر الكبير، معزّزاً الثقة لدى المسلمين في الشام بدحر الغزو الصليبي من بلادهم.

ولعل مؤرخ الحروب الصليبية وليم الصوري، الذي وُلد بعد عشرين عاماً على هذه المعركة، كان أكثر دقّة من المؤرخين العرب في وصف نتائجها، وما أحدثته من ارتباك واضطراب لدى أصحابه حين قال: «وحتى الملك رمى الراية التي كان يحملها بيده، ونجا بصعوبة من المذبحة (...) وانضمّ هؤلاء (العرب) إلى كتائب الأعداء وعلّموها كيف تتولى إبادتنا، وتمكّن الأعداء من صنع هذا بشكل جيد لأنه كانت لديهم معلومات كاملة عن موقفنا (...). وهكذا فقد استمر العدو بتوجيه من هؤلاء الناس، بعدما جعلته مساعدتهم أكثر فعالية، بالتجوّل بين المدن والقلاع، ناقلاً من الغنائم والعبيد، وبالاختصار فقد حوّلوا المملكة بأسرها إلى حالة كبيرة من الرعب، بحيث لم يجرؤ أحد على المغامرة بالخروج من داخل الحصون»[2].

وإذا كان المؤرخ الصوري يلقي بمسؤولية الهزيمة على ملك القدس الذي تحرك إلى المعركة ـ حسب قوله ـ قبل وصول نجدة أمير انطاكية (روجار)[3]، فإنه يجعل في المقابل انضمام العرب ـ الذين ألمح إليهم ابن القلانسي أيضاً كما سبقت الاشارة ـ إلى جيش الأتابكة، عاملاً أساسياً في انتصار المسلمين. ذلك أن هؤلاء الذين عاشوا بمحاذاة الصليبيين، كانوا على معرفة بأوضاعهم وتحرّكاتهم، وبالتالي بمواقع الضعف في معسكرهم، أسهموا بدور في هذا النصر، ربما لم يكن بحجم ما ذهب اليه المؤرخ الصوري، ولكن أهميته تتجسد في هذا التفاعل الشعبي مع حركة الجهاد، ذلك الذي رأينا بعض تعبيراته فيما سلف، مكتسباً فرادته هذه المرّة، بأن هؤلاء العزب كانوا يقيمون تحت الاحتلال الصليبي في المناطق الريفية التابعة لمملكة بيت المقدس، حسب تعبير هذا المؤرخ[4].

---

(1) ابن القلانسي ص 185.

(2) تاريخ الحروب الصليبية، ج. 1 ص 548 . 549.

(3) المصدر نفسه ج 1 ص 548.

(4) تاريخ الحروب الصليبية ج. 1 ص 549.

ثمن النصر

كان من الطبيعي أن يسطع نجم أتابك الموصل مودود بعد معركة طبرية، التي جعلت منه شخصية المرحلة، والمنقذ الذي يترقب المسلمون ظهوره لتحريرهم من الغزْو الصليبي. ولعله بات ملتزماً بنتائج هذا النصر، حين عرّج على دمشق ومنح جنوده وقتاً للراحة، مما يعني استمرار مهمته في الشام، ومتابعة الدور الذي انتدبته له السلطنة، ورأى في نفسه كفاءة للنهوض به. وهو ما يبدو منسجماً مع تلك الصورة التي تجلّل بها في المصادر التاريخية، مركّزة على صدقيته الدينية وحماسته للجهاد[1]، والتي كان أتابك دمشق يرى إلى التظلّل بها، لتحسين وضعه لدى السلطنة، حين استضاف مودوداً وأحاطه بالرعاية والحفاوة[2].

وفي الجمعة الأولى (ربيع الأول)[3] التي حلّت بعد إقامته في دمشق، ذهب مودود إلى المسجد الأموي، فأدى الصلاة في رحابه. ولما خرج إلى صحن المسجد، متقدماً طغتكين وحولهما الجنود والأحداث والمتطوعة، وثب رجلٌ من بين الجموع وسدّد له بخنجره طعنات قاتلة، فحُمل إلى دار الأتابكية وما لبث أن فارق الحياة[4]. وإذا لم يفصح كلٌ من ابن القلانسي[5] وابن تغري بردي عن هوية الرجل الذي اغتال مودوداً أو انتمائه السياسي، فإن ابن الأثير وصفه بأنه باطني، ولا يلبث بعد قليل أن يخالجه الشك، متأرجحاً بين طرفين رأى أنها وراء الاغتيال: «فقيل ان الباطنية بالشام خافوه وقتلوه، وقيل بل خافه طغتكين فوضع عليه من قتله»[6].

ولعل هذه المسألة جديرة بأن يتوقف أمامها المؤرخ، لما أحدثه ظهور مودود في الشام من عاصفة، كان لا بدَّ أن تصيب رياحها المتضررين من سطوع نجمه، دون أن تكون في منأى عن ذلك القوى الخارجية والداخلية

---

(1) ابن القلانسي ص 187، ابن الأثير ج. 10 ص 497.

(2) ابن القلانسي ص 187.

(3) ابن الأثير، ج. 10 ص 496، يجعلها ابن القلانسي في ربيع الثاني، ص 187.

(4) ابن القلانسي ص 187.

(5) المكان نفسه.

(6) النجوم الزاهرة ج 2 ص 207.

المتنافسة. وقد تصبح الباطنية في هذا السياق، بناءً على تاريخها الحافل بالاغتيالات، مجرد ستار لمثل هذه العمليات، في وقت لم يكن لها مصالح مباشرة في المنطقة، أو حضور بارز فيها، باستثناء ما لفت اليه المؤرخون عن مشاركة عناصر منها كمتطوعة في الجهاد ضد الصليبيين، كما سبقت الإشارة. وفي حال إنحسار الشك ـ وليس انتفائه ـ عن الباطنية ـ وفقاً لرأي ابن الأثير ـ فإن الاحتمال الآخر يصبح مقبولاً، بأن يكون طغتكين الذي عُرفت عنه دقّة التخطيط في الوصول إلى أغراضه، من دبّر هذه العملية، بما فيها التوقيت المُتقن، دون أن يقلّل من الشبهة عنه، اصطحابه مودوداً إلى المسجد، بقدر ما يصبح ذلك نوعاً من التمويه لدفعها عنه. ذلك أن أتابك دمشق ـ وكما أوحى ابن الأثير ـ كان برغم التودُّد الظاهر لمودود، يساوره القلق من بروزه وطموحه ـ وهو المقرّب من السلطنة ـ في ضمّ الشام إلى الموصل.

ومن هذا المنظور، فإن أسباب التآمر متوفرة لدى طغتكين الذي ربما سوّغ لنفسه الضلوع في هذا الأمر، حفاظاً على نفوذه في الشام. غير أن أتابك دمشق لم يكن ـ وكما أسلفنا القول ـ وحده المتضرّر من مشروع مودود ـ إذا صحّ اختمار مثل هذا المشروع في رأسه ـ وإنما كانت أطراف أخرى في المنطقة مستفيدة من هذا التغييب للقائد البارز الذي أخذ يطبع حضوره على صفحة المرحلة. وقد لا يستثني المؤرخ في هذا السياق، الصليبيين الذين هزّت كيانهم معركة طبرية، وألقت في نفوسهم الرعب على حد تعبير وليم الصوري، مشككاً بضلوعهم في هذه المؤامرة، في وقت لم يعدموا حلفاء لهم داخل الجبهة الشامية، أو اختراقات بلغ حيناً مداها موقف طغتكين نفسه.

وإذا كان هذا الاحتمال ضعيفاً لسببٍ ما، فلن يكون صاحب حلب (رضوان) خارج التهمة، وهو الذي ما انفكّ يرنو إلى دمشق ولا يتخلى عن «حقه» فيها. فثمة ما يجعله في موضع الشك، انطلاقاً مما يحمله اتابك الموصل من تهديد لا بدّ أن يطال نفوذه. ولا تخفي المصادر التاريخية في الواقع، استعداد رضوان للقيام بمثل هذه العملية، وعدم تورّعه عن استخدام شتى الوسائل لتحقيق أغراضه، مما يختصره قول ابن تغري بردي فيه: «كان ظالماً بخيلاً شحيحاً قبيح السيرة، ليس في قلبه رأفة ولا شفقة على

المسلمين»[1]. ولعل هذا الاغتيال، وهو في أسلوبه - على الأقل - ليس مختلفاً عمّا عُرف به الباطنية، قد يصبح رضوان أكثر ضلوعاً فيه، إذا توقفنا عند علاقته بهذه الجماعة، واستخدامها لتعزيز سلطته الداخلية. فقد روى ابن العديم في هذا السياق، أنه بعد استيلاء الصليبيين على أنطاكية: «ضعف أمر رضوان واشتمال الباطنية وظهر مذهبهم بحلب وشايعهم رضوان، واتخذوا دار دعوة بحلب، وكاتبه ملوك الاسلام في أمرهم، فلم يلتفت، ولم يرجع عنهم، ودام على مشايعتهم»[2].

وليست ملابسات الحادثة، ما يعنينا في هذا المجال، فهي تندرج فيما يُعرف بالاغتيال السياسي الذي قد يتقاطع أكثر من طرف في التخطيط له وتنفيذه، بقدر ما تهمّنا قراءة المرحلة من خلالها، ومقاربة العوائق التي جابهت المشروع الأتابكي في التصدّي للصليبيين، إنطلاقاً من وحدة الشام والموصل. فقد لمع مودود شهاباً في سماء الشام، مخترقاً غيومها الكثيفة، ولكنه سرعان ما انطفأ في غمرة الصراعات المحلية التي جعلت محاولته عديمة الفائدة، كما يقول أرنست باركر[3]. بل أن طغتكين، وفي خطوة مريبة، متصدياً لخطوة مماثلة قد يقوم بها أتابك الموصل الجديد (آقسنقر) نحو الشام، تحالف ضده مع أمير انطاكية (508)، مسوغاً ذلك ابن الأثير، بأنه - أي طغتكين - «استوحش من السلطان لأنه نسب إليه قتل مودود»[4]، غير أن الشام التي تخضّب صحن مسجدها بدماء الأتابك «الشهيد»، لن تعود بعده إلى انكفائها، وإنما ستنبثق من هذه الدماء إرادة حازمة، لا تنفك ترى إلى التحرير الذي كانت أولى خطواته الصلبة في معركة طبرية، حيث جرت حولها معركة حطّين الظافرة، بعد حوالي سبعين عاماً، تأسيساً على تلك الخطوة الرائدة.

الصحوة

بعد مقتل مودود، قام تحالف من أمراء الجزيرة لقتال الصليبيين،

(1) النجوم الزاهرة، ج 5، ص 205.

(2) بغية الطلب، ج. 8 ص 3661.

(3) الحروب الصليبية، ص 49.

(4) الكامل ج. 10 ص 503.

بتحريض من السلطان السلجوقي محمد[1]. ولكن خلافاً ما لبث أن وقع بين أتابك الموصل»آقسنقر البرسقي، وبين ايلغازي التركماني صاحب ماردين، تطوّر إلى حرب بين الطرفين هُزم فيها البرسقي[2]. وقد أحدث ذلك ارتباكاً على الجبهة الاسلامية، لاسيما بعد انضمام ايلغازي إلى طغتكين في دمشق، حيث أصبح كلاهما خارج طاعة السلطنة[3] ولعل التقارب الذي حدث على ما يبدو بتأثير ذلك بين أتابك دمشق والصليبيين[4]، حدا بهؤلاء إلى نقل عملياتهم مرة أخرى نحو حلب التي عانت بعد وفاة رضوان، اضطراباً في أحوالها الداخلية. ففي سنة 508 هـ وجّه السلطان حملة بقيادة برسق بن برسق ومعه «عساكر الموصل والجزيرة»، وذلك في سياق خطة ترمي فيما يبدو إلى السيطرة على حلب، والانطلاق منها إلى دمشق، تسهيلاً للانقضاض على المواقع الصليبية[5]. ولما اقتربت الحملة من حلب طلب قائدها من «المتولّي لأمرها لؤلؤ الخادم، ومقدّم عسكرها المعروف بشمس الخواص» تسليم المدينة بأمر من السلطان، ولكنهما رفضا الانصياع، واتصلا بالمتمردين طغتكين وإيلغازي لمساعدتهما على فك الحصار[6]. فتحول حينذاك برسق إلى حماه، وهي تابعة لأتابك دمشق، فأخضعها، فيما كان طغتكين وايلغازي، فضلاً عن مقدم عساكر حلب، يذهبون إلى صاحب انطاكية طلباً للمساعدة[7]. فاستغل هذه الفرصة الصليبيون، وزحفوا على رأس جيش شارك فيه ملك بيت المقدس وأميرا طرابلس وأنطاكية، غير أنهم تهيبوا الدخول في حرب مع المسلمين، فأقاموا وقتاً في أفامية، وما لبثوا أن عادوا إلى مواقعهم، كما عاد كل من طغتكين وايلغازي إلى دمشق وماردين[8].

ولقد حاول المسلمون الإفادة من تراجع الصليبيين، فهاجموا حصن

---

(1) ابن الأثير ج. 10 ص 501.
(2) المصدر نفسه ج. 10 ص 503.
(3) المكان نفسه.
(4) المكان نفسه.
(5) المصدر نفسه، ج. 10 ص 509.
(6) المكان نفسه.
(7) ابن الأثير ج 10 ص 509.
(8) المصدر نفسه ج 10 ص 510.

كفرطاب، ودخلوه عنوة، إلا أنهم أخفقوا في الاستيلاء على قلعة أفامية[1]، فانسحبوا إلى المعرّة، ومنها عاودوا الهجوم على حلب، غير أن هزيمة برسق حينذاك أمام أمير أنطاكية، حالت دون الوصول اليها[2]، وأدّت بالتالي إلى توقّف محاولات السلاجقة لاستعادة الشام. وكان من نتائج ذلك أن التفوّق الذي أحدثته معركة طبرية، تحوّل إلى شيء من التوازن بين القوى الاسلامية والصليبية، مع أرجحية ما للثانية، بعد أن أخذت في ترتيب أوضاعها، وإقامة الحصون في شمال الشام، آمنةً في نفس الوقت جانب طغتكين الذي مال إلى المهادنة معها.

وكانت حلب ما تزال في دائرة الخطر، فلم تجد بدّاً، وقد أصبح الصليبيون على تخومها، من الاستعانة بنجم الدين ايلغازي (511 هـ)، فتولى حكمها وقتاً، ثم غادرها إلى مقرّه في ماردين، تاركاً أمرها لإبنه حسام الدين تمرتاش[3]. وقد أتاح لها ذلك صدّ حملة صليبية كبيرة بقيادة أمير أنطاكية (روجار) الذي أطبق عليه أهلها بمساعدة إيلغازي، في معركة شرمدا (سرمدا) التي قُتل فيها روجار وعدد كبير من جنوده[4]. وقد أعادت هذه المعركة التوازن مرة أخرى لمصلحة المسلمين، لاسيما وأن أنطاكية التي ما انفكّت تهدّد حلب، بدا أن قوتها تراجعت بعد الهزيمة، وانحسر خطرها كثيراً عن هذه المنطقة[5]، دون أن تفلح الغارات الصليبية، وما رافقها من عمليات نهب وتخريب استهدفت أعمال حلب[6] تغيير هذا الواقع.

ولعل سنة 518 هـ / 1124 م، تشكّل منعطفاً في هذه الحركة التي جعلت من الشام خطّاً ساخناً، وهو ما عبّر عنه ابن الأثير، معلّلاً عزوف تمرتاش عن البقاء في حلب، بأنه «رأى الشام كثيرة الحرب مع الفرنج»[7].

---

(1) المكان نفسه.

(2) المصدر نفسه ج. 10 ص 511.

(3) ابن القلانسي ص 199، وابن الأثير ج. 10 ص 532.

(4) ابن القلانسي ص 201.

(5) شوقي شعث، المقاومة العربية الاسلامية للتوضع الافرنجي الصليبي في الشرق العربي. مجلة الجمعية التاريخية. حمص 1991، ص 64.

(6) ابن الأثير ج. 10 ص 61.

(7) المصدر نفسه ج 10 ص 619.

ولكن تمرتاش ما كاد يرحل عنها إلى ماردين، حتى واجهت المدينة حصاراً عنيفاً من الصليبيين، وكانت حينذاك قد سقطت صور بعد عناء شديد، فقويت نفوسهم ـ فيما يروي أيضاً ابن الأثير ـ «وتيقّنوا الاستيلاء على بلاد الشام»[1]. وكان دبيس بن صدقة ـ أمير الحلة الشيعي ـ قد أغرى الصليبيين بالسيطرة على حلب، وقال لهم «أن أهلها يميلون اليه لأنهم شيعة، وبذل لهم المساعدة في هذا السبيل على أن يحكمها باسمهم»[2].

وقد اشتد الحصار على أهل حلب، «إلى أن قلّت الأقوات فيها وأشرف على الهلاك أهلها»، حسب رواية ابن القلانسي[3]، ولكن ذلك لم يدفع بالمدينة إلى الاستسلام، فقاومت ببسالة الحصار، وتولى القضاة أمر الدفاع عنها، يتزعمهم القاضي أبو الفضل الخشاب[4]، وهو شيعي أيضاً ولكنه رفض التعاون مع أمير الحلّة. ويروي ابن العديم أن وفداً من وجوه حلب بينهم جدّه والقاضي ابن الخشاب، توجّهوا إلى ماردين مستنجدين بتمرتاش، ولكنه زجّ بهم في السجن، قبل أن يتمكنوا من الهرب إلى الموصل. فاتصلوا بصاحبها آقسنقر الذي لبّى «استغاثتهم»، وجمع قواته قاصداً حلب (519 هـ). ولما اقترب منها، رفع الصليبيون الحصار، فيما هاجم أهلها معسكرهم ونهبوا «مقدار المائة من خيامهم»[5]. وبذلك آل الحكم في حلب إلى البرسقي (آقسنقر)، وعادت إلى فلك السلطنة بعد انقطاع طويل.

ولعل هذه العودة، مجسِّدةً وحدة الموصل وحلب، أحدثت تحوّلاً هاماً في مسار الصراع على مساحة المنطقة الشامية التي تطلع اليها أتابكة الموصل كهدف حيوي في مشروعهم المناهض للحركة الصليبية. وليست مصادفة أن تتصاعد عمليات المسلمين، بعد فشل الحصار على حلب، وأن تنكفئ في المقابل خطط الصليبيين في الشام أمام صمود المدينة، منعكساً ذلك على

---

(1) المصدر نفسه ج. 10 ص 623.

(2) المكان نفسه.

(3) ذيل تاريخ دمشق ص 211 ـ 212.

(4) ابن العديم ج. 1 ص 412.

(5) المصدر نفسه ج. 4 ص 1965 ـ 1967. راجع أيضاً ابن القلانسي ص 212، وابن الأثير ج. 1 ص 623 ـ 624.

الوعي الشعبي الذي استوعب المتغيرات، وتفاعل برهافة مع الدور الذي انتُدبت له الموصل. فمن مودود، الشهيد الأول، إلى البرسقي، الشهيد الثاني[1]، وكلاهما نُسب اغتياله للباطنية وقضى في ظروف مشابهة، حيث تمّ التنفيذ وهما يؤديان صلاة الجمعة في المسجد، كانت الموصل ماضية في هذا الدور القيادي، دون تلكؤ من جانب أتابكتها الذين دفعوا حياتهم ثمناً له، متوّجاً بالشهيد الثالث، عماد الدين زنكي، في أعقاب إنجازه التاريخي بتحرير الرُّها، أولى الإمارات الصليبية في المشرق، وأولاها التي استعادها المسلمون، بما يحمل ذلك من معنى، لم يعد خافياً على الإمارات الأخرى، التي انتقلت من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع. ومن اللافت حينذاك، وانطلاقاً من مؤشر لا يخفي مدى التضعضع الصليبي في ذلك الوقت، أن أمير أنطاكية أنبأ مسبقاً عز الدين بن البرسقي، بالمؤامرة التي تستهدف حياة أبيه، مما يُرجعه ابن الأثير إلى «شدّة عنايتهم (الفرنج) بمعرفة الأحوال الاسلامية»[2]. وفي مقدمة ما يعنيه ذلك أن الصليبيين في هذه المنطقة، وفي تقديرٍ للمتغيرات فيها، أخذوا في التودّد إلى أتابك الموصل الجديد، اتقاءً لخطره بعد إنجاز الوحدة مع حلب.

لقد أثار هؤلاء الأتابكة، ربما بالمصادفة أو بتأثير وعيهم التاريخي، المسألة الصليبية التي نشأت في ظلّ ما سمّاه المؤرخون الأوروبيون بحركة «الإحياء الديني»[3]، ورأوا أن مواجهتها تقتضي حركة مماثلة في المشرق، دون أن يفتقدوا إلى الحماسة الدينية التي تؤهلهم لدور قيادي فيها. فقد أورد ابن الأثير أن الأتابك مودود حين اغتياله «كان صائماً»، ووصفه بأنه كان «عادلاً كثير الخير»[4]. ووصف ابن القلانسي خليفته البرسقي بأنه «كان سديد الطريقة، جميل الأفعال، حميد الأطلاق، مؤثر العدل والإنصاف، كثير التديّن، محمود المقاصد، محبّاً للخير وأهله، مكرّماً للفقهاء والصالحين»[5].

(1) ابن القلانسي ص 214.
(2) الكامل ج. 10 ص 635.
(3) أرنست باركر، الحروب الصليبية، ص 9.
(4) الكامل ج. 10 ص 197.
(5) ذيل تاريخ دمشق ص 214.

كما تنبّه أتابكة الموصل مبكّراً إلى أهمية الشام في مشروعهم السياسي، دون أن يقلّل ذلك اتخاذ الرُها أولوية فيه، لما تمثّله من خطر مباشر على نفوذهم في الجزيرة. وفي ضوء ما تمثله هذه الأهمية، كان توجّه هؤلاء نحو الشام التي شكّلت مع الوقت هاجساً لهم، ولم يتخلوا عن محاولاتهم للسيطرة عليها. وإذا كان هذا الأمر غير معلن لدى مودود، وإن عبّر عنه بصورة ما حين عزم على الإقامة في دمشق بعد معركة طبرية، فإن ذلك كان واضحاً في سياسة خلفائه، لاسيما محاولات البرسقي الذي سارع إلى التدخل، بعد هجوم أمير طرابلس (صنجيل) على البقاع، مؤازراً طغتكين وملحقاً الهزيمة بالقوات الصليبية[1]. كما لا يخفى اهتمامه بحلب وترقّبه لأحوالها، ومن ثم تلبيته لنداء أهلها، إبّان الحصار عليها، مما أسفر عن ضمّها إلى إمارته كما سبقت الاشارة[2].

ويروي ابن الأثير في هذا السياق، أن الأتابك عز الدين مسعود «لما استقامت أموره في ولايته (. . .) طمع في التغلب على بلاد الشام، فجمع عساكره، وسار إلى الشام يريد قصد دمشق»[3]، وتأتي هذه الخطوة منسجمة مع التوجّه الذي أصبح من ثوابت سياسة الموصل، الرامية إلى تنشيط حركة الجهاد على مستوى شمولي، بات يعيقه وجود طغتكين، كثغرة في الوحدة المنشودة، برغم جهود الأخير في مقارعة المراكز الصليبية المتاخمة له. وإذ توفي عز الدين في الرحبة، قبل أن يبلغ الهدف الذي توخاه، تحوّل هذا الهاجس إلى أخيه عماد الدين زنكي الذي بادر إلى استرجاع حلب في السنة الثانية لولايته، حيث خرج اليه أهلها مرحبين به، مستبشرين بقدومه[4]. ولم يمض سوى شهر حتى توفي طغتكين[5]، بعد أربعة وثلاثين عاماً، كان خلالها ممسكاً بزمام السلطة في دمشق، أي أنه عاصر تمزّق الجبهة الشامية، وانبعاث الصحوة التي لم تعد حين وفاته بعيدة عن عاصمته. ولعل غيابه، جعل دمشق

---

(1) المصدر نفسه ص 197.
(2) ابن الأثير. ج 10 ص 634.
(3) المصدر نفسه ج. 10 ص 643.
(4) ابن الأثير ج. 10 ص 650.
(5) المصدر نفسه، ج. 10 ص 652.

هدفاً حيوياً للأطراف المتصارعة، فقد توخى كل منها تحقيق السبق في الاستيلاء عليها، بما في ذلك «الاسماعيلية» التي قامت بعد سنة على وفاة أتابكها (523)،بمحاولة انقلاب فيها، تمكّن خليفته وابنه (تاج الملوك بوري) من القضاء عليها[1]. وما لبث أن استهدفها هجوم صليبي كبير، بقيادة ملك القدس وأميري انطاكية وطرابلس، مستغلين ارتباك وضعها العسكري بعد حركة «الاسماعيلية». ولكن بوري لم يتردّد في التصدي لهم، حيث أوقع بهم هزيمة في حوران ردّتهم على أعقابهم[2].

ويبدو أن هذه الحادثة سرّعت في خطة زنكي في السباق إلى المدينة، دون أن تكون حملته على حماه وحمص منفصلة عنها[3]. وكان أثناء سيره قد طلب المساعدة من بوري، فوجّه اليه الأخير ابنه سونج الذي سارع أتابك الموصل إلى إلقاء القبض عليه[4]، مما يعكس موقف زنكي من أتابك دمشق وعدم اعترافه بشرعية سلطته. ولقد مرّت سنوات شغلت أتابك الموصل عن تنفيذ خطته، آخذاً ببعض اهتمامه الصراع على الحكم في السلطنة[5]، حتى إذا كانت سنة 529 هـ، استغل فرصة مقتل شمس الملوك اسماعيل بن بوري، على يد غلمان والدته، بعد اتهامه بدعوة زنكي لاستلام دمشق[6]، وجاء بجيوشه محاصراً لها. ولكن مقاومة أتابكها الجديد (شهاب الدين محمود)، جعلته يرتد عنها، متوسلاً فرصة أخرى للسيطرة عليها. ولقد تركّزت جهوده على الأعمال المحيطة بها، سعياً إلى عزلها والتضييق عليها. فاستولى على حمص (532 هـ)[7]، وبعدها على بعلبك (533 هـ)[8] وفي السنة التالية (534 هـ)، حاصر مرتين دمشق، وكاد أن يحقق هدفه في الدخول اليها، لولا تدخل

---

(1) المصدر نفسه ج. 10 ص 656 . 657.

(2) المصدر نفسه ج. 10 ص 658.

(3) المصدر نفسه ج. 10 ص 659.

(4) المكان نفسه.

(5) ابن الأثير ج. 10 ص 676 . 678.

(6) المصدر نفسه ج. 11 ص 20.

(7) المصدر نفسه ج. 11 ص 55.

(8) المصدر نفسه ج. 11، ص. 68.

الصليبيين بدعوة من أتابكها، فرفع الحصار لقتالهم، ولكن هؤلاء تراجعوا إلى مواقعهم، فيما عاد زنكي بدوره إلى الموصل، بعد أن «أحرق عدة قرى من المرج والغوطة»[1]، مستهدفاً النيل من وضعها الاقتصادي، ودفعها إلى الرضوخ، بعد أن أصبحت شبه ساقطة في ذلك الوقت.

ولعل هذه العمليات المكثّفة في الشام، والتي كان ما يماثلها في الجزيرة، جعلت المنطقة أكثر حضوراً في المشروع المتجدد لأتابك الموصل الذي تميّز عن أسلافه بالدينامية وقوة الإصرار على تحقيق وحدة الجبهة الاسلامية، حيث كانت الشام العنصر الحيوي فيها. وإذا كانت المصادر لا تلمح إلى مؤثرات دينية في سلوك زنكي على غرار سلفيه «الشهيدين»، فإنها توقفت عند الجانب القيادي الفذّ في شخصيته، بوصفه «شديد الهيبة على عسكره ورعيته، عظيم السياسة»[2]. ومهما كانت حوافز الدور الذي تصدى عن جدارة له، فإنه وجد نفسه منخرطاً في صميمه، وفي ضميره تراث الأتابكة الأوائل، مضيفاً اليه من حسن الأداء والعزيمة، ما جعله أحد رموز تلك المرحلة الكبار الذين تلقفوا الصحوة، وتحولت معهم إلى نهضة شاملة، ربما كان من أبرز معالمها في ذلك الوقت، اتخاذ دمشق الموقع القيادي فيها. وهو ما شكّل ضربة عنيفة للقوى الصليبية التي ما انفكّت تعمل على اجتياح المدينة، أو الحدّ من فاعليتها على الأقل، وأدّى بالتالي إلى تجذير الخيار لدى أتابك الموصل، ذلك الذي فتح الآفاق على عهد جديد، لم تستطع أمامه هذه القوى، سوى الإنحسار، برغم ضخّها الدائم بحملات جديدة من الغرب.

ولعل الصليبيين الذين جاءوا إلى الشام، فرقاً غير متلاحمة، وإن كانت تندرج في ظلّ هدف مشترك، آني على الأقل، ما لبثوا أن عادوا إلى انقساماتهم التي حملوا رواسبها الاقطاعية من بلادهم[3]. كما أن العزلة الاجتماعية التي واجهتهم في الشام، وعدم نجاحهم في الاختراق الجدي لجبهة المسلمين، حتى في أسوأ أوضاعها، أسهما في المقابل بذلك الاختلال الذي بدأت تتجلى صورته بعد فشل الحصار على حلب.

---

(1) المصدر نفسه ج. 11 ص 74.

(2) ابن الأثير، ج. 11 ص 111.

(3) وليم الصوري ج. 2 ص 640.

خاتمة

كانت الجبهة الاسلامية، لحسن الحظ، ما تنفك تنتج قيادات صلبة، آخذةً وعلى نحو تصاعدي بخيار التحرير. وكان الأكثر تعبيراً عن طموح المرحلة، نور الدين محمود بن زنكي الذي وصلت النهضة أوجها في عهده. وهي مرحلة لم يكن لها أن تأخذ مسارها، لولا ذلك التراث الذي انصهر فيه حضور الحركة الشعبية، متطوعة وأحداثاً، فضلاً عن فقهاء وقضاة، صدعوا آذان الخلافة والسلطنة، بالدعوة إلى الجهاد. كما لا يغيب في هذا السياق، الدور اللافت للعناصر التي مدّت هذه الحركة بالدم الجديد، وهي «عشائر التركمان»، والتي شكلت في وقتٍ ما، المادة الطليعية فيها، استناداً إلى عدة إشارات وردت عند ابن القلانسي وابن الأثير بشكل خاص.

وما زالت هذه العناصر الجديدة تتخذ حضورها البارز في صفوف المجاهدين، ممثلةً هذه المرة بالأكراد، فحلّ هؤلاء مكان التركمان الذين تحوّلوا أحياناً إلى قوة معرقلة، آخذةً بهم حروب الجزيرة والصراعات الأتابكية، كما أسهمت في انحسارهم، الضربة التي أنزلها عماد الدين زنكي بقوتهم الأساسية تحت قيادة حسام الدين تمرتاش[1]. وكان أول ما برز الأكراد في جيش السلطان محمد السلجوقي، مظهرين كفاءة عالية في القتال، مما جعلهم قوة ذات شأن في الجزيرة[2]. وقد يكمن في ذلك السبب الذي حدا بنور الدين إلى الاصرار على انتداب قائده الأيوبي (الكردي) شيركوه، ثلاث مرات إلى مصر، دون أن يثنيه فشل الأخير في المحاولتين السابقتين، وذلك بتأثير الحاجة إلى القوة الفاعلة للأكراد الذين كانوا طليعة جيشه إبّان السيطرة على دمشق[3]. وكما ورث هؤلاء الدور العسكري للتركمان، كان من غير الصعب على صلاح الدين، أن يرث دور الأتابكة، وأن يتابع مسيرتهم الجهادية، اعتماداً في الأساس على هذه العناصر الجديدة التي كانت القوة الضاربة في عملياته الحربية.

على أن ذلك كلّه، لم يكن خارج السياق التاريخي، وحلقاته المتينة

(1) ابن الأثير ج. 10 ص 664.

(2) المصدر نفسه ج. 10 ص 447 ـ 604.

(3) أبو شامة، كتاب الروضتين، ج. 1 ص 235.

المتداخلة، التي كان ظاهراً فيها طابع الموصل، معمِّمةً حالتها على الحواضر المعنية بالغزو الصليبي، بدءاً من حلب، فدمشق، فالقاهرة، حيث تأسست وحدتها بناءً على تلك الصحوة، اللبنة الأولى في طريق التحرير. وإذا كان الهدف الكبير ما يزال بعيداً في حينه، فإن الثقة التي تعزّزت في النفوس واقتلعت الخوف منها، وكل رواسب المجازر الصليبية المفتعلة، جعلت مسافة الزمن تمرّ كالسحابة، أمام الأعين الرائية إلى الفجر، والوجوه التي لفحتها الشمس، وهي تُرسل نورها الشرقي الذي ربما ظن الغزاة أنهم صادروه، بمثل ما توهموا حين قدومهم احتكار «العناية الالهية». وما ان تخلّت عنهم في إحدى معارك الشام، حتى أيقنوا أن الآتي من الزمن، غير الذي رحل منه، وكان أول المعترفين بالواقع الجديد، مؤرخهم وليم الصوري في قوله: «إن السماء حاربت ضدهم (أي الصليبيين) هذه المرة»[1].

وعندما تقاتل السماء، فالأرض تكون قد ارتوت بالدماء، والتاريخ قد عاد اليه نبضه، واستقرّ في وعي الذين خرجوا من جراحهم، وارتفعت هاماتهم فوق أشباحٍ للمعتدين، أخذت تتوارى، قبل أن يّغيبَ ظلها عنِ المكان.

---

(1) تاريخ الحروب الصليبية، ج. 2 ص 648.



صلاح الدين والتراث المصادر

الجبهة الإسلامية الواحدة

(الموصل - الشام - مصر)



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- 1 -

خرج المشروع السياسي من حيّز اهتمام الخلافة وأصبح، أو ما تبقى منه، من شأن قوى الأمر الواقع، أو «المتغلّبين» عليها، إذا أردنا استخدام عبارة الفقهاء المألوفة، أولئك الذين صرفهم موضوع السلطة في ذاته، عن القيام بواجبات الخلافة والإلتزام بالحدّ الأدنى من شروطها الأساسية. وما هو إلاّ قرن، حتى زال ما يمكن أن يُسمى بالدولة العباسية، فقد كانت ثمة خلافة فقط، ظلّت تحمل هذا الاسم، ربما لصلتها ببيت الرسول الذي استمدّت منه عنصر الاستمرار، كهيئة مرجعيّة كانت دول المركز التي أسقطت دولتها ما تزال بحاجة إلى التظلّل بها، وكذلك دول الأطراف التي فاق بعضها الأولى، نفوذاً وطموحاً وأهمية. وإذا أردنا المقارنة، فإنّ الدولة الطولونيّة ـ على سبيل المثال ـ التي نشأت مبكّرة في مصر، حين أقطعها الخليفة لقائده التركي (بايكباك) والذي أناب عنه في حكمها تركياً آخر، هو أحمد بن طولون، كانت من دون شك، بفضل طموح الطولوني ورصانته، أكثر قوة من دولة الأتراك في مركز الخلافة.

ولكن الدولة الطولونيّة التي بلغت بها الجرأة حيناً، إلى حدّ الانفصال عن سلطة المركز، لم تنطوِ على مشروع سياسي ما، شأن النماذج العديدة التي قامت على حساب الخلافة، حتى أن دولة بني بويه الشيعية التي أمسكت بزمام الأمر في المركز، لم تعبّر عن الخطّ الفكري للتيار الذي تنتمي إليه، أو تجسّد بالتالي معاناته وتجربته النضاليّة الطويلة. ولعل اثنتين من هذه الدول، تجاوزت كلتاهما هذه النماذج:

إحداهما بالاختيار، وهي الدولة الفاطمية التي نشأت على طرف الخلافة وراكمت مشروعاً بديلاً على التراث الشيعي في هذه المسألة.

والثانية بالضرورة، وهي دولة السلاجقة التي نشأت طَرَفية، قبل أن تجتاح المركز وتحمل هويته، ومن ثمّ تتبنى فكره، وإن بالقليل من التمايز عن الأتراك وبني بويه.

وكان ما يجمع بين الدولتين الفاطمية والسلجوقية، على الاختلاف الكبير في الرؤية الفكروية والسياسية، أنّ كلتاهما أعادت إحياء حركة الجهاد التي تراجعت منذ حملة المعتصم الشهيرة على عموريّة. فقد كانت تلك مجرّد عملية لا تختلف كثيراً عن «الصوائف» الأموية، ولكن صداها كان واسعاً يوازي حجم الانكفاء العسكري أمام البيزنطيين. وكان الجنود الأتراك الذين استعان بهم الخليفة العباسي، مادة النصر، ولكنهم حوّلوا وجهة السيوف إلى الداخل، ولم تكن لهم جولة بعدها ضد الدولة البيزنطية التي استراحت من التهديدات الإسلامية، ووجدت سبيلاً، برغم الشيخوخة، إلى الخروج من الانطواء وتحويل خطّتها من الدفاع إلى الهجوم.

لم يقتنع السلاجقة بأن يكون لهم مثل حظ أسلافهم، في الإنزواء وراء الخلافة التي خَبا بريقها وتداعت هيبتها، وهم الذين نموا خارج مظلتها في الأساس. والإسلام الذي لم يعد حديث العهد في نفوسهم، كان أكثر حضوراً فيهم، وكانوا بالتالي أكثر حماسة للتوسع تحت رايته، من غير أن تجذبهم عاصمة الخلافة للإقامة فيها شأن «المتغلّبين» من قبل. فقد «بقي حكمهم في العراق صورة بلا معنى» كما يقول مؤرّخ من القرن الثالث عشر الميلادي[1]، تاركين الحكم فيه وما حوله للأتابكة[2]. وإذا كان الشرق بتعقيداته، لم يستهوِ «السلاطين» السلاجقة، فإنّهم لم يكفوا عن التطلع نحو الغرب، وإحياء الصراع مع البيزنطيين، ذلك الذي مضى زمن على ركوده. فقد تصدّى السلاجقة بشجاعة لهذا الدور، وبالكثير من المغامرة، الأمر الذي جعل «صورتهم» تكتسب «معناها» الذي كان غائباً عن مركز الخلافة. فكانت معركة «ملاذكرد»

(1) صدر الدين الحسيني، زبدة التواريخ (أخبار الأمراء والملوك السلجوقية)، ص 316.
(2) المكان نفسه.

(463 هـ) التي أحرز فيها السلطان ألب أرسلان، انتصاره الباهر على الأمبراطور البيزنطي (ديوجنيس رومانوس)، حيث وقع الأخير أسيراً في قبضة السلطان. وهي مَعركة ترتّبت عليها أحداث كبيرة، تعدّت انعكاساتها الدولة البيزنطية، إلى الغرب الأوروبي الذي تذرّع بها لإثارة الغرائز العدائية المترسبة ضدّ الشرق الإسلامي، ممهّداً ذلك للموجات الصليبية المعروفة.

ومن هنا تكتسب «ملاذكرد» أهميتها الكبرى، بعد انكفاء طويل للقوى الإسلامية وانحرافها عن الجهاد إلى الصراع الداخلي، الأمر الذي شجع البيزنطيين على التوغّل في بلدان الخلافة حتى بيت المقدس. وكان الفاطميون قد سبقوا السلاجقة إلى هذا الدور، بناءً على بواعث ومعطيات تتعدّى السلطة إلى الخلافة بصورتها المتكاملة. وقد وجد الخليفة الفاطمي الرابع (المعز لدين الله) في إحياء الجهاد ضدّ البيزنطيين، بعد تقاعس الخلافة العباسية عن القيام به، السبيل إلى دفع مشروعه، مختصراً هدفه في السيطرة على مصر، بالدفاع عن الشام وحماية ثغورها من الخطر البيزنطي[1]. وجسّد هذا المعنى قائده «جوهر»، في بيان أعلنه بعد دخوله الفسطاط، بأنه جاء لإنقاذ مصر من ظلم الولاة والحكام، وإقامة دولة منافسة للعباسيين «وتقف في وجه مطامع الروم وسواهم»[2].

وهكذا فإنّ إحياء الجهاد ضدّ القوى التقليدية المعادية للشرق الإسلامي، ممثلة بالبيزنطيين، كان رائدها الفاطميون الذين سارعوا بعد عام (359 هـ) على سقوط مصر، إلى التوغّل في الشام، تنفيذاً للمشروع الذي اختمر في عهد المعزّ. ولكن قيام دولة السجلاقة، وهي على مذهب الخلافة، وقضاءها على نفوذ بني بويه الذين تجاهلوا المشروع الفاطمي ورفضوا الانضواء فيه، حالا دون التنسيق بين القوّتين الشيعيّتين، وهما على اختلاف في الرؤية والمصلحة، وأدّى إلى انكفاء هذا المشروع وتعثّره في الشام التي مالت إلى الخلافة العباسية وتعاطفت مع السلاجقة الممسكين بزمام الأمر فيها.

وكان فشل الفاطميين في الشام، ضربة لمشروعهم الذي تلاشى أو كاد

---

(1) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 4، ص 72.

(2) حسن إبراهيم حسن وطه شرف، المعز لدين الله، ص 85.

أمام ضغط القرامطة وثورات القبائل العربية، ذلك الذي دفع بهم إلى جنوبها، مما انعكس على دولتهم التي أصبح القرار حينذاك فيها لوزراء من أصل أرمني، لم يكن بين هواجسهم محل لمثل هذا المشروع. أما اليقظة التي كان سببها السلاجقة، ربما عن غير تخطيط منهم، فكانت مجرّد مغامرة جازف بركوبها السلطان الشجاع ألب أرسلان الذي سرعان ما عاد إلى بلاده بعد تحقيق النصر في «ملاذكرد»، حيث صرفه الاهتمام بمشروعه الشرقي الهادف إلى فتح الصين[1]، عن متابعة الدور السلجوقي في مواجهة المتغيرات «الغربية» التي كانت معركته المظفرة أحد أسبابها.

ولم يمرّ عامان، حتى توفي ألب أرسلان، تاركاً السلطنة لابنه «ملكشاه»، وموصياً بنصيب منها لأخيه «قاورد»، مما أدّى إلى خلافات بين أبناء الأسرة الحاكمة وإلى اضطرابات في أرجائها، تركت شرخاً كبيراً في جسم السلطنة. وعلى الرغم من هزيمة عم السلطان المنافس لملكشاه، وما بذله الوزير نظام الملك من جهود للإبقاء على وحدة الدولة السلجوقية، فإنّ هذه الأخيرة لم تعد في منأى عن الانقسام الذي هبّت رياحه، لتصيب علاقة السلطان بوزيره، وهو أول «الأتابكة» كما لقبه ملكشاه[2]، مثلما كان السلاجقة أوائل السلاطين الذين حملوا هذا اللقب، ممن تولوا الأمر في ظل الدولة العباسية. وبناءً على هذا الواقع، تراجعت الدولة السلجوقية بعد ملكشاه، وتحوّلت «اليقظة» التي انبعثت، ربما بالمصادفة في عهد السلطان السابق إلى سبات، كانت سببه هذه الدولة أيضاً، في ابتعادها عن ساحة المواجهة مع البيزنطيين، تاركةً الثغور الشامية، المكشوفة على الخطر، إلى ولاتها الذين غرقوا في صراعاتهم الداخلية.

- 2 -

كانت قد اكتملت الخطّة الأوروبية لغزو المشرق تحت راية الصليب، وتدافع المتطوعون في الحملة الأولى نحو الشام، وكان شرط الأمبراطور البيزنطي حين اقتربوا من عاصمته، أن تكون أنطاكية ثمن «العبور إلى بلاد

(1) البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص 45.

(2) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 5، ص 110.

الإسلام»[1]. ولندع ابن الأثير، وهو مؤرخ متعاطف مع السلاجقة، يتحدّث عن المواجهة الأولى لهؤلاء مع الصليبيين في قونية: «فلمّا وصلوا اليها لقيهم قلج أرسلان في جموعه ومنعهم، فقاتلوه فهزموه في رجب سنة تسعين (وأربعمائة) واجتازوا في بلاده.. وخرجوا إلى انطاكية فحاصروها... وظهر من شجاعة (صاحبها) «ياغي سيان» وجودة رأيه وحزمه... فهلك أكثر الفرنج.. فلما طال مقام الفرنج على أنطاكية، راسلوا أحد المستحفظين للأبراج... وبذلوا له مالاً وإقطاعاً، وكان يتولى حفظ برج يلي الوادي... فلما تقرر بينهم وبين هذا الملعون... جاؤوا إلى الشباك ففتحوه ودخلوا منه، وصعد جماعة كثيرة بالحبال، فلما زادت عدّتهم على خمسمائة ضربوا البوق، وذلك عند السحر، وقد تعب الناس من كثرة السهر والحراسة، فاستيقظ ياغي سيان، فسأل عن الحال، فقيل إنّ هذا البوق من القلعة، ولا شك أنها مُلكت، ولم يكن من القلعة وإنما كان من ذلك البرج، فدخله الرعب وفتح باب البلد وخرج هارباً في ثلاثين غلاماً على وجهه... فرأى نفسه وقد قطع عدة فراسخ... فندم كيف خلص سالماً، ولم يقاتل حتى يزيلهم عن البلد أو يُقتل»[2].

ولم ينفع ندم ياغي سيان، فقد سقطت أنطاكية، وهي بوابة الشام التي ما كانت تُفتح لو أخذ حاكمها بالخيار الآخر الذي تخاذل عن اللجوء إليه. وكان سقوطها قد قلب موازين القوى لمصلحة الصليبيين، فتقدموا بثقة أكبر إلى معرّة النعمان، متعمّدين إحداث مجزرة فيها[3]، للنيل من معنويات المدن الأخرى في الشام. فانهارت المقاومة، وتوغّل الصليبيون بسهولة لم تخالجهم من قبل، حتى بيت المقدس التي تصدّت قليلاً قبل استسلامها، دون تدخّل من أتابكة السلاجقة، بينما تخاذل الفاطميون بدورهم، وجاء تحرّكهم في غير الوقت المناسب[4].

وهكذا تمّت السيطرة الصليبية على الساحل الشامي وبعض تخومه، بما

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 10، ص 273.
(2) المصدر نفسه، ج 10، ص 274 ـ 275.
(3) المصدر نفسه، ج 10، ص 278.
(4) المصدر نفسه، ج 10، ص 286، 364، 365.

في ذلك الرُها وبيت المقدس، وحالت خلافاتهم دون التوغل في الجيوب الداخلية، أكثر مما حالت دونه قوة الأتابكة الذين صرفهم التقاتل على النفوذ، وابتعدت بينهم المسافة، بعدها ما بينهم وبين الصليبيين، وربما أكثر في بعض الأحيان. وقد وصف أبو المحاسن الأتابكي، صاحب حلب (رضوان) بأنه «قبيح السيرة ليّس في قلبه رأفة ولا شفقة على المسلمين، وكانت الفرنج تغاور وتسبي وتأخذ من باب حلب ولا يخرج إليهم»[1]. وحاولت الخلافة تحت ضغط المسلمين في بغداد، القيام بعمل ما ضدّ الإغارات الصليبية على مدن الشام، داعيةً السلطان محمد (السلجوقي) إلى الجهاد، فعهد الأخير بهذه المهمة إلى أتابك الموصل (مودود) الذي حاصر الرُها، ثم انصرف عنها بعد وقت قصير[2].

ولقد أظهرت مهمة مودود مدى التمزّق الذي تعانيه الجبهة الشامية، فقد «أغلق الملك رضوان أبواب حلب ولم يجتمع بالعساكر السلطانية» حسب رواية ابن الأثير[3]، كما استنكف عن المضي معها طغتكين صاحب دمشق الذي ارتاب ـ فيما تقول الرواية نفسها ـ بنوايا قائدها، «فخاف أن تؤخذ منه دمشق، فشرع في مهادنة الفرنج سرّاً... وتفرّقت العساكر»[4]. وبذلك فشلت الحملة السلجوقية في تحقيق أهدافها، بعد إرفضاض الحلفاء الأتابكة عن مودود، فعاد الأخير إلى الموصل، وانزوى كل من أتابك حلب ودمشق وراء مخاوفه التي كان مصدرها السلاجقة أكثر من الصليبيين.

ولم يعد ممكناً في ظلّ العلاقة الواهيّة بين الأطراف المعوّل عليها في محاربة الصليبيين، تغيير الصورة التي بدت حينذاك قاتمة على الجبهة الشامية، حيث تعزّز الموقف الصليبي وازداد تماسكاً، بينما انصرف الأتابكة الذين شكّلوا حالة فريدة في وضعهم السياسي، بالمقارنة مع الكيانات السابقة التابعة للخلافة العباسية، إلى ترسيخ الانقسام الذي لم تنج منه القوة المهيمنة عليها، فانقسمت بدورها إلى ما يسمى بسلاجقة فارس وسلاجقة الروم، ولم تلبث

(1) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 5، ص 205.
(2) ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 486.
(3) المصدر نفسه، ج 10، ص 487.
(4) المصدر نفسه، ج 10، ص 987.

دمشق أن عانت في سنة سبع وخمسمائة حصار الصليبيين وهجماتهم المتكررة، فاستنجد صاحبها بأتابك الموصل (مودود) الذي سارع على رأس حملة إلى الشام، حيث اتفق الاثنان على قتال الملك بلدوين، فجرت معركة عند طبرية هُزم فيها الملك وحلفاؤه من طرابلس وأنطاكية. وفي الوقت نفسه تحرّكت قوات فاطمية من عسقلان، مستغلة غياب الملك الصليبي عن بيت المقدس، وتقدمت حتى أسوار الأخيرة، ولكن هذه المحاولة لم يُكتب لها النجاح[1].

كانت عملية عسقلان في الواقع مجرّد تحرّك فردي، يندرج في خطة أقرب إلى الدفاع منها إلى الهجوم، ذلك أن أي خطة للتنسيق بين الأطراف الإسلامية لم تكن واردة في ذلك الوقت، نتيجة للصعوبات الداخلية التي أعاقت قيام جبهة واحدة، كان مستحيلاً الوصول اليها حتى بين السلاجقة والأتابكة. وما حدث في دمشق بعد معركة طبرية أبلغ تعبير عن الوضع المأساوي الذي كان يلفّ حينذاك جبهة الشام، فقد عرّج مودود بعد المعركة على دمشق، تاركاً لجنوده فرصة من الراحة قبل استئناف الغزو في الربيع، حتى إذا قصد المسجد للصلاة في يوم الجمعة، ومعه طغتكين، وثب عليه رجل، موجّهاً إليه طعنات قضت عليه[2]. وبذلك انطوت مرحلة قاتمة من تاريخ الشام، لم تعدم قليلاً من ضوء أشاعه الأتابك مودود، في محاولاته التي اتّسمت بشيء من الجدية في مقاومة الصليبيين. وقد لا يكون طغتكين بعيداً عن التهمة في مؤامرة اغتياله، وإن ألقى ابن الأثير بوزرها على «الباطنية»[3]، دون أن يجزم بذلك المؤرخ أبو شامة[4]، بينما ظلّ منفّذها مجهولاً عند أبي المحاسن[5]. فما زال أتابك دمشق يساوره القلق من صاحب الموصل متوجساً الخطر من نفوذه المتنامي، حتى ليصدق فيه قول أحد المؤرخين، بوصفه الحليف «غير الوفي»[6] لمودود الذي سطع نجمه في مواجهة الاحتلال الصليبي.

---

(1) Grousset, Histoire des croisades I, p 274.

(2) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 5، ص 207.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 1، ص 496، 497.

(4) أبو شامة، كتاب الروضتين، ج 10، ص 69.

(5) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 5، ص 207.

(6) سعيد عاشور، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، ص 256.

- 3 -

دائماً الموصل. . . الظهير الأكثر يقظة من الموقع الأمامي، تختزن رجالات مهيئين لمهمة تقاعست عنها الشام «وأصحابها» العازفين عن الجهاد. ومرة أخرى يخرج من حاضرة الجزيرة، البديل الذي لم يتح لمودود أن يكونه، ممهّداً لحالة جديدة، أشبه ما تكون بالانتفاضة في تلك المرحلة الصعبة. . كان ذلك عماد الدين زنكي الذي أعطى لدور الأتابكة صورة مضيئة، تختلف عن تلك التي رافقت ظهورهم في الشام.وكان السلطان محمد شاه السلجوقي، قد «أقطع الموصل والجزيرة لآقا سنقر البرسقي، وأمره بتقديم عماد الدين الزنكي» كما يقول أبو المحاسن[1]. ويضيف أبو شامة: «سار البرسقي إلى الرها. . . فحصرها وقاتل من بها من الفرنج والأرمن. . . وضاقت الحيرة على العسكر، فرحل إلى سميساط وهي أيضاً للفرنج، فأخرب بلدها وبلد سروج وعاد إلى شيختان، فأخرب ما فيه للفرنج، وأبلى زنكي في هذه المواقف كلها بلاءً حسناً، ثم عادت العساكر تتحدث عما فعله، وعاد البرسقي إلى بغداد، وأقام زنكي بالموصل مع الملك مسعود. . . وقد علا قدره وظهر اسمه»[2].

وما لبثت الموصل أن آلت إلى زنكي بعد وفاة البرسقي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة، وبدا صاحبها الجديد على عجلة من أمره لتنفيذ مشروعه الرامي إلى تحرير البلاد الاسلامية من الاحتلال الصليبي. فاستهلّ عملياته بالسيطرة على جزيرة ابن عمر، ومضى إلى حرّان ففتحها، ثم عبر الفرات إلى حلب وأخضع حصوناً مهمة للصليبيين[3]، متوّجاً عملياته الظافرة بتحرير الرها (539 هـ)[4]، قبل أن يغتاله أحد رجاله وهو يحاصر قلعة جَعْبَر بعد عامين من سقوط الإمارة الصليبية المنيعة[5].

انطلقت شرارة الجهاد إذاً من الموصل، باعثةً تلك اليقظة الإسلامية التي

(1) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 5، ص 207.
(2) أبو شامة، كتاب الروضتين، ج 1، ص 65.
(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 77 ـ 78.
(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 94 وما بعدها.
(5) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 110 ـ 111. أبو شامة، كتاب الروضتين، ج 1، ص 107.

أخذت تتسع دائرتها لتعمّ الشام، مركز المواجهة الفعلية مع الصليبيين. وإذا كانت تجلياتها قد بدأت مع الأمير مودود، فإنّ الأتابك الشجاع (زنكي) اختصر الطريق إلى الهدف، ولم يشأ التحالف مع الأتابكة المحيطين به كما فعل سلفه، بل اعتمد على قوته الذاتية، مخترقاً الجبهة الصليبية ومُحدثاً فيها ثغرة كبيرة، بقطع تلك الذراع الممتدة إلى داخل الجزيرة، حتى إذا تمّ له ذلك لم يُسقط الأتابكة المتخاذلين من خطته، فكان الالتفاف من الغرب، تمهيداً للقضاء عليهم وتوحيد الشام مع الجزيرة في جبهة واحدة. فقد حاصر دمشق مرتين سنة أربع وثلاثين وخمسمائة، وكانت على وشك السقوط حين تراجع عنها، مقابل تخلّي صاحبها عن حمص وبعلبك[1]، حيث عيّن على الأخيرة نجم الدين أيوب[2]، ومعه تبدأ العلاقة بين البيت الزنكي والبيت الأيوبي والتي استمرت في عهد ابنه وخليفته نور الدين محمود.

تولّى نور الدين الحكم بعد مقتل أبيه، واتخذ مقرّه في حلب، وكان أول ما قام به، القضاء على عصيان أهل الرها بتحريض من الملك الصليبي جوسلين[3]. فتبوّأ الدور الذي سار فيه سلفه، مع شمولية أوضح في الوعي السياسي، يستوعب الآمال التي انعقدت عليه.لذلك عمل مذ آلت القيادة إليه على المضي في توحيد الجبهة الإسلامية، مدركاً الأهمية التي تمثّلها دمشق في نسيج هذه الوحدة المنشودة. ولم يلبث أن دخل الصليبيون في السباق على احتلال المدينة، للتعويض عن الخسارة التي حلّت بهم بعد سقوط الرها وإخضاع نور الدين لعدد من حصونهم[4]. فقد روى ابن الأثير أن ملك الألمان قدم «في خلق كثير وجمع عظيم من الفرنج (543 هـ)... فلما وصل إلى الشام قصده من بها من الفرنج... وامتثلوا أمره ونهيه، فأمرهم بالمسير معه إلى دمشق ليحصرها ويملكها بزعمه، فساروا معه ونازلوها وحاصروها»[5].

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 73.
(2) أبو شامة، كتاب الروضتين، ج 1، ص 124.
(3) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 114. ابن العديم، زبدة الحلب من تاريخ حلب، ج 2، ص 290.
(4) ابن العديم، زبدة الحلب، ج 2، ص 291.
(5) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 129.

ولما اشتدّ خطرهم، استنجد صاحبها بسيف الدين غازي صاحب الموصل الذي اصطحب أخاه نور الدين ونزل معه في حمص، وأرسل «إلى الفرنج يتهددهم إن لم يرحلوا عن البلد، فكفّ الفرنج عن القتال خوفاً من كثرة الجراح» حسب المؤرخ نفسه[1]. ولمّا رحل الصليبيون عن دمشق، اتّجه نور الدين إلى بعلبك، قاصداً طرابلس، فتخلى له صاحبها عن أحد الحصون مقابل التراجع عن محاصرة المدينة[2]، وعاد بعد ذلك إلى حلب، ليواجه بعد قليل حملة للصليبيين استهدفت محيطها، فأوقع بهم هزيمة قاسية[3].

وهكذا دأب نور الدين على مقارعة الصليبيين في الشام، مستهدفاً حصونهم، واحداً بعد آخر، وهدفه المرحلي حينذاك السيطرة على دمشق، وهي ما انفكّت تخالج آمال الصليبيين، ويعملون بدورهم على أن يكون لهم السبق في احتلالها. وتبدو أهمية دمشق بالنسبة للطرفين، في قول أبي شامة: «كان أبغض الأشياء إلى الفرنج، أن يملك نور الدين دمشق، لأنه كان يأخذ حصونهم ومعاقلهم وليست له دمشق، فكيف إذا أخذها وقوي بها»[4]. وفي تلك الأثناء، وبعد أن استولى الصليبيون على عسقلان، «طمعوا في دمشق» كما يقول ابن الأثير، فرأى نور الدين أنه في احتلالهم لهذه المدينة «لا يبقى حينئذٍ للمسلمين بالشام مقام» حسب المؤرخ نفسه[5]. ولما استنكف صاحبها عن الامتثال لدعوته بتسليم دمشق، وفاوض الصليبيين للتحالف معهم ضد نور الدين، تقدّم الأخير لاحتلالها الذي ساعد عليه ثورة قامت في المدينة[6]، فسبقه إليها قائده الأيوبي أسد الدين شيركوه الذي كان له برأي أبي شامة اليد الطولى في فتحها[7].

وهكذا برز حضور الأيوبيين في المشروع الزنكي، بعد إقطاع أسد الدين

---

(1) المصدر نفسه، ج 11، ص 131.

(2) ابن العديم، زبدة الحلب، ج 2، ص 292.

(3) المصدر نفسه.

(4) كتاب الروضتين، ج 2، ص 237.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 197.

(6) المصدر نفسه، ج 11، ص 198.

(7) تمّ سنة 549 هـ. أبو شامة، كتاب الروضتين، ج 2، ص 239.

الرحبة[1]، مكافأة له على دوره في فتح الحاضرة الشامية كما وُلّي أخوه نجم الدين على بعلبك[2]، وصلاح الدين ابن الأخير، على الديوان في دمشق[3]. وبذلك أصبح لبني أيوب الشأن الكبير في دولة نور الدين، فسطع نجمهم في الإدارة والجيش، واعتمد عليهم الأخير في المهمات الصعبة. وفيما أخلص الأول له حتى النهاية، وشاب ارتياب موقف الثاني في أواخر أيامه، وجد الثالث نفسه على مفترق، لم يشأ بعد الوصول اليه، أن يهمل الفرصة التي سنحت له، فتربّص بها وأخذ في تأسيس «ملك» على تراث سيده وفي سياق مشروعه الذي ربما فقد بعض وهجه معه، فمال به إلى شيء من المساومة لم تكن من أسلوب نور الدين ونهجه، أو من طبيعة المرحلة التي انعكست عليها شخصية الأخير بحزمه وصدقيته في الجهاد.

- 4 -

كانت مخاوف الصليبيين من استيلاء نور الدين على دمشق في محلّها، بعد احتكاكهم بالزنكيين في الجزيرة واصطدامهم بالمشروع الذي تبلور بعد سقوط الرها، متجاوزة أبعاده الشام إلى مصر، تنفيذاً للمرحلة الثانية في خطة نور الدين، الهادفة إلى استعادة بيت المقدس وإخراج الصليبيين من المنطقة. وكانت الدولة الفاطمية في ذلك الوقت تعاني «آلام الموت البطيء» كما يقول مؤرخ معاصر[4]، بعد أن عصفت بها رياح الانقسام واضطربت أحوالها الإقتصادية وزالت هيبة الخلافة فيها، فيما الوزارة توارثها الأرمن واحداً بعد آخر، دون أن تكون لأي منهم سياسة خارجية واضحة إزاء المتغيرات من حولهم. ولقد تنبّه الصليبيون لخطة نور الدين، فدخلوا مرة أخرى في السباق معه، حين أشار بعض فرسانهم على ملك القدس (عموري) بغزوها، مستغلاً ضعف الحكم الفاطمي[5].

ولما سار الملك الصليبي إلى مصر، كان الانقسام على أشده فيها بين

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه، ج 2، ص 250.

(3) المصدر نفسه، ج 2، ص 251.

(4) سعيد عاشور، مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك، ص 11.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 335.

اثنين من رجالات الخليفة الأخير (العاضد)، وهما: شاور وضرغام، فقاوم الأخير الحملة الصليبية، بينما سار الأول إلى الشام مستنجداً بنور الدين[1]. فجاء أسد الدين شيركوه ـ رجل بني أيوب ـ ومعه صلاح الدين على رأس حملة إلى مصر، حالت دون سيطرة الصليبيين عليها، ولكنها تراجعت إلى الشام، بعد الاتفاق مع هؤلاء على الانسحاب. ولعل نور الدين، لم يشأ التسرّع في خطته للإستيلاء على مصر التي كان الحكم الفاطمي فيها يعيش أيامه الأخيرة، مؤثراً إكساب عمليته شيئاً من الشرعية بالنسبة إلى أهلها، حتى لا يستثير دخوله القسري مشاعرهم، وهم على غير مذهبه. وانتظر الفرصة التي حسب لها بدقة، وقد جاءته بالفعل، حين «أرسل الخليفة العاضد إلى نور الدين يستغيث به، «ويعرّفه ضعف المسلمين عن دفع الفرنج» كما يقول ابن الأثير[2]. فاستدعى شيركوه وعهد إليه القيام بحملة جديدة لصدّ الهجوم الصليبي عن مصر، وقد ضمت عدداً من كبار قادته، كان بينهم أيضاً صلاح الدين الذي قيل إنه لم يتحمّس هذه المرة للانضواء في الحملة، وخرج معها «على كره منه»[3].

سار شيركوه إلى مصر (564 هـ)، ولما اقترب منها غادرها الصليبيون، منكفئين مرة أخرى على الفشل، في اتخاذ هذه البلاد قاعدة يتعزّز بها نفوذهم في الشام، ويتحصّن في مواجهة الخطر الزنكي الذي أخذ يقضّ مضاجعهم فيها. وما لبث شيركوه أن دخل القاهرة، «فخلع عليه» العاضد، و«فرح به أهل مصر»[4]، الأمر الذي جعل مهمته على جانب من السهولة، لاسيما وأن القائد الأيوبي لم يكن بطبعه يميل إلى العنف، فساعدته مرونته على كسب ثقة الخليفة، وعدم إثارة المشاعر الشعبية، فضلاً عن احتواء قيادات ليست واضحة الولاء نحوه. ولذلك نهى صلاح الدين عن قتل شاور للارتياب بأمره، غير أنّ الأول صمّم على اغتياله وأرسل برأسه إلى الخليفة[5]، واضعاً عمه أمام أمر

(1) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 7، ص 238.
(2) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 336 ـ 337.
(3) المصدر نفسه، ج 11، ص 338.
(4) المصدر نفسه، ج 11، ص 339.
(5) المكان نفسه نفسه، ج 11، ص 339 ـ 340.

واقع. وإذ يبدو أن صلاح الدين، كانت له حساباته المبكرة، بعد السيطرة الزنكية على مصر، من خلال محاولته التقرّب، ربما بعيداً عن عمه، إلى الخليفة، بما يحمله ذلك من تجليات العلاقة مع نور الدين الذي فقد بعد نحو عام قائده المخلص شيركوه، وبات أمام قائد لم يكن أثبت بعد صدقية ولائه للبيت الزنكي. وهكذا وجد صلاح الدين نفسه، والحظّ إلى جانبه منذ بداية الطريق، أمام فرصة قلّما أُتيحت لأحد سواه بمثل هذه السهولة، محققاً من الأهداف الكبيرة، ما لم يجل كثيرها في خاطره من قبل.

- 5 -

يروي ابن الأثير في سياق الحديث عن حملة مصر التي انضمّ إليها صلاح الدين «على كره منه»، مستشهداً بالآية الكريمة ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرّ لكم﴾، إنّ نور الدين أحبّ «مسير صلاح الدين وفيه ذهاب بيته، وكره صلاح الدين المسير وفيه سعادته وملكه»[1]، ولا شك أنّ غياب شيركوه المفاجئ، وضع صلاح الدين أمام خيار لم يكن في حسابه من قبل، دافعاً به إلى الانتقال من الصف الثالث في القيادة إلى المقدمة، فبادر إلى التحرك السريع، والإمساك بزمام الأمور على أنقاض دولة الفاطميين، بعد أن آلت اليه زعامة الأسرة الأيوبية. ولم يكن أمام نور الدين سوى الموافقة المرحلية على الأقل، لما يربط هذه الأسرة من علاقة وثيقة بالبيت الزنكي، فضلاً عن الحاجة اليها لمتابعة المهمة في مصر، واجداً ربما الضمانة في وجود نجم الدين، وهو المعروف بإخلاصه لهذا البيت، إلى جانب ابنه في القاهرة.

على أن ما حدث من تطورات، جاءت استجابة للموقف الذي فرض بدوره قرارات سريعة، أيقظ في نفس نور الدين، الشكوك نحو قائده وما يخطّط له لمصادرة الإنجاز الكبير، باتخاذه خطوات مهمة دون استشارة صاحب الأمر. ولم يكن ما أثار الزنكي أن يبادر صلاح الدين إلى التخلّص من العاضد و«أشياعه»، مستعيناً بالفقهاء الذين أفتوه، حسب قول أبي المحاسن[2]، ولكن ما

---

(1) ابن الأثير، ج 11، ص 338.

(2) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 5، ص 343.

أقلقه، هو تجاوز القائد الأيوبي له، واتصاله المباشر بالخليفة العباسي، وإعلامه بـ «الدعاء له» في القاهرة[1]. وإذا كان هذا الأمر ما يبتغيه نور الدين، فإن قائده استخدم هذه المسألة لكسب الوقت، دون أن يقدم فعلاً على إلغاء الخلافة الفاطمية، الأمر الذي أدّى إلى تلك الأزمة أو «الوحشة» بين الرجلين[2]. ومرّت سنوات ثلاث، لم تحسم خلالها «الخطبة»، مسوّغاً صلاح الدين ذلك «بالخوف من قيام أهل الديار المصرية عليه، لميلهم إلى العلويين» حسب رواية ابن الأثير[3]. ولكن السبب الحقيقي - كما أورده المؤرخ نفسه - «أنه (صلاح الدين) كان يكره قطع الخطبة لهم (أي الفاطميين) ويريد بقاءهم خوفاً من نور الدين، فإنه كان يخافه أن يدخل إلى الديار المصرية ويأخذها منه، فكان يريد أن يكون العاضد معه، حتى إذا قصده نور الدين امتنع به وبأهل مصر»[4].

وهكذا بدت ملامح الانفصال عن الشام، وبدا أن صلاح الدين يتّجه إلى الاستقلال بمصر، واعتبارها «إقطاعاً» للأيوبيين، مقابل ما أدّوه من خدمات للبيت الزنكي، شأن الإقطاعات السابقة التي نالها أصحابها نتيجة لذلك في إطار الخلافة العباسية. فلم يعد خافياً هذا الأمر على نور الدين، كما أنه بات موضع التداول لدى الأسرة الأيوبية المحيطة بقائدها في مصر. وعلى الرغم من رضوخ صلاح الدين أخيراً، وإلغائه الخلافة الفاطمية عشية وفاة العاضد[5]، فإن «الوحشة» كانت قد بلغت مداها بين الاثنين، ولم يعد ممكناً ترميم العلاقة بينهما، وإزالة ما يكنّه نور الدين من حقد على قائده المتمرد. ومرّ عام على سقوط الخلافة الفاطمية، كان التربّص لدى الزنكي، وكذلك الحذر من جانب الأيوبي، العنوانين البارزين له. ولعل ما زاد الموقف تعقيداً، محاولة صلاح الدين اقتحام الميدان نفسه الذي تألّق فيه الزنكيون، ومنافسة نور الدين في «الجهاد» ضد الصليبيين، حين خرج الأول من القاهرة (صفر من سنة سبع وستين وخمسمائة) إلى الشام، وحاصر حصن الشوبك. فاستفزّت

---

(1) المصدر نفسه.
(2) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 371.
(3) المصدر نفسه، ج 11، ص 368.
(4) المكان نفسه.
(5) المصدر نفسه، ج 11، ص 369.

هذه الخطة التي لم يُستشر فيها نور الدين أيضاً الأخير ودفعته إلى الخروج من دمشق، غازياً الصليبيين في هذه الجهات. ومرة أخرى يأخذ الحِذر بصلاح الدين، فيعود إلى مصر، ممسكاً عن الحصار الذي كاد يسفر عن سقوط الحصن، بعد أن قيل له ـ حسب روايتي ابن الأثير وأبي المحاسن ـ «إن دخل نور الدين بلاد الفرنج وهم على هذه الحال، أنت من جانب ونور الدين من جانب، ملكها، ومتى زال الفرنج من الطريق وأخذ ملكهم، لم يبق بديار مصر مقام مع نور الدين، وإن جاء نور الدين وأنت ها هنا، فلا بدّ لك من الإجتماع به، وحينئذٍ يكون هو المتحكّم فيك بما شاء، إن شاء تركك وإن شاء عزلك، فقد لا تقدر على الامتناع عليه، والمصلحة الرجوع إلى مصر»[1].

ولعل صلاح الدين في إعلانه الحرب على الصليبيين، وهم خارج هواجسه الملحة في ذلك الوقت، لم يهدف من ورائه سوى إحراج نور الدين بالتحرّك في ساحة نفوذه، بما يشبه الحرب الوقائية على قاعدة أنّ أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم، متفادياً في خطته مواجهة الخصم بصورة مباشرة، دون أن تكون هذه الخطة واضحة ضد العدو (الصليبيون). وعلى عكسَ ذلك، كان ما يزال حريصاً على وجود هؤلاء، حاجزاً بينه وبين نور الدين، بمثل حرصه السابق على التمهّل في إلغاء الخلافة الفاطمية، وفي كلتا الحالتين كان يخدم قضيته الخاصة التي كان محورها مصر، متحصناً فيها ومتيقظاً لأي خطر زنكي أو صليبي على السواء.

وكان يجد التسويغ دائماً لمواقفه أمام نور الدين، متذرعاً «باختلال البلاد المصرية»، واكتشافه مؤامرة يدبّرها «العلويون» ضده[2]. ولكن نور الدين، وقد تجلى له مخطّط القائد الأيوبي، بما لا يدع مجالاً للشك، عزم على وضع حدّ لتمرده وعلى إخراجه من مصر بالقوة. فجمع صلاح الدين «أهله»، و«استشارهم» فيما ينبغي أن يتخذه من موقف لمواجهة نور الدين. وكان الصمت الذي عقد الألسن في تلك اللحظات، ينبئ بما في نفوسهم من تهيّب وقلق، لولا أن خرقه شاب، هو ابن أخيه[3]، تحمّس لركوب المغامرة مع

(1) المصدر نفسه، ج 11، ص 372، أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 6، ص 22.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 372. أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 6، ص 22.

(3) تقي الدين عمر.

عمه. وما لبث الآخرون أن خرجوا عن صمتهم أيضاً، دون أن تكون «ثورة» أبيه (نجم الدين) على القوم «وشتمهم»، وإيثار الزنكي على ابنه، فيما لو قامت الحرب بين الاثنين[1]، سوى الموقف المعلن للأب، متفادياً قطع الجسور كلها مع أتابك الشام القوي. فلم يكن نجم الدين أقل حماسة للدفاع عن المنجزات الأيوبية في مصر، ولكنه رأى في السياسة سلاحاً للمرحلة أكثر جدوى من الحرب، وكان ما أفصح عنه بمثابة رسالة إلى نور الدين، لتحويل أنظاره عن مصر. فما كاد يخلو إلى ابنه، حتى كان له موقف آخر، مسرّاً له ـ حسب رواية ابنِ الأثير ـ بأن نور الدين «إذا سمع عزمنا على منعه ومحاربته، جعلنا أهم الوجوه إليه، وحينئذٍ لا نقوى به، وأما الآن، إذا بلغه ما جرى وطاعتنا له تركنا واشتغل بغيرنا، والأقدار تعمل عملها، ووالله لو أراد نور الدين قصبة من قصب السكر، لقاتلته أنا عليها حتى أمنعه أو أُقتل»[2].

ويعلّق أبو المحاسن على ذلك بقوله: «كان هذا من أصوب الآراء وأحسنها»[3]، وهو ما رضخ له صلاح الدين، مقتنعاً بأن الوقت هو سلاحه في تلك المعركة، تاركاً الحرب ورقةً أخيرة في الصراع مع نور الدين. وحينذاك انصرف إلى الجبهة الداخلية، فقام بإصلاحات كان لها تأثيرها في تحسين الوضع الاقتصادي ونشر الرخاء في البلاد، كما عمل على تقوية الجيش وتعزيز قدرته القتالية[4]. ولعل نور الدين من جانبه أدرك مستوى القوة التي تمتع بها خصمه الأيوبي، فتباطأ في حسم العلاقة معه، آخذة به حينذاك جبهة المشرق، حيث قام باحتلال عدة حصون في آسية الصغرى، تابعة لعز الدين قلج أرسلان؛ مخطّطاً للقضاء على «مملكته»[5]، ومن ثمّ راسل الخليفة، طالباً تقليده البلاد التي بيده، ومنحه أرضاً في العراق[6]، فيما يبدو بأنها محاولة لاتخاذ محل السلاجقة في عاصمته، وتوفير فرص أفضل للقضاء على خصمه.

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 372.

(2) المصدر نفسه، ص 373.

(3) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 6، ص 23.

(4) المكان نفسه.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 391.

(6) المصدر نفسه، ج 11، ص 395.

على أنّ الوقت الذي دعا نجم الدين ابنه لخوض معركته فيه، سرعان ما تحالف ـ أي الوقت ـ مع الأيوبيين، ولم يمرّ سوى عام على تلك الحادثة، حتى توفي نور الدين (569 هـ)[1]، قبل الشروع في تنفيذ خطته، بإزاحة الدور السلجوقي في عاصمة الخلافة، والعودة من هذا الموقع إلى ضرب النفوذ الأيوبي في مصر. وبذلك يكون الوقت، وعلى مدى قصير، أفضل الحلفاء لصلاح الدين، فكان دائماً إلى جانبه، بدءاً من وفاة عمه شيركوه، إلى وفاة الخليفة الفاطمي التي سهّلت له السيطرة على مصر، وانتهاءً بوفاة الخصم الكبير نور الدين، ممهداً له التوسّع نحو الشام وإقامة دولة وُلدت في غمرة هذه المصادفات، ولم يكن لصلاح الدين سوى دور المراقب، المتربّص بالفرص فيها.

ـ 6 ـ

كان على صلاح الدين أن يبادر إلى التحرّك نحو الشام، مستغلاً الانقسام في البيت الزنكي بعد نور الدين، ولكن حالت دون ذلك مؤامرة قامت ضده في مصر، كان وراءها أنصار الخلافة الفاطمية، كما استهدفت شواطئ الإسكندرية، حملة قام بها النورمان في الوقت نفسه. ويربط عاشور بين هذه المؤامرة ومجيء النورمان، ربما بتنسيق مع ملك القدس الذي أخذ يحابي صلاح الدين[2]، ممهداً بدوره للانقضاض على مصر، بعد زجّ الأخير في مواجهة متشعبة مع أعدائه. ولكن هذه الخطّة لا تبدو مرتّبة على هذا القدر عند ابن الأثير[3] الذي يجعل المؤامرة «الشيعية»، سابقة على وفاة نور الدين، وكذلك محاولة الملك الصليبي التودّد إلى صلاح الدين، وهي موجهة في الأساس ضد العدو المشترك (نور الدين) بهدف إرباكه والضغط عليه.

تصدّت حامية الإسكندرية للنورمان وأرغمتهم على الانسحاب[4]، كما تمّ إحباط المؤامرة «الفاطمية»، فاطمأن صلاح الدين إلى الجبهة الداخلية وبدا

---

(1) ابن الأثير، ج 11، ص 402.

(2) سعيد عاشور، مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك، ص 30 ـ 32.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 399.

(4) المصدر نفسه، ص 403.

مستعداً لفتح الجبهة الصليبية. وكانت الفرصة مرة أخرى بانتظاره، حين حاصر الصليبيون بانياس، ولجأ القائد الذي أرسله صاحب دمشق (الملك الصالح) إلى «ملاطفتهم» كما يقول ابن الأثير، مهدّداً إياهم بالتحالف مع صاحب الموصل[1]. وإذ يكشف هذا الموقف عن الشرخ الذي كانت تعانيه الجبهة الإسلامية في المشرق، وجد صلاح الدين ـ وفقاً لرأي المؤرخ عاشور ـ في ذلك «سنداً قوياً للتدخل بحجة حماية وحدة المسلمين»[2]. وهو ما يتفق مع قول ابن الأثير، عن استنكار صلاح الدين لموقف الصالح وامرائه، «يقبح ما فعلوه ويبذل من نفسه قصد بلاد الفرنج ومقارعتهم. . . وكان قصده أن يصير له طريق إلى بلاد الشام ليتملك البلاد»[3].

وفي الواقع كان الصليبيون وصلاح الدين ممن أفاد من غياب نور الدين، الذي ما انفك يولي الأهمية القصوى لتحرير مدن وثغور الشام، دون التخلّي عن عزمه على استعادة مصر، المحطة الثانية في مشروعه الإحيائي للوحدة الإسلامية، ولذلك تتاح حرية الحركة للصليبيين بعد وفاته، وعودة صراع المدن، وهو الذي كان طابع المرحلة السلجوقية، إلى التفجّر، مع الفارق أن الموصل أخذت دور حلب في العداء لدمشق[4]، نتيجة للانقسام في الأسرة الزنكية وتهديد صاحب الأولى سيف الدين غازي، لابن أخيه (الملك الصالح) صاحب الأخيرة. وكانت هذه بدورها تفتقر إلى الوحدة، حيث أصبحت السلطة الفعلية فيها، موزّعة بين «الأمراء الشاميين»، وذلك على حساب الأتابك «الصغير» الذي وجد نفسه مع امرائه، بين خطرين كلاهما يستهدف نفوذه ويطمع فيه، وهما: الموصل ومصر، مما حدا به إزاء ذلك، إلى التحالف مع الصليبيين والتودّد لهم[5].

أما بالنسبة إلى المستفيد الآخر، وهو صلاح الدين، فقد رأى في تلك الحالة، فرصة جديدة تأتيه صاغرة، ولديه ما يسوّغ انتهازها للتحرك إلى الشام

---

(1) ابن الأثير، ج 11، ص 408.
(2) سعيد عاشور، مصر والشام في عصر الأمويين والمماليك، ص 33.
(3) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 408.
(4) المصدر نفسه، ج 11، ص 408.
(5) المكان نفسه، ج 11، ص 408.

تحت ستار الجهاد ضد الصليبيين، وفقاً لما ألمح إليه ابن الأثير في قوله السابق. ولعل السلطان الأيوبي الذي أقام حكمه في مصر، باسم نور الدين وتحت مظلته، لم يتردّد في تقديم نفسه كـ «وريث» له في الشام، بما يملكه من كفاءة ربما لا تحمل مضمون شخصية السلف، ولكنها تنطوي على كثير من صفاتها القيادية، دون أن يتمتع بالقليل منها الملك الصالح الذي وصفه أبو المحاسن بأنه «صبي لا يستقل بالأمر، ولا ينهض بأعباء الملك»[1]، أو الأمراء المتعثّرون في بداية الطريق. فبدا صلاح الدين من هذا المنظور، رجل المرحلة، القادر دون الآخرين على تحقيق مشروع سلفه، وتحويل آماله في الوحدة الإسلامية، أو الكثير منها، إلى حقيقة واقعة.

ولعل صلاح الدين في سرّه، تعجّب حينذاك كيف تتهيأ له الفرص، وينقاد له عنانها بمثل تلك السهولة، فيصبح مجيئه إلى الشام مطلباً شعبياً ورغبة لبعض القادة فيها، للخروج من حالة الانقسام وما يتبعها من تهديد صليبي. وهذا ما رواه ابن الأثير عن مراسلة أهل دمشق لصلاح الدين، واستدعائه «ليملكوه عليهم وكان كبيرهم في ذلك شمس الدين بن المقدم»[2]، كما توقف عنده أبو المحاسن قائلاً: «اختلفت الأحوال بالشام، وكاتب شمس الدين بن المقدم، صلاح الدين... فتجهّز في جيش كثيف... وقصد دمشق، مظهراً أنه يتولى مصالح الملك الصالح»[3]. كان ذلك في ربيع الآخر من سنة سبعين وخمسمائة للهجرة، حين نزل صلاح الدين في بصرى، وكان صاحبها ممن كتبوا إليه[4]، ومضى منها إلى دمشق التي استسلمت له والتفّ النّاس فيها حوله، ثمّ غادرها نحو الشمال، فاستولى على حمص وحماه وحاصر حلب، ولكنه عاد عنها بعد اتصال صاحبها بأمير طرابلس الصليبي (ريموند الثالث) الذي قام بهجوم على حمص. فانكفأ صلاح الدين إلى محاربته، بينما وصل الصليبيون قبل اقترابه من معسكرهم[5]، ولم يجدِ التحالف المصطنع بين

(1) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 6، ص 24.
(2) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 416.
(3) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 6، ص 24.
(4) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 416.
(5) المصدر نفسه، ج 11، ص 419.

الزنكيين للدفاع عن حلب، في الوقوف أمام القائد الأيوبي الذي استأنف الهجوم على المدينة وأوقع بالمدافعين هزيمة قاسية[1].

وبسقوط حلب، تهاوت المقاومة الزنكية في الشام التي أسلست قيادها إلى صلاح الدين، فتعزّز نفوذه بعد ضمّها إلى مصر، وبات سلطان المسلمين القوي ورجل المرحلة الذي انعقدت عليه الآمال بتحرير البلاد من الاحتلال الصليبي. جرى ذلك كله بمعزل عن الخلافة العباسية، فلم يكن من خيار أمامها سوى الرضوخ للنتائج التي يرسمها المنتصر، سواء من الأسرة الزنكية أو الأسرة الأيوبية، طالما أن كلاهما ينخرط في الدور الذي فقدت شروطه منذ وقت طويل. وإذا كانت العلاقة غامضة بين الخلافة ونور الدين، سوى ما ألمح ابن الأثير، بشأن «الخلعة» التي بعث بها الخليفة إليه بعد إزالة الخلافة الفاطمية[2]، فإن ذلك كان أشد غموضاً مع صلاح الدين الذي تجاهل الخلافة، من غير أن يكون للأخيرة رأي في حركته، أو يكون بدوره معنياً بموقفها منه، أو من «دولته» التي اكتسبت شرعيتها بالنسبة إلى بغداد، بناءً على إسقاط خلافة الفاطميين، أكثر مما استحقّتها على مقاومة الاحتلال الصليبي.

ولم تُشكّل دولة صلاح الدين سابقةً في إطار الخلافة العباسية، فقد ظهرت قبلها دولة السلاجقة التي اتسع مداها على مساحة كبيرة في هذا الإطار، ولكن الأولى تميّزت بقيامها في قلب الأحداث، وليس على أطرافها شأن الثانية، كما تميّزت - وإن لم تنطوِ على مشروع سياسي أو فكروي واضح - بنشوئها على أنقاض مشروع، كان الأول في طرح نفسه بديلاً في العمق لخلافةِ العباسيين، أعني به الخلافة الفاطمية.

- 7 -

وإذا كانت السلطة بنظر بعض المؤرخين، هي مشروع القائد الأيوبي، فإن الأخير، ومن دون التوقف عند حوافزه الخاصة وصدقية منطلقاته بالمقارنة مع سلفه نور الدين، كان رائد الوحدة السياسية الفعلية بين الشام ومصر، تلك التي فشل في تحقيقها الطولونيون والأخشيديون، كما حالت عوائق دون

(1) المصدر نفسه، ص 421 - 422. أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 6، ص 25 - 26.

(2) الكامل في التاريخ، ج 11، ص 437.

استكمال الفاطميين لها، فضلاً عن نور الدين، وهو صانعها الحقيقي، بعد أن خانه الوقت في سدّ الثغرة الأخيرة فيها. وبناءً على هذه الوحدة أصبح صلاح الدين أمام أولوية أساسية، وهي الجهاد ضد الصليبيين وفتح باب الحرب على نطاق واسع معهم.

وكان صلاح الدين، إضافةً إلى بعد نظره في السياسة وقدرته الفائقة على المناورة، قائداً عسكرياً، ينطوي على موهبة فذة وتجربة غنية. فقد أدرك أن ساحة الصراع مع الصليبيين، ليست محصورة بالشام فقط، وإنما كان عليه أن يكون على يقظة إزاء أطماعهم في مصر، التي ما انفكت هدفاً حيوياً لهم، لحماية مواقعهم في الشام. ولذلك اهتمّ بتحصين الثغور فيها، وإقامة الأبراج وتعزيز الأسطول الحربي، للدفاع عنها ضد الإغارات الصليبية[1]. ولعل حملته في تلك الأثناء على الرملة (573 هـ)، بعد الهجوم على عسقلان، تندرج في هذه السياسة، لقطع الطريق على الصليبيين في محاولتهم التقدّم نحو مصر. وكانت الهزيمة التي تعرّض لها صلاح الدين في الرملة[2]، تجربة قاسية في مستهلّ عهده، في وقت كان الصليبيون قد تغلّبوا فيه على انقساماتهم التي عانوها بعد وفاة بلدوين الرابع[3]، فحاصروا حماه مرتين، وتوغّلوا في نواحي حمص، وأغاروا على أعمال دمشق وحصون أخرى في الشام[4].

وكان ما شجّع الصليبيين على سياستهم الهجومية، انصراف صلاح الدين إلى تحصين مصر وابتعاده عن الشام، ثم انشغال قواته فيها بالصراع ضد قلج أرسلان، الأمر الذي دفع السلطان الأيوبي، إلى عقد هدنة مع الصليبيين للتفرّغ إلى قتاله[5]. على أن هذه الهدنة لم تدم طويلاً، فقد أعلن صلاح الدين الحرب عليهم في العام التالي، وهاجم مواقع عديدة لهم، متوّجاً عملياته حينذاك بحصار طبرية (583 هـ)، ذلك الحصار الذي اعتبره الصليبيون تهديداً لعاصمتهم القدس وجرّ إلى معركة حطّين الشهيرة. وكانت خطة السلطان،

---

(1) أبو شامة، كتاب الروضتين، ج 2، ص 261 ـ 265. المقريزي، السلوك، ج 1، ص 71 ـ 74.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 442 ـ 443.

(3) Grousset, Histoire des croisades. II. p. 116.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 444، 445، 448، 450، 452، 953.

(5) المصدر نفسه، ج 11، ص 458، 464.

استدراج أعدائه إلى الحرب وفرض المعركة عليهم، فتقدموا مرتبكين نحو طبرية، وأقاموا معسكرهم على سفح الهضبة الغربية منها، فاستدار حولهم جنوده وانقضوا عليهم، دافعين بهم إلى سهل حطين، حيث جرت معركة طاحنة، انتهت بهزيمة الصليبيين ووقوع ملكهم في الأسر[1].

أحدثت معركة حطين، وهي من دون شك إحدى أبرز المعارك في التاريخ الإسلامي، بل الأكثر أهمية بعد معارك الفتوح الكبرى، تحوّلاً في ميزان القوى لمصلحة المسلمين في بلاد الشام. وبدا حينذاك من عبقرية السلطان الأيوبي العسكرية، أنه لم يشغل نفسه باستعادة القدس التي كانت شبه ساقطة، خصوصاً بعد الاستيلاء على طبرية، وبعدها على عكا، أمنع الحصون الصليبية، ومتابعة الزحف حتى الساحل الشامي وإخضاع عدد من القلاع. وفيما كان محاصراً مدينة صور، وصلته أخبار عن تحصين القدس، وكان قد عرض عليها الأمان مقابل الإذعان، فاضطر إلى رفع الحصار والعودة إلى فلسطين، عازماً على إخضاعها بالقوة، ولكن حامية المدينة رأت عدم جدوى المقاومة، فسارعت إلى الرضوخ، وفتح أبوابها أمام القائد المظفر، ومفاوضته على دخولها، مقابل ضريبة على كل شخص أن يؤديها خلال أربعين يوماً أو يصبح مملوكاً للمسلمين[2].

والواقع أن معركة حطين ضعضعت نفوذ الصليبيين في الشام، ووجّهت ضربة عنيفة إلى مشروعهم الذي أخذ في الانكفاء والانحسار. ولم تجدِ التعبئة القصوى التي دعت اليها البابوية، وأدّت إلى انضواء ثلاثة من ملوك أوروبا الكبار، تحت لواء ما سُمي بالحملة الصليبية الثالثة (587 هـ / 1191 م)، في تغيير الصورة التي آلت اليها الشام بعد حطّين. فقد كانت لهؤلاء الملوك هواجسهم السياسية المختلفة، وبالتالي غير المتطابقة مع الهاجس البابوي، فضلاً عن مصالح الإمارات الصليبية في المشرق، المنطوية على خلافات حادة، مما أسهم في تعقيد الموقف وركود حماسة الملوك الذين توخّوا معركة سهلة في مهمتهم لاستعادة بيت المقدس. فكان عليهم أمام صلابة الجبهة

---

(1) ابن الأثير، ج 11، ص 532.

(2) المصدر نفسه، ص 534، 538، 549؛ أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج 6، ص 32.

الإسلامية، واضطرار بعضهم للعودة إلى بلاده، إيثار السلم على الحرب والإقتناع بثمن لا يوازي القليل من الآمال التي راودتهم قبل الوصول إلى الشام. فعلى الرغم من خسارة المسلمين لعكا التي كانت أبرز منجزات الحملة الثالثة، وتخلّيهم عن بعض المدن الساحلية (صور إلى أرسوف)[1]، فإن القدس، وهي الهدف الرئيس للحملة، ظلّت في أيدي المسلمين، وحافظوا عليها نحو أربعين عاماً، حين استعادها الصليبيون في عهد الملك الكامل (626 هـ)[2].

على أن ثمن القدس لم يكن يوازي برأي بعض المؤرخين، ما تخلّى عنه السلطان الأيوبي، الذي أدين لتفريطه بمنجزات حطّين. وقد يكون من الصعب جداً، الخوض في مناقشة تقويمية لهذه المسألة، إلاّ أن قراءة الحدث في النص، مختلفة من دون شك عن قراءته على الأرض، وما تختزنه اللحظة وقتها من أسرار ليست كلها بالضرورة في جعبة المؤرخ، وإن كان معاصراً لها أو مراقباً عن كثب. والحملة الثالثة التي كانت في حجمها وعدّتها، بمستوى الصدى الذي أحدثته معركة حطين في الغرب، ربما تهيّب صلاح الدين في مواجهتها، بنفس الجرأة التي خاض بها المعركة السابقة، فتعاطى معها بخطة واقعية، لم تخل نتائجها من أهمية على صعيد الجبهة الإسلامية التي ظلّت متماسكة في ذلك الوقت.

والواقع أن العلاقة مع الصليبيين لم تكن خاضعة في الشام لمعيار محدّد، فقد تداخل هؤلاء مع المسلمين، دون أن تكون هذه العلاقة دائماً عدائية بين الطرفين، ولا يصحّ بالتالي إسقاط حالتها على حالة أخرى في زمن آخر. وقد سبقت صلاح الدين والعهد الزنكي عهودٌ وحقبات كان طابعها المهادنة بصورة عامة، نتيجة للانقسام الذي ساد معظم الأحيان، الجبهتين الإسلامية والصليبية، مع الفارق أنّ الأخيرة كانت أكثر متانة وتعزيزاً، بسبب الدعم الأوروبي المتواصل. وبعد الوحدة التي حقّقها الزنكيون على مستوى الشام، تعدّلت الموازين لمصلحة المسلمين، وباتوا الطرف الأقوى الذي اتخذ وجهة الحرب، فيما غلب الانكفاء على أوضاع الصليبيين، وباعد بينهم

(1) حول شروط الصلح أنظر: ابن شداد، النوادر السلطانية، ص 363. عماد الدين الكاتب، الفتح القسّي، ص 342.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 12، ص 482.

الصراع على النفوذ إلى حدّ كان أحدهم ينتصر على الآخر بالمسلمين، كما حدث على سبيل المثال، حين راسل صاحب طرابلس، صلاح الدين، طالباً مساعدته ضد ملك القدس[1].

وخلاصة القول: إنّ صلاح الدين، تهيأت له فرص لم تتح لغيره من القادة في التاريخ، فكان له من الذكاء ورهافة الحسّ السياسي، فضلاً عن الحظّ الذي وقف إلى جانبه دائماً، ما جعله يحقق النجاح الذي توخّاه، ويبلغ الهدف الذي خاطر في الوصول اليه، وإن جاء ذلك على حساب الرجل القوي (نور الدين) ودور الأسرة الزنكية التي نشأ في ظلّها السلطان الأيوبي، واقتبس نهجها الجديد، ومن ثمّ صادر منجزاتها الكبيرة. وهي تجربة في مطلق الأحوال جديرة بالاهتمام، حقق خلالها صلاح الدين، إنطلاقاً من هذا التراث، ما كان يراود سلفه الزنكي من طموح إلى تأسيس الدولة البديلة، ولكن في إطار الخلافة. وإذا كان المشروع الزنكي في انطوائه على قضية عنوانها الإحياء الإسلامي على قاعدة الجهاد، فإن الطريق إلى الأخيرة مرّ عبر السلطة في المشروع الأيوبي. ولعل في هذه المفارقة تكمن نقطة الضعف الأساسية في دولة صلاح الدين التي تمكنت من الخروج لأول مرة على نسق «الإقطاع» و«الإقتطاع» السائد حتى ذلك الوقت، فكانت الدولة الأولى التي تقوم على أساس وحدة كاملة بين الشام ومصر، دون أن تجد نفسها ملزمة بمواقف الخلافة، أو مأخوذة بهموم الجبهة الداخلية. ولكن هذه الدولة في النهاية، لم تخرج كليّاً من هذا النسق، وظلّت مجرّد نموذج أكثر تطوراً فقط من الدولة ـ الأسرة التي تكرّرت في العهود السابقة.. وهي دول ارتبطت بشخصيات مؤسّسيها، فإن غابت الأخيرة، أضحت الدولة إلى زوال، أو سارت اليه بعد حين.

---

(1) ابن الأثير، ص 526 ـ 527.

الفهرست

1997 /1/ 37





